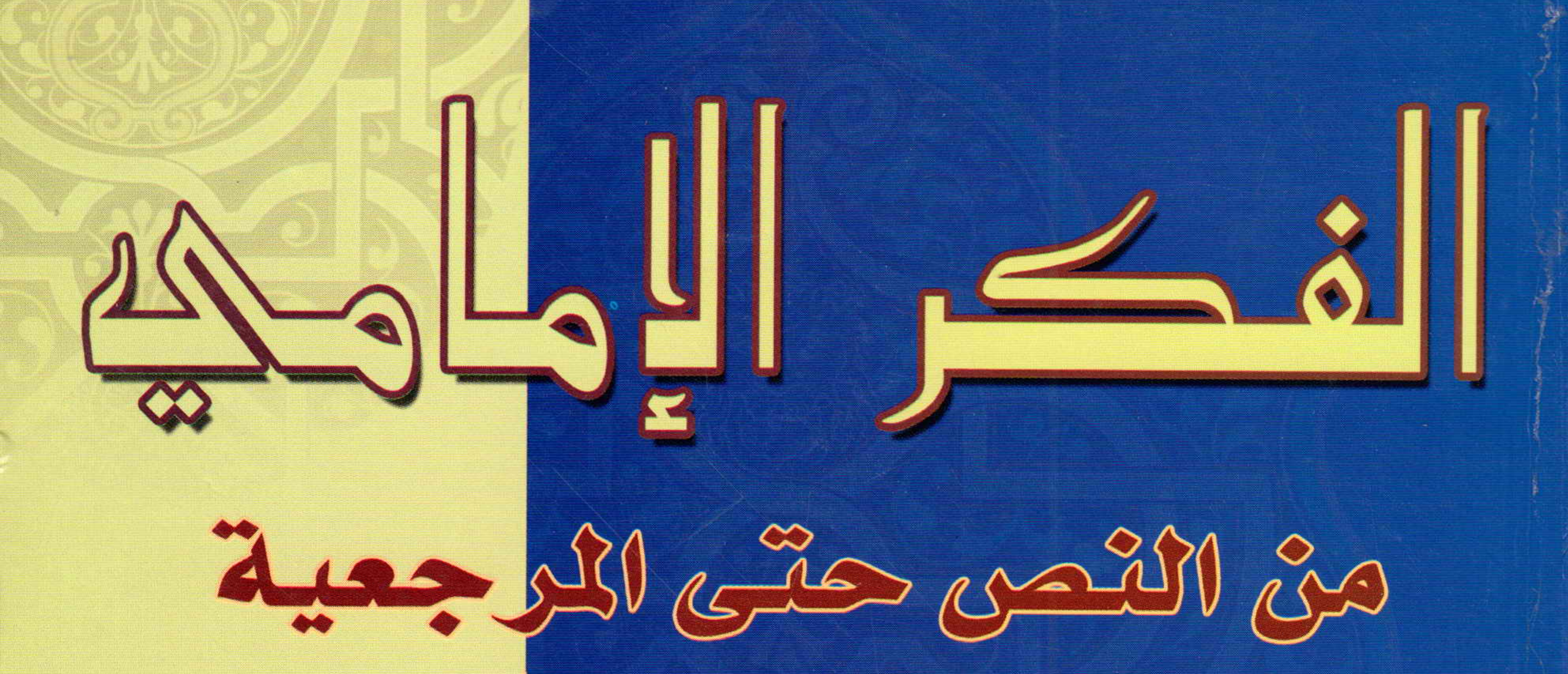


# الفكر الإمامي

## من النص حتى المرجعية

د. محمد حسين الصغير

دار المحجة البيضاء




# الفكر الإمامي
# مِنَ النّص حتّى المرجعيّة

الطبعة الأولى

٢٠٠٣ م - ١٤٢٤ هـ

دار المحجة البيضاء

حارة حريك - شارع الشيخ راغب حرب - قرب نادي السلطان

ص.ب: ٥٤٧٩ / ١٤ - هاتف: ٠٣/٢٨٧١٧٩ - تلفاكس: ٠١/٥٥٢٨٤٧

E-mail:almahajja@terra.net.lb

الدكتور محمد حسين علي الصغير

# الفكر الإمامي
# مِنَ النّص حتّى المرجعيّة

دار المحجة البيضاء

# مقدمة الطبعة الثانية

صدر هذا الكتاب قبل عامين في طبعته الأولىٰ في اثني عشر فصلاً، وأقبل عليه القارىء العربي، ونفدت طبعته، وطالب الكثير بإعادة طبعه مع إضافة مغنية، فأضفت له ثلاثة فصول هي:

**الفصل الثالث عشر، وعنوانه:** نضال المرجعية العليا.

**الفصل الرابع عشر، وعنوانه:** عقبات في طريق المرجعية.

**الفصل الخامس عشر، وعنوانه:** اقتراحات على المرجعية.

كان نضال المرجعية قد تحدث عن وجهات النضال المرجعي في عدة مباحث هي:

١ ـ النضال العلمي.

٢ ـ النضال السياسي.

٣ ـ النضال العسكري.

وكان الفصل الرابع عشر قد شخّص جملة من العقبات في طريق المرجعية هي:

١ ـ المناخ السياسي.

٢ ـ الفقهاء الرسميون.

٣ ـ المَردَةُ المتطرفون.

وكانت المقترحات على المرجعية ولها تتلخص في المباحث الآتية:

١ ـ قضايا الإِعلام:

أ ـ التصدي للإِعلام المضادّ.

ب ـ الإعلام الإيجابي.

٢ ـ هيئة الرقابة المالية.

٣ ـ مؤسسة النشر والطباعة والتوزيع.

عسى أن يكون في ذلك احتفاء بالفكر الجديد. وما توفيقي إلا بالله العلي العظيم.

**النجف الأشرف**

**محمد حسين علي الصغير**

# بسم الله الرّحمن الرّحيم

**المقدمة:**

ما زال الفكر الغربي الدّخيل يخترق الصّف النظامي للمسلمين بكيد مزدوج، فهو يعمل جاهداً على التطويح بمرتكزات العقائد الأولى. وهو يسعىٰ إلى احتواء عدد يتفاعل مع مسيرته المشبوهة ممن وقفت بهم السّبل النيّرة، فرضوا بالاتجاه المعاكس في تبعيته بديلاً عن النهج الواضح المستقيم.

وقد استوعب هذا التخطيط طائفة من أشباه الباحثين سخّروا لإثارة النعرات، والتشكيك بالثوابت، فتطوّع فصيل منهم مشمّراً، واستأجر فصيلٌ آخر مجنداً، وبدأت الكتابة الهزيلة تطغىٰ في الميدان، وكثرت الكتب الهدّامة تغزو الأسواق، تجرح المشاعر، وتفجّر الموقف.

وقذفت لنا مطابع لندن عام ١٩٩٧ م بكتاب «تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورىٰ إلى ولاية الفقيه» لأحمد الكاتب، والكاتب اسمه الحقيقي عبد الرسول عبد الزهرة اللاري كما صرح بذلك[١].

ولا جديد في ذلك الكتاب سوى لغة الطعن والاتهام من جهة،

---

(١) برنامج بلا حدود/ محطة تلفزيون الجزيرة/ قطر/ في ١٩٩٩/٨/٤ م.

ومنطق تزييف الحقائق من جهة أخرى، والاعتداء الصارخ الأثيم على مقدسات أهل بيت النبوّة تراثاً ورواة وعلماء. فجاء هذا البحث «الفكر الإمامي من النصّ حتى المرجعيّة» ردّاً لما أثاره من شبهات في جزء منه، واستعراضاً لدفع الشكوك التي اتسمت بالحيرة والغموض لديه في الجزء الآخر، وهو بين هذا وذاك يتكفّل بمتابعة الفكر الإمامي بمسيرته المثلى بيسر ووضوح لا لبس معهما، دون الدخول في الجدل الكلامي الفضفاض، أو العقم الفلاسفي المتطاول إلاّ ما ألجأنا إليه الكاتب في عرضه.

ونحن نميل أن الباحث الموضوعي هو الذي يتكيّف مع القارىء بروح موضوعية دون عسر وحرج وإعنات، بعيداً عن الاستفزاز ومصادرة الآراء، قريباً من المسؤولية الرائدة والأسلوب الهادىء الرصين، وفي ذلك ردّ على أبرز ما طرحه الكاتب في ظل الوعي الخالص.

وقد اشتمل هذا الكتاب نتيجة لما أثاره الكاتب على اثني عشر فصلاً، تكفّلت بمناقشة شبهاته، وتقويم شطحاته، إضافة إلى ما تقتضيه طبيعة البحث من الريادة والاستزادة، وعنواناتها كالآتي:

١ ـ مبادىء الفكر الإمامي.. وشبهات الكاتب.

٢ ـ لغة الطعن والاتهام والتحريف عند الكاتب.

٣ ـ نظرية الشورى.. لا يؤمن بها أهل البيت.

٤ ـ من الشورى إلى الحكم الوراثي/ ردٌّ وتعقيب.

٥ ـ بوادر الفكر الإمامي/ مناقشةً وتصويب.

٦ ـ أركان نظرية الإمامة/ التأكيد على المبدأ والنصّ.

٧ ـ مبدأ الإمامة في مواجهة التحديات.

٨ ـ الواقع الإثنا عشري.. لا التطور.

٩ ـ الإمام المهديّ المنتظر. . حقيقة تأريخية.

١٠ ـ النصّ على الأئمة عليهم السلام.

١١ ـ الفكر الإمامي في عصر الغَيْبَة.

١٢ ـ المرجعيّة عند الإمامية.

وقد اشتمل كلّ فصل على عدّة بحوث تُناسبه، تتحدّث عن أغلب المفردات التي وضعها الكاتب، وتتولى ردّه ومناقشته وتصحيح الفكر والخطأ، ما وجدت إلى ذلك سبيلاً.

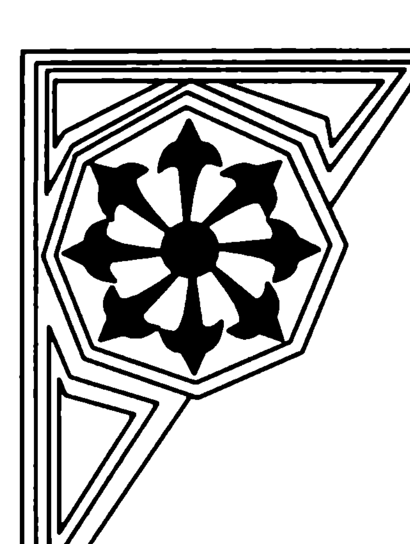
وكانت مصادر هذا الكتاب ومراجعه تنتظم كتب الحديث والفقه والسيرة والرجال والأُصول وعلم الكلام والتأريخ والتراث والأدب والنقد. . وقد أرجعنا كلّ نصّ إلى مصدره، وعدنا بكلّ رأي إلى صاحبه، وجمعنا ما تناثر هنا وهناك، وصرنا بالفروع إلى أصولها.

ولا ينبغي أن أدّعي لهذا الكتاب الكمال، فالكمال لله وحده، ولا لمباحثه الاستيعاب والشموليّة، فقد أكون مختصراً لكثير من الشؤون، وموجزاً لعديد من اللمحات، إلاّ أنّ الهدف العلميّ المحض كان وراء ذلك، وقصد القربة والزلفىٰ إلى الله عزّ وجلّ كان الأصل المركزي الرئيس.

لا أريد بهذا الكتاب إثارة، ولا أطمح بإشادة، ولا أبتغي استطالة، وإنما أرجو أن يكون بميزان أعمالي يوم الدين، يوم يقوم الناس لربّ العالمي. ولا حول ولا قوة إلاّ بالله العليّ العظيم، عليه توكلت وإليه أنيب، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

**النجف الأشرف**

**الدكتور محمد حسين علي الصغير**



# الفصل الأول

## «مبادىء الفكر الإمامي.. وشبهات الكاتب»

١ ـ أصول الدين.

٢ ـ فروع الدين.

٣ ـ القول بالإمامة.

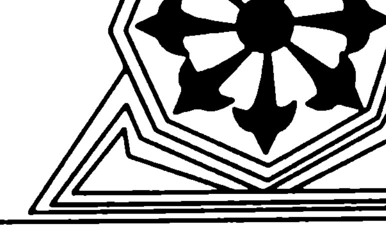
٤ ـ الإمامة منصب إلهيّ.

٥ ـ تعيين الإمام.

٦ ـ المرجعيّة العليا.

٧ ـ الحقائق والنّقد النّزيه.

٨ ـ الأقلمة المذهبيّة.



# مبادىء الفكر الإمامي وشبهات الكاتب

## ١ ـ أصول الدين:

مبادىء الفكر الإمامي عند الإمامية الإثني عشرية أطروحة للفكر الإسلامي في عرض قضيّة الإيمان على الصعيد الاعتقاديّ الخالص تأصيلاً في خمسة أصول رئيسيّة هي:

١ ـ التوحيد: ويعني هذا الأصل؛ شهادة أن لا إله إلاّ الله وحده لا شريك له، رداً على تعدد الآلهة عند المشركين، ودرءاً لعبادة الأصنام والأوثان والأشخاص والملائكة وظواهر السماء والنيران عند غير الموحدين من شعوب الأرض المختلفة.

٢ ـ النبوة: ويعني هذا الأصل أولاً: الإيمان بنبوة محمدﷺ وأنه عبده ورسوله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كلّه عاجلاً أو آجلاً حين يستقطب الإسلام العالم كلّه، وكما يعني هذا الأصل الإيمان والإقرار بنبوّة محمدﷺ أولاً، فإنه يعني ثانياً وبالضرورة الإيمان بأنبياء الله ورسله كافة.

٣ ـ الإمامة: ويعني هذا الأصل؛ الإيمان بإمامة الأئمة الإثني عشر ابتداءً بأمير المؤمنين عليّ بن أبي طالبعليه السلام، وانتهاءً بالحجّة المنتظر محمد ابن الحسن العسكري، وهو المهدي من أهل البيتعليهم السلام.

٤ ـ العدل: ويعني هذا الأصل؛ الإيمان بأن الله سبحانه وتعالى عادلٌ لا يجوز عليه الظلم في حالٍ من الأحوال.

٥ ـ المعاد في يوم القيامة: ويعني هذا الأصل؛ الإيمان بأن الله تعالى يحيي النفوس بعد الموت، ويحشرها للحساب جزاءً بما اكتسبت: ثواباً وعقاباً يوم القيامة، لينال كلّ أحد جزاء ما عمله في الدنيا. وهذا الحشر والبعث والإحياء عند الإمامية بعث وإحياء روحاني وجثماني بالروح والبدن، بما تفيده آيات القرآن العظيم في دلالتها كقوله تعالى ﴿... قَالَ مَن يُحْيِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ ﴿٧٩﴾﴾[١]. وبدلالة قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٦﴾﴾[٢] وبدلالة قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ ٱلنَّاسُ﴾[٣].

والناس تحشر بأرواحها وأجسامها، إلى عشرات الآيات المصرّحة بالحشر الكامل للإنسان روحاً وبدناً، فهو هو بذاته ونفسه وجسمه، ليجد كلُّ امرىء ما عمل محضراً.

هذه أوّليّات اعتقاد الإماميّة، وهي مبادىء أساسية وليست هامشيّة، فقد قام عليها إجماع الإمامية منذ عهد رسول الله ﷺ حتى اليوم، وهي المعبّر عنها بأصول الدين.

وهي تختلف عندهم بما هي عليه عند الجمهور، إذ قالوا بالتوحيد والنبوة والمعاد أصولاً للدين، بينما وافق المعتزلة الإمامية بأصل العدل.

## ٢ ـ فروع الدين:

وأصول الدين يجب الاعتقاد بها عن دليل وبرهان وحجّة، أو عن

(١) سورة ياسين، الآيتان: ٧٨ ـ ٧٩.

(٢) سورة المطففين، الآية: ٦.

(٣) سورة هود، الآية: ١٠٣.

طريق الفطرة الصفويّة التلقائية، ولا يجوز فيها التقليد. بينما تشكل فروع الدين مفردات كثيرة أبرزها:

١ ـ الصلاة.

٢ ـ الزكاة.

٣ ـ الصوم.

٤ ـ الحج.

٥ ـ الخمس.

٦ ـ الجهاد في سبيل الله.

٧ ـ الأمر بالمعروف.

٨ ـ النهي عن المنكر.

وكما يجب الاعتقاد بأصول الدين، فكذلك يجب العمل بفروع الدين على مراتب، فالمكلّف؛ إمّا أن يكون مجتهداً فيعمل بما أدّى إليه اجتهاده، وإمّا أن يكون مقلّداً فعليه العمل بفتوى المجتهد الأعلم، وإمّا أن يكون محتاطاً، فعليه العمل بما يقتضيه الاحتياطي باستيعاب مسائله، وتحقيق موارده، وإمّا أن يعلم أن عمله بهذه الفروع مطابقٌ للواقع في كل جزئياته. أمّا عمل العامي بلا تقليد فباطل.

ومن هنا، فقد نشأ الفكر الإمامي في مبادئه الأولى التي لا تقبل نقضاً ولا ردّاً، فهي ليست فرضيّات تطرح على بساط البحث فيُقبل منها ما يُقبل، ويُرفض منها ما يُرفض.

وكما رأيت فإنّ المسلمين بعامّة مُجمِعُون على الأصول الثلاثة: التوحيد والنبوة والإمامة، أمّا العدل فلا يراه الأشاعرة أصلاً بينما يراه المعتزلة أصلاً في مظهر وفاق مع الإماميّة، وأمّا الإمامة فأمر مستحبٌ عند

الجمهور وليس أصلاً واجباً، بينما اعتبره أتباع أهل البيت أصلاً.

### ٣ ـ القول بالإمامة:

والإمامة عندهم، بتعبير بسيط بعيد عن العمق الكلامي، عبارة عن نصّ وتعيين، فالإمام الأول ينصّ على الإمام الثاني، والسابق يعيّن اللاحق، حتى تكاملوا اثني عشر إماماً، وعند الإمامية أنَّ النبي ﷺ قد نصّ على عليّ عليه السلام بالإمامة من بعده، وأنَّ علياً قد نصّ على ولده الحسن، وأنّ الحسن قد نصّ على أخيه الحسين، وأنّ الحسين قد نصّ على ولده علي ابن الحسين (زين العابدين)، وأنّ زين العابدين قد نصّ على ولده محمد ابن علي (الباقر)، وأنّ الباقر قد نص على ولده جعفر بن محمد (الصادق)، وأنّ الصادق قد نصَّ على ولده موسى بن جعفر (الكاظم)، وأنّ الكاظم قد نص على ولده علي بن موسى (الرضا)، وأنّ الرضا قد نصّ على ولده محمد بن علي (الجواد)، وأنّ الجواد قد نصّ على ولده علي بن محمد (الهادي)، وأنّ الهادي قد نص على ولده محمد بن الحسن (العسكري)، وأنّ العسكري قد نصّ على ولده الحجّة القائم والمهديّ المنتظر محمد بن الحسن عجل الله فرجه.

ولم يختلف اثنان من الإمامية الاثني عشرية في هذه السلسلة، كما اختلف الزيديّة والإسماعيليّة والفطميّة والواقفة وأضرابهم من فرق الشيعة في تعداد الأئمة.

والاعتراض على عدّة الأئمة وعددهم غير وارد عقلاً في كلّ الأحوال، فلو كانوا عشرة لقيل: لِمَ لم يزدادوا أو لم ينقصوا، ولو كانوا خمسة لأوردوا الإشكال نفسه، وهذا يعني الدور والتسلسل وهو باطل. فكونهم اثني عشر إماماً هو الوارد وهو المنصوص عليه، ولا اعتراض على النص، ولا اجتهاد في مقابل النص، يضاف إلى هذا كلّه، أن التطبيق الخارجي قد أوقفنا على إثني عشر إماماً وجوداً وكياناً وعياناً، ولم يحصل

الشك في استقرائهم تأريخياً وشخصياً، ولم يلتبس أحد منهم بغيره، وإذا جوّزنا إشكاليّة هذا العدد؛ جوّزنا الإشكاليّة ذاتها على الأنبياء كافّة، وعلى أولي العزم منهم خاصة، فلماذا كانوا خمسة؟ فهلاّ نقصوا عدداً؟ وهلاّ ازدادوا عدّة؟ ونسحب هذا على نقباء بني إسرائيل والأسباط فَلِمَ كانوا اثني عشر نقيباً. قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾(١). وإذا تجاوزنا هذا الملحظ فإن الإشكال نفسه ينسحب أيضاً على كلّ الكائنات والموجودات كالكواكب والأفلاك والأبراج والسماوات والأرضين واللغات والأجناس والقبائل والأمم، وكما سقط الإشكال في هذه الأصناف فقد سقط في عدّة الأئمةعليهم السلام.

بقي أن ننبّه إلى حقيقة استقرائيّة، أنّ العلماء وأهل الفكر لا يناقشون مثل هذه الافتراضات، وأنّ ديدن الجهلة التساؤل في مثل هذه الحالات، وأنّ أصحاب الهموم الصغيرة والأحلام الطائشة والمنافذ الضيّقة ينبغي أن لا تعار لهم أهمية في الردّ والجدل والنقاش.

## ٤ ـ الإمامة منصب إلهي:

والإمامة عند الإمامية هي المنصب الإلهي الذي لا يناله الظالمون، بدليل قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾(٢).

وبهذا تكون الإمامة أعل درجات الاستخلاف في الأرض بنصّ القرآن. والوجه الرسمي للخلافة والسلطان شيء، وقيادة الأمّة في ضوء الفكر الإمامي شيء آخر، وليس شرطاً أن يحكم الإمام حكماً ظاهرياً، أو يمسك بالسّلطان في الدولة، فالإمام إمام حكم أو لم يحكم، ولقد حكم

---

(١) سورة المائدة، الآية: ١٢.

(٢) سورة البقرة، الآية: ١٢٤.

عليّ عليه السلام حقبةً من الزمان، وحكم الحسن عليه السلام فترة قصيرة، ولم يحكم بقيّة الأئمة عليهم السلام، ولم تنقطع سلسلة الإمامة، وإن انقطع الحكم.

والإمامة عند الإمامية امتدادٌ للنبوّة، فكما كانت النبوة منصباً إلهياً لا حول للبشر فيه ولا طول، فكذلك الإمامة، والنبيّ صلى الله عليه وآله هو الذي ينصّ على خلفائه في الدين، والمتقدّم من الأئمة ينص على من يليه في المنصب.

ولم تفرض الإمامية على أحد عقيدتها بالجبر والإكراه، ولم تمارس الضغط والقسر في إقرارها، وإنّما هو فكرٌ، من آمن به فلنفسه، ومن لم يؤمن به فلنفسه أيضاً.

ويعتقد الإماميّة تبعاً لأئمة أهل البيت عليهم السلام، لو أنّ الأئمة الإثني عشر تسلّموا زمام الحكم، وتملّكوا إدارة شؤون الأمة السياسيّة، لسعدت البشريّة في خلال هذه المدّة التي أحياها الأئمة في قرنين ونصف من الزمان حتى يتسلّمها المهديّ آخر الأئمة، فيحكم العالم بعدله وإدارته العليا، ولعاد المجتمع الإسلامي مجتمعاً متكامل الملكات يقترب من النموذجيّة، ولعاد كل فرد من أفراده على درجة من النضج الديني والفكري والسياسي والسلوكي بحيث يصبح قدوة يحتذى بها، ولكانت هذه الفترة من الزمان كافية لخلق الإنسان الأمثل، وجديرة باستيعاب المسلم الأرقىٰ، ولطبق قانون السماء في الأرض دون زيغ وانحراف، ولأخرجت الشريعة الإسلامية كنوزها الحضارية في يسر وسماح، ولانتشرت عوالم الرفاه والخير والسعادة في العالم، ولاختفت مظاهر الظلم والجور والاعتساف، ولتوحدت الأديان في الأرض في ظل الإسلام.

### ٥ ـ تعيين الإمام:

ويعتقد الإماميّة بما لا يقبل الشك أنّ الإمام يتعيّن بالنص والوصيّة إليه بالإمامة، ويشترطون كونه «معصوماً» لا يقترف ذنباً، ولا يرتكب معصية

كبيرة أو صغيرة، ذلك بما أفاض بتعقيبه المتكلّمون، وأشبع بحثاً وتمحيصاً وبلورة.

والعصمة التي نشترطها في الإمام ليست جبريّة ولكنّها اختياريّة، فالإمام يعرف كلّ المعاصي ويجتنبها باختياره وبتوفيق من الله تعالى، والإمام يعرف كلّ الطاعات فيؤدّيها باختياره وبتوفيق من الله تعالى، وهو ما نستطيع أن نعبّر عنه بـ «العصمة العلمية» ومعنى هذا أنّ الأئمة عليهم السلام ليسوا مجبولين ومكرهين على فعل الطاعة وترك المعصية، وإنّما هم مخيّرون في ذلك، ولكنهم ألزموا أنفسهم بهذا الضبط الدقيق تلقائياً وبمحض إرادتهم، ولم يتجاوزوا هذا المسلك ميدانياً ولا مرة واحدة بحسب الاستقراء.

والفكر الإمامي عبر أربعة عشر قرناً عرضت له ضغوط سياسية عبر سلطات زمنية جائرة، ونصبت له الحرب على قدمٍ وساقٍ، سواء أكان ذلك نتيجة عصور التخلّف ومصادرة الرأي، أم عبر سياسة الإرهاب الدموي والاضطهاد، أم حصيلة الصراعات المذهبية التي مُنِيَ بها التأريخ الإسلامي ضمن قنوات سخّرتها قوى الشر والطغيان بين المسلمين، أم كان ذلك في نطاق التعصب الأعمى المرير.

وما زال الفكر الإمامي غضّاً في حيويته وعطائه، نابضاً بالنشاط والاستقامة رغم كل تلك الملابسات التأريخية، وفوق كلّ المضاعفات الطائلة.. أترى كل هذا البقاء الطويل يستند إلى قوة ذاتية، أو أنّه يستند إلى عناية إلهيّة، أم أنه مزيج متفاعل بين الأمرين؟

إنّ مئاتٍ من المبادىء والمذاهب والاتجاهات والأفكار عفّى عليها الزمن نتيجة ممارسات لا إنسانية في الضغوط والتطويح والإبادة والاستئصال، وهي أقوى عدّة، وأكثر عدداً، وأمضى سلاحاً، وبقي الفكر الإمامي صامداً أمام جميع تلك التفاعلات اللّا مشروعة، وما ذاك إلاّ بعناية اللطف الغيبيّ والتأييد الإلهيّ يضاف إليهما صدق النيّة وسلامة القصد.

## ٦ ـ المرجعيّة العليا:

وكانت المرجعية الدينية العليا منذ انتهاء دور النواب الأربعة عن الحجّة عليه السلام، تؤدّي مهمتها بأمانةٍ وإخلاصٍ في كل الاتجاهات وعلى أعلى المستويات، ولم تتحكم في تعيينها العوامل السياسية وإرادة السلطان، ولم تتفاعل مع الحكومات الزمنيّة بإيحاء أو توجيه، وإنّما تتحقق مرجعية الأعلم والأمثل تلقائياً من قبل أهل الخبرة العلمية، وتتلقى قرارها الأمة بالرضا والغبطة والقبول. ولم يتّفق ولو لمرة واحدة أن نجح أعداء الفكر الإمامي، أو طواغيت السياسة الحاكمة، في أن يفرضوا مرجعاً واحداً في خلال إثني عشر قرناً من الزمان، ولو خيِّل لهم ذلك في استقطاب أحدهم آنياً ممن يسير في ركابهم، فإن ذلك سرعان ما ينحطّ ويسقط عن الاعتبار والأنظار.

إن هذا الملحظ وحده، لو نظر إليه بدقّة وإمعان، لعرف أنّه يعني فيضاً غيبياً من العناية الإلهية واللطف الربانيّ، كأن يكون هذا المقام محفوظاً من كلّ الجوانب. بل هناك ما هو أعظم من هذا كله، فما استطاعت أيّة سلطة أو قوة أن تفرض رأياً عابراً على أيّ مرجع دينيّ منذ قيام المرجعية حتى اليوم، ولقد باءت كل المحاولات المضادة لهذا المنحنى بالفشل والهزيمة أمام واقع ثابت لا يتغير ولا يتحول على الإطلاق.

## ٧ ـ الحقائق والنقد النزيه:

إنّ حقائق الأشياء لا تزيّفها أوهام الصنائع والمأجورين، وإن مرتكزات العقائد لا تغيّرها أهواء المبتدعين والعملاء، وإنّ الفكر الصامد لا يزلزله الريح مهما عصف.

إنّ النقد النزيه والمنهج التحليليّ وحدة متكاملة الأجزاء في الأداء والتعبير، ووحدة ذاتية السلوك في معايير الردّ والجدل سلباً وإيجاباً، وهذه الوحدة في جوهرها المتأصّل تأبى منطق الهجوم والسباب والشتم

والاستخفاف، وتأبى أيضاً لغة التجريح والتوهين والاستفزاز، وتدعو إلى البحث الموضوعي القائم على أساس الدليل والبرهان، وهذا ما لم نجده عند «الكاتب» فلقد تمادى باتهام الأئمة عليهم السلام، وشكّك بالنصّ عليهم بل نفاه نفياً قاطعاً، ورفض العصمة وتجاوز على المبدأ العام، وتهجّم على القائلين بإمامة المهدي المنتظر بل ذهب إلى اعتباره فرضيّة فلسفيّة لا أصل لها، فهو عنده لا وجود له بل وغير مولود أساساً، وكذّب نوّابه الأتقياء البررة، وتناول متكلّمي الإمامية بالسوء والانتهاك، واتهم المؤسّسين الأوائل بالكذب والانتحال، وعرض لسيرة العلماء بالتفنيذ والامتهان، ونازع الفقهاء مسائل ليست من تخصّصه، وليس له حق القول فيها، وطمس الحقائق المسلّمة، وردّ الأحاديث الصحيحة، وشوّه الوقائع الناصعة، وغاص إلى الشبهات الباطلة غوصاً، وخاض فيما لا يحسنه جزافاً.

إنّ المقطوع به أنّ كتاب الكاتب يعتمد الروايات الضعيفة والمراسيل، ويستجمع الأحاديث المنحولة والمتقطعة لتيسير شبهاته وتسييرها، والتي لا يؤمن بأيٍّ منها الفكر الإمامي منذ عهد عليّ عليه السلام إلى يومنا هذا بل وما بعده حتى قيام الساعة، وهي مناورة فاشلة في أبعادها كافة، لأمر في غاية البداهة والوضوح، وهو أنّ ليس كل علماء الإمامية جهلة، ولا أتباع أهل البيت على ضلال.

إنّ عقائد الإمامية تنطلق عن قناعات علمية متأصّلة، لا تجنح فيها إلى عاطفة، ولا تذهب إلى تقليد، ولا تتّسم بالارتجال، وإنما تمّت ناضجةً في ضوء دراسة فكرية رائدة، قام الدليل العلميّ والبرهان العمليّ على صحّتها، وهي راسخة في أعماق النفس الإنسانية في مجتمعاتهم كافةً، والتشكيك لا يزيد المستبصرين إلاّ يقيناً، ولا يزيد المقتنعين إلاّ ثباتاً.

❀ ❀ ❀

## ٨ ـ الأقلمة المذهبيّة:

وممّا تجدر الإشارة إليه أنّ الأقلمة المذهبيّة قد تجاوزها الزمن بحكم تطوّر الفكر الإنساني، وهي لا تعيش إلاّ في ظل خربات ينعق بها بوم الشؤم والتّطيّر، ولم يعد هناك انتهاك فعلي لحريّة المذاهب باعتبارها طرقاً موصلة إلى الله سبحانه وتعالى، وقد يحدث الاضطهاد المذهبيّ إيديولوجيّاً في جزء صغير من العالم لأهداف يعمل على تنشطتها الاستعمار العالمي حذر التعايش السلمي في العالم الثالث.

وهناك حقيقة أساسيّة يجب احتواؤها، وهي أن الذين يفرقون بين مسلم ومسلم لفارق اللون والدم والمذهب أؤلئك هم أعرق الناس خيانة للدين الإسلامي، لأن شعاره الدائم متمثل في قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَـٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَـٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْ ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ . . .﴾[1].

وهذا الشعار الاستمراري لا يمكن أن يتلاشى وراء نظريات معقدة من التحلل الإنساني والتطرف في الأفكار الطوبائية.

والمسلمون الحقيقيون هم أولئك الذين يرون أولاً: أن المسلم مهما كان توجهه المذهبي فهو المسؤول عن تفكيره وتديّنه لما أتيح له من الاختيار الذي لا إكراه معه.

والمسلم وحده هو المسؤول عن نفسه فيما يعتقد وفيما يقدّم لآخرته، وفيما يتعبّد به الله، وهي قضايا ذات طابع ذاتي لا تفرض على أحد، ولا تستورد من جهة، والذي يحاول تجاوز ذلك عامداً إمّا غبيّ أو ساذج أو مدفوع من جهات مناوئة للإسلام تحت إطار من الأطر المزدوجة في زحزحة الثوابت، وتصديع الاصطفاف العام، واستثمار التمزّق الداخليّ

---

(١) سورة الحجرات، الآية: ١٣.

للمسلمين من أجل المطامع والغايات والأهداف الاستعمارية في منظارها البعيد، وكلّها روافد تصبّ في حفيرة الاستكبار العالمي وحده.

إنّ طبيعة التعايش السلمي بين المسلمين يقتضي نبذ كلّ ظواهر الفرقة، فهو يعطي كلّ فرد أهميّته الخاصة في الفكر والواقع والتمذهب المعيّن لا على حساب المصلحة العليا للإسلام، بل من أجل تماسك الوحدة المنشودة باعتبار المسلم أخاً للمسلم بعيداً عن التمحور والإذلال.

ربما يكون التمذهب أحياناً تلاقحاً فكرياً ثراً بين فكرين أصيلين عملاقين، وربما كان وسيلة للتقارب بين اتجاهين متباعدين، وفي كلّ ذلك ثمارٌ جزلة العطاء والعائدية.

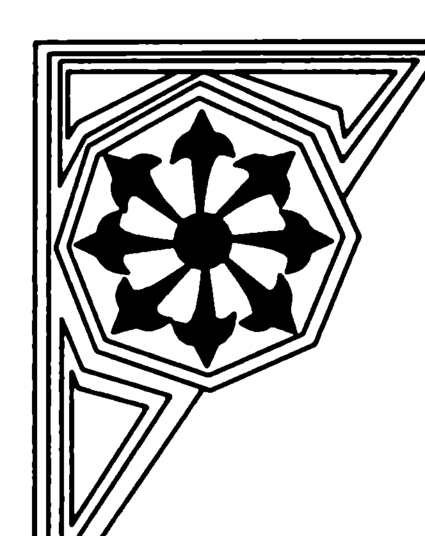
لقد تلاشى عبر الأثير زمن اتهام الآخرين بالكفر حيناً، وبالزندقة حيناً آخر، وبالانحراف والضلال فيما بينهما.. وعاد المنطق الحق هو الفيصل في الأحداث والعقائد دون أساليب الهجوم والتطاول والاتهام التي لا يعضدها نصٌ شرعي، ولا يقرّها منطق رسالي، ولا يرتضيها أفقٌ توحيديّ.

إنّ النظرة الضيّقة لا تغيّر من الفكر السائد، وليس لها التحكم المطلق في منظور الأطراف المتخالفة، وليست هي من المحتوم الذي يُصار إليه وحده.

الوعي الرساليّ يقتضي الحذر واليقظة والشموخ، والادّراع بالنعرات يغلق الباب المفتوح من التفاهم والإدراك والسواسية، وينتهي بكلّ الجهود الخيّرة في العالم الإسلامي إلى الدرك الأسفل من التدهور والانحلال، وتدعو كل المشعوذين إلى ارتقاء عرش الانحطاط الاجتماعي الذي يذهب بنضارة هذا الدين الرائد، من أجل قوى ومراكز متعددة في الاستغلال والهيمنة والفئوية الضالّة. وهذا ما يعود بالخسران المبين على العالم الإسلامي في أزماته الحادة اليوم في الملحظ الاقتصادي والسياسي والتربوي.

ليس أمراً طبيعياً أن يتصدّى إمامي فيما يزعم إلى تزييف الفكر الإمامي في أرقى مرتكزاته الثابتة، ومع هذا فهو يقول بإمامة الأئمة كلّهم أو بعضهم، ولكنّه يتناولهم بالتجريح والاتهام بل بالتكذيب والرفض لكلّ أفكارهم في العقيدة والرواية والكلام.

وليس حدثاً اعتباطياً أن يعود على وكلائهم ونوّابهم ورواتهم وثقاتهم، وخُلّص أصحابهم بالطعن والتسفيه والاستطالة.



# الفصل الثاني

## «لغة الطّعن والإتهام والتحريف عند الكاتب»

١ ـ مفردات الطعن والاتهام.

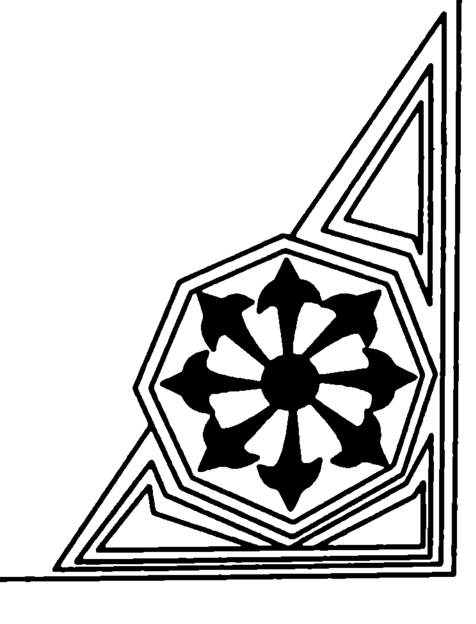
٢ ـ العزلة للفكر الإمامي.

٣ ـ مبدأ النص والتعيين في الإمامة.

٤ ـ القول بولاية الفقيه.

٥ ـ سهام الاتهام تتوجه للأئمة ونوّابهم والعلماء.

٦ ـ اقتطاع النصوص والتحريف.



# «لغة الطعن والاتهام عند الكاتب»

## ١ ـ مفردات الطعن والاتهام:

لغة الكاتب تقوم على أساس الطعن والاتهام والتكذيب في حنايا كتابه «تطور الفكر السياسي الشيعي» وهي تقوم على أساس المفردات الآتية نموذجاً ومثالاً لا حصراً واستقصاءً.

١ ـ عبارات الشك والاستبعاد يحشرها بأجواء من الحيرة والغموض وعدم الوضوح مقترنة بالمشكلة المدّعاة حيناً، وبالمحاولة اليائسة حيناً آخر، مع أنه لم يدع «كتاباً قديماً أو حديثاً حول موضوع الإمامة إلاّ ودرسه بدقة وعمق... وبدلاً من أن ينقشع الغموض ويزول الشك والحيرة، ازدادت الصورة سلبية وغموضاً..»[١].

٢ ـ الطعن بكلّ ضروريات الإمامية ومسلّماتها، قولاً وفعلاً وعملاً.. مع أنه كما يقول «كنت أتصدّى للدعوة والتبشير بالمذهب الإمامي الاثني عشري منذ طفولتي»[٢]. ولا نريد أن نناقشه على هذا النص، إذ ما هي عائدية طفولته في التصدّي للدعوة والتبشير بالمذهب الإمامي؟ وهو اليوم ينسف كلّ مرتكزات الفكر الإمامي من ألفه إلى يائه، ليشكل منعطفاً استراتيجياً في حياته وحياة المجتمع الإمامي الذي ينتمي إليه على حدّ تعبيره[٣].

---

(١) (٢) (٣) تطور الفكر السياسي الشيعي/ ٧.

٣ ـ التناقض والتهافت الذي حفل به الكتاب لا تحده حدود باعتماده المراسيل وبتر الأحاديث، والتأكيد على الضعيف منها، وطعن الصحيح من جهة، ونكران مبدأ الإمامة من جهة أخرى، ومطالبته كل إمام بالنص على من بعده، ومع وجود مئات النصوص في صحاح المسلمين بعامة لا الإمامية بخاصة ـ كما سيأتي في الفصل الثاني من هذا الكتاب إن شاء الله تعالى ـ فهو ينكر الأصل رأساً في المقدمة؛ فماذا تنفعه النتائج؟

٤ ـ لغة الطعن والتكذيب لكلّ علماء الإمامية، بل للأئمة أنفسهم، ووصفهم بما لا يليق وشأنهم، ونسبة الكذب إلى النوّاب الأربعة عن الإمام المنتظر عجّل الله فرجه، فهم أدعياء لما لم يكن. وتكذيب المؤسّسين الأوائل للمذهب في أصوله العامة استناداً لفكر أئمة أهل البيت عليهم السلام كالكليني والصدوق والصغار والمفيد والمرتضى والطوسي، وهم قادة الفكر الإمامي تبعاً للأئمة لا افتئاتاً عليهم كما يقول، أمّا علماؤنا المتأخرون فتناولهم بالتجريح ابتداء من المحقق الحلي فالعلاّمة الحلي وابن فهد وابن إدريس والأردبيلي والكركي والنراقي والشهيد الأول والشهيد الثاني وصاحب الجواهر حتى انتهى بالإمام الخوئي ومن بعده كما في الجزء الثالث من كتابه.

٥ ـ نسبة الفكر الإمامي لمتكلّمي الشيعة وفلاسفتهم على حدّ تعبيره، كهشام بن الحكم وقيس الماصر ومؤمن الطاق والنوبختي وأضرابهم، علماً بأنهم كانوا معاصرين للأئمة عليهم السلام ويستمدّون الرأي منهم، ولو كان تمت غير هذا لصدر عن الأئمة البراءة منهم واللّعن لهم كما حدث بشأن المغيرة والشلمغاني ممّا هو معروف.

٦ ـ لغة التهجم والاتهام لأبرز علماء الإمامية من الرواة الموثقين كزرارة بن أعين، ويونس بن عبد الرحمن، وأبي بصير، ومعاوية بن عمار، وابن أبي عمير وأضرابهم من أصحاب الصحاح.

٧ ـ خلطه في القول بولاية الفقيه، واكتشافه المزعوم أن العلماء السابقين يجهلون النظرية ولا يعرفونها مطلقاً!!! وأنّ أول من كتب فيها هو الشيخ النراقي قبل مائة وخمسون عاماً[١] مع العلم أن النظرية مبكّرة جداً تعود إلى عصر صاحب الأمر عجّل الله فرجه الذي أرجع إلى رواة الحديث واعتبارهم حجّة على الخلق وهو الحجة عليهم كما سيأتي في محله، فليترك الكاتب الكتابة فيما يجهل بعد هذا.

٨ ـ يتهم الكاتب النوّاب الأربعة بالكذب في نيابة صاحب الأمر عجّل الله فرجه، لأنّه لم يولد بعد في نظره القاصر، وإذا كان الأمر كذلك فلماذا يطالبهم ويقول: «فماذا يا ترى ترك النواب الأربعة من فكر سياسي لعصر الغيبة الكبرىٰ»[٢].

وبالإمكان الإجابة على نحوين: الأول؛ أنهم أرجعوا شأن ذلك للأعلام من فقهاء الإمامية، وهم الذين يتولون الأمر فيما يكون من تخصّصهم، وهم الذين يدعون ما ليس لهم. الثاني: ماذا تركت أئمة المذاهب الأربعة من فكر سياسي للمسلمين، وكما حاول بكل جهده أن يفهم «ماذا خلّف الإمام المهدي للشيعة من نظام سياسي في غيبته؟ وهل أشار إلى ذلك؟ أم تركهم سدىً؟»[٣].

٩ ـ والكاتب يتعجّب من نفسه فيقول «وقد تعجّبت من نفسي جداً لجهلي بتأريخ الشيعة إلى الحد الذي لم أقرأ ولم أسمع من تفاصيل الحيرة ووجود الشك التأريخي حول ولادة الإمام الثاني عشر»[٤]. ونحن نعجب أيضاً من جهله وحتى الآن بكلّ جزئيات الإمامية حتى ولادة الإمام المهدي عليه السلام.

---

(١) تطور الفكر السياسي الشيعي/ ٦.
(٢) (٣) تطور الفكر السياسي الشيعي/ ٦.
(٤) المرجع نفسه/ ٧.

١٠ ـ والكاتب يهتم كثيراً بنظرية الفرج والانتظار عند الإمامية التي تحرّم أي نشاط سياسي في عصر الغيبة، ويعتبر النظرية مسؤولة عن انهيار الشيعة وانعزالهم عبر التأريخ، وخروجهم من مسيرة الحياة، لذلك فهو ينكر الإمام المهدي عجّل الله فرجه، ويدحض ـ فيما يزعم ـ أدلة وجوده التأريخية والعقلية والنقلية[١].

١١ ـ ومن وراء هذا كلّه يقدم الكاتب في النهاية نظريته الجديدة في الشورىٰ «نظرية أهل البيت والجيل الشيعي الأول والتي أتمنّى أن يعود إليها الفكر السّياسي الشيعي في المستقبل»[٢]. فالكاتب فيما يدّعي يريد أنْ يقدّم أطروحة سلف عليها الزمن ليعيدها للفكر السياسي الإمامي في المستقبل متناسياً أنّ «فاقد الشيء لا يعطيه».

## ٢ ـ العزلة للفكر الإمامي:

والذي يؤرّق فكر الكاتب ويقضّ مضجعه انعطافه التأريخي بالنسبة للفكر الإمامي، وغيرته عليه لانعزاله السياسي نتيجة حصر الإمامة بالنص، ووقوفها عند الإمام الثاني عشر الغائب والمنتظر، حتى عاد الفكر ومن ورائه النوّاب الأربعة دون فكر سياسي[٣].

وهذا الأسى الباهت والأسف المغلّف تدحضه وقائع التأريخ السياسي للفكر الإمامي، وتتحدث عنه مواقع النضال الثوري منذ الجمل وصفين والنهروان وثورة الطف حتى القرن العشرين، وما ثورات المدينة والكوفة والمختار والتّوابين وزيد بن علي ويحيى بن زيد وعبد الله بن معاوية بن جعفر، والحسنيين في التأريخ العباسي كلّه، والحسنيين في القرن الأول

---

(١) المرجع نفسه/ ٨.
(٢) المرجع نفسه/ ٨.
(٣) تطور الفكر السياسي الشيعي/ ٥.

والثاني والثالث من الهجرة، وحركات التحرر السياسي سواءً في الأقاليم أو الأمصار أو في العراق على يد المراجع إلاّ مظهر من مظاهر الإيجابية النضالية في الاندماج السياسي لا الانعزال السياسي فيما يرىٰ.

وانتظار الإمام عليه السلام، وتوقّع الفرج والدعاء به، لا يعني الجمود والتقوقع كما يعني الصبر والأناة الحائلين عن سفك الدماء والتضحية بلا قضية، وقد يعني العمل الدؤوب المنظّم على تهيئة المناخ السّياسي المناسب لظهوره دون عقبات قد تصل إلى درجة الكوارث، وقد تعني إعداد النفوس المؤمنة إعداداً خاصاً يتناسب مع إقامة دولة العدل والمساواة المنشودة في ظل قيام الحجّة عليه السلام في الأمر، كما تنصّ على ذلك الروايا ، المتواترة والمعتبرة كما سيأتي في موقعه.

## ٣ ـ مبدأ النص والتعيين في الإمامة:

وكما يؤرّق الكاتب هذا الملحظ، فهو يغار على الإمامية من مبدأ الإمامة في النص والوصيّة والتعيين، ويعتبر ذلك نظريّة جوفاء قابلة للسقوط والانحدار، وهي من مبتدعات فلاسفة الشيعة والمتكلّمين في عهد الأئمة عليهم السلام[١] متناسياً أنّ هذا المبدأ بارز الصفات والسمات في الفكر الإسلامي بعامّة، والفكر الإمامي بخاصّة منذ عهد مبكر جداً، وهو عهد النبي صاحب الرسالة، وقد احتج به الممتنعون عن بيعة أبي بكر (رض) ولا نريد أن نعيد معركة التأريخ جذعة في هذا الموضوع. وأكتفي بنموذج واحد ذي دلالة اجتماعية.

عندما بويع أبو بكر، فاعترض سلمان المحمدي قائلاً: «والله لو ولّيتموها صاحبها لأكلتم من فوق رؤوسكم... الخ»[٢] فقوله: «صاحبها»

(١) تطور الفكر السياسي الشيعي/ ٤٢ وما بعدها.

(٢) محسن الأمين الحسيني العاملي/ أعيان الشيعة/ ترجمة الإمام علي.

ظاهر في النصّ الذي تقول به الإمامية بالدلالة المركزيّة التي قد لا يحيط بها الكاتب خبراً، وقد كان بإمكان سلمان أن يقول: والله لو وليتموها علياً، لأنّ مراده بصاحبها علي ليس غير، ولكنّه قال: صاحبها، لأنّ للإمامة صاحباً منصوصاً عليه، وإلا لم يكن صاحباً لها لو ٰم ينصّ عليه، وهذا النصّ تحكيه المشاهد كُلّها تلميحاً وتصريحاً من قِبَلِ النبيّ ﷺ منذ اليوم الأول في إنذار العشيرة والأقربين حتى يوم الغدير الذي لا يراه الكاتب نصّاً، وهو من التواتر والوضوح في النصّ على الولاية الإلهية بما لا يقبل الشكّ والتفسير الكيفي عند ذوي النظر النافذ والفكر الموضوعي، والنصّ معروف ويستظهره عادةً كلّ مسلم في قول الرسول الأعظم ﷺ: «مَنْ كنتُ مولاه فهذا عليّ مولاه...». وطريق هذا النصّ يصل إلى مئة وأربعة عشر طريقاً إلى النبي في كثرة رواته، وجمهرة المحدثين فيه، والتشكيك في دلالته عند القائلين بمرجعية الصحابة الذين حملوا لفظ «الولاية» على معان متشعبة بعيدة عنها دون الولاية الإلهية المرادة بالنصّ في بيان المتولي على المسلمين بعد النبي ﷺ لأنّه في مقام الوصيّة بعد أن أوشك أن يُدعىٰ فيُجيب، وعليه في مثل هذه الحال تعيين الإمام والنصّ عليه.

## ٤ ـ القول بولاية الفقيه:

والذي يؤرّق الكاتب حقاً كونه تنبّه للقول بولاية الفقيه الجديدة عليه، والتي لا يعرفها العلماء من ذي قبل، ولم يتنبهوا إليها، بل هم يجهلونها، وأن أوّل القائلين بها هو الشيخ أحمد بن المولى الشيخ محمد مهدي النراقي (ت: ١٢٤٥ هـ).

ونُنبّه: أنّ ولاية الفقيه قديمة إلاّ أنها قد يعبر عنها حيناً بـ: «النيابة العامة» وحيناً بـ «الولاية العامة» والفقهاء من ولاية الفقيه على ثلاثة فرقاء:

**الأول**: فريق الولاية الخاصّة عن الإمام في حدود معينة، وهم العديد

الأكثر من فقهاء الإمامية منذ عهد النوّاب الأربعة حتى عهد المحقق الكركي علي بن عبد العال الميسي العاملي (٩٤٠ هـ) والقائل بالولاية العامة للفقيه.

**الثاني**: فريق القائلين بالولاية الوسطى عن الإمام فلا هي بولاية مطلقة، ولا هي بولاية مقتصرة على الأمور الحسبيّة فحسب، بل يتجاوزها القرار إلى القول بصلاة الجمعة وتولّي القضاء وإدارة شؤون المسلمين بما دون الحكم السياسي.

**الثالث**: فريق القائلين بالولاية العامّة، وهو القول بأن ما كان للنبي والإمام فيه الولاية المطلقة غير المحدودة، فللفقيه ذلك كلّه إلاّ ما خرج بالدليل، إجماعاً كان أو نصاً أو سوى ذلك. وسيأتي الحديث عن «ولاية الفقيه» في موقعها من الكتاب مع أدلّة القائلين بذلك إن شاء الله.

ويبدو أنّ القول بولاية الفقيه ممّا أعجب به الكاتب، ورجّحه وأيّد قائليه، وبإقراره لذلك نجده قد أجهز على نظريته في الشورى ورفض النصّ والوصيّ والتعيين في الإمامة، لأنّ القول بولاية الفقيه يكون نتيجة لإقرار ضمني بل صريح بالنصّ على الإمامة، فالفقيه القائل بالولاية العامة إنّما الأمر نيابة عن الإمام في حالة غيبته، وهو إنّما يتولّى القيادة السياسية في حالة انتظاره، ومعنى هذا أنّه يحكم نيابة عن الإمام المنتظر عليه السلام، وله الولاية نيابة عنه، وهذا وحده يكفي في رفض أطروحة الكاتب، فهو يعترف ويعجب بلازم الإمامة، وهو يقرّ بلازمية الغيبة للإمام المنتظر، فما قيمة قوله بعدم ولادته إذن؟ فعنده: أن هناك فقيهاً، وأن الفقيه يتولّى شؤون المسلمين نيابة عن الإمام المنتظر، فالإمام المنتظر إذن حقيقة ثابتة، إذ لا نيابة لمن لا حقيقة له، وهذا الاحتجاج لازم للكاتب لأنّه احتجاج بلغته، وبما طرحه هو نفسه.

## ٥ ـ سهام الاتهام تتوجّه للأئمة ونوّابهم والعلماء:

إنّ لغة الطعن والاتهام التي شهرها الكاتب سلاحاً في معركة هجومه على الفكر الإمامي تشمل عدّة فصائل من كوكبة الأصل التأسسي للفكر الإمامي، وسأقتصر على المهم من هذه الفصائل التي استهدفت، وسأورد بعض النماذج للانتقاص المزيّف الذي سخّره الكاتب على سبيل المثال ليس غير.

١ ـ الأئمةعليهم السلام، ففي الوقت الذي ينفي الكاتب إمامة كلّ إمام بالنص أو التعيين أو الوصيّة أو سوى ذلك من الإشارات المثاليّة أو الحاليّة، فإنّه يعبرّ عن كلٍ منهم بالإمام، وقد يضيف عبارةعليه السلام، وهو المسؤول وحده عن هذه الازدواجيّة التغريريّة المعمّاة، والغريب أنّه استهدف الأئمة واحداً تلو الآخر، فالإمام علي ينظر إلى نفسه كإنسان عادي غير معصوم، وفي نظره أنّ الشورى أساس الحكم، وذلك في غياب نظرية النص والتعيين التي لم يشر إليها الإمام في أي موقف[١].

والإمام الحسنعليه السلام لم يعتمد أيّ نص حوله من الرسول أو من أبيه الإمام علي، ولم تلعب وصية عليّ له بأي دور في ترشيحه للخلافة لأنّها وصيّة أخلاقيّة عائليّة[٢].

والإمام الحسينعليه السلام، لا توجد بالنسبة له أيّة آثار لنظريّة النصّ في قصّة كربلاء على الحسين، والإمام الحسن لم يشر إلى تعيين الحسين من بعده، ولم يقدّم الحسين أيّة نظرية حول الإمام المعصوم المعيّن من قبل الله[٣]. فليت شعري من أين جاءت الإمامة لهم إذا لم يكن هناك نصّ، وما معنى قول الرسول الأعظم «الحسن والحسين إمامان قاما أو قعدا»؟

---

(١) ظ: تطور الفكر السياسي الشيعي/ ١٥.

(٢) ظ: تطور الفكر السياسي الشيعي/ ١٧.

(٣) المرجع نفسه/ ١٧ ـ ١٨ ـ ١٩.

والإمام علي بن الحسين زين العابدينعليه السلام يفتقر إلى النصّ والوصيّة من أبيه، حيث قتل الحسين في كربلاء ولم ينص عليه، ولم يفكر الحسين بنقل الإمامة إلى أحد من ولده، ولم يوصِ إلى ابنه الوحيد زين العابدين، والإمام السجّاد ينسحب من الساحة السياسيّة لمحمد بن الحنفية، وهو يتخاصم مع عمّه ابن الحنفية الذي أنكر وجود أيّ نصّ أو وصيّة عليه. وتحتاج الإمامية إلى إثبات إمامة السجاد لكي تثبت الإمامة في ذرية الحسين[١].

والإمام الباقرعليه السلام يدخل المعترك السياسي ويخوض معركة مريرة لانتزاع قيادة الشيعة من ابن عمّه أبي هاشم بن محمد بن الحنفية وأتباعه، وتثبيتها للفرع الفاطمي والبيت الحسيني. وكان الباقر يضيف امتلاك السلاح لتعزيز شرعية مطالبته بقيادة الشيعة!!! وكان يعتمد في طرح إمامته على وراثة الكتب!! وقد نجح الباقر في تكوين قطاع خاص من الشيعة كان يؤمن بالولاء له، ولكنّه سرعان ما تشرذم بعد وفاته، والإمام الباقر يقدّم تبريرات لم تكن مقنعة ولا قويّة عن سر انحصار الإمامة في ذرية الحسين[٢].

أما الإمام الصادق فإنّه: يتحدث عن وصية عادية جداً يرويها بنفسه تنصّ على إمامته، ولا توجد في التراث الشيعي أحاديث كثيرة عن موضوع النص عليه أو الوصية له من أبيه في الإمامة، والصادق يخوض معركة الإمامة مع منافسيه، والمشكلة التي تواجه الصادق عدم استطاعته إظهار السلاح، وقد طرح دليلاً بديلاً هو الوصية له، ولكنّ الوصية والسلاح والعلم لم تشكل دليلاً حاسماً في صراع الإمام الصادق على قيادة الشيعة، والصادق لا يتمتع بميزة إلهية خاصة، والشيعة لا تعرف أيّ نص حوله بالإمامة، والصادق ينفي صريحاً القول بالإمامة المفروضة من الله، وهو

---

(١) المرجع نفسه/ ١٩، ٦٠.

(٢) ظ: تطور الفكر السياسي الشيعي/ ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٦١.

يقدم تبريرات لم تكن مقنعة ولا قوية عن سر انحصار الإمامة في ذريّة الحسين، والصادق يقف موقفاً سلبياً من المتكلّمين الإمامية ونظريتهم السريّة (الإمامة) الناشئة بعيداً عن أهل البيت. وهو يرفض استقبال أبي بصير لأنه من المتكلّمين الإمامية، وممّن يهلك.

وأخيراً: الإمام الصادق شخصية علميّة عاديّة[1].

أمّا الإمام موسى بن جعفر، فقد تبوأ مقامه القيادي السامي عند الشيعة بعد وفاة أخيه عبد الله الأفطح!!! والإمام الكاظم لم يكن يدعو إلى نفسه، ولم يكن يوجد عليه أيّ نصّ خاص من الله أو من أبيه[2].

وأما الإمام علي بن موسى الرضا، فلم يكن معروفاً كإمام لدى عامة الشيعة، وكان غموض النصّ يدور حول الإمام الرضا، وعدم شيوع نظرية الإمامة في أوساط الشيعة في عهد الإمام الرضا!!! وإنَّ مبايعة الرضا للمأمون وقبوله بولاية العهد يكشفان عن موقف أيديولوجي ظاهر بشرعية خلافة المأمون، وواقعية إمامة الرضا بعيداً عن نظريّة الإمامة الخاصة في أولاد عليّ والحسين، ويرى غياب النصوص الواضحة والصريحة والعامة والعلنيّة على إمامة الرضا!!! ويروي الطوسي عدّة روايات عن علم الرضا للغيب، ولكنّها غير قابلة للإثبات، وتتنافى مع القرآن الكريم وسيرة أهل البيت، وهي صنع الغلاة، ولذلك فهي لا تشكّل دليلاً مقنعاً على إمامة الرضا[3].

وأما الإمام الجواد عنده: فهو لم يبلغ من العمر سبع سنين ممّا سبب في حدوث أزمة جديدة في صفوف الإمامية، وشكّل تحدياً كبيراً للنظريّة الجديدة حيث لم يكن يعقل أن ينصّب الله تعالى لقيادة المسلمين طفلاً صغيراً

---

(١) ظ: المرجع نفسه/ ٣٠، ٣١، ٣٢، ٦١، ٦٦، ٧٦، ٧٧، ٧٨.
(٢) ظ: المرجع نفسه/ ٨١، ٨٢.
(٣) ظ: تطور الفكر السياسي الشيعي/ ٨٤، ٨٧، ٩٠، ٩١.

محجوراً عليه لا يحق له التصرف بأمواله الخاصة، غير مكلّف شرعاً، ولم تتح له فرصة للتعلّم من أبيه، وعدم وجود نصّ صريح بإمامة الجواد من الرضا، أو الوصية له، وعدم ادّعاء الإمام الجواد نفسه بالإمامة!!![1].

وأما الإمام علي الهادي عليه السلام فعنده أنّه: غير قادر على إدارة الإمامة والضياع والنفقات لصغره فكيف يقوم بالإمامة طفل صغير[2].

وأما الإمام الحسن العسكري، فقد حصل وحدث صراع وتنافس بينه وبين أخيه جعفر بن علي على الإمامة، وتوفي دون أن يشير إلى وجود ولدٍ له أو يوصي إلى أيّ أحد بالإمامة!!!.

وصلت نظرية الإمامة إلى طريق مسدود عند وفاة الإمام الحسن العسكري في سنة ستين ومائتين للهجرة دون أن يخلّف ولداً تستمر الإمامة فيه، ودون أن يشير أو يوصي إلى أي أحد من بعده!!! والحسن العسكري يموت دون أن يعلن عن وجود خلف له!! والدليل التأريخي يعترف بأنّ الظاهر من حياة الإمام الحسن العسكري وسيرته ينفي أن يكون له ولد[3].

وأما الإمام المهدي عجّل الله فرجه فقد أدّى القول بوجوده وغيبته وانتظاره إلى فقدان نظرية الإثني عشرية للمعنى السياسي، ممّا أدّى إلى انسحاب الشيعة الإثني عشرية من المسرح السياسي، وانقراضهم في القرن الرابع!!!

وهو يشكل في ولادة الإمام المهدي تأريخياً، وبعض الشيعة سلموا بعدم وجود ولد للعسكري، وقد كان القول بوجود ولد له قولاً سرياً باطنيًّا!!! واعتمد بعض المتكلّمين على مبدأ ضرورة وجود ولد للإمام لكي تستمر الإمامة في عقبه للاستدلال على وجود ولد للإمام الحسن العسكري. وأخيراً فقد خصص الكتاب الثاني لنفي وجود الإمام المهدي جملة وتفصيلاً وردّ كلّ

---

(١) ظ: المرجع نفسه/ ٩٢، ٩٣.

(٢) ظ: المرجع نفسه/ ٩٤.

(٣) تطور الفكر السياسي الشيعي/ ٩٦، ١٠١، ١١٣، ١٤١.

الروايات القائلة به والأدلة التأريخية والعقليّة بما أسماه فرضية المهدي[1].

٢ ـ أصحاب الأئمة، ولم يكتفِ الكاتب بتناول الأئمة بالطعن والاستخفاف حتى أضاف إليهم جملة من أصحابهم البررة الثقات فأبو جعفر الأحول (مؤمن الطاق) ممّن ابتدعوا نظرية الإمامة القائمة على العصمة والنصّ، وهو يدّعي على أهل البيت عليهم السلام نسبة مبدأ الإمامة لهم وسرّيتها، والإمام الصادق عليه السلام ينهاه عن علم الكلام[2].

وسيف الشمار يروي رواية فيها التهافت الواضح عن الإمام الصادق[3]. وسليمان بن جرير: يتراجع عن القول بنظرية الإمامية[4]. ومحمد بن مسلم: لا يعرف من هو الإمام بعد الصادق[5]. ويعقوب بن شعيب: لا يعرف الإمام بعد الصادق وكذلك عبد الأعلى[6] وزرارة بن أعين، وهو من أكبر أصحاب الإمامين الباقر والصادق، توفي دون أن يعرف هوية الإمام الجديد[7]. وهشام بن سالم الجواليقي: ذهب إلى القول بإمامة عبد الله الأفطح بعد الصادق الذي أجمع الناس أنه صاحب الأمر بعد أبيه[8]. وأبو بصير، والمفضل بن عمرو، ويعقوب السراج.. حاول كلٌ منهم أن يأتي بنصوص تثبت إشارة الإمام الصادق إلى ابنه الكاظم... إلاّ أن تلك النصوص لم تكن حاسمة في معركة الإمامة، أو بالأحرى لم تكن موجودة في البداية[9]. وداود بن كثير الرقي: شكّ بالإمام الرضا

---

(١) ظ: المرجع نفسه في النصوص السابقة/ ٦، ٧، ١١٤، ١١٩، ١٢٠، ١٢٦.
(٢) ظ: تطور الفكر السياسي الشيعي/ ٦٥، ٧٧.
(٣) ظ: المرجع نفسه/ ٦٧.
(٤) ظ: المرجع نفسه/ ٧٨.
(٥) ظ: المرجع نفسه/ ٧٨.
(٦) ظ: المرجع نفسه/ ٧٨.
(٧) ظ: المرجع نفسه/ ٧٩.
(٨) ظ: المرجع نفسه/ ٧٩.
(٩) ظ: المرجع نفسه/ ٨١.

وتوقّف عن القول به[1]. والنوّاب الأربعة: لم يتركوا فكراً سياسياً لعصر الغيبة الكبرى، وقد اكتشف شبهات تأريخية وعلامات استفهام تدور حول صدق إدعائهم بالنيابة الخاصّة عن الإمام المهدي الغائب[2].

٣ ـ وأضاف إلى أئمة أهل البيت وأصحابهم أبرز علماء الإمامية وهو يتناولهم بالتجريح والطعن، فالكلينيّ كان يروي الموضوعات، وهو ينسب الروايات إلى الإمام الصادق وهي مما يطعن به[3]، والشيخ الصدوق: يتطرف جداً وبشكل غير معقول، ولم يكن يثق بصدور رواية عن الإمام الرضا، وينقل قصة عن فاطمة الزهراء تنافي نظرية العصمة التي يقول بها الإمامية، وهو يروي عن النبي والأئمة أحاديث لا قيمة علمية لها، ويروي عن الرضا رواية تقول بالعصمة، ولكن الرواية ضعيفة السند، والشيخ الصدوق يرفض الاعتراف بالبداء من الأساس، ويغمض عينيه عن أحاديث البداء، وأراح نفسه من عناء مناقشتها والردّ عليها وأهملها بالمرة[4]. والشيخ المفيد: يدّعي الإجماع على القول بإمامة الهادي، إلاّ أنّ ذلك لم يشكّل في الحقيقة قولاً كافياً لإثبات إمامة الهادي، والمفيد يحاول أن ينفي حجيّة العموم، وحجية عموم آية الحجر حتى يسلم من الاتهام. ويدّعي عدم الخلاف حول صفات الأئمة الصغار مصادرة، ويحاول أن يثبت نقشاً لعرش لم يثبت بعد، ويحاول أن يثبت الطبيعة الاستثنائية للأئمة الصغار بناءً على موضوع العصمة والإمامة التي لم تثبت بعد، ويدّعي وجود الإجماع على إمامة الجواد والهادي وغيرهما من الأئمة، ولم يكن له أثر بين الشّيعة ولا عامّة المسلمين، ويدّعي وجود النص على إمامة الجواد بناء على بعض أخبار الآحاد غير الثابتة، وينكر عموم آية الحجر الشامل للأئمة وهم

(١) ظ: المرجع نفسه/ ٩٠.

(٢) ظ: المرجع نفسه/ ٦.

(٣) ظ: تطور الفكر السياسي الشيعي/ ٦٦، ٢٩.

(٤) ظ: المرجع نفسه/ ٢٠، ٦٢، ٧٤، ٧٦، ١٠١، ١٠٧.

أطفال!!! ولا يقدم المفيد على مراجعة التأريخ لكي يبني نظريّته على أساس الواقع... وينتهج أسلوباً غير علمي للتعرف على الحقيقة[1].

والسيد المرتضى علم الهدى: يعتبر نصّ الغدير نصّاً خفيّاً غير واضح بالخلافة لأمير المؤمنين[2].

ومحمد بن الحسن الصّفَّار يروي في كتابه (بصائر الدرجات) الروايات التي يتداولها الغلاة والإمامية[3].

وأما النعماني فيقول عنه: ويلاحظ أن الاستشهاد بالغيبتين: (الصغرى والكبرى) قد ابتدأهما النعماني في منتصف القرن الرابع الهجري بعد انتهاء عهد النوّاب الخاصّين، ولم يشر إليه من سبقه من المؤلفين[4].

وأما الشيخ الأكبر محمد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠ هـ) مؤسس الحوزة العلمية في النجف الأشرف، فلا يخلو بحث ولا فصل من التهجم عليه، فحدّث عن ذلك ولا حرج.

وسيأتي الرد المناسب في الموقع المناسب من هذا الكتاب حول جملة من هذه الجزئيات بإذن الله تعالى.

❁ ❁ ❁

## ٦ ـ اقتطاع النصوص والتحريف:

وليت الكاتب اكتفى بالطعن والسبّ والاتهام، ولكنّه عمد إلى النصوص فاقتطعها، وإلى الروايات فحرّفها عن موقعها، فأورد ما شاء إيراده، وحذف ما شاء حذفه، فالقضيّة عنده كيفية لا موضوعية، وفوضويّة

---

(١) ظ: المرجع نفسه/ ٩٤، ١٠٥، ١٠٦.
(٢) تطور الفكر السياسي الشيعي/ ١٤.
(٣) المرجع نفسه/ ٦٦.
(٤) المرجع نفسه/ ١٩٥.

لا تنظيميّة، فله إثبات ما يشاء، وله حذف ما يشاء، وقد جرى هذا في أكثر من خمسين موضعاً من كتابه العتيد!!! أكتفي بإيراد بعض النماذج على سبيل المثال لا الحصر والاستيعاب، ليرى القارىء أمانة الكاتب؟

١ ـ نسب الكاتب للسيد المرتضى نصاً يعرض فيه للعباس بن عبد المطلب مخاطباً أمير المؤمنين في مرض النبيﷺ الذي توفي فيه، وهو يتخوف الاستخلاف خشية التفرق[١].

ولدى ملاحظة النصّ وجدنا الدعوى فيه للقاضي عبد الجبار المعتزلي، والمرتضى يورد ذلك للردّ عليه، فيقول المرتضى: «والذي يبيّن صحّة تأويلنا، وبطلان ما توهموه قول النبيﷺ في جواب العباس على ما وردت به الرواية: «إنكم المقهورون» وفي رواية أخرى «إنّكم المظلومون»[٢]، والكاتب يحذف هذا النص الذي أورده المرتضى ردّاً على الكلام الذي ذكره الكاتب واستدلّ به، وهو للقاضي عبد الجبار وليس للسيد المرتضىٰ.

٢ ـ ويستدل الكاتب رواية تنسب للإمام الباقر عليه السلام بروضة الكافي، أنّ علياً عليه السلام لم يدعُ إلى نفسه[٣] وأنّه أقرّ القوم على ما صنعوا وكتم أمره، بينما نصّ الرواية بعد بيان أسباب امتناع الإمام عن البيعة أولاً، ومبايعته لاحقاً مع كرهه لذلك:

«ولذلك كتم عليٌّ أمره، وبايع مكرهاً، حيث لم يجد أعواناً»[٤] فأين هذا من ادعائه أنّ علياً: أقرّ القوم على ما صنعوا وكتم أمره.

٣ ـ وحرّف الكاتب نصاً واقتطعه ليستدل به على أنّ زين العابدين عليه السلام

---

(١) تطور الفكر السياسي الشيعي/ ١١.

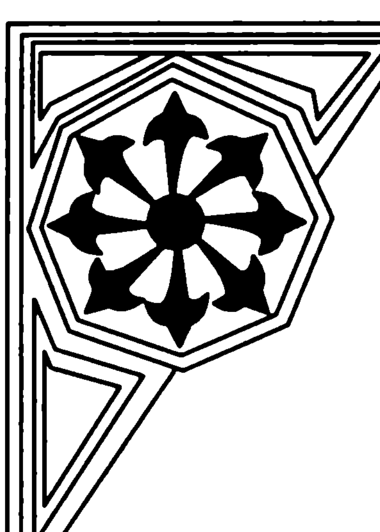
(٢) السيد المرتضى/ الشافعي في الإمامة ٢/ ١٥٢.

(٣) تطور الفكر السياسي الشيعي/ ١٤.

(٤) الكليني/ روضة الكافي/ ٢٤٦.

قد بايع يزيد بن معاوية بعد الحرّة[1]. بينما نجد الإمام عليه السلام مكرهاً بذلك بعد تهديده بالقتل بنصّ قوله الذي حذفه الكاتب: «قد أقررت لك بما سألت، أنا عبد مُكْرَهٌ»[2].

(١) تطور الفكر السياسي الشيعي/ ٢٠.
(٢) ظ: الكليني/ روضة الكافي/ ١٩٦.



# الفصل الثالث

## «نظرية الشورى لا يؤمن بها أهل البيت»

١ ـ الاكتشاف الجديد

٢ ـ ما هو مفهوم الشورى؟

٣ ـ الأئمة لم يعيّنوا بالشورى!!

٤ ـ الإمام عليّ والشورى.

٥ ـ دليل الشورى؟

٦ ـ دخول الإمام علي في الشورى.

٧ ـ الغدير والنصّ!!

٨ ـ الأئمة بين النصّ والشورىٰ!!

٩ ـ رصيد النصّ والنظرة إلى الشيخين.

# «نظريةِ الشورى لا يؤمن بها أهل البيت»

## ١ ـ الاكتشاف الجديد:

اكتشف الكاتب أنّ نظرية الإمامة كانت من صنع المتكلّمين، وبعيدة بل متناقضة مع أقوال الأئمة من أهل البيت وأحاديثهم الصحيحة الرافضة لاحتكار السلطة أو تداولها بشكل وراثي، والداعية إلى اختيار الإمام من قِبل الأمة عبر الشورى[1].

ولا يكتفي بهذا حتى يضع عنوان الفصل الأول من كتابه موسوماً بـ «الشورى نظرية أهل البيت» والظاهرة البارزة في هذا الاكتشاف أنّ الكاتب لا يحدّد بالضبط أولئك المتكلّمين الذين صنعوا نظرية الإمامة، وإن كنّا نعلم من يريد، فإن كان هؤلاء المتكلّمون في عصور الأئمة فإنّهم قد استمدّوا المبدأ الكلامي من الأئمةﷺ: كهشام بن الحكم، وهشام بن سالم، وقيس الماصر، ومؤمن الطاق، وحمران بن أعين، وأبي الحسن الميثمي وأضرابهم، فلو أنّ أقوالهم كانت جزافاً ودون معايير إيمانية مرتكزة، أو أنّ نظرياتهم مما يناقض ويخالف أقوال الأئمةﷺ، لردّهم الأئمة وفنّدوا أقوالهم، ونبذوا آراءهم، وأمروا شيعتهم بالبراءة منهم.

ولمّا كان هؤلاء قد مُنحوا ثقة الأئمة عَلِمْنَا بالبديهة أنهم إنّما

(١) ظ: تطور الفكر السياسي الشيعي/ ٧.

يصدرون عن آراء الأئمة ومبادئهم، فهم المترجمون الفعليون لما يُطرح عند أهل البيت أصولاً، لاستيفاء الكلام فيه جزئياتٍ وفروعاً.

صحيح أنّ الأئمةعليهم السلام يرفضون احتكار السلطة أو تداولها بشكل وراثي، ولكنّ هذا الرفض ينحصر في نقطة مركزية تعنى باحتكار السلطة من قبل الظالمين وأبنائهم الفجرة الفسقة، ولا تتجاوزه ليشمل سلطة الأنبياء والأئمة الطاهرين، فما سمعنا رفض الأئمة لوراثة إسماعيل لإبراهيم في النبوة ولا لوراثة يعقوب لإسحاق فيها، ولا لوراثة يوسف ليعقوب فيها، ولم نجد الأئمة قد أشكلوا يوماً على أبيهم أمير المؤمنين تولّي الإمامة والخلافة، ولا استنكروا وراثة الإمام الحسن لها نصاً، وكلاهما حاكمان في عصرهما. ولم يحدث أن أنكر أئمتنا اللاحقون إمامة أبيهم الحسين وزين العابدين والباقر، وهكذا بل الذي وجدناه هالةً من الإعجاب والإكبار والقدسية والرواية المسندة.

وأمّا أن أقوال الأئمة تدعو إلى اختيار الإمام من قبل الأمة عبر الشورى، فليس بصحيح في كلّ الحيثيات الجوهرية التي بُني عليها مبدأ الإمامة في النص.

وما اتفق للأمّة يوماً أن انتخبت أحد أئمة أهل البيت بناء على مبدأ الشورى الذي يذهب إليه الكاتب لا الأئمةعليهم السلام لا من قريب ولا من بعيد.

## ٢ ـ ما هو مفهوم الشورى:

والذي يلفت النظر حقاً في حديث الكاتب وسواه، أنّنا لم نظفر للآن بإعطاء معنى دقيق للشورى يشكّل مفهوماً علمياً أو اصطلاحياً يصح الاتّكاء عليه في معرفة نظريّة الشورى، بل ولم يتوصّل من هو أكثر منه أصالة ومعرفة ومنظوراً إلى ضبط الحدّ الاجتماعي لمفهوم الشورى.

والذي يذهب إليه البحث العلمي النزيه أنّ الشورى في الإمامة من

أعقد المفاهيم التي أطلقها الإسلاميون نظرياً، دون تحديد تطبيقها عملياً، فهناك تساؤلات عدّة تطرح في طريق الشورى.

فمن الذي يعقد الشورى؟ ومن الذي يضبط شروطها؟ وكيف يتم في ضوئها اختيار الإمام؟ ومن المخوّل بذلك؟

قد يقال إنَّ أهل الحلّ والعقد هم الذين يتولّون أمر الشورى، ولكنّ الإشكالية قائمة دون حلّ؛ فمن هم أهل الحلّ والعقد؟ ومن الذي يعيّنهم؟ وكيف يمكن تشخيصهم؟ ومن الذي يحددهم بأعيانهم وأسمائهم؟ وماذا تصنع الأمة لو كان أهل الحلّ والعقد من الكثرة بحيث لا يمكن استقطابهم؟ وماذا تصنع الأمّة لو كان أهل الحلّ والعقد من الندرة والقلّة بحيث يتعذّر عليهم القرار؟ وما هو العمل لو كانوا متباعدين في الأقطار والأقاليم وقد يتعسّر جمعهم واستيعابهم؟

وإذا تمّ حصر أهل الحل والعقد، واختلفوا فيما بينهم، فما هو المقياس والمعيار لضبطهم ضبطاً جامعاً؟ وما هو السبيل لتلافي نتائج الاختيار المزعوم؟ فهل نأخذ بتصويت الأكثرية؟ وما هو المسوّغ لحرمان بعضهم من الأخذ برأيه وإن كان من الأقلّية؟ وقد يكون الحق معه، ومن الذي يسوّغ لهم اختيار الإمام أو الخليفة أو الحاكم أو القائم بالأمر، أو السلطان؟

ولا يخلو الاختيار للإمام في الشورى من مشاكل معقّدة، فلو اجتمع أهل الشورى للاختيار فوقع النظر على من اجتمعت فيه شرائط الإمامة على الرّأي القائم لديهم، ورفض المنصب من وقع عليه الاختيار، فإن صحّ رفضه بطلت صحة شرائطه، لأنّه قصّر في واجبه وتهرّب من الميدان وتخلّى عن وظيفته الشرعيّة، وفي مثل هذه الحال هل يجب عليه القبول وعدم الرفض؟ وهل يجب على أهل الشورى إكراهه على قبول المنصب؟ وإذا لم ينفع معه الأمر وأصرّ على الرفض فما حكمه؟ وهل الشورى بمثل هذا

المناخ الإحراجي عقد مراضاة لا إكراه فيه؟ أم هي عقد إلزام لا رجعة معه؟ وأين يكمن الحكم الشرعي في مثل هذه الممكنات؟ ومن الذي يصدره ولا إمام في البين؟ وإذا كان هناك حكم فمن الذي ينفذه ولا سلطة تنفيذيّة لدى الجميع؟ وإذا رفض البيعة فكيف تحلّ العقدة؟ فهل تذهب الجماعة إلى غيره؟ ومع عدم رضا الغير ـ فيما إذا كان أهلاً للبيعة ـ فماذا يصنع أهل الحلّ والعقد؟ وهذا يعني الدور والتسلسل في العودة والكرّة، أو العنت والتعذّر والاستحالة، فماذا يصنع من أعطيت لهم هذه الصلاحية؟ فهل يبايعون من لا يعتقدون صحّة إمامته؟ أم يتركون الأمر فوضى، فيحدث الإخلال بالشروط وبالشريعة معاً.

إنّ هذه الأسئلة والافتراضات واردة، وتبقى عادةً دون جواب إلاّ على سبيل التمحّل، ولذلك ولسواه لم يلتزم أهل البيت في الشورى، لأنها لعب في الدين، والإمامة عندهم أمر الله تعالى وحده، لا أمر الناس حتى يتشاوروا أو يشاوروا فيه.

## ٣ ـ الأئمة لم يعيّنوا بالشورى:

لنتساءل أين هي الشورى التي اُنتخِب في ضوئها الأئمة الإثنا عشر؟ ولكلّ إمام حقبة زمنية خاصة به، فمن اجتمع على ترشيحهم، ومن كان المنافس لكلّ منهم؟ والكتاب في ذيله «من الشورى إلى ولاية الفقيه» ولم تنعقد الشورى ولا مرّة واحدة لانتخاب أيّ إمام، لا المهاجرون ولا الأنصار، ولا أهل الحرمين بما لهم من الأولويّة، ولا أهل الحلّ والعقد، ولا المسلمون بعامّة، بل ولم يجتمع اثنان على انتخاب أيّ إمام من أئمة أهل البيت عليهم السلام، وإنّما هو النصّ وحده، ولو فرض أن اجتمعوا فلا تنعقد الإمامة بهذا الاجتماع القائم على أساس الانتخاب والشورى لأنها ليست من صلاحية الناس من خلال وجهة نظر أهل البيت عليهم السلام.

ولم يؤمن أئمة أهل البيت لحظة زمنية واحدة بنظام الشورى، ولا

عرفوا حقّ الأمة في اختيار ولاتها، فضلاً عن أن يكونوا في طليعة المدافعين عن هذا النظام، أو العاملين به كما يذهب إلى ذلك الكاتب[1].

وليت شعري أين هي تلك النصوص التي تؤكد التزام الرسول الأعظمﷺ وأهل البيتﷺ بمبدأ الشورى وحق الأمّة في انتخاب وتعيين أئمتها؟ ولماذا يعبّر الكاتب عن نظرية الشورى بمبدأ الشورى، وعن مبدأ الإمامة بنظرية الإمامة، جرياً على العكس، ولو عكس لأصاب.

وأين هي الروايات الموهومة التي يذكرها أقطاب الإمامية كالكليني والصدوق والمفيد والمرتضى والطوسي التي تكشف عن عدم وصية رسول الله للإمام عليعليه السلام في الخلافة[2]. وإذا رووا هذه الروايات فعليهم إذن الالتزام بها، فَلِمَ قالوا بالإمامة ونبذوا الشورى؟ وكيف ترك النبيﷺ الأمة هملاً ولم يجعل الشورىٰ دليلاً لهم في الأمر؟ وهل يستطيع أحدٌ أن يأتي برواية واحدة. صحيحة السند والمتن والدلالة، تشير أنّ النبيّ أمر المسلمين باتّباع نظام الشّورى؟ وإذا كان الأمر شورى، فكيف تمت بيعة أبي بكر (رض) بعمر وأبي عبيدة وحزبهما؟ وكيف رُفِض رأي بني هاشم بادّعاء أنّ النبوة والخلافة لا يجتمعان في بيت واحد؟ وكيف استبعد رأي الأنصار وقد اجتمعوا على سعد بن عبادة ظاهراً؟ فمن الذي عقد تلك الشورى وكيف تمت؟ وإذا كانت وصيّة رسول الله بالشورىٰ، فَلِمَ لم يلتزم بها أبو بكر (رض) وأوصىٰ إلى عمر دون مشورة أحد، ولماذا لم يبايع علي ـ وهو أحرص الناس على مبادىء الإسلام بإجماع المسلمين ـ من ذي قبل أبا بكر، وامتنع عليه حتى وفاة الزهراءعليها السلام؟ فما هو المبرّر؟ ولماذا قال لهم منكراً: «إنهم احتجوا بالشجرة، وأضاعوا الثّمرة»[3]. وذلك حينما

---

(١) تطور الفكر السياسي الشيعي/ ١١.

(٢) المرجع نفسه/ ١٢.

(٣) نهج البلاغة/ الخطبة رقم: ٩٨.

قالوا: نحن عشيرة رسول الله ﷺ يعنون قريشاً بالذات، وإذا صح ما ادّعاه الكاتب، فما معنى قوله ﷺ قبيل موته: «إنّي تاركٌ فيكم ما إنْ تَمَسَكْتُم به لن تضلّوا بعدي، أحَدَهُما أعظمُ مِنَ الآخر، وَهُو كِتاب اللّهِ حبلٌ ممدودٌ من السماءِ إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي لن يفترقا حتى يردّا علي الحوض، فانظروا كيف تخلفوني فيهما»[1].

هذه رواية زيد بن أرقم بطريق صحيح على شرط الشّيخين، وأمّا رواية جابر بن عبد الله الأنصاري فيما أخرجه الترمذي وأورده ابن الأثير أيضاً، فإنّه قال: «رأيت رسول الله ﷺ في حجّة الوداع يوم عرفة وهو على ناقته القصواء يخطب فسمعته يقول:

«إني تركت فيكم ما إنْ أخذتم به لن تضلّوا: كتاب الله وعترتي أهل بيتي»[2]. وأمّا مسلم في صحيحه فيروي: «إني تارك فيكم الثقلين، أولهما: كتاب الله فيه الهدى والنور فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به، وأهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي»[3].

## ٤ ـ الإمام علي والشورى:

وإذا كان الأمر شورى والشورى مبدأ إسلامي، والإمام علي أحرص الناس على مبادىء الإسلام، فلماذا يستعدي الله على قريش، حينما بويع أبو بكر (رض): «اللهم إنّي أستعديك على قريش ومن أعانهم، فإنهم قد قطعوا رحمي، وأكفأوا إنائي، وأجمعوا على منازعتي حقاً كنت أولى به من غيري»[4].

---

(١) ابن الأثير/ /جامع الأصول ١/ ١٨٧.

(٢) الترمذي/ صحيح الترمذي ٢/ ٣٠٨ + ابن الأثير/ جامع الأصول ١/ ١٨٧.

(٣) مسلم/ صحيح مسلم ٥/ ٢٧٢/ طبعة: دار الشعب.

(٤) نهج البلاغة/ الخطبة رقم: ٢١٧.

والإمام عليّ عليه السلام أولى الناس باتباع المبدأ إنْ كانت الشورى مبدأً إسلامياً، وهو أروع الناس وأشدُّهم حرصاً على تنفيذ أصول الإسلام. فلماذا لا يراها شرعيّة، ويرى حقه قد نازعه عليه غيره فانتزعه واحتجنه لنفسه. ولماذا يعبّر عن بيعة أبي بكر (رض) «أنّها كانت إثرة شحّت عليها نفوسُ قومٍ، وسخت عنها نفوس قوم آخرين»(١).

وما معنى قوله متألماً: «فصبرت وفي العين قذىٰ، وفي الحلق شجا، أرى تراثي نهباً»(٢).

فما هذا التراث، والتراث ما يصل إلى الإنسان عن طريق الوراثة الشرعيّة، فلو لم يكن أهل هذا التراث بالنصّ، لما كان هناك تراث، والوصيّة إليه وحدها هي التي حدّدت هذا التراث المغتصب، والإعلان للمسلمين في حجّة الوداع وقبلها من المشاهد وعند موت النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما تقدّم في أنّه ترك الثقلين كتاب الله والعترة، وسيّد العترة بعد الرسول هو الإمام عليّ دون ريب، هذا الإعلان هو الذي يشير إليه الإمام في التأكيد على تراثه المنتهب. ثم ما هو هذا الإناء الذي اختص به فكفأوه، وما هو ذلك الأمر الذي نازعه به غيره؟؟؟

وبعد هذا كلّه يفتأت الكاتب على أمير المؤمنين بأنّه كان يلتزم بالشورى، وأنّ حق الشورى بالدرجة الأُولى للمهاجرين والأنصار(٣). ولم يؤمن الإمام عليّ عليه السلام بالشورى طرفة عين، أولاً: لأنّها لم تعهد بوصيّة من النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم عند وفاته ولا في حياته.

ثانياً: لأنّ أبا بكر أوصىٰ بالخلافة إلى عمر حتى سُمّي خليفة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم استبدلت بعد حين بأمير المؤمنين.

---

(١) الصدوق/ علل الشرائع ١/١٤٦.

(٢) نهج البلاغة/ الخطبة رقم: ٣.

(٣) تطور الفكر السياسي الشيعي/ ١٤.

ثالثاً: لأنّ عمر نفسه هو الذي عيّن رجال الشورى، ولكنّه نصّ على عثمان بلازم الأخذ برأي عبد الرحمن بن عوف لا سواه.

رابعاً: لأنّ علياً استنكر عمل الشورى بتعيين عثمان خليفة فقال: «فيا لله وللشورى؟ متى اعترض الريبَ فيّ مع الأول منهم حتى صرت أُقرن إلى هذه النظائر»[1].

فهو لا يرتضي لنفسه أنْ يُقرن إلى رجال الشورى بتعيين عمر لهم، وهو لا يؤمن بالشورى لأنّها ليس نظاماً مسنوناً يحقُّ له البتّ في أمر الحكم الإسلامي، وهو لا يرتضي الشورى لأنّ رجالها ليسوا بمستواه في كلّ جزئيّة وكليّة.

ولو كانت الشورى حقاً؛ لكانَ عليهِ أنْ يُذعن لها، لا أن يهاجمها صراحة، ومع هذا يقول الكاتب: «إذن فقد كانت الشورى هي أساس الحكم في نظر الإمام علي، وذلك في غياب نظريّة النصّ والتعيين»[2].

فأين ما كنّا فيه إذنْ؟ عليٌّ لا يبايع أولاً، ويصبر وفي العين قذى، وفي الحلق شجا ثانياً، ويتأفّف من الشورى ثالثاً، ويعيب قرنه بهذه النظائر رابعاً!!! ومع هذا كلّه يبني الكاتب على الوهم، فيورد احتجاج الإمام علي عليه السلام بالبيعة على طلحة والزبير حينما بايعاه ونكثا البيعة، ويعتبره دليلاً على التزام عليّ بالبيعة لا بالنصّ، وكأنّ الكاتب لا يعي أنّ علياً قد ألزم طلحة والزبير بما ألزما به أنفسهما بالبيعة، لا بما ألزم هو نفسه بها، وكان ذلك عين الاحتجاج بلغة العصر ومنطق المتمردين عليه، وقاعدة الإلزام هنا جارية، وحجّتها نافذة، وإنْ لم يكن كذلك، فالمقاصّة النوعيّة في هذا المقام تأخذ طريقها الاحتجاجي، وقد ألزمهم عليّ بالبيعة كما ألزم بها معاوية، ولا معنى ـ هنا ـ أن يحتج بالنصّ، وليس هذا مورده، وهم قد

(١) نهج البلاغة/ الخطبة رقم: ٣.
(٢) تطور الفكر السياسي الشيعي/ ١٥.

ينكرونه كما ينكره الكاتب، ومنكر الشيء لا يتم إقناعه، ولا الاحتجاج عليه بما لا يراه أصلاً، وإن رآه الإمام أصلاً في قرارة نفسه، وعند خُلّص أصحابه، ثم الإمام عليّ عليه أن يحتج بالبيعة هنا، لأنّ الجماهير الشعبية عند ثورتها العارمة قد بايعته غير ناظرة إلى النصّ، فالمورد والحالة هذه ليس مورداً للاحتجاج بالنصّ، وإنّما هو مورد للاحتجاج بالبيعة اللازمة في أعناقهم كما يرون.

## ٥ ـ دليل الشورى:

وقد تحدث القرآن عن الشورى في حدود معيّنة كما هو ظاهر النص القرآني في موردين:

١ ـ قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ۖ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّوا۟ مِنْ حَوْلِكَ ۖ فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِى ٱلْأَمْرِ ۖ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَوَكِّلِينَ ﴿١٥٩﴾﴾[(١)].

٢ ـ ﴿وَٱلَّذِينَ ٱسْتَجَابُوا۟ لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٣٨﴾﴾[(٢)].

والآيتان لا يعطيان الحق في تعيين الإمامة أو الخلافة أو القيادة إطلاقاً ولا يتحدَّثان عن نوع الحكم لا من قريب ولا بعيد.

فالآية الأولى تتحدث عن خُلق النبيّ ورقّة قلبه، وتأمره بالعفو عنهم والاستغفار لهم، ومشاورتهم في الأمر، ولكن أي أمر هو؟ والعزم والقرار للنبيّ وحده ﷺ، وما استشارته لهم إلاّ من قبيل تطييب الخواطر، وإعلاء الشأن، وحفظ الكرامة بعد العفو والاستغفار، وإعطائهم نوعاً من الأهمية في إعطاء الرأي، لا السلطة في التشريع والإدارة، فكما لا ينبغي لأحد أن

(١) سورة آل عمران، الآية: ١٥٩.

(٢) سورة الشورى، الآية: ٣٨.

يتحكم في الفروض والسنن لأنها نصوص لا تقبل التغيير، فكذلك لا يحق لأحد أن يتحكم في تعيين الإمام لأنّ ذلك ليس من صلاحية أحد، وإنما هو شأن ديني محض يقرره الشرع الشريف وحده.

والآية الثانية تتحدث عن الذين استجابوا لله، وأقاموا الصلاة، واتّفقت كلمتهم، فأمرهم ـ لا أمر الله ـ شورى بينهم، وممّا رزقناهم ينفقون، فالآية تتحدّث عن إيمانهم وتديّنهم وطبيعة أدائهم للواجبات، وتشير إلى حياتهم وشؤونهم الخاصة بهم، كالمشاورة وعدم الاستبداد بالرأي، وكالإنفاق المندوب إليه.

فالسياق القرآني في الآيتين لا يساعد على نظرية الشورى بالمعنى المطروح، وإذا ابتعد القرآن العظيم عن هذا الفهم الذي حمل عليه حملاً قسرياً، فلا عبرة بما سواه.

وطبيعي أنّ خلافة أبي بكر وعمر لم تقم على أساس الشورى، وإنما انطلقت الأُولى على نظام ابتكره الشيخان كما يذهب إلى هذا أستاذنا الدكتور طه حسين عميد الأدب العربي ونحن نوافقه عليه، فهو ليس نظاماً ديمقراطياً ولا ثيوقراطيّاً ولا إلهياً، ولا اشتراكياً، وإنما هو شيء قرره الشيخان(١). وأمّا خلافة عمر (رض) فقامت على أساس وصيّة من أبي بكر وحده، وقد أمضيت الوصيّة، وكما أمضى الكاتب وسواه وصية أبي بكر في عمر، فالإمامية تمضي وصية كلّ إمام بالذي يليه من الأئمة، ما دامت الوصية نافذة في هذا المنحنى.

يقول الدكتور أسعد القاسم: «وبتقدير أن الشورى هي المبدأ الأساس في تعيين خلفاء النبيﷺ، فأين كان موقع هذه الشورى من صراع السقيفة وتنصيب أبي بكر؟ وأين كانت هذه الشورى عندما ورّث أبو بكر الخلافة

---

(١) طه حسين/ الفتنة الكبرى/ ١/ ٢٧.

لعمر بنصّ أجبر المسلمين على التسليم والرضا به، ودون أن يكون لأي أحد الفرصة لمناقشته؟ وأين كانت هذه الشورى في تنصيب عثمان والذي لم تؤل الخلافة إليه إلاّ بتعهده بالسير على سُنّة الشيخين أبي بكر وعمر بعد أن رفض عليّ التعهد بالعمل بها؟ وهل كان تنصيب معاوية بشورى، والذي تسبّب في إراقة دماء عشرات الآلاف من المسلمين في صفيّن وغيرها من الغارات التي شنّها على الولايات الإسلامية أثناء خلافة عليّ؟

وماذا بالنسبة لموقع الشورى من بيعة يزيد؟ أوَ ليس هو الذي نصّبه معاوية قبل موته جاعلاً التوريث وإراقة دماء المعارضين مبدءاً دستورياً سار عليه أئمة المسلمين منذ خلافته ولغاية القضاء على خلافة الإمبراطورية العثمانية في مطلع القرن الميلادي الحالي؟

فكيف تعتبر شرعية كلّ أولئك الخلفاء بالرغم من أنّ في طريقة تنصيبهم مخالفة صريحة لمبدأ الشورى؟»[1].

## ٦ ـ دخول عليّ في الشورى:

وأمّا دخول أمير المؤمنين في الشورى التي عيّنها عمر (رض) وحده، فقد كان ينبغي له ذلك، إذ لم يروه أهلاً للخلافة فيما مضى بدعوى عدم اجتماع النبوة والخلافة في بيت واحد، فأراد تكذيب الادّعاء المزعوم أولاً، ولردّ الاحتمال بأنّه لا يرى نفسه أهلاً للخلافة ثانياً، ولإلقاء الحجّة على المتزعّمين ومجلس الشورى المعيّن لا المنتخب ثالثاً.. ولغير هذا وذاك ممّا ترجّح عنده عليه السلام المشاركة في هذا المجلس الذي تأكد مسبقاً عدم فوزه بالخلافة في ظلّ مفارقاته القائمة التي لا تخفى على كل أحد، وقد دخل في هذا المجلس وحاجج أعضاءه ورئيسه عبد الرحمن بن عوف بلغتهم في الاحتجاج، وبمنطقهم السياسي في المناظرة، فقد علم كلّ

(١) أسعد القاسم/ أزمة الخلافة والإمامة وآثارها المعاصرة/ ١٥٤.

الناس وعليٌّ أولهم أنّ دور النصّ والتعيين قد انتهى عند المجلس وأُنكر، وقامت بدله مرجعية الصحابة، فغير مجدٍ أنْ يحتجّ بالنصّ وهم يغمضون عليه، ويغضّون دونه طرفاً، ويؤولون دلالته الاجتماعية في غير مجراها المركزي في العرف واللغة والشرع، فماذا يفيد الاحتجاج به والحالة هذه، لهذا عمد عليّ إلى الحديث عن خصائصه المتقدّمة في الإيمان والجهاد والعلم والأسبقيّة.

وأمّا ما أورده الكاتب من قول أمير المؤمنين بعد الثورة على عثمان: «دعوني والتمسوا غيري فأنا لكم وزيراً خير لكم مني أميراً» وقوله لطلحة والزبير: «بايعتماني ثم نكثتما بيعتي» وقوله لمعاوية: «أمّا بعد.. فإنّ بيعتي بالمدينة لزمتك وأنت بالشام لأنّه بايعني القوم الذّين بايعوا أبا بكر وعمر وعثمان... الخ»[1].

فيرد على ذلك بما يأتي:

١ ـ لقد اتسع الفتق على الراتق بعد الفتنة التي سبّبها مروان بن الحكم وانتهت بقتل عثمان، وكانت الجماهير الغاضبة هي التي تمتلك الموقف لا الإمام، ورأى الإمام بنظرته الصائبة أن يستقبل شؤوناً جديدة، ويصطدم بأمور لم تكن، وأنّه سوف يضطر إلى القتال عن تأويل القرآن كما قاتل عن تنزيله كما أخبر بذلك الرسول الأعظم بما رواه أحمد في مسنده قال رسول الله «إنّ منكم من يقاتل على تأويله كما قاتلت على تنزيله». قال أبو سعيد الخدري: فقام أبو بكر وعمر قالا: نحن، فقال الرسولﷺ: «لا، ولكن خاصف النّعل، وكان عليّ يخصف نعله»[2]. ولأنّ المنهج السياسي قد اختلف اختلافاً جذرياً عمّا كان عليه الحال عند وفاة النبيﷺ الوقت الذي طالب لنفسه بالخلافة، ولئلاّ يقال أنّه أكره المسلمين على

(١) تطور الفكر السياسي الشيعي/ ١٥.
(٢) ابن حنبل/ مسند أحمد ٣/ ٣٤.

البيعة، أو أنه كان متورطاً بدم عثمان وهو بريء عنه كما قيل في حينه.

٢ ـ وأمّا احتجاجه على طلحة والزبير بالبيعة، فإنّهما يران أنّهما ملزمان بها، فألزمهم بما ألزما به أنفسهما كما سلف، ولا مجال هنا لذكر النصّ عليه، علماً بأنّ الزبير نفسه قد احتجّ بالنصّ على عليعليه السلام، وصرّح به بعد وفاة النبيصلى الله عليه وآله عند بيعة أبي بكر وهو شاهر سيفه للدفاع عن عليّعليه السلام، فعمد محمد بن مسلمة فأخذ سيفه وضرب به صخرةً فكسره[١].

٣ ـ وأمّا كتاب عليّعليه السلام لمعاوية، فهو احتجاج على معاوية بالمنطق الذي قرّر به هو وسواه بيعة أهل الحلّ والعقد، فهو احتجاج بلغة القوم ولغة العصر بوقت واحد، وهم جميعاً ـ باستثناء الممتنعين عن البيعة وبعض الأنصار ـ قد أنكروا النصّ أو تأوّلوه فما معنى الاحتجاج به. نعم لو أنّهعليه السلام تسلّم الخلافة بعد وفاة الرسول الأعظم مباشرة، لكان بالإمكان أنْ يحتجَّ على من خالفه بالنصّ، أما أنّه لم يُعترف له بما يراه فما معنى الاحتجاج؟

## ٧ ـ الغدير والنصّ:

والكاتب في كتابه لا يلتزم وحدة موضوعيّة أو تسلسلاً أفقياً فيما يكتب، وإنّما يخلط بين موضوع وآخر وتتداخل عليه الأسباب، فبينا هو يتحدّث عن الشورى في صميمها وإذا به يقول: «ولذلك فإنّ الصحابة لم يفهموا من حديث الغدير أو غيره من الأحاديث معنى النصّ والتعيين بالخلافة... ممّا يدل على عدم وضوح معنى الخلافة من النصوص الواردة بحب الإمام عليّ أو عدم وجودها في ذلك الزمان»[٢]. وهنا أمران:

الأول: عدم فهم الصحابة من حديث الغدير تعيين عليّ للخلافة، فلا نريد أن نعيد التأريخ السياسي في الموضوع جذعة، فقد بحثه كل من

---

(١) ظ: المتقي الهندي/ كنز العمال ٥/ ٥٩٧ + الحاكم المستدرك ٣/ ٦١.

(٢) تطور الفكر السياسي الشيعي/ ١٤.

الأميني، وشرف الدين، والأمين العاملي، ومغنية، وسواهم في العصر الحديث بما فيه غربلة لتأريخ الوقائع، وتصفية للأحاديث النبويّة، وإبراز الموضوع بروز المسلّمات التي لا تقبل الردّ. ولكنّ الزعم هذا تكذّبه ظاهرتان:

الأولى: أمر النبيﷺ يوم الغدير ببيعة عليّعليه السلام، والسلام عليه بإمرة المؤمنين.

الثانية: موقف عمر بن الخطاب (رض) من عليّعليه السلام بقوله له: «بخ بخ لك يا علي فقد أصبحت مولاي ومولى كلّ مؤمن ومؤمنة».

وهو مرويّ بعشرات الطرق عند الجمهور كما نصّ على ذلك الأميني[1] فما معنى هذه الولاية التي بخبخ لها إنْ لم تكن الولاية الإلهية؟ لأنّه ربطها بالمؤمنين بقوله «مولاي ومولى كلّ مؤمن ومؤمنة» فعمر (رض) يهنّي علياًعليه السلام لأنّه أميرهم لإضافة ذلك إلى نفسه وللمؤمنين رجالاً ونساءً، لأنّه فهم من نصّ الغدير النصّ على أمير المؤمنين بالولاية العامة والمطلقة، وإلاّ لما صحَّ له تهنئته بهذا اللفظ دون سواه.

الثاني: إنّ أحاديث النصّ على خلافة علي وإمامته لم تكن موجودة في ذلك الزمان!!! وهذا كلام فارغ لا يستأهل ردّاً أو مناقشة، لأنّه إنكار للشمس في رابعة النهار، وانهيار في الذوق العلمي إلى درجة التسافل، وقد قال أحمد بن حنبل: «ما جاء لأحد من أصحاب رسول اللهﷺ من الفضائل ما جاء لعليّ بن أبي طالب»[2].

وستأتيك النصوص في موقعها من هذا الكتاب، وهنا أشير إلى بعض الأحاديث:

---

(١) الأميني/ الغدير في الكتاب والسنة والأدب/ المجلد الخامس.

(٢) الحاكم/ المستدرك ٣/ ١٠٧.

١ ـ قال رسول الله ﷺ لأمير المؤمنين عليه السلام حينما خلفه على المدينة المنورة عند غزوة تبوك:

«ألا ترضى أن تكون منّي بمنزلة هارون من موسى إلاّ أنّه لا نبي بعدي»[١].

٢ ـ قال رسول الله ﷺ: «من يريد أن يحيا حياتي ويموت موتي ويسكن جنة الخلد التي وعدني ربي فليتوّلَ عليَّ بن أبي طالب، فإنّه لن يخرجكم من هدىً، ولن يدخلكم في ضلالة»[٢].

٣ ـ قال رسول الله ﷺ: «عليٌّ مع الحق والحق معه، يدور الحق معه حيث دار»[٣].

٤ ـ قال رسول الله ﷺ: «عليٌّ مع القرآن والقرآن مع عليّ لن يفترقا حتى يردّا عليَّ الحوض»[٤].

وإذا لم تكن الدلالة في هذا الجزء اليسير من الأحاديث الشريفة واضحة، ـ وهي من طرق غير الإمامية ـ فكيف تكون الدلالة التي يفهمها الصحابة؟

## ٨ ـ الأئمة بين النصّ والشورى:

عقدنا الفصل الثاني من هذا الكتاب للنصوص على إمامة الأئمة جملة وتفصيلاً، فالنصّ على الإثني عشر إماماً جملة، والنصّ على إمامة كلّ إمام باسمه هو التفصيل المراد.

---

(١) البخاري/ صحيح البخاري ٥/ ٤٩٢.

(٢) الحاكم/ المستدرك على الصحيحين ٣/ ١٢٨.

(٣) الهيثمي/ مجمع الزوائد ٧/ ٢٣٤.

(٤) الحاكم/ المستدرك على الصحيحين ٣/ ١٢٤.

والكاتب يرى أن أمير المؤمنين لم ينص على الإمام الحسن[1] وهذا ليس بالأمر الجديد فلقد ملأ كتابه من أوله لآخره في التأكيد على هذا الافتراء الكاذب على أئمة أهل البيت لذلك خصصنا للرد عليه الفصل الثاني دون الإشارة إلى عشرات الصفحات التي سوّد بها كتابه، وهنا نقول:

إذا لم ينص أمير المؤمنين على الإمام الحسن فما معنى وصيّته له بإدارة شؤون الأمّة؟ فهل هي وصيّة خاصة؟ وهي وإنْ كانت في ظاهرها لأهله وولده وأصحابه وأوقافه وصدقاته كما ينصّ عليها المفيد[2]، ولكن فيها التأكيد على الجهاد في سبيل الله وهو من شأن الإمام، والعمل بالقرآن وهو من شأن الإمام أيضاً، علماً بأنّها لم تنص على الشورى المدّعاة، ولا إشارة فيها إلى أنّ «أهل البيت يلتزمون بها كدستور للمسلمين»[3] كما يدّعي الكاتب، والإمام عليّ هو الحاكم المطلق، فما يمنعه أن يوصي ولده الإمام الحسن عليه السلام بالشورى أو الإشارة إليها باعتبارها دستور المسلمين كما يدّعي ويقال جزافاً وافتراء وكذباً محضاً.

وإذا لم يكن الحسن إماماً، فما معنى قول رسول الله صلى الله عليه وآله في عشرات الأسانيد الصحيحة عند الإمامية كافة، وعند الجمهور على شرط الشيخين مسلم والبخاري:

«الحسن والحسين إمامان قاما أو قعدا» أو «الحسن والحسين إمامان إنْ قاما أو قعدا»[4]. وما معنى أن يكون الإمام الحسن عليه السلام أوّل من اجتمع له النصّ والبيعة بعد أمير المؤمنين؟؟

والإمام الحسن لدى صلحه مع معاوية اشترط أن تكون الخلافة له

---

(١) تطور الفكر السياسي الشيعي/ ١٧.

(٢) المفيد/ الإرشاد/ ١٨٧.

(٣) تطور الفكر السياسي الشيعي/ ١٨.

(٤) ظ: المؤلف، الإمام الحسن رائد التخطيط الرسالي/ الفصل الأول.

من بعده، ومن بعده للإمام الحسين[1]. فهو لم يهمل الإمام الحسين على حدٍّ زعمه بل أشار عليه بالنصّ[2]. والإلتزام بالعهد لا يعني التنازل عن منصب الإمامة، فالوجه الرسمي للحاكمين شيء، والتزام الحسين بعهد أخيه مع معاوية شيء آخر. ومن قال للكاتب أنّ الحسين بايع لمعاوية، فهناك من يروي من بين شروط الصلح: أنْ لا يبايع الحسين لمعاوية[3].

ولم تكن مبايعة أهل الكوفة للإمام الحسين عليه السلام وهو ينهض بالأمر عن شورى، بل باعتباره الإمام المفترض الطاعة لا باعتباره أيضاً أنّه ابن أمير المؤمنين، فمحمد بن الحنفية والعباس بن علي ابنا أمير المؤمنين أيضاً، وهما موجودان مع الحسين عليه السلام.

ولقد اعترض محمد بن الحنفية على حمل الحسين لعياله معه وهو في طريقه إلى العراق، فأجابه الحسين بلغة الإمام: «إنّه شاء الله أنْ يراهنَّ سبايا»[4].

وكان هذا الجواب بمنطق القطع الجازم بإشاءة الله أن يرى عياله سبايا، وهو قضاؤه المحتوم هنا، فمن أين علم الحسين ذلك؟ ولماذا لم يناقشه ابن الحنفية ولا المسلمون الذين سمعوا قوله هذا؟ لقد علم ابن الحنفية وسواه من الجواب أنّ الحسين يتكلّم من موقعه باعتباره إماماً، وإخبار الإمام واقع لا محالة. وقد وقع الأمر بالفعل، ولو لم يكن الحسين إماماً لما صحّ منه هذا الإخبار.

وكما نصّ رسول الله صلى الله عليه وآله على عليّ عليه السلام بالإمامة، فقد نصّ عليٌّ على الحسن، ونصّ الحسن على الحسين، وقد نصّ الحسين على ولده علي بن

---

(١) ظ: ابن عَنبة/ عمدة الطالب/ ٥٢.

(٢) تطور الفكر السياسي الشيعي/ ١٧.

(٣) ظ: راضي آل ياسين/ صلح الحسن/ ١٧٧.

(٤) ابن طاووس/ اللهوف/ ٢٧.

الحسين زين العابدين، ونفى ذلك الكاتب استبعاداً[1]. والاستبعاد لا يكوّن دليلاً علمياً في قضية، وقد روى زين العابدين نفسه: «إنّ أبي قال لأصحابه: إنّي غداً أُقتل وكلّكم تُقتلون معي، ولا يبقى منكم أحد إلاّ ولدي علياً زين العابدين، لأنّ الله لم يقطع نسله منه، وهو أبو أئمة ثمانية»[2].

وإذا لم يكن هذا نصّاً على إمامة زين العابدين فكيف يكون النص؟ والحسين عليه السلام لم يكتفِ بالإخبار اليقيني عن عدم مقتل ولده السجّاد فحسب، بل أضاف أنّه أبو أئمة ثمانية، فأنّى له هذا الإخبار؟ وقد وقع الأمر كما أخبر. وستأتيك النصوص على إمامة زين العابدين في موقعها من هذا الكتاب إن شاء الله.

وممّا يؤكد القول بإمامته إشارة زين العابدين نفسه إليها في خطبته الشهيرة التي ألقاها في المسجد الأموي في الشام، وهو فيها ينسب نفسه لجدّه أمير المؤمنين، والتي يرويها الكاتب نفسه[3]. «أنا ابن صالح المؤمنين، ووارث النبيين، ويعسوب الدين». فإنّ فيها ـ خلافاً لرأي الكاتب ـ التصريح الجليّ بقانون وراثة الأئمة للإمامة بالنصّ؛ فهو ابن صالح المؤمنين، وصالح المؤمنين تشير إلى الولاية بنصّ الكتاب العزيز: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوْلَىٰهُ وَجِبْرِيلُ وَصَٰلِحُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[4]. وكان اختيار زين العابدين لهذا التعبير دون سواه إشارة إلى هذه اللفتة القرآنية الشريفة. والإمام في بيان منزلة الولاية الإلهية يقول: ووارث النبيين، والإمامة هنا بالوراثة للنبوّة في تشريع قانونها، ولا معنى هنا أنْ يكون الحديث معنياً بوراثة الأموال. و «يعسوب الدين» حدث بلاغي جليل يدلّ على هذا المعنى بالذات ليس

---

(١) ظ: تطور الفكر السياسي الشيعي/ ١٨.

(٢) بحر العلوم/ مقتل الحسين/ ٣٦٦.

(٣) ظ: تطور الفكر السياسي الشيعي/ ١٩.

(٤) سورة التحريم، الآية: ٤.

غير، فإن اليعسوب هو أمير النّحل، وعليّ أمير الدين بالنسبة لمعتنقيه من المؤمنين، فهو أمير المؤمنين.

واستشهاد الكاتب بخطبة زين العابدين عليه لا له في البرهان العلمي فليس في الخطبة إشارة إلى الشورى، وفيها تصريح بمبدأ الإمامة. وما أورده الكاتب من أنّ المختار كتب لزين العابدينعليه السلام بالثورة لقوله بإمامته، ورغبته أنْ يظهر الدعوة باسمه، فلما يئس المختار من زين العابدين كتب إلى عمه محمد بن الحنفية[1].

وهذا الإيراد في هذا المقام مضحك جداً، وعلى المتشبثين به وبأمثاله أنْ يعيدوا نظرهم في التفكير السليم لأنفسهم، فهذا الإيراد على الكاتب له، إذ لم يكتب المختار لابن الحنفية أولاً وهو ابن أمير المؤمنين فتقوم الدعوة باسمه، بل كتب لابن أخيه زين العابدينعليه السلام لأنّه الإمام المفترض الطاعة عند أتباع أهل البيت؛ وكان المناخ السياسي المحيط بالإمام زين العابدين لا يسمح له بممارسة أدنى نشاط ثوري سري أو علني، فما استجاب للمختار بشيء يدينه أمام سياسة البطش والإرهاب الدّموي.

والمختار شخصية سياسيّة بارزة، وهو ذكي جداً، وله خبرة بالحياة العقلية، فهو يعلن ثورته في حاضرة الكوفة عاصمة أمير المؤمنين، والمسلمون فيها يحنّون إلى سياسة الإمام عليعليه السلام وأهل بيته حنيناً سافراً ومخبئاً في القلوب بوقت واحد، لأنّ الكوفيين يعتبرون الإمام عليّ بطل الاستقلال السياسي لهم وللعراق بعامّة، وإذا كانت هذه هي النظرة الغالبة على العواطف والمشاعر والعقائد، والمختار يريد أن يقوم بالأمر متأطّراً بأهل البيت من أجل احتواء الشعب المسلم، وقد رفضه زين العابدينعليه السلام لظرفه السياسي الملتهب، فاستند إلى ابن الحنفية لإنجاح ثورته باعتباره ابن

---

(١) ظ: تطور الفكر السياسي الشيعي/ ٢١.

أمير المؤمنين، ولكنه حينما نجحت الثورة وفرض سيطرته في الكوفة، وتمَّ له قتل عبيد الله بن زياد وعمر بن سعد، فإنه أبرد برؤوسهما إلى زين العابدين عليه السلام لأنّه صاحب الوصيّة في أهل هذا البيت، ولأنه الإمام المفترض الطاعة عند الإمامية، ولم يبرد بالرؤوس إلى ابن الحنفية.

## ٩ ـ رصيد النصّ والنظرة إلى الشيخين:

وفي محاولة يائسة يذهب الكاتب: أنّ نظرية النصّ لم يكن لها رصيد عند أهل البيت والجيل الأول من الشيعة، ومن هنا فقد كانت نظرتهم إلى الشيخين أبي بكر وعمر نظرة إيجابية[١].

وهذان أمران متباينان يوردهما مورد التسليم المطلق دون نظرة فاحصة، فهو يطلق الكلام على عواهنه ويرتجله ارتجالاً.

**أولاً**: إنّ مبدأ النصّ على إمامة الأئمة الإثني عشر في كتب السيرة والحديث تُعدّ رواته بالمئات ونصوصه بالآلاف، وليس في المقدور استيعابها بحذافيرها، وسيأتي النصّ على كلّ إمام بما لا شبهة معه في موقعه إنْ شاء الله.

ونريد أن نهمس بأذن الكاتب، فهو ينفي الإمامة بالنصّ، وهو هو يذكر الأئمة بالنصّ، فما معنى هذا التناقض؟؟ حتى أنّه ليعدّهم عدّاً الواحد تلو الآخر، وكلّ منهم عنده ينعت بلفظ الإمام نصّاً، فكيف تعيّن عنده ذلك كما هي الحال عند الإمامية بتعيينهم الأئمة واحداً بعد واحد.

ألم يقل الأُصوليون: أنّ التبادر علامة الحقيقة، فلماذا لا يتبادر لذهن الكاتب بالذات ما عدا هؤلاء الأئمة الإثني عشر إمام آخر، أو أئمة آخرون؟

---

(١) تطور الفكر السياسي الشيعي/ ٢٢.

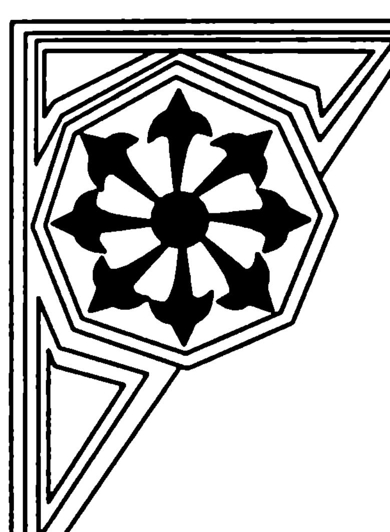
وهو يدّعي اعتباطاً وارتجالاً بأنّهم أئمة بالشورىٰ، وعليه مدركان:

الأول: إذا كانوا كذلك فَلِمَ لم تسلّم لهم السلطة الزمنية؟ والشورى عند القائلين بها أساس الحكم.

الثاني: إنّ عصور الأئمة مختلفة زمنياً، فكيف تم انتخابهم؟ ومن انتخبهم؟ وأين تلك الجهة الشورويّة التي أيّدت أو باركت هذا الانتخاب أو قالت به؟ وهل اجتمع أهل الحلّ والعقد؟ ومن هم؟ وفي كلّ عصر لكلّ إمام، لانتخاب إمام بعينه؟ وكيف كان ذلك؟ على الكاتب أن يجيب نفسه!!

**ثانياً**: إنّ نظرة الإمامية للشيخين أبي بكر وعمر نظرة إيجابية، وإذا كان ذلك كما يزعم، فهو ممّا لا مانع منه، فالحفاظ على وحدة الكلمة، والغيرة الحقيقية على الإسلام: يقتضيان غضّ النظر عن جملة الخلافات المذهبية، وإغماض الطرف عن كثير من المخالفات المهمّة، ولا ضير في ذلك من وجهة نظر إسلاميّة أو عقائديّة، وأمّا ما أورده عن النوبختي والأشعري فيما روياه من آراء، فقد لا يمثّل وجهة نظر أهل البيت، وقد يمثّل وجهة نظرهما، أو وجهة نظر القائلين بذلك: إنّ علياً رضي باستخلاف غيره وسلّم له؛ والمعروف تأريخياً أنّ علياً احتج على ذلك، وطلب الحق لنفسه، ووجد واستاء وغضب وخطب وأنكر واستنكر كلّ الظروف، والأشخاص الأُلىٰ حالوا بينه وبين تقلّده منصب الإمامة والخلافة بعد رسوله، وخطبه وكتبه وإشاراته وتصريحاته واحتجاجاته كفيلةٌ ببيان هذه الحقيقة، عدا امتناعه عن بيعة أبي بكر (رض) في حياة الزهراء عليها السلام، ولا اعتداد برأي غير هذا من وجهة نظر علمية وتأريخية ونصيّة.

ومع هذا فكون النظرة إلى الشيخين إيجابية ينبغي أن يكون منظوراً استراتيجياً متطوراً للإبقاء على جوهر الإسلام لأنّ المسألة في قضية استخلاف النبي معروفة لدى جمهور كلّ المسلمين، وقد لا ينسحب رداؤها على كلّ شيء دون مسوغ للإثارة.



# الفصل الرابع

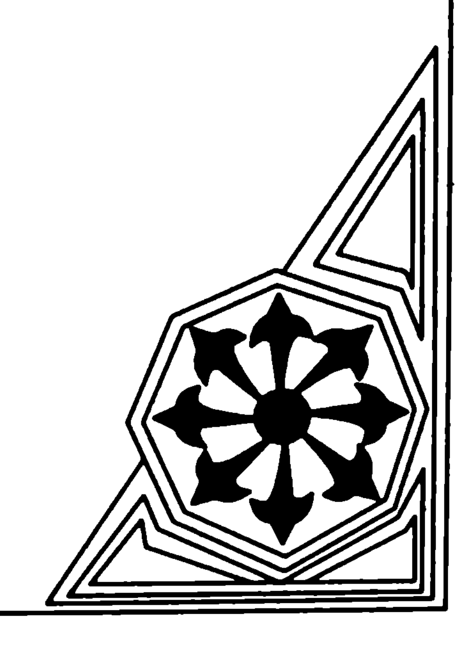
## «من الشورى إلى الحكم الوراثي/ ردٌ وتعقيبٌ»

١ ـ خرافة ابن سبأ.

٢ ـ النظرية الكيسانية.

٣ ـ الإمام محمد الباقر والمعترك السياسي.

٤ ـ الإمام الصادق ونظريته السياسية المزعومة.



# «من الشورى إلى الحكم الوراثي/ ردٌّ وتعقيب»

ويأتي الفصل الثاني من كتاب الكاتب بعنوان «من الشورى إلى الحكم الوراثي».

وهذا الفصل يفتقر إلى الوحدة الموضوعيّة، ويفتقد الأصالة في منهج البحث العلمي، وقد خبط فيه المؤلف خبط عشواء، وحشر أسماء الأئمة عليهم السلام بكثير من الانضباط المفقود، وأورد أحداثاً منتحلة لا تحمل من القيم والمعرفة التأريخية رأياً موحّداً.

## ١ ـ خرافة ابن سبأ:

ومع أنّ القول بالسّبئيّة خرافة لا يصلح على إثباتها دليل علمي، بل وينفيها ذوو العلم والتحقيق، فقد يلجأ إليها الكاتب لتمرير مزاعمه الواهنة.

عبد الله بن سبأ أو «ابن السوداء» شخصيّة أسطوريّة لا وجود لها في التأريخ الإسلامي، وقد شكّك أستاذنا الجليل الدكتور طه حسين بحقيقته، وعدّه شخصية موهومة لا أساس لها، واعتبر ما يروى عنه موضوعاً لا أصل له[١]. ويتجه البحث الحديث اليوم إلى أنّ هذه الفرضيّة المخترعة من

---

(١) طه حسين/ الفتنة الكبرى ٢/ ٩٩.

مقولات الفكر السياسي الأموي الأول الذي أنتجها ابتداعاً، كما ابتدع غيرها من المختلقين ممّن رصدوا المناخ السياسي فوقفوا ضد مسيرة أهل البيت عليهم السلام، وشوّهوا الحقائق المثلى، ورسموا الأحداث مصورةً بطابع من الوجه الرسمي الذي يرضي السلطان ويسخط الله.

ولعل ابن سبأ من موضوعات سيف بن عمرو الذي ينفرد بالرواية عنه في جملة من الأحداث المنتحلة، وقد رواها ابن جرير الطبري (ت: ٣١٠ هـ) فتلقّاها عنه الآخرون بالقبول والرواية دون تمحيص.

وسيف هذا من أشهر الوضّاعين عند المحققين من العلماء وجهابذة الفن، وهو ورواياته السبائية ممّا فنّده الباحثون[١]. وعلى الكاتب أن يفيد مما توصل إليه السابقون إلى البحث العلمي الرصين، فلا يبني نظرياته الهشّة على أرض هشّة.

والتحقيق يفيد أن لا حجّة بما ينسب سيف من أقوال ومشاهد وأحداث لشخصيّة وهمية لم تخلق بعد في التأريخ، ومع ثبوت وهمية هذه الشخصية، فلا يحتجّ على أحد بأساطير لم تكن، وأحداث لم تقع.

## ٢ ـ النظريّة الكيسانيّة:

والكيسانيّة حركة سياسيّة لا علاقة لها بأهل البيت عليهم السلام لا من قريب ولا من بعيد؛ وقد سبق القول أنّ المختار كان رجلاً ذكياً علم من سيرة الإمام زين العابدين عليه السلام عدم القول بالتحرّك السياسي بعد مصرع أبيه سيّد الشهداء عليه السلام، فاتّكأ على محمد بن الحنفية، وادّعى نيابته لاستقطاب الناس وتقوية أمره لا أكثر ولا أقل.

ولم يتصدّ محمد بن الحنفية ـ كما يدّعي الكاتب ـ لقيادة الشيعة في

---

(١) ظ: مرتضى العسكري/ عبد الله بن سبأ.. وأساطير أخرى.

أعقاب مقتل الحسينعليه السلام ولم يأمر المختار بالثأر من قتلة الحسين[١]. فكلّ هذا موضوع لا أصل له.

أمّا قول «كيسان» صاحب شرطة المختار والذي نُسبت إليه الكيسانية: أنّ المختار وصيّ محمد بن الحنفية وعامله[٢]. فلا يحتجّ به على الإمامية في شيء خارج عن كيانهم الفكري والسياسي والعقائدي، وكذلك القول بأنّ الإمامة في ابن الحنفية وذرّيته، فهو مبحث لا علاقة له بالإمامية، وأمّا القول: أنّ محمد بن الحنفية قد ولّىٰ ابنه أبا هاشم من بعده، وأعلم الشيعة بتوليته، وقد أصبح أبو هاشم قائد الشيعة بصورة عامة في غياب أي منافس له[٣].

فهذا كلّه موضوع لا أصل له، ولا تعرفه الشيعة على الإطلاق، ومحمد بن الحنفية نفسه من القائلين بإمامة ابن أخيه زين العابدينعليه السلام، كلّ ما في الأمر أنّ محمداً كان على عِلْمٍ مسبق من أبيه أمير المؤمنين ـ فيما يُروى ـ بقيام الدولة العباسيّة، فأفضى بذلك إلى ولده عبد الله المكنّى بأبي هاشم، وأبو هاشم هذا أخبر بذلك محمد بن علي بن عبد الله بن العباس عمّ النبيصلى الله عليه وآله وسلم.

ويرى المسعودي أنّ أبا هاشم قد أفضى قبيل موته وفي سنة ثمان وتسعين من الهجرة بأسرار الدعوة العباسية لمحمد بن علي، وعهد إليه أن ينهض بها، وعرّف بينه وبين دعاتها[٤].

ولا علاقة للدولة العباسية بالشيعة الإماميّة، فكلٌّ له منهجه، وكلٌّ له دعاته، كما لا علاقة لأتباع عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر الطيار بالشيعة الإمامية.

---

(١) تطور الفكر السياسي الشيعي/ ٢٥.
(٢) المرجع نفسه/ ٢٦.
(٣) تطور الفكر السياسي الشيعي/ ٢٦.
(٤) ظ: المسعودي/ التنبيه والإشراف/ ٣٢٨.

وكلّ هذه الافتراضات المدسوسة ساقطة في النظر عند البحث الموضوعي، ولا علاقة لها بالأئمة الطاهرين.

## ٣ ـ الإمام محمد الباقر والمعترك السياسي:

وقد يخلط الكاتب في تشويه متعمد فينسب للأئمة ما هم براء عنه، وما أورده من نظريّة سياسيّة مزعومة للإمام محمد بن علي الباقر عليه السلام[١] فهو مما نسجته مخيلته، وهو مرفوض عند الإمامية جملة وتفصيلاً. فلم يدخل الإمام الباقر عليه السلام المعترك السياسي بعد أبيه السجّاد، وإنّما اتجه اتجاهاً كاملاً للفكر الإمامي في التشريع والرواية والفقه وعلوم القرآن والتفسير؛ ولم يخض معركة مريرة لانتزاع قيادة الشيعة من ابن عمه أبي هاشم، وتثبيتها في الفرع الفاطمي والبيت الحسيني[٢].

نعم الإمام الباقر عليه السلام شأنه شأن الأئمة عليهم السلام، يعتبر ادعاء الإمامة بغير الحق افتراء على الله ورسوله حتى وإنْ كان المدّعي من وِلْدِ عليّ عليه السلام[٣].

والإمام الباقر عليه السلام بغنى عن الدعوة إلى نفسه، وليس بحاجة إلى خوض غمار المعارك السياسيّة، فهو منصوص عليه بالإمامة من أبيه عليه السلام، والإمامية يعلمون شأن ذلك في عهد أبيه السجّاد عليه السلام، وفي عهده الميمون هو بالذات، ولم يشك إثنان من الإمامية في ذلك.

وأمّا أنّ الإمام الباقر عليه السلام يفسّر الآيات الخاصّة بأولي الأرحام إضافة إلى النبي صلى الله عليه وآله باعتباره أولى بالمؤمنين من أنفسهم، وأنّ الآية جرت في ولد الحسين من بعده، فهو أولى بالأمر، وليس لولد جعفر ولا العباس ولا ولد

---

(١) ظ: تطور الفكر السياسي الشيعي/ ٢٧.

(٢) تطور الفكر السياسي الشيعي/ ٢٧.

(٣) ظ: الكافي/ الكليني ١/ ٣٧٢.

الحسن فيها نصيب[1]. فذلك هو العمود الفقري في مبدأ الإمامة، فهم ولد رسول الله بخاصة، والإمامة فيهم دون غيرهم.

وأمّا أنّ عبد الله بن الحسن ينكر الإمامة في البيت الحسيني[2]. فإن صحَّ ذلك منه فهو وجهة نظره لا وجهة نظر الإمامية.

وأمّا أنّ الإمام الباقر قد قام بمحاولة لتعزيز شرعيّة مطالبته بقيادة الشيعة ـ على حدّ تعبير الكاتب النابي ـ[3] فالإمام الباقر عليه السلام لا يحتاج إلى محاولة لتعزيز وجوده الشرعي، وإنّما شأنه شأن الأئمة الطاهرين، يدفع خصوم الإمامية بالحجج التي يشهرها الخصوم أنفسهم، والباقر يحتجّ بلغة العصر الكلامية لدرء تلك الدعاوى الباطلة ضد منصب الإمامة، وهذا حقُّه الشرعي الذي لا ينازعه أحد فيه.

فالسلاح والكتب والمواريث الأخرى التي يسخر منها الكاتب أدلّة تكميلية لدفع الخصوم وردّ الافتراءات.

وأمّا ما أورد الكاتب من محاورة بين الإمام وأخيه زيد بن علي[4]. فلا نعتقد، ولا يعتقد أحد من الإمامية أنّ زيداً يجابه الإمام الباقر عليه السلام بمثل ما أورده الكاتب جزافاً، فزيد بن علي رجل تقي ورع، لو ظفر لوفىٰ للإمام من أهل البيت كما عبّر عن ذلك الإمام الصادق عليه السلام وليس من شأنه هذا الأسلوب الجاف، وهو ذو النفسية المهذبة والأخلاق الكريمة، ولا مانع من أن ينبهه الإمام الباقر عليه السلام على مواطن الضعف والخطر والانحلال والخذلان الذي سيواجهه، فذلك موقع الإمام الرسالي والقيادي.

وتعبير الكاتب الجارح «وقد نجح الإمام الباقر في تكوين قطّاع خاص من الشيعة يؤمن الولاء له، ولكنّه سرعان ما تشرذم بعد وفاته»[5].

---

(١) (٢) (٣) ظ: تطور الفكر السياسي الشيعي/ ٢٧.

(٤) تطور الفكر السياسي الشيعي/ ٢٨.

(٥) تطور الفكر السياسي الشيعي/ ٢٩.

فهذا كلام سوقي جاف، فالإمامية يرجعون إلى الإمام الباقر طواعية لا كراهية، وهو ليس بحاجة إلى قطاع خاص أو عام يؤمن الولاء له، ونظرة فاحصة في حياة الإمام الباقر القيادية تريك مدى التفاف الإمامية حوله، وكثرة العلماء والرواة الآخذين عنه، وقد رجعوا من بعده إلى ولده الإمام الصادق عليه السلام فما تشرذموا كما يحلو للكاتب أنْ يعبر في خياله الخصب، ويدعم ذلك بالإشكالية والغموض والحيرة!!!

## ٤ ـ الإمام الصادق عليه السلام ونظريته السياسية المزعومة:

وكان لا بدّ للكاتب أن يتورّع ما استطاع إلى ذلك سبيلاً، فلا يُطلق الادعاءات جزافاً، ولا يكيل الاحتمالات، وعليه أيضاً أن يستنبط دلالة النص، ويستوعب فحوى الخطاب، فالإمام جعفر بن محمد الصادق عليه السلام رجل هداية وتشريع، وصاحب منهج في الفقه والحديث، ولم تكشف لنا قيادته الدينية عن دور سياسي ليس لأنه لا علم له بالسياسة، بل لأنه حُرِم من ممارسة الإدارة العامة لشؤون المسلمين، وإن لم يحرم من نشر شريعة سيد المرسلين قدرَ جهده وطاقته.

ولم تكن للإمام الصادق عليه السلام نظرية سياسية بالمفهوم الذي طرحه الكاتب طرحاً فجاً بعيداً عن الأصالة والحصافة، وقريباً من الترف العشوائي في المنهج والطريقة والأسلوب[١].

ونفى أن يكون هناك نصّ من أبيه عليه لا يدعمه أيّ دليل تأريخي، فقد نصّ عليه أبوه الإمام الباقر بالإمامة، وأشهد على ذلك شهوداً، وعزّز ذلك بالوصية له بقوله: «يا بني كرهتُ أن تُغلب، وإن يقال لم يوصِ إليه، فأردت أن تكون لك الحجة»[٢].

---

(١) ظ: تطور الفكر السياسي الشيعي/ ٣٠ وما بعدها.

(٢) ظ: الكليني/ الكافي ١/ ٣٠٧ + المفيد/ الإرشاد/ ٢٧٢.

فما هو مفهوم أن يغلب في هذا السياق؟ حاذر الإمام الباقر عليه السلام أن يغلب على الأمر الديني بأن أباه لم يوصِ إليه، وللوصية معنى مفهوم الدلالة عند أهل البيت وأتباعهم، وحتى في العرف العربي الشائع آنذاك فيما بينهم: إنّه الوصية بالإمامة، والإمام الباقر بدقّته في التعبير والإرادة علّل هذه الوصية بقوله «فأردت أن تكون لك الحجة» فما معنى أن تكون له الحجة؟ لا معنى أن تكون الحجة في وصية عادية لا شأن لها، وإنما الحجة في إثبات أنه وصي أبيه في الإمامة ليس غير.

وادعاء الكاتب أن الصادق يخوض معركة الإمامة مع منافسيه ادعاء لا يقوم على أساس اجتماعي أو تأريخي[1]. فلم يكن للإمام منافسٌ له من أهل بيته في المنصب وهو الإمامة، فلم ينافسه عمه زيد ولا ابن عمه ذو النفس الزكية!!! فأين هي المعركة المزعومة؟ نعم هنالك اقتراحات مصدرها الانفعال العاطفي والشعور بالظلامة والابتزاز، أرادت من الإمام الصادق الثورة الدموية المسلحة، ولم يكن ذلك من رأيه في حال من الأحوال، وقد أخبر أبناء عمه ممن ثاروا بمصيرهم في القتل سلفاً، وقد حدث ما أخبر به كله!!! وأمّا الأدلة التي زعمها الكاتب أن الإمام أوردها في تأييد إمامته بالخبر والسلاح وغيرهما فهي أدلة ثانوية عندنا، ولكن لمّا تذرّع بها الآخرون حجة لهم، نشرها الإمام حجة له أيضاً، من باب الاحتجاج عليهم بلغتهم لا أكثر ولا أقل، هذا إن صحت هذه الروايات، أمّا إن كانت منتحلة فالموضوع منفيٌّ جملة وتفصيلاً.

وادّعاء المشكلة التي تواجه الإمام الصادق في نظر الكاتب وهي عدم استطاعته إظهار سلاح رسول الله صلى الله عليه وآله للملأ[2]. فلا أثر له في الاحتجاج، فكلّ الأئمة لم يظهروا السلاح، إن صحت روايات السلاح، ولكن المراد

---

(١) تطور الفكر السياسي الشيعي/ ٣٠.

(٢) المرجع نفسه/ ٣١.

عند الكاتب وسواه في مثل هذه الحال هو إرادة التكذيب للإمام الصادق فتأمل!!! والإمام الصادق عليه السلام لا يحتاج إلى إثبات إمامته فهو إمام في عصره وحتى اليوم عند المسلمين كافة، لاحتياج الجميع إليه في كل أمر علمي وإلهي ورسالي، وعدم احتياجه لأحد منهم إجماعاً. وقد قال الإمام في هذا المجال: «أما والله عندنا ما لا نحتاج إلى الناس، وإن الناس ليحتاجون إلينا»[١].

وهو العلم الإلهي الذي أحاط بكل جزئياته مما تبتلى به الناس في أمور الدين والدنيا معاً، حتى أنّه له في كل مسألة في كلّ ذلك رأياً مسطوراً في أمهات كتب الحديث ابتداءً من الكتب الأربعة عند الإمامية: الكافي، من لا يحضره الفقيه، التهذيب، الاستبصار، وانتهاء بوسائل الشيعة للحر العاملي بل ومستدرك الوسائل للشيخ النوري.

والكاتب نفسه يؤكد هذا العلم بما يرويه عن الصّفّار عن الإمام الصادق عليه السلام بالذات، فهو يقول عن هذا العلم: «إنه وراثة من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومن علي بن أبي طالب، علمٌ يستغني عن الناس، ولا يستغني الناس عنه»[٢].

وهذا مما يتواكب مع الذائقة الفطرية التي لمسها الناس، فقد سئل الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥ هـ) عن الدليل على إمامة عليّ أمير المؤمنين عليه السلام، فقال: «حاجة الكل إليه، واستغناؤه عن الكل» وهو دليل بديهي على الإمامة، يفرضه الأمر الواقع في حتميته.

وما يتحدث عنه الكاتب في التوجه الثوري في عصر الإمام الصادق عليه السلام أبان الحكم العباسي الطّاغوتي، بل في أفول نجم الحكم الأموي، في ثورة زيد وولده يحيى وعبد الله بن معاوية بن عبد الله بن

---

(١) الصّفّار/ بصائر الدرجات/ ١٤٢.

(٢) المصدر نفسه/ ٣٢٦.

جعفر الطيّار، ومحمد بن عبد اللّه بن الحسن بن الحسن (ذي النفس الزكية) الذي كان يعد نفسه كمهدي منتظر، وقد بايعه عامة الشيعة بما فيهم العباسيون والسفاح والمنصور[١]. فإنها جميعاً كانت بإزاء إنكار المنكر، والخروج على السلطان الجائر، ولم تكن تتّصف بصفة الإمامة لدى القيام بها، وإنما كانت تقوم بشعار البيعة للرضا من آل محمد، وليس هناك نصّ واحد فيما بين أيدينا من المصادر يوثق ادعاء أي منهم لمنصب الإمامة، أمّا محمد ذو النفس الزكية، فلم يقل أحد من الشيعة بإمامته، وإنما أوحي إليه تأريخياً بأنه مهدي هذه الأمة؛ وقد يراد بذلك المعنى اللغوي لا الاصطلاحي، وقد يراد منه التفاف الناس حوله بادعاء هذا المقام لثبوت خروج المهدي وحقيقته في أذهان المسلمين عامة، ولم يبايعه عامة الشيعة كما يقول، بل نصّ النوبختي أنّ العباسيين بما فيهم السفاح والمنصور قد بايعوا له[٢]. وهو أمر مشكوك فيه كثيراً إذ العباسيون منذ يومهم الأول يعملون لحسابهم الخاص، ولم يتورطوا بالعمل السياسي أو الثوري مع أيّة جهة كانت، حتى أننا لا نجد عبّاسياً واحداً قد هبّ لنصرة الإمام الحسين عليه السلام في ثورته، أو اشترك يوم الطّف، بل وقفوا على التل يرقبون نتائج الثورة، ويفيدون من عطائهم الفكري في التطويح بالعرش الأموي، وإذا صحّ التقاؤهم بذي النفس الزكية أو بيعتهم له، فإنما يكون ذلك لحساب خاص يؤيدون به دعوتهم السريّة، ويجعلون ذلك غطاءً سياسياً يتسترون به، وهم سائرون بحماس في طريقهم الخاص للإطاحة بالنظام الأموي، وبالفصل فقد تم لهم الانتصار عام ١٣٢ من الهجرة، وبويع لأبي العباس السفاح في ظلّ قوة عسكريّة ضاربة من الجيش الفارسي بقيادة أبي مسلم الخراساني، ولا علاقة لأهل البيت وشيعتهم بهذا الأمر، ولم يكن العباسيون أنفسهم محسوبين على أتباع أهل البيت عليهم السلام، فهم يحتجنون

(١) ظ: تطور الفكر السياسي الشيعي/ ٣٢ ـ ٣٣.
(٢) ظ: النوبختي/ فرق الشيعة/ ٦٢.

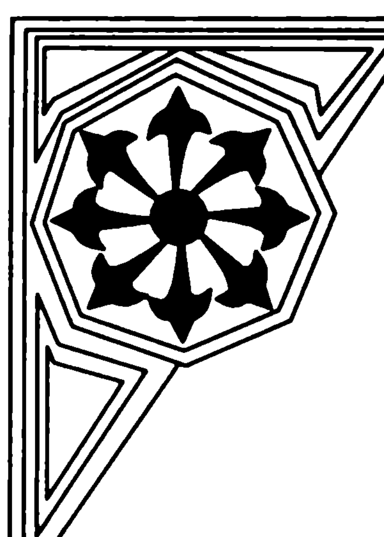
السلطة والخلافة لأنفسهم بحجة الراوندية القائلين بأنّ العباس بن عبد المطلب هو أحق الناس بالإمامة بعد النبيﷺ لأنه عمّه ووارثه[١]. وهم في هذا الملحظ يحتجّون بالمنطق الذي عرف به أهل البيت بأنهم ورثة النبيﷺ وهذا مكر سياسي فاضح يكتشفه النّاقد التأريخي لدى أول نظرة فاحصة، ولا يحتاج معها إلى المعاناة وطول النظر.

وأمّا حديث الكاتب عن الجارودية وعامة الزيدية وسواهم من المتطرفين الذين يبنون نظريتهم في الإمامة على مبدأ الخروج والثورة[٢]. فلا تخص مبحث الإمامية الإثني عشرية لا من قريب ولا من بعيد، وليس هو من صلب الموضوع، والخوض فيه تطويل بلا طائل.

---

(١) ظ: المسعودي/ مروج الذهب ٣/ ٢٥٢.

(٢) ظ: تطور الفكر السياسي الشيعي/ ٣٦.



# الفصل الخامس

## «بوادرُ الفكرِ الإمامي/ مناقشةٌ وتصويبٌ»

١ ـ التشرذم والتطور الوهمي.

٢ ـ الفكر السياسي الأموي.

٣ ـ الدليل العقلي والعصمة.

٤ ـ المتكلمون من الإمامية وأصول المذهب.

٥ ـ الكاتب والعصمة.

٦ ـ الإمامة الإلهية.

٧ ـ فلسفة العصمة.

٨ ـ ضرورة وجود العالم الربّاني.

٩ ـ من العصمة إلى النص.

# بوادر الفكر الإمامي/ مناقشة وتصويب

وكان الفصل الثالث من تطور الفكر السياسي الشيعي عند الكاتب يمثل العنوان الآتي «بوادر الفكر الإمامي»[1].

١ ـ **التشرذم والتطور الوهمي**: وبدأه بالحديث عن الكيسانية وهو حديث لا يعني الفكر الإمامي الإثني عشري بشيء، وقد خمد الحديث التأريخي فيه، وأضرب الزمن عنه صفحاً، إلاَّ أنَّ الكاتب يميل إلى دسّ السم بالعسل، فيحلو له أن يخلط بين الموضوعات تصيّداً في الماء العكر، وذلك منهج يرفضه الذوق السليم والنهج العلمي معاً، فيجعل من قضية الكيسانية مدخلاً مدبلحاً لإثارة التطورات المزعومة في التأريخ السياسي والعقائدي لأتباع أهل البيت، فيقول: «ونتيجة لما آل إليه الشيعة من تشرذم، حدث تطور جديد آخر في صفوف فريق من الشيعة في بدايات القرن الثاني الهجري، تمثّل في حصر الإمامة في البيت الحسيني، وتعيينه في واحد منهم، هو الأكبر من ولد الإمام السابق، وإثبات صفة العصمة والتعيين الإلهي له من الله»[2].

والتشرذم المدّعى موضوع لا أصل له، وإنّما نشأت بعض الموضوعات الصغيرة التي ضلّت طريق أهل البيت عليهم السلام، فشرقّت وغرّبت

---

(١) ظ: تطور الفكر السياسي الشيعي (٣٩ ـ ٥٣).

(٢) تطور الفكر السياسي الشيعي/ ٣٩.

بعيداً عن السبيل الذي اختطه أئمتنا عليهم السلام.

وأمّا التطور المزعوم فلا أساس له من الصحة... إذ أن مبدأ الإمامة منذ عهد النبي صلى الله عليه وآله منحصر ـ كما سترى في موقعه من هذا الكتاب ـ بتسعة من ذرية الإمام الحسين من بعده، وهو ما عليه الإمامية في العالم أجمع، ومنذ عهد مبكر حتى اليوم وغداً وحتى قيام الساعة.

وأمّا النص والتعيين فهو متوافر لدى الإمامية بروايات متواترة وصحيحة ومعتبرة عن النبي صلى الله عليه وآله وعن الأئمة الطاهرين أنفسهم، وبنص كلّ إمام سابق على من بعده، وهي عقيدة نابعة عن أصل شرعيّ قائم على الدليل والبرهان، وهو النص، ولا اجتهاد مقابل النص.

## ٢ ـ الفكر السياسي الأموي:

ويربط الكاتب بين الفكر السياسي الأموي، والفكر العقائدي الإمامي، ويتجاوز بذلك حدود اللياقة والأدب الموضوعي، إذ لا مقارنة بين فكر يقوم على أساس الملك القيصري الإرهابي التعسفي، وبين فكر يقوم على أساس الدعوة إلى سبيل الله بالحكمة والموعظة الحسنة، بعيداً عن كلّ الاعتبارات الدنيوية والأوهام الزائلة، وأين سيرة جبابرة الأمويين، من سيرة الأئمة الطاهرين؟ فما هو الوجه في التقارب بين المنهجين، أو الالتقاء الاستراتيجي بين الفكرين؟ ولكنه الهوى الذي يقود الكاتب للقول: «وربما كان ادّعاء العصمة للإمام من أهل البيت ردّ فعل من بعض الشيعة على قيام الأمويين بتعيين أبنائهم من بعدهم بدعوى الحرص على الأمة... وادّعاء العصمة لأنفسهم»[1].

والقول بالعصمة ليس ادّعاءً للإمام من أهل البيت عليهم السلام، ولم يكن ردّ فعل لبعض الشيعة على قيام الأمويين بتعيين أبنائهم.. وادّعاء العصمة

(١) تطور الفكر السياسي الشيعي/ ٣٩.

لهم.. وإنما هو قائم على الأصل القويم، وهو كتاب الله تعالى حيث يقول: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾[1].

وإرادة الله في هذا الملحظ إرادة تكوينية لا تتخلف بحال من الأحوال، ودلالة الآية صريحة في إذهاب الرجس، ولما كان الرجس من عمل الشيطان، فعمل الشيطان بمنأى عنهم، وإرادة التطهير المتكامل متوافرة فيهم، فهم بمعزل عن المعاصي، وهم بدارة الإطاعة لا يتخلفون عنها. وتلك عصمتهم نظرياً في الكتاب، وأمّا عصمتهم عملياً، فقد دلّ الاستقراء التأريخي لدى المسلمين أنّ أئمتنا عليهم السلام لم يحصِ أحدٌ عليهم سيئة ما، ولم يدّعِ أحد تخلّفهم عن طاعة قط.

وقوله تعالى: ﴿أَفَمَن يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَن يُتَّبَعَ أَمَّن لَّا يَهِدِّي إِلَّا أَن يُهْدَىٰ فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾[2]. فيه دلالة إيحائية: أنَّ فاقد الشيء لا يعطيه، فمنْ يهدي إلى الحق أحق أن يتّبع في الهداية، لأنّه نموذج، والذي يُهدى إلى الحق نموذج آخر، فالذي يهدي إلى الحق هو المتمحّض له، العارف به، السائر بمنهجه، الخالص النفس، البعيد عن الهوى، وهو المجتبى في التكوين، والمصطفى بالإرادة، وذلك هو المعصوم، فهو في موقع القيادة لسواه، وهو المتبوع لا التابع، لأنّه القدير وحده على سبل الهداية إذ لم يخالفها، والعالم بمواردها إذ لم يجانبها، فهو من المسؤولية في ذروتها، ومن الهداية في قمّتها. أمّا إذا خالف هداه، واتّبع هواه، فهو بحاجة إلى الهداية، ومن كان بحاجة إلى الهداية فهو غير المعصوم. وقد أمرنا باتّباع الهادي إلى الحق، لا المهدي إليه، لأنّ الهادي هو المفيض بهدايته على من هو بحاجة إليها، فالمهدي إلى الحق هو المفتقر للهداية فلا

---

(١) سورة الأحزاب، الآية: ٣٣.

(٢) سورة يونس، الآية: ٣٥.

يكون معصوماً، والمفيض للهداية بشروطها هو المتلبس بالهداية مبدأ وأصلاً، وهو المعصوم. وهذا ما تهدي إليه الآية الشريفة في كلّ دلائلها.

### ٣ ـ الدليل العقلي والعصمة:

وكما كان مفهوم العصمة قائماً على الأصل وهو الكتاب، وثابتاً في السنة كما سيأتي في موقعه، فإنّه قائم على أصل آخر، وهو العقل بأدلته المستفيضة، قال الشيخ المفيد (ت: ٤١٣ هـ): «إن الدليل على أنّ الإمام يجب أن يكون معصوماً هو أنّه: لو جاز عليه فعل الخطيئة، فإنْ وجب الإنكار عليه سقط محله من القلوب فلا يتبع، والغرض من نصبه اتّباعه، فينتقض الغرض، وإن لم يجب الإنكار عليه سقط وجوب النهي عن المنكر، وهو باطل. وإنه حافظ للشرع، فلو لم يكن معصوماً لم تؤمن منه الزيادة والنقصان»[1].

ويبحث الشيخ الطوسي (ت ٤٦٠ هـ) هذا الموضوع على أساس القول بالقبح العقلي بما هو قبيح، فيشترط في الإمام العصمة «لأنّه لو كان غير معصوم لم تأمن في بعض أفعاله ممّا يدعونا إليه من قتل النفوس وأخذ الأموال، وما جرىٰ مجراهما أن يكون قبيحاً، ولا يجوز من الحكيم أن يوجب علينا الاقتداء بما هو قبيح، وإذا لم يجز ذلك عليه تعالى، دلّ على أن من أوجب علينا الاقتداء به مأمون منه فعل القبيح، ولا يكون كذلك إلاّ المعصوم»[2].

وقد فصّل الشيخ الصدوق (ت ٣٨١ هـ) من ذي قبل القول بهذا الملحظ، واستوفى الاستدلال عليه، فقال: «الدليل على عصمة الإمام أنّه لمّا كان كلّ كلام ينقل عن قائله يحتمل وجوهاً من التأويل، وكان القرآن

---

(١) المفيد/ النكت الاعتقادية/ ٤٨.

(٢) الطوسي/ تلخيص الشافي ١/ ١٩٢.

وأكثر السنّة ممّا أجمعت الفرق على أنّه صحيح لم يغيّر ولم يبدّل ولم يزد فيه، ولم ينقص محتملاً لوجوه كثيرة من التأويل، وجب أن يكون مع ذلك مخبر صادق معصوم من تعمّد الكذب والغلط، مبني عمّا عنى الله ورسوله في الكتاب والسنة على حق ذلك وصدقه. لأنّ الخلق مختلفون في التأويل، كل فرقة تميل مع القرآن والسنة إلى مذهبها، فلو كان الله تبارك وتعالى تركهم بهذه الصفة من غير مخبر عن كتابه صادق فيه، لكان قد سوّغهم الاختلاف في الدين... وفي ذلك إباحة للعمل بالمتناقضات، والاعتماد للحق وخلافه. فلمّا استحال ذلك على الله عزّ وجلّ وجب أن يكون مع القرآن والسنة في كلّ عصر من يبين عن المعاني التي عناها... وإذا وجب أنه لا بد من مخبر صادق وجب أن لا يجوز عليه الكذب تعمداً، ولا الغلط فيما يخبر به عن مراد الله عز وجلّ في كتابه، ومراد رسول الله في إخباره وسننه، وإذا وجب ذلك، وجب أنّه معصوم»[١].

هذا هو ملحظ العصمة عند الإمامية، وأمّا ما أورده الكاتب بالنسبة لأقوال سلاطين بني أميّة، فهو منطلق من عقيدة الجبر التي أصّلها معاوية مع فقهائه ومتكلّميه الرسميين، وسخّرها سلاحاً بيده، باعتباره الحاكم، واعتبار الحاكم ظلّ الله في الأرض الذي فرضه، وأرغم عباده على امتثاله فيما يزعمون، وإنْ ظلم عباد الله، واستحل حرمات الله، وأكل مال الله!!!

والإمامية لا تقول بالجبر كما لا تقول بالتفويض، فلا جبر ولا تفويض عند الإمامية، بل هو أمر بين أمرين.

وليس دقيقاً بعد هذا أنْ يقاس الإمامية على بني أمية أو حكامهم في أمر من أمور الدين.

(١) الصدوق/ معاني الأخبار/ ١٣٣ ـ ١٣٤.

## ٤ ـ المتكلّمون من الإمامية وأصول المذهب:

وقد يقال بأنّ جماعة من متكلمي الإمامية هم الذين وضعوا أصول المذهب ونظّروا له[١].

وهذا لا مانع منه في حدود، وذلك لأن أغلب المنظّرين معاصرون للأئمة، وقد اشتقوا موارد علمهم منهم، فأمّا أن يكونوا قد علّموهم ذلك، وإما أن يكونوا قد أقرّوهم عليه، وكلاهما صادر عنهم عليهم السلام، والذي وجدناه تبني الإمام الصادق عليه السلام لهذه العصبة من المتكلّمين، وفي طليعتهم:

١ ـ أبو جعفر الأحول، الملقّب بمؤمن الطاق، صاحب الكتب العديدة.

٢ ـ أبو الحسن الميثمي، أوّل من تكلّم على مذهب الإمامية في رأي الطوسي.

٣ ـ هشام بن سالم الجواليقي.

٤ ـ قيس الماصر.

٥ ـ حمران بن أعين.

٦ ـ أبو بصير، ليث بن البختري المرادي الأسدي.

٧ ـ هشام بن الحكم الكندي.

٨ ـ محمد بن الخليل السكاك.

وأضراب هؤلاء ممن قالوا بالإمامة، وترجموا آراء الأئمة، وهؤلاء كلّهم أو جلّهم ممن أدركوا الأئمة وسمعوا منهم، وخرج توثيقهم، وهم أصل من الأصول في الروايات المعتبرة. فإنْ كان ما جاؤوا به هو الخطأ في نظر الكاتب، فأصله الأئمة، وإذا خطّأنا الأئمة عليهم السلام كنا في صف من

---

(١) تطور الفكر السياسي الشيعي/ ٤٢ وما بعدها.

حادّ الله ورسوله وأولي الأمر والعياذ بالله، وإن كان ما جاؤوا به هو الحق، وهو الحق، بلغنا المراد وانقطعت حجة الخصم.

والتشكيك بآراء هؤلاء لا يخلو، إمّا أن يكون تشكيكاً بهم، وإمّا أن يكون تشكيكاً بالأئمة عليهم السلام.

فإن شككنا بهم، ولم نعتمد آراءهم، وجعلناهم هم الذين ابتكروا الفكر الإمامي ونظّروا له كما يوحيه الكاتب، فهو ردّ على أئمتنا الذين يقدسهم الكاتب بزعمه، لأنّ هؤلاء المتكلّمين يصدرون عن الأئمة في آرائهم، والأئمة عليهم السلام على علم بنشاطهم الكلامي. وإذا غيّر الكاتب هذا الرأي وشكّك بحديث الأئمة أنفسهم، فقديماً ما نوصب أهل البيت العداء، وسقط من الاعتبار الكلام الذي يريد أن يقوله باعتباره أحد معتنقي الفكر الإمامي المستمد من الأئمة!! فأيّ اعتناق هذا الذي ينقض رأي الأئمة وينتقصهم، ومع هذا كلّه، وفوق هذا كلّه، فهو يدّعي الغيرة على الأئمة وعلى فكرهم؟؟

## ٥ ـ الكاتب والعصمة:

والذي يجلب الانتباه حقاً، أنّ الكاتب أصيب بالهوس الكلامي والتنظيري فيما يكتب، فما من نظرية يتصوّرها إلاّ ويأتي بدلائلها المضادّة لرأيه بالروايات التي يعتبرها ويحتج بها، فقد أبان مبدأ العصمة ومصادرها الأولية والثانوية فحجّ نفسه بنفسه، ثم عدا يخبط خبط عشواء كما سترى.

فأقوى الحوارات التي نشبت حول ضرورة عصمة الأئمة عليهم السلام هي تلك الحوارية التي أجراها هشام بن الحكم الكندي، والتي يرويها الشيخ المفيد في الإرشاد[١].

(١) المفيد/ الإرشاد/ ٢٧٨.

ورواية هذه الحوارية من أصحّ الروايات سنداً. وهي من أدلّة العصمة في الاحتجاج، وقد أوردها الكاتب نفسه[1]. وقد عقّب عليها برواية أخرى أوردها الشيخ الصدوق في مناظرة بين هشام بن الحكم وضرار وعبد الله ابن يزيد الأباضي[2]. وقد ذكرها الكاتب نفسه أيضاً، وهي عليه لا له، لأنها فلسفت مبدأ العصمة، واستنبطت أدلّته في ضوء منطق العصر الاحتجاجي، ولم يستطع الكاتب التعقيب عليها، ولا على ما أورد الشيخ الصدوق في الأمالي من كلمة لهشام بن الحكم، عن محمد بن أبي عمير الذي قال «ما سمعت ولا استفدت من هشام بن الحكم في طول صحبتي إيّاه شيئاً، أحسن من هذا الكلام في صفة عصمة الإمام»[3].

والكاتب يعرف جيداً وثاقة محمد بن أبي عمير، ويعرف قيمة رواياته، وما أورده من ذلك عبارة عن منهج كلامي واضح يصح معه القول: من فمك أدينك.

## ٦ ـ الإمامة الإلهية:

ولسنا ننكر أنّ الإمامة أمر إلهي، إلاّ أنّها لا تعقد في السماء كما هي النبوة، بل يعقدها النبيﷺ بأمر من الله، ولسنا ننكر أنّ أهم فقرات القول بالإمامة هي العصمة والنص والوصية، ولسنا ننكر أنّ الصدوق والكشي والنجاشي والمفيد والمرتضى والطوسي والحلي وأمثالهم من حماة الفكر الإمامي، قد فتقوا الكلام في الإمامة، لا على النحو الذي يصوّره الكاتب[4].

فقد تجرّأ بالقول جرأة عظيمة، واعتبر أنّ ما قدّموه من عصارة

---

(١) تطور الفكر السياسي الشيعي/ ٤٤.
(٢) الشيخ الصدوق/ إكمال الدين/ ٣٦٢.
(٣) الشيخ الصدوق/ الأمالي/ ٦٣٢.
(٤) تطور الفكر السياسي الشيعي/ ٤٨.

فكرية، وما ألّفوا من كتب ورسائل وأطاريح، إنما هو من عِندياتهم، وليس الأمر كذلك قطعاً، فقد أجمع المسلمون والسلف الصالح على وثاقتهم القصوى، وهم المؤسّسون الأوائل للتنظير الإمامي وفق رأي الأئمةعليهم السلام، فما حادوا عن المنهج، ولا أخطأوا السبيل، فما وصلنا من الجيل الإمامي الأول من علماء الإمامية الإثني عشرية متصل سنداً ومتناً، ومرتبط فكراً واحتجاجاً بأئمة أهل البيتعليهم السلام، وكان كلّ ذلك في ضوء تعليماتهم، ومن وحي إفاضاتهم العلمية واللدنيّة التي اجتهد فيها هذا الجيل الواعي، وقدّمها جهوداً مثمرة أذاب فيها عصارة الفكر، وأفنى بإزائها زهرة العمر.

## ٧ ـ فلسفة العصمة:

والكاتب يخلط بين مفهومين متغايرين في فلسفة العصمة فيقول «وكانت فلسفة العصمة تقوم على مفهوم (الإطلاق في الطاعة لأُولي الأمر) وعدم جواز إمكانية النسبية فيها»[(١)].

والعصمة هي القول بموافقة الشرع الشريف في كلّ شيء، وعدم مخالفته، والطاعة وعدم ارتكاب المعصية من مظاهر ذلك قبل الإمامة وعندها وبعدها، وهي عصمة علمية ـ كما أسلفنا ـ تقوم على أساس المعرفة التامة بمفردات الطّاعة، فتؤدى جميعها على الوجه الأكمل، وبمعرفة أنواع المحرمات والفواحش كافة، فيمتنع عنها جميعاً دون استثناء.

وهذا الأداء وذلك الامتناع يكون من قبل كلّ إمام اختياراً لا إجباراً ولا إضطراراً، وبتوفيق من الله تعالى؛ ويطرأ على هذا الأصل تغيير في المبدأ لا عمداً ولا سهواً ولا نسياناً.

وهذا كلّه شيء، وإطاعة أولي الأمر شيء آخر، وأولوا الأمر في الفكر الإمامي هم الأئمة الإثنا عشرعليهم السلام، وإطاعتهم واجبة، لأنهم قادة

(١) تطور الفكر السياسي الشيعي/ ٤٩.

الأمة، فلا يأمرون إلاّ بالمعروف، ولا ينهون إلاّ عن المنكر، ولا ينطقون إلاّ بالحق، ولا يرشدون إلاّ لخير الدنيا والآخرة، فوجب اتباعهم في ذلك، فريضة من الله تعالى على لسان نبيه ﷺ.

ولا إمكانية للنسبية في العصمة أو في الطاعة. فالعصمة حقيقة لا تخضع لمقاييس النسبية التي وضعها الأستاذ ألبرت أنشتاين لعلماء الفيزياء، فأضاف البعد الرابع إلى الأبعاد الثلاثة لثوابت الحقائق الفيزيائية، فليست العصمة خاضعة للنسبية في حال من الأحوال كخضوع تفاوت المسافات للنسبية مثلاً، فالعصمة حقيقة ذات كيان متميز.

وليست الطاعة للإمام خاضعة لمفهوم النسبية ومصاديقها، فكما تجب إطاعته في كلّ الموارد، فكذلك تحرم مخالفته في كلّ الموارد، ولا يمكن التبعيض في ذلك، فنجيره في بعض الأوامر، ونمنعه في أوامر أخرى، فكلّ أوامر الإمام واحدة لا يمكن فيها اتباع نظام النسبية أو قانونها كما هي الحال في مقاييس الحرارة والبرودة في تفاوت درجاتها بحسب الفصول والأوقات لتكون نسبية، والقول بنسبية العصمة أو الطاعة، هو الجهل المحض بأبعاد النظرية النسبية في كلّ جزئياتها.

وهو الجهل المحض أيضاً بمبدأ العصمة وقضية الطاعة للمعصوم، فالعصمة يمكننا التعبير عنها بأنّها مصداق لأداء الواجبات، والامتناع عن المحرمات، والتورع عند الشبهات، اختياراً لا إكراهاً، مؤبدة لا مؤقتة. والطاعة يمكننا تلخيصها بأنها الأخذ بقول الإمام وفعله وتقريره وعدم مخالفته في شيء لأن له الولاية على أتباعه من الإمامية.

فأين هذا كله من نظرية النسبية؟؟

## ٨ ـ ضرورة وجود العالم الرباني:

وما أثاره الكاتب من ضرورة وجود العالم الرباني المفسر للقرآن

العظيم، ومن قبح تقديم المفضول على الفاضل، وأضراب ذلك[1]. فهما من بديهيات الفكر الإمامي، وأوليات الشروط الثانوية في الإمام، وكون الإمام هو الأفضل بل الأول في العلم والشجاعة والحلم والزهد والسمات والصفات العليا، فإنّ ذلك من ضرورات شرائط الإمام عقلاً وميدانياً، وإلاّ لاحتجنا إلى إمام غيره يتّصف بالأرقى من الخصائص الذاتية، وإذا جوّزنا ذلك لزم الدور والتسلسل إلى ما لا نهاية له، وهو باطل.

والغريب في الكاتب أنّه يستشهد بالآراء التي تفنّد رأيه، فيورد للشيخ المفيد رأيه في الموضوع، وهو حجة عليه لا حجة بيده، يقول الشيخ المفيد:

«إنّ الإمام يجب أن يكون عالماً بجميع ما تحتاج إليه الأمة في الأحكام، وأنْ يكون أفضل من كافة الرعيّة في الدين عند الله. وإذا ثبتت هذه الأصول وجب إبانة الإمام من رعيته بالنص على عينه، والعلم المعجز الخارق للعادات، إذ لا طريق إلى المعرفة بمن تجتمع به هذه الصفات إلاّ بنصّ الصادق عن الله تعالى أو المعجزة»[2].

وليت شعري ما الذي ينكره الكاتب على الشيخ المفيد في هذا الرأي الثاقب الذي جمع فيه بين الدليلين العقلي والنقلي، فمن الوجهة العقلية المنطقية أوجب في الإمام أن يكون أعلم الرعية فيما تحتاج إليه الأمة من أحكام، وإن لم يكن كذلك وجب باللازم أن يكون عليه إمام لأنّه غير محيط بما خوّل فيه، وأن يكون الإمام أفضل الناس زلفىٰ عند الله، وليس في ذلك ما ينكر، وهذا الإمام بهذه الشرائط لا يمكن اختياره، لأن الاختيار قد يقع في متاهة ولا يتوصل إلى الحقيقة، فيجب هنا النص ـ وهو الدليل النقلي ـ والنص لا يكون إلاّ بالتعيين من الصادق عن الله تعالى، أو المعجزة عند التحدي لإثبات إمامته.

---

(١) تطور الفكر السياسي الشيعي/ ٥٢.

(٢) ظ: تطور الفكر السياسي الشيعي/ ٥٣ وانظر مصدره عن المفيد.

## ٩ ـ من العصمة إلى النص:

وكما استنكر الكاتب مبدأ العصمة على الإمام، فكذلك استنكر مبدأ النص عليه، فقال: «يقوم الفكر الإمامي بإسقاط الشورى طريقاً لاختيار الإمام، ويحلّ محلها النص أو الوصية أو المعاجز الغيبية التي تميز الإمام المختار من قبل الله تعالى عن غيره من البشر»[١].

وهذا هو الدليل الروائي الذي ينص على الإمام دَرْءاً للفوضى عند الإمامية، وهو متوافر عند جميع الأئمة وفيهم كما سيأتي في الفصل الثاني، ولكنّ التأكيد هنا يلوّح به الكاتب على العلم الخارق الذي يصفه بالمعاجز الغيبية، والذي يرده ما حصل للإمام الجوادعليه السلام، فإنه ابن سبع سنوات، وأجاب على آلاف المسائل بديهياً، ولذا كانت إمامته فتحاً استراتيجياً مبيناً، دوّت له الساحة الإسلامية بالإعجاب والإكبار، فما هي هذه الموهبة في الدين؟ وما هذا التبحّر في العلم؟ وكيف انصاع للجواد أئمة الدنيا؟ ومن علّمه وهو بهذه السن المبكِّرة؟ ومن أين استقى تلك المعارف الهائلة، وما بال شيوخ الإمامية في شرق الدنيا وغربها قد دانوا له.

والجواب الطبيعي: لو لم يكن الجوادعليه السلام إماماً لما كان ذلك كلّه. وإذا كان الأمر كذلك، فالعقل يحكم بالضرورة أنْ لا طريق لتعيين الإمام إلاَّ النص، أو الأمر الخارق للعادة ولنواميس الكون، وذلك لا يتم بالانتخاب أو الاختيار أو الشورى. يؤكد هذا المعنى السيد المرتضى (ت ٤٣٦ هـ) بقوله:

«إذا ثبت وجوب كون الإمام عالماً بكل الأحكام استحال اختياره، ووجب النص عليه، لأن من يقوم باختياره من الأمة لا يعلم جميع الأحكام، فكيف يصح أن يختار من هذه صفته؟»[٢].

---

(١) تطور الفكر السياسي الشيعي/ ٥٣.

(٢) المرتضى/ الشافي ٢/ ١٧.

وهذا هو الدليل البديهي الذي لا يحتاج إلى كبير عناء، ولهذا نجد السيد المرتضى قدس سره يؤكد هذه الحقيقة بما ينقله الكاتب نفسه: «وإذا ثبت أنّ الإمام لنا في جميع الدين وعلومه وأحكامه، وجب أن يكون أفضل منّا في جميع ذلك، وفي ثبوت كونه أفضل، وأكثر ثواباً، وجب النصّ عليه، لأنّ ذلك ممّا لا طريق إلى معرفته بالاختيار»[1].

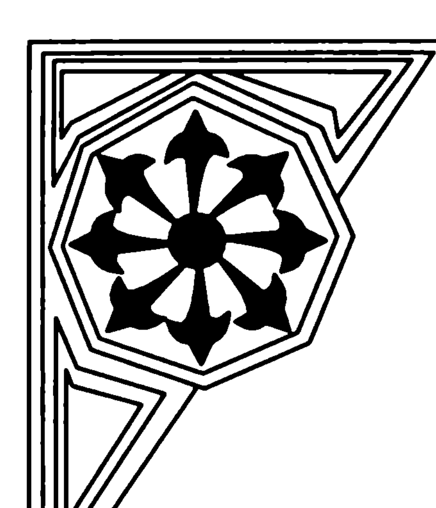
والسيد المرتضى يستدلّ على ذلك كثيراً في عدّة موارد، وقد أورد بعضها الكاتب[2].

والذي نخلص إليه أنّ النص أصل واجب من أصول الفكر الإمامي في تعيين الإمام.

---

(١) المرتضى/ الشافي ٢/ ٤٢.

(٢) المصدر نفسه ٤/ ٦ وانظر تطور الفكر السياسي الشيعي/ ٥٣.



# الفصل السادس

## «أركان نظرية الإمامة/ التأكيد على المبدأ والنص»

١ ـ مبدأ القول بالإمامة.

٢ ـ النصّ هو الوصية عند الإمامية.

٣ ـ العقل بدلاً من النصّ.

٤ ـ المعجزة بدلاً من العقل.

٥ ـ انحصار الإمامة في ذرية الحسين.

٦ ـ الوراثة العمودية.

٧ ـ ماذا يفعل الشيعة عند الجهل بالإمام.

٨ ـ سرّية نظرية الإمامة.

# «أركان نظرية الإمامة/ التأكيد على المبدأ والنصّ»

## ١ ـ مبدأ القول بالإمامة:

في الفصل الرابع من كتابه يعيد الكاتب فكراً تراجيدياً مكرراً بعيداً عن العرض الموضوعي، ويعرض لفكر أهل البيت في مبدأ الإمامة بكثير من الحيرة المدّعاة، فيقول: «ينتقل الفكر الإمامي من القول بضرورة العصمة في الإمام، مطلق الإمام، إلى ضرورة النص عليه من الله كطريق وحيد لمعرفته... الخ»[١].

والفكر الإمامي لا ينتقل من القول بضرورة العصمة في الإمام، لا مطلق الإمام، بل الإمام من أهل البيت فحسب، إلى ضرورة النص عليه من الله كطريق وحيد لمعرفة الإمام، وإنما هو القول بالإمام المعصوم كلاً منسجماً لا ينفصل ولا يتجزأ، وليس الطريق الوحيد لمعرفته هو النص عليه من الله، بل النص من النبيﷺ تنفيذاً لأمر الله تعالى، والاستقراء التأريخي يوضح هذا النص، فقد نصّ رسول اللهﷺ على الإمام علي، وقد نص الإمام علي على الإمام الحسن، وقد نص الإمام الحسن على الإمام الحسين، وهكذا تتوالى النصوص الإمامية على الأئمة واحداً بعد واحد من

(١) تطور الفكر السياسي الشيعي/ ٥٦.

ذرية الإمام الحسين حتى القائم المنتظر عجّل الله فرجه.

ولا ينكر الإمامية قول سعد بن عبد الله الأشعري: «إنّ علي بن أبي طالب إمام مفروض الطاعة من الله ورسوله بعد رسول الله ﷺ يجب على الناس القبول منه، والأخذ منه، لا يجوز لهم غيره، من أطاعه أطاع الله، ومن عصاه عصى الله... وأنه استحق الإمامة ومقام النبي ﷺ لعصمته وطهارة مولده وسبقه وعلمه... وأنّ النبي نصّ عليه وأشار إليه باسمه ونسبه، وعينه وقلّد الأمة إمامته، وأقامه ونصبه لهم علماً، وعقد له عليهم إمرة المؤمنين، وجعله وصيته وخليفته ووزيره.. وأنّ الإمامة جارية في عقبه على هذا السبيل ما اتصل أمر الله ونهيه، ولزم العبادَ التكليفُ»[١].

وما ينكر الكاتب من هذا القول، وهو إجماع فكر الإمامية المستمد من تعليمات النبي ﷺ وأهل بيته الطيبين؛ وليس هذا ادّعاءً من متكلّمي الشيعة كما يحاوله الكاتب[٢]. بل لقد استلهموا ذلك من أئمتهم، وأجمعت كلمتهم عليه، فلا ادّعاء في البين، ولا إيهام في النصوص، فهي واضحة وضوح الشمس في رابعة النهار، ومسفرة إسفار الليل البهيم عن الكواكب والنجوم.

ثم ماذا يريد الرجل إذ أجمع الإمامية على شأن من الشؤون، وماذا يضيره من فكر قوم آخرين، استندوا إلى أئمتهم في كل آرائهم، وماذا في ذلك من الاستغراب؟ ثم ما الذي يغيضه من اتفاق كلمة الإمامية في عقيدتها، والعقيدة من الثوابت التي تستمد أصولها من قناعات راسخة تتأتى بعد طول استعراض للمبادىء والمذاهب والاتجاهات، فتأخذ قالباً متأصلاً لا يمكن أنْ تغيّره الإغارات الكلامية، ولا يزلزله الاستفزاز المبرمج، ولقد قال الشيخ المؤسس، أعني الشيخ المفيد (ت ٤١٣ هـ): «اتّفقت الشيعة

---

(١) الأشعري/ المقالات والفرق/ ١٧.

(٢) تطور الفكر السياسي الشيعي/ ٥٧.

العلوية على أنّ الإمامة كانت عند وفاة النبي ﷺ لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب، وأنها كانت للحسن بن علي من بعده، وللحسين بن علي بعد أخيه، وأنها بعد الحسين في ولد فاطمة لا يخرج منهم إلى غيرهم... وأنّها لا تصلح إلاّ لولد الحسين عليه السلام، ولا يستحقها غيرهم ممّن عداهم حتى تقوم الساعة»[١].

## ٢ ـ النصّ هو الوصية عند الإمامية:

والطريف عند الكاتب أنْ يتمحل فيفرق تفريقاً طويلاً عريضاً بين النصّ والوصية في الإمامة، وهما وإن اختلفا لغة، ولكنّهما في عرف الإمامية شيء واحد، وهو ما يتبادر إليه الذهن العربي عند الإطلاق أيضاً، والتبادر علامة الحقيقة عند الأصوليين، فيقال: نصّ عليٌّ على الحسن بالإمامة، ويقال: أوصىٰ علي بالإمامة للحسن، فما الاختلاف المزعوم في أنْ ينص عليه بالإمامة، أو أن يوصي له بالإمامة؟

إلاّ أنّ الكاتب على عادته في الإثارة والاستغراب والاستبعاد يأتي بمباحث التفريق الواهمة، وتكثير العناصر المشترطة، وترويج الشبهات الواهية، وكلّها باطلة لا أساس لها من الواقعية أو الصحة، وهي بمنأى منعزل عن منهج البحث العلمي الرائد، ولكنه يردف بذلك ردفاً، ويفرّع عليه الجزئيات الفرعية، بهدف توهين الحقيقة الناطقة بمبدأ الإمامة، عسى أن يطرحها جانباً ويضرب بها عرض الحائط، ملتزماً إلتزاماً غريباً بتكثيف الاعتراضات الوهمية حول شروطها وأسسها، وهكذا. فعنوان: النصّ بدلاً من الوصية عنده[٢] مضحك لا يستأهل الردّ، فالوصية يوم الغدير هي النص بعينه، ولم يكن النص بدلاً من الوصية، ولا الوصية بدلاً من النص، فهما شيء واحد عند الإطلاق دليلاً في إقامة الإمامة والعهد بها، كما أوضحنا هذا.

---

(١) المفيد/ عدة رسائل/ ١٦٦.

(٢) تطور الفكر السياسي الشيعي/ ٢.

## ٣ ـ العقل بدلاً من النصّ:

ويتحدث الكاتب تحت هذا العنوان[١] بتهويش لا معول عليه، وبافتئات على الحق لا ينظر إليه، فليس العقل بديلاً للنصّ، ولا مستقلاً بالحكم، بل هو طريق كاشف، وإن أمكن الاعتماد عليه حتى لا يوجد النص، أما مع وجوده فهو يعضد النص كما في مباحث المتكلمين، فالعقل لا يمنع من النص، والنص في الإمامة لا يخالف الميزان العقلي، فإذا اجتمع النقل والعقل في قول ورأي وتنظير وقضية ما، لزمت الحجة، وقام البرهان، وتشابك الدليل!!

فما ينكر الكاتب من هذا؟ وإذا ألغى دور العقل في الاعتقاد، فقد ألغى شطر الشريعة القائم على أساس عقلي؛ وأما قوله: «ونظراً لضعف النصوص التي يرويها الإمامية حول النص بالخلافة على أهل البيت، فقد اعتمد المتكلمون الأوائل بالدرجة الأولى على العقل في تشييد نظريتهم»[٢].

فليس الأمر كما يدّعي، وليست النصوص التي يرويها الإمامية في القول بإمامة أهل البيت ضعيفة، بل هي نصوص مسندة متواترة من الوثوق بمكان، ولكن يقين الكاتب ضعيف، ولا ينسحب ضعف يقينه على النصوص التي ستأتيه في موقعها من الكتاب، والتي حرصنا أن نجمعها بفصل مستقل هو الثاني، لئلاّ تتفرّق هنا وهناك في كلّ موضع، ولجمعها مزية أخرى هو استدعاء النظر والتحقيق والخروج منها برأي موحد، ولأنّها من الكثرة بمكان حتى اقتصرنا فيها على ما ترويه صحاح أئمة السنة في الغالب، وإن رجعنا إلى صحاح الإمامية، وللاستدلال على الإمامة طريقان نقلي وهو النصوص، وعقلي، وهو طريق الاعتبار والنظر. قال السيد

(١) تطور الفكر السياسي الشيعي/ ٥٨.
(٢) المرجع نفسه/ ٥٨.

المرتضى (ت ٤٣٦ هـ): «لنا في الاستدلال على إمامة بقية الأئمة طريقان: الرجوع إلى النقل الظاهر بين الشيعة الوارد مورد الحجة بنصّ النبي ﷺ مجملاً ومفصلاً، وما ورد عن أمير المؤمنين عليه السلام ونصّ كل واحد (من الأئمة) على من بعد.

وأما الطريق الثانية: فهو أن يعتمد في إمامة كلّ واحد منهم على طريقة الاعتبار والبناء على الأصول المتقررة في العقول من غير رجوع إلى النقل»[1].

## ٤ ـ المعجزة بدلاً من العقل:

وللإمامية في الاستدلال بالعقل على إمامة الأئمة عليهم السلام آراء ونظريات عديدة، تعضد الأدلة النقلية المتواترة، ليجتمع لديهم الاستدلال العقلي إلى جنب الاستدلال النقلي. وأما المعجزة على سبيل التحدّي فلا تلغي العقل وليست هي بديلاً منه كما يحلو للكاتب أن يعبر عن ذلك في آراء فجة لا تسيغها الذائقة الفنية، ولا تتقبلها الطبيعة العفوية لأنّها مبنية على التقوّل المفتري[2]. ونقول بإيجاز:

١ ـ عليك أن توحّد الموضوع فلا تدخل فيه غيره، وقد أقحم على موضوع المعجزة تخاصماً مفترى بين الإمام زين العابدين عليه السلام وبين عمه محمد بن الحنفية.

٢ ـ أقحم موضوع النصّ، ولا علاقة للنصّ بعنوان: المعجزة بدلاً من العقل كما هو الموضوع الفرعي الذي استبعد فيه المعجزة.

٣ ـ على الكاتب وسواه أن المعجزة قد تقع للأنبياء على سبيل التحدّي، وقد تقع على سبيل الكرامة، وكما تقع المعجزة للأنبياء فقد تقع

---

(١) السيد المرتضى/ الشّافي في الإمامة ١٤٦/٣.

(٢) تطور الفكر السياسي الشيعي/ ٥٩ ـ ٦٠.

لورثة الأنبياء من الأئمة والأوصياء على سبيل الكرامة ابتداءً، وعلى سبيل التحدي لمنكري المنصب. فماذا ينكر الكاتب من هذا؟ وهو أحد منكري منصب الإمامة.

٤ ـ وأما أن الحسين عليه السلام لم ينصّ على زين العابدين عليه السلام فسيأتيك النص في موقعه متواتراً بإذن الله تعالى في الفصل الثاني.

٥ ـ وأمّا التخاصم المدَّعى بين زين العابدين علي بن الحسين عليهما السلام مع محمد بن أمير المؤمنين عليه السلام، فهو موضوع لا أصل له، إذ هو ليس تخاصماً، ولكنّها خطة استراتيجية ـ على فرض صحّتها ـ إذ احتكما إلى الحجر الأسود «الذي تكلّم بصورة إعجازية، وبلسان عربي فصيح، فأثبت الإمامة للسجاد، وطالب ابن الحنفية بالخضوع له» كما يقول الكاتب[١]. والمراد بها على فرضية الصحة أنّ ابن الحنفية أراد أن ينبّه المسلمين إلى مقام ابن أخيه زين العابدين عليه السلام، وإذا صحّ ذلك فماذا تنكر منه؟ ومقام الإمامة ذو بعد إعجازي مُجمعٌ عليه، فقد انشقّ القمر، وتكلّم الحجر، وشهد الضبي، وسرت النخلة، في معاجز لرسول الله وقتية أفحم بها الخصم، وردّ بها التنطع الفجّ والتساؤل البغيض؟؟ وإذا كانت الإمامة امتداداً لمنصب النبوة، فلا مانع لدى الإمامية من تصديق معاجز الأئمة، وإلاّ فبماذا تفسر إخبار أمير المؤمنين عن عدّة من يخرج إليه من الكوفة لقتال أصحاب الجمل بحيث لم ينقص أحد منهم على ما قال، ولم يزد عليه أحد، وكان ذلك بإجماع المؤرخين!!! ثم بماذا تفسر قول أمير المؤمنين لجيشه وهو في طريقه لقتال الخوارج في النهروان: لا يُقتل منكم عشرة، ولا يفلت منهم عشرة» وقد وقع الخبر بما قال المخبر، فقتل من المسلمين تسعة شهداء، وسلم من الخوارج تسعة من القتل!! وبماذا تعلل وقوف أمير المؤمنين عليه السلام على ثرى الطف، وهو يتحدث عن مصرع ركب

(١) تطور الفكر السياسي الشيعي/ ٦٠.

لآل محمدﷺ بإجماع المؤرخين. وبماذا تفسر قول الإمام الحسين عليه السلام في خطبته التي خطبها بأصحابه عشية مغادرته مكة المكرمة في الثامن من ذي الحجة عام ستين من الهجرة وهو في طريق ثورته إلى كربلاء: «كأني بأوصالي هذه تقطّعها عسلان الفلوات بين النواويس وكربلا..» مما أجمع المؤرخون على إيراده؟!!

كل هذا هو المنطق الإعجازي الذي لا تؤمن به قطعاً، وإذا لم تؤمن بهذا كلّه، فما رأيك بتسبيح الحصىٰ بين يدي رسول اللهﷺ، وبإجماع المؤرخين أيضاً، فإن أنكرت ذلك فإليك، وإن آمنت به، فما يقال هنا يقال هناك، والإيمان به إيمان بمعاجز الأئمة بالضرورة، فإن كنت تنكر الضرورة فأمرنا وأمرك إلى الله.

٦ ـ وأما قولك في نهاية مبحث: المعجزة بدلاً من العقل، «وتكاد تكون المعاجز هي الدليل الأول والأقوى الذي يقدمه (الإماميون) في إثبات عدد كبير من الأئمة المعصومين المعيّنين من قبل الله تعالى»[١].

وهي كما يتضح للقارىء ـ بغضّ النظر عن تقوّلها المفترىٰ ـ لغة تهكم واستخفاف واستهانة بالأئمة عليهم السلام، إذ وضع (المعصومين المعينين من قبل الله تعالى) بين قوسين لأنه يسخر من ذلك ولا يؤمن به، مؤكداً على التعيين من قبل الله لإثارة المسلمين، وجعلهم في حيرة أننا نقول بالنص من الله مباشرة!! بينما الحقيقة أنَّ النبيﷺ هو الذي نصّ على الأئمة بأمر من الله، وأن السابق من الأئمة ينصّ على اللاحق بأمر من رسول اللهﷺ لا أكثر ولا أقل.

## ٥ ـ إنحصار الإمامة في ذرية الحسين:

والاعتراض على انحصار الإمامة في ذرية الحسين يرد نفسه لو كانت

---

(١) تطور الفكر السياسي الشيعي/ ٦٠.

منحصرة في ذرية الإمام الحسن عليه السلام ويرد نفسه لو كانت مشتركة بين ذرية الإمامين. . . وهكذا، وإذا كان هذا اعتراضاً محيّراً يكتنفه كثير من الغموض، فلم حصر الله تعالى الأنبياء في جملتهم بعد إبراهيم بذرية إبراهيم وحده حتى نبينا محمد صلى الله عليه وآله، ولماذا جعلها كلمة باقية في عقبه إلى يوم القيامة؟ ولماذا جعل الإمامة منحصرة في ذريته وحده بنص القرآن العظيم؟ ومن هم ذريته يا ترى؟ إذ لم يكونوا الأئمة المعصومين فمن هم يا هذا، تكلم وأبنْ وأفصح، فقد ألقمك القرآن حجراً حيث يقول: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَـٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِى قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّـٰلِمِينَ ۝١٢٤﴾[1] فالآية تصرّح أنّ الإمامة البشرية في الأرض في ولده وذريته، كما كانت النبوة في ولده وذريته، وغير وارد أن تكون في الظالمين لأنهم مستبعدون عنها، لارتكاسهم في الخطايا والذنوب والمعاصي، فهي خالصة لأولئك النفر المخلصين، ففي الآية ـ إذن ـ دلالة على عصمة الأئمة، باعتبارهم أولياء وحلفاء، ولأنه تعالى استثنى الظالمين من نيل المنصب، والظالم غير معصوم قطعاً، فهو إذن لا ينال هذا المركز والمقام نظراً لظلمه وعدم عصمته، فمن خالف جزئية أو كلية من الشرع الشريف فهو ظالم، والظالم لا تناله الولاية، وإنّما ينالها من كان له من نفسه عاصم من تقوى الله، وحاجز عن معصية الله، وهي تلك الملكة العملية والعلمية معاً، وهذا ما كان عليه أئمتنا عليهم السلام، لأنهم قدّروا الله تعالى حق قدره، وتنزهوا عن الخطأ والرجس، وتطهروا تطهيراً.

## ٦ ـ الوراثة العمودية:

ومبحث الوراثة العمودية الذي أورده الكاتب[2] فيه من الدسّ ما فيه، فمضافاً إلى آية الأرحام التي استشهد بها، نجد أنّ الأئمة منصوص عليهم

---

(١) سورة البقرة، الآية: ١٢٤.

(٢) تطور الفكر السياسي الشيعي/ ٦٢.

من عهد النبي ﷺ وعلى لسانه، وما المانع أن تكون الإمامة في ذرية الحسين عليه السلام والنبوة أهم من الإمامة، وقد جعلت في وراثة عمودية في ذرية إبراهيم عليه السلام، فإبراهيم ولده إسحاق، وولد إسحاق يعقوب، وولد يعقوب يوسف، وكلهم أنبياء، وكما جاز أن تكون النبوة عمودية، جاز أن تكون الإمامة عمودية.

وإذا كان هذا العرض ملزماً، فقد سقط قول الكاتب: «وبعد سقوط نظرية الشورى ـ عند فلاسفة نظرية الإمامة الإلهية ـ كطريق لانتخاب الإمام!!! كان لا بد أن تمتد هذه النظرية من يوم وفاة الرسول الأعظم ﷺ إلى يوم القيامة، ولا تتحدد في فترة معينة»[1].

وفلسفة مبدأ الإمامة لا نظرية الإمامة، تستلهم نظرها الخلاّق من فكر أئمة أهل البيت عليهم السلام لا من فلاسفة النظرية!! كما يزعم، والإمامة مبدأ إلهي بنصّ القرآن العظيم ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾ فالجعل للإمامة من الله تعالى فماذا ينكر من هذا الكاتب إلا أن يكون منكراً للقرآن المجيد، وأمّا امتداد مبدأ الإمامة فإنه ينبع من رافد الأئمة الطاهرين لا من المتكلمين وفلاسفة الشيعة فيما يزعم ويكرر.

١ ـ عن الإمام الباقر عليه السلام في إطاعة أولي الأمر منكم: «إنّهم الأئمة من ولد علي وفاطمة إلى أن تقوم الساعة»[2]. فما هو رأي الكاتب في هذا النصّ وهو معتبر السند؟

٢ ـ روى إسحاق بن غالب عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام في حال الأئمة المعصومين قوله سلام الله عليه: «لم يزل الله تبارك وتعالى يختارهم لخلقه من ولد الحسين، من عقب كل إمام، يصطفيهم لذلك ويجتبيهم، ويرضى بهم لخلقه ويرتضيهم. . . كلّما مضى منهم إمام نصب لخلقه من

---

(١) المرجع نفسه/ ٦٣.

(٢) الشيخ الصدوق/ إكمال الدين/ ٢٢٢.

عقبه إماماً»[1].

والرواية صحيحة السند، وقد أوردها الكاتب نفسه[2].

٣ ـ وعن الإمام علي بن موسى الرضا عليه السلام أنه قال: «أول المتوسمين رسول الله، ثم أمير المؤمنين من بعده، ثم الحسن، ثم الحسين، والأئمة من ولد الحسين إلى يوم القيامة»[3].

٤ ـ وعن الإمام علي بن موسى الرضا عليه السلام أيضاً: «إن الإمامة كانت لرسول الله صلى الله عليه وآله خاصة، فقلّدها علياً بأمر الله تعالى على رسم ما فرض الله، فصارت في ذريته الأصفياء الذين آتاهم الله العلم والإيمان.. إلى قوله: فهي في ولد عليّ خاصة إلى يوم القيامة»[4].

وأمّا قول الكاتب في اجتهاده الخاطىء «وبناء على ذلك فلم تكن هناك قائمة مسبقة بأسماء الأئمة القادمين، وإنما كانت هذه القضية متروكة للزمن، وهناك أحاديث عديدة تقول: إنّ الأئمة عليهم السلام لم يكونوا يعرفون بخلفهم من قبل»[5] فيرده مئات الروايات في صحاح المسلمين كافة بأسماء الأئمة واحداً تلو الآخر، ممّا يقطع الشك عند المترددين أورد بعضها، وأنتظر ببعضها الآخر إلى فصل النصوص.

١ ـ ما رواه القندوزي في ينابيع المودة عن ابن عباس في سؤال أحد اليهود للنبي عن أشياء تتلجلج في صدره فأذن له النبي بالسؤال؛ فقال فيما يخص الموضوع: «أخبرني عن وصيّك من هو؟ فما من نبيّ إلاّ وله وصيٌّ، وإنّ نبينا موسى بن عمران أوصىٰ يوشع بن نون، فقال النبي: إنّ وصيي

(١) الكليني/ الكافي ١/ ٢٠٤.
(٢) ظ: تطور الفكر السياسي الشيعي/ ٦٣.
(٣) الصدوق/ عيون أخبار الرضا ١/ ٢٠٠.
(٤) المصدر نفسه ١/ ٢٦١.
(٥) تطور الفكر السياسي الشيعي/ ٦٣.

عليّ بن أبي طالب، وبعده سبطاي الحسن والحسين، تتلوه تسعة أئمة من صلب الحسين.

قال: يا محمد، فَسَمِّهِمْ لي، فقال النبي ﷺ:

إذا مضى الحسين فابنه علي (علي بن الحسين زين العابدين).

فإذا مضى عليٌّ فابنه محمد (محمد بن علي الباقر).

فإذا مضى محمد فابنه جعفر (جعفر بن محمد الصادق).

فإذا مضى جعفر فابنه موسى (الإمام الكاظم موسى بن جعفر).

فإذا مضى موسى فابنه علي (علي بن موسى الرضا).

فإذا مضى علي فابنه محمد (الإمام الجواد).

فإذا مضى محمد فابنه علي (الإمام علي الهادي).

فإذا مضى علي فابنه الحسن (الإمام الحسن العسكري).

فإذا مضى فابنه الحجة محمد المهدي (الإمام صاحب الزمان).

فهؤلاء إثنا عشر...»[(١)].

ولست أدري ما هو رأي الكاتب إذا كان الحديث صحيحاً على شرط الشيخين مسلم والبخاري؟؟

٢ ـ ما رواه الشيخ الطوسي في كتاب «الغيبة» بسنده عن الإمام علي الهادي عن آبائه عليهم السلام، عن أمير المؤمنين، يرويه عن رسول الله ﷺ، قال: «قال رسول الله ﷺ، من سرّه أن يلقى الله عز وجل آمناً مطهّراً، لا يحزنه الفزع الأكبر، فليتولّك وليتولّ ابنيك الحسن والحسين، وعلي بن الحسين، ومحمد بن علي، وجعفر بن محمد، وموسى بن جعفر، وعلي بن موسى،

---

(١) القندوزي/ ينابيع المودة ٣/ ٩٩.

ومحمداً، وعلياً، والحسن، ثم المهديّ، وهو خاتمهم. وليكونن في آخر الزمان قوم يتولّونك يا علي!! يشنأهم الناس، ولو أحبّوهم كان خيراً لهم لو كانوا يعلمون، يؤثرونك وولدك على الآباء والأمّهات والأخوة والأخوات، وعلى عشائرهم والقرابات، صلوات الله عليهم أفضل الصلوات. أولئك يحشرون تحت لواء الحمد، يُتجاوز عن سيئاتهم، ويرفع درجاتهم بما كانوا يعملون»[1].

وهنا نسأل الكاتب ما هو رأيه بسلسلة السند، وهي، الإمام الهادي عن الإمام العسكري عن الإمام الجواد عن الإمام الرضا عن الإمام الكاظم عن الإمام الصادق عن الإمام الباقر عن الإمام زين العابدين عن الإمام الحسين عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، يقوله رسول الله له، فماذا يقول؟ فهل تركت أسماء الأئمة القادمين للزمن؟

ونضيف له جملة من أحاديث الجمهور في تعيين عدد الأئمة إذ لم يتركوا للزمن حتى في صحاح أهل السنة.

٣ ـ أورد البخاري بسنده الصحيح عن جابر بن عبد الله أن النبيﷺ قال بحضور أبيه: «إنّ هذا الأمر لا ينقضي حتى يمضي فيهم إثنا عشر خليفة ـ قال: ثمّ تكلم بكلام خفي علي، قال: فقلت لأبي ما قال؟ قال: ـ كلّهم من قريش»[2].

٤ ـ روى مسلم بسنده مصححاً، أنّ النبي قال: «لا يزال أمر الناس ماضياً ما وليهم إثنا عشر رجلاً»[3].

٥ ـ وفي مسند أحمد بن حنبل بسنده وروايته عن عبد الله بن مسعود

---

(١) المجلسي/ بحار الأنوار ٢٥٨/٣٦.

(٢) البخاري/ الجامع الصحيح/ كتاب الإمارة/ الحديث رقم: (١٨٢١) باب الناس تبع لقريش والخلافة في قريش.

(٣) صحيح مسلم ٤/ ٢٨٢.

قال: سئل النبيﷺ بشأن الخلفاء، فقال: «إثنا عشر كعدّة نقباء بني إسرائيل»[1].

وكلّ هذه الأحاديث المعتبرة عند المسلمين الجمهور والإمامية لم تكن صادرة عن فلاسفة الشيعة ومتكلّميهم، وإنما كانت نصوصاً صادرة عن الأئمةﷺ، وعن الصحابة رضي الله عنهم، وروتها كتب العامة والخاصة، وأين فلاسفة الشيعة في الزعم من البخاري ومسلم وأحمد بن حنبل وسليمان القندوزي وأمثالهم.

وكلّ هذه الأحاديث المعتبرة يدعمها الاعتقاد السائد عند المسلمين كافة، والعمل بموجبها ـ بغضّ النظر عن الاختلافات ـ يوحّد كلمة المسلمين، فالأئمة أئمة عند كلّ مسلم، سواءً جعلهم طريقه إلى الله كالإمامية، أو اعتقد بفضلهم وعدالتهم وصدقهم من غير الإمامية.

## ٧ ـ ماذا يفعل الشيعة عند الجهل بالإمام:

هذا العنوان فرضيّة[2]، قد تقع وقد لا تقع، وليست هي بواقعة اليوم قطعاً، فليس هناك من الإمامية من يجهل الأئمة اليوم في أنحاء العالم كافة، ومع هذا كلّه، فعلى من يجهل الإمام أن يبحث قدر المستطاع حتى يقع عليه، فليس في ذلك ضير، والبحث هو الطريق إلى التوصّل، لئلاّ ينطبق على من يجهل الحديث المجمع عليه: «من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتةً جاهليةً» فإن لمْ يوفّق إلى ذلك تقصيراً أو قصوراً، فإن كان مقصّراً فهو آثمٌ لا محالة، وإنْ كان قاصراً فعليه الإيمان والإقرار بالحجّة من آل محمد، على أنّ الأئمةﷺ لم يتركوا الأمر غفلاً، ولا المؤمنين هملاً، وإنّما جهدوا بالكشف والإبانة عمن يخلف كلَّ إمام بشتى الوسائل،

(١) مسند أحمد بن حنبل ١/ ٣٨٩.
(٢) تطور الفكر السياسي الشيعي/ ٦٤.

فكلٌ منهم ينصب علماً شاخصاً وبارزاً حتى يستبين وذلك عند دنو أجله، فيحتلّ منصبه الإلهي صراحةً، ولم يتّفق ولا مرة واحدة، أن أخلف الخبر الأخبار، ولا كذب الواقع المعاش هذا الإنباء، نعم قد يصرح الإمام الماضي بالآتي للأمناء من أصحابه دون السواد، وعليهم حينئذٍ التبليغ والإبانة، لأنّهم والأئمة كانوا في ظلّ رقابة سياسيَّة صارمة، خنقت الأنفاس، وأخمدت الأصوات.

وقد روىٰ: الكليني والصدوق والمفيد، عن عيسى بن عبد اللّه العلويّ عن الإمام جعفر بن محمد الصادق عليه السلام، قال: «قلت له: جعلت فداك، إنْ كان كون ـ ولا أراني الله يومك ـ فبمن أُأْتمُّ؟ قال: فأومأ إلى موسى، (يعني الإمام الكاظم موسى بن جعفر عليه السلام) فقلت: فإن مضى موسى فبمن أأْتمُّ؟ قال: بولده. قلت: فإن مضى ولده، وترك أخاً كبيراً وابناً صغيراً، فبمن أأْتمُّ، قال بولده، ثم هكذا أبداً. قلتُ: فإن أنا لم أعرفه، ولم أعرف موضعه فما أصنع؟ قال: تقول: اللهم إني أتولّىٰ من بقي من حججك من ولد الإمام الماضي، فإنَّ ذلك يجزئك»[1].

## ٨ ـ سرّية نظرية الإمامة:

هذا العنوان الكاذب لا يحتاج إلى كثير نقاش، فالإمامة مبدأ قائم على أساس من الكتاب والسنة والعقل والإجماع، وهذا المبدأ ظاهر لا غبار عليه، ولا سرّية معه، وهو شائع ومعروف عند جميع المسلمين منذ وفاة الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله ولم يكن ليدبّ تحت الأرض في الكوفة في بداية القرن الثاني، بل كان يجأر جأراً، ولم يبتدعه المتكلّمون، ولم يلفّوه بستار من التقية والكتمان كما يدّعي الكاتب اللارّي[2].

---

(١) ظ: الكليني/ الكافي ١/٨٦ + الصدوق/ إكمال الدين/ ٣٥٠ + المفيد/ الإرشاد/ ٢٨٩.

(٢) ظ: تطور الفكر السياسي الشيعي/ ٦٥، واسم الكاتب الحقيقي: عبد الرسول عبد الزهرة اللارّي.

نعم قد يتخفّى الإماميون بمبادئهم حذر السلطان وسياسة الإرهاب الدموي. وأمّا ما يزعمه من جهل زيد بن علي عليه السلام بمبدأ الإمامة فموضوع لا أصل له، لأنّه من القائلين بإمامة جدّه وأبيه وأخيه الإمام الباقر، وابن أخيه الإمام الصادق عليهم السلام أجمعين[1].

أما هذه اللفافات ـ وهو تعبير سوقي غير مهذّب ـ التي يدّعيها الكاتب من السرّية والتقية والكتمان ويدعون ـ يعني العلماء والمتكلمين من الإمامية ـ أنّ الأئمة لم يكونوا يذيعون هذه على عامة الناس[2].

فالتقية شيء، وكتمان الأمر وسريته شيء آخر، فقد يكون تخطيطاً أيديولوجياً تخفى حكمته، نعم: الأئمة عليهم السلام قد لا يذيعون بعض الأسرار إلاّ عند المقربين منهم، والتقية تعني: إتقاء السلطات الزمنية حذر الأضرار بأنواعه المتعددة. ورغم هذا وذاك فلم يكن يخفىٰ الإمام عند الحاكمين ولا عند الناس في كلّ عصر، والتأريخ يصرح بهذا في أكثر من ملحظ تأريخي. وأضع بين يدي الكاتب هذه الرواية المجمع عليها عند الخاص والعام: «إنّه لما قتل الحسين بن علي (شهيد فخ) حمل ورأسه والأسرى من أصحابه إلى موسى بن المهدي الخليفة العباسي فأمر برجل من الأسرى فوبّخه وقتله، ثم صنع مثل ذلك بجماعة من ولد أمير المؤمنين عليه السلام، وجعل ينال من الطالبيين... إلى أن ذكر موسى بن جعفر (الإمام الكاظم عليه السلام) فنال منه، وقال: ما خرج الحسين إلاّ عن أمره لأنّه: صاحب الوصية في أهل هذا البيت...»[3].

وهي صريحة بمعرفة طغاة الحاكمين ومنهم موسى الهادي بإمام العصر المنصوص عليه بالوصية.

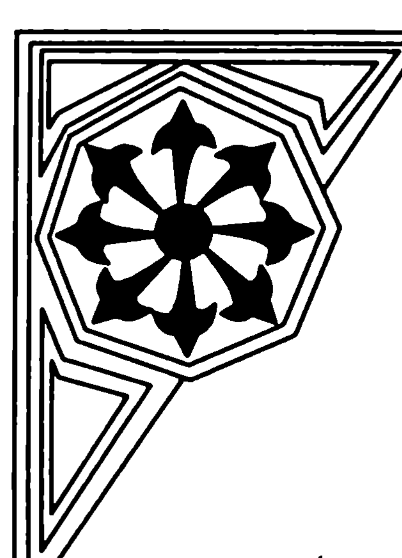
---

(١) ظ: عبد الرزاق الموسوي المقرّم/ زيد الشهيد/ ٢٧.
(٢) ظ: تطور الفكر السياسي الشيعي/ ٦٦.
(٣) عباس القمي/ الكنى والألقاب ٢/ ٣٦٠ عن مهج الدعوات لابن طاووس.

وقد ذكر الكاتب أنّ الصادق لعن أحد الغلاة المتطرّفين وتبّرأ منه وهو أبو الخطّاب، وختم ذلك بقوله: «ومن هنا كان الالتزام بمبدأ (التقيّة) ضرورياً جداً لتمرير نظرية (الإمامة) وإلصاقها بأهل البيت»[1].

ولا أعلم أين موضع التقية هنا، والعكس هو الصحيح، فالإمام يلعن أبا الخطاب مجاهراً، ويجدد البراءة منه مجدداً!!! وهل الإمامة بحاجة إلى تمرير نظريتها، وهي أصل من أصول الدين عنده، وكيف تلصق الإمامة بأهل البيت، وأهل البيت هم الذين تلبسوا بها؟؟

(١) تطور الفكر السياسي الشيعي/ ٦٨.



# الفصل السابع

## «مبدأ الإمامة في مواجهة التحديات»

١ ـ فلسفة العصمة مجدداً.
٢ ـ موقف أهل البيت من العصمة.
٣ ـ الغلاة في عصر الصادق.
٤ ـ الإمام الرضا والعصمة.
٥ ـ زين العابدين والعصمة.
٦ ـ العصمة في أحاديث صحيحة.
٧ ـ موقف الإمام الصادق من الإمامية.
٨ ـ أزمة البداء!!
٩ ـ إمامة موسى الكاظم.
١٠ ـ موقف الشيعة في عصر الرضا.
١١ ـ موقف المأمون من الرضا.
١٢ ـ أزمة الطفولة.

# «مبدأ الإمامة في مواجهة التحدّيات»

## ١ ـ فلسفة العصمة مُجَدداً:

لم تكن العصمة نظرية حادثة مرفوضة من قبل أهل البيت وعموم الشيعة كما يزعم الكاتب مغالطاً ومفتأتاً[١].

بل العصمة مبدأ يستمد جذوره من أصول راسخة تقوم على أساس من الكتاب والسنة والعقل والإجماع كما أسلفنا. ولكنّ الكاتب الذي لا يلتزم بوحدة موضوعيّة في البحث يعيد ويكرّر ويهذر ويؤكّد، ويتلهّف على إيجاد ثغرة ما لينفذ منها بكتابات هزيلة تذكرنا بالاسترسال الصحفي الخطابي، وبأحاديث الجرائد في النقض والإبرام.

ومع هذا كلّه فإنّنا نضيف إلى ما تقدم جملة من الدلائل على ثبوت العصمة للأئمة، لئلاّ يجرأ أحد من المتنطعين فيصنع ما صنع الكاتب بعنوان بحثه: نقد فلسفة العصمة، فالعصمة ليست فلسفة قابلة للأخذ والردّ والجدل العقيم، بل هي حقيقة إيمانية تولّي الكتاب الكريم التنظير لها وإعطاء المواصفات لمقاصدها، ضرورة أن لا تنال الإمامة الظالمين، وضرورة التقاء إطاعة الأئمة بنفس الملحظ الذي يطاع به الله ورسوله،

(١) تطور الفكر السياسي الشيعي/ ٧١.

وضرورة إذهاب الرجس عن الأئمة وتطهيرهم تطهيراً كما في الآيات الآتية على التوالي للضرورات المتقدمة:

١ ـ قوله تعالى ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ ۖ قَالَ إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا ۖ قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِى ۖ قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٢٤﴾﴾[1].

٢ ـ قوله تعالى ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ﴾[2].

٣ ـ قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾[3].

وقد سبق منّا الاستدلال بالآية الأولى والثالثة أمّا الآية الثانية: فلا تشير ـ كما يزعم ـ إلى مبدأ الإطلاق في الطاعة للحكّام والجبابرة والطغاة حتى في المعاصي والحرمات كما يدّعي ذلك وينسبه إلى وقوع فلاسفة الإمامية في شبهة التناقض من جراء القول بذلك[4].

الإمامية ترى أنّ الأئمةعليهم السلام هم المعنيون بهذه الآية بعيداً عن الفهم الساذج المتخلّف الذي يروّج له الكاتب وأمثاله من محرّفي الكلم ومُطفِئي السنن، فهي خاصة بأئمة أهل البيت وحدهم لعصمتهم، وإنّما تقرن إطاعة الله والرسول بإطاعة أولي الأمر منكم من الأئمة لا من مطلق الحاكمين، فالحكم الإلهي شيء، والوجه الرسمي لتسلّم السلطان شيء آخر، إذ لا يمكن أن يعطف على حكم الله في الإطاعة، وحكم رسول الله في الطاعة، بإطاعة الحاكمين مطلقاً عادلين أو جائرين، فهذا أمر مرفوض عند المتيقظين من عامّة المسلمين تبعاً للقرآن العظيم، لأنّ المراد بغاية الوضوح الدلالي

(١) سورة البقرة، الآية: ١٢٤.

(٢) سورة النساء، الآية: ٥٩.

(٣) سورة الأحزاب، سورة: ٣٣.

(٤) تطور الفكر السياسي الشيعي/ ٧١.

والمركزي للآية وهو تسلسل المراتب في الطاعة. الله. الرّسول. أولي الأمر. فمن قال لك أن الفاسقين والجائرين والظالمين هم أولو الأمر، ومن ذا الذي يستطيع تأويل القرآن على ذلك إلاّ أن يخرج عن دلالة النص وفحوى الخطاب وأصول العربيّة فضلاً عن أصول الدين الذي جاءت الآية لإثباته معلماً بارزاً في طريق الالتزام بالطاعة المتسلسلة لله وللرسول ولأولي الأمر، ولا يمكن الأمر بإطاعة غير المعصوم، لأنّ غير المعصوم يجوز عليه الكذب والظلم والخطأ والنسيان والمعصية حتى وإن كان عادلاً، لأنّ العدالة قد تتأكّد وقد تنتفي، فإنها تتأكد بالطاعة المطلقة، وتنتفي بالمعصية، وتعود بالتوبة، وليست العصمة كذلك، فإن في ذلك مظنّة للإيغال في الفساد والمهالك، ولمّا كانت الإمامة امتداداً للنبوة، كان اشتراط العصمة في الإمام امتداداً لاشتراط العصمة في الرسولﷺ وإذا انتفى هذا الشرط في الدين، كان الدين معرّضاً ـ دون أدنى شك ـ للضياع والزلل والانحراف، ولمّا كان الأصل في النبي العصمة عن الزلل عامة، لأنّه مسدد من قبل الله تعالى، ولا ينطق عن الهوى، ويفعل ما يُؤمر، وأداء الواجبات والامتناع عن الحرمات جزء ممّا يؤمر كانت العصمة واجبة له في سياق هذه الخصائص التي نطق بها القرآن العظيم، كما هو مدلول الآية الكريمة: ﴿فَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ﴾[1].

فإن الاستقامة في الدين تعني التقيّد بطريقته حرفياً دون انحراف. إذن: آية الإطاعة مخصوصة بالنسبة لأولي الأمر، لا تعني الحكم المباشر، بل تعني المنصب الإلهي المقترن بإطاعة الله والرسول ليس غير، فعن أبي بصير، أنّه سأل الإمام محمد بن علي الباقر عن الآية: فقال: «نزلت في عليّ بن أبي طالب، قلت: إنّ الناس يقولون: فما منعه أن يسمّي علياً وأهل بيته في كتابه، فقال الباقرعليه السلام: قولوا لهم: إن الله أنزل على رسوله

(١) سورة هود، الآية: ١١٢.

الصلاة ولم يسمّ ثلاثاً ولا أربعاً حتى كان رسول الله يفسّر ذلك، وأنزل الحج فلم ينزل طوفوا سبعاً حتّى فسّر لهم ذلك رسول الله، وأنزل ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي مِنكُمْ﴾[1] ففسّرها رسول الله ﷺ بقوله: أوصيكم بكتاب الله وأهل بيتي، إنّي سألت الله أنْ لا يفرّق بينهما حتى يردا عليّ الحوض. فأعطاني ذلك»[2]. وأمّا قوله بنسبيّة العصمة أو إطلاقها، فهو من الكلام الفارغ الهزيل الذي لا يستند إلى أساس منطقي أو عقلي، فليس هناك معصوم من وجه، وهو نفسه فاسق من وجه آخر، وليس هناك مرجع ديني ينصّ عليه شرعاً، نطيعه في أمر ونعصيه في أمر، وهذه النسبية المدّعاة يلجأ إليها للقول بانتفاء الحاجة إلى العصمة بما يمكن للمسلمين به انتخاب قائدهم وإمامهم على أساس العدالة الظاهرية والتقوى والكفاءة[3].

وتقدم ـ فيما سلف ـ الحديث عن الشورى والانتخاب وقلنا بعدم صلاحيَّة المسلمين لتعيين منصب الإمامة، كما لا صلاحية لهم بمناقشة أركان الصلاة، وأنصبة الزكاة، وشرائط الحج، لأن كلّ ذلك من مختصات الله تعالى وحده. والاختيار قد يكون في الأمر العائد إليهم في تدبير شؤونهم الخاصة، لا الأمر المشرّع لهم، ومنصب الإمامة منصب شرعي لا خلاف في ذلك، فهو تشريعي يبتّ به المشرع الأعظم ليس غير.

## ٢ ـ موقف أهل البيت من العصمة:

قد يسوق الجهل بمراتب اليقين، وقلّة البضاعة في علم الأخلاق، إلى القول بما لم يكن له وجود بالوجود، وإلى الابتعاد عن المفاهيم العرفانية التي عليها الأولياء وعباد الله المخلصون، فيؤَوّل ما هم فيه من الخشية والإنابة والتواضع باختلاق لا أصل له، والكاتب يورد جزءاً من خطبة لأمير المؤمنين الإمام علي عليه السلام، تتحدث عن ثقته بنفسه، وعرفانه

---

(١) سورة النساء، الآية: ٥٩.

(٢) الحسكاني/ شواهد التنزيل ١/ ١٤٨.

(٣) تطور الفكر السياسي الشيعي/ ٧٢.

بربّه، وتواضعه في ذاته، وكراهته للإطراء وعبارات الثناء «لإخراجي نفسي إلى الله وإليكم من البقيّة من حقوق لم أفرغ من أدائها، وفرائض لا بد من إمضائها، فلا تكلّموني بما تتكلّم به الجبابرة، ولا تتحفّظوا منّي بما يتحفّظ به عند أهل البادرة، ولا تخالطوني بالمصانعة..»[1].

فالإمام عليه السلام يجعل نفسه ميزاناً فيما بين الله وبينهم، فعليه لله من الحقوق ما يجب أداؤها، ومن الفرائض ما يجب إمضاؤها، وهذا يشير إلى أنّه مخاطب بالتكليف الشرعي بما خوطب به المكلّفون، ثم أبان أن إمامته منصب ديني لا جبروتي، فلا يكلم بما تكلّم به الجبابرة، ثم أعطاهم الحرية في التصرف، فلا يتحفظ منه كما يتحفظ من الحاكمين، ثم أشار إيحائياً لسلوكه الواقعي، فلا يخالط بالمداهنة والمجاملة الكاذبة، فهذا مما لا يتناسب مع تركيبته الأخلاقية في الحق. وهذا كلّه لا علاقة بالعصمة التي يريد الكاتب أن ينفيها عنه، ولو رجع إلى عقله، وحقق في دلالة النص، لعرف أن عبارات الإمام في فقرات جملة خطبته تؤكد على ملحظ التواضع الجم، والروح الولوية، وتبتعد عن لمح الاعتبارات الوهمية الزائلة في الإطراء والثناء والمديح، وتنأى عن مسالك الظالمين من الحاكمين، بل هي الإنسانية المثلى السّائرة بركاب الله دون استراتيجية الطواغيت، وهي الواقعية التي ترفض مظاهر المصانعة المغلفة، وهي الكرامة التي تتيح حرية الإرادة في المعاملة والمخالطة والاجتماع. فماذا ينكر الكاتب من ذلك؟ وليته أبصر ما أراد الإمام بقوله «فإنما أنا وأنتم عبيد مملوكون لربٍّ لا ربَّ غيره، يملك منّا ما لا نملك من أنفسنا، وأخرجنا ممّا كنا فيه إلى ما صلحنا عليه، فأبدلنا بعد الضلالة بالهدى، وأعطانا البصيرة بعد العمىٰ»[2].

وهذا هو الإخبات والإنابة والمسلك الإلهي بمراقبة النفس، والتوجّه

---

(١) الكليني/ روضة الكافي/ ٢٩٢ وما بعدها.
(٢) الكليني/ روضة الكافي/ ٢٩٢ وما بعدها.

بالحمد لله على ما أصلح وهدى وبصّر وأنعم!!!

فهل في هذا كلّه ما يشعر ـ ولو بجزء صغير ـ برفض العصمة من قِبل أمير المؤمنين عليه السلام؟ وكيف؟

وأمّا دعاء أمير المؤمنين «اللهم اغفر لي رمزات الألحاظ، وسقطات الألفاظ، وشهوات الجنان، وهفوات اللسان»[1].

فهو من قبيل «إيّاكِ أعني واسمعي يا جارة» فلم يذهب أحد حتى من أعداء أمير المؤمنين أنّه كان على صفة واحدة من المخالفة الشرعيّة، وما هو إلا شبيه دعاء نوح وإبراهيم والأنبياء ـ ممّا حكاه القرآن ـ بالمغفرة وطلب التوبة، والمراد به إعلاء المنازل والدرجات، لا مغفرة الذنوب والآثام. وتتبع القرآن في دعوات النبي محمد صلى الله عليه وآله تشير إلى هذا المعنى ليس غير. ومنه قوله تعالى ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ۝ لِّيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ وَيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ وَيَهْدِيَكَ صِرَاطًا مُّسْتَقِيمًا ۝﴾[2].

وأما استعراض أمير المؤمنين عليه السلام لصفات الحاكم وشروطه، فهو تأكيد على العصمة لو وعى الكاتب ذلك، على أنّ العصمة من الشروط الأولية، وقد أردفها الإمام بشروط ثانوية وأولية يجب توافرها بالمعصوم، وإلاّ لعاد الكلام هذا في الموضوع، وحاشا أمير المؤمنين عن ذلك، إلاّ أنْ يدّعيه الكاتب. قال أمير المؤمنين عليه السلام «إنّه لا ينبغي أنْ يكون الوالي على الفروج والدماء والمغانم وإمامة المسلمين: البخيل، فتكون في أموالهم نهمته، ولا الجاهل، فيضلّهم بجهله، ولا الجافي فيقطعهم بجفائه، ولا الحائف للدول، فيتخذ قوماً دون قوم، ولا المرتشي في الحكم فيذهب بالحقوق بها دون المقاطع، ولا المعطل للسنة: فيهلك الأمّة»[3].

---

(١) ظ: تطور الفكر السياسي الشيعي/ ٧٣.

(٢) سورة الفتح، الآيتان: ١ و ٢.

(٣) نهج البلاغة/ الخطبة رقم: ١٧٣.

وهذه الشروط لا تتوافر إلاّ في المعصوم من الأئمة، إذ لم يحققها أحد الحكام غير المعصومين في تأريخ الإسلام.

وأمّا تمسك الكاتب بمراسيل الروايات والنصوص المقتطعة[1]، فإنه لا يُسمن ولا يغني من جوع. فمتى كانت الزهراء سيّدة نساء العالمين عليها السلام مجانبةً للأدب مع أمير المؤمنين؟؟ حتى يهبط جبرئيل ويخبر النبي بذلك!! فيذهب لها النبي ويقول: ليس لك أن تمسكي بثيابك؟؟

من مِنّا أمسكت زوجته بثيابه؟ وهل تعترف أنت بهبوط جبرئيل على النبي صلى الله عليه وآله وهو يشيد بمنزلة عليّ عليه السلام حتى يذهب النبي صلى الله عليه وآله إلى الزهراء موجهاً لها؟؟

فإذا قلت بذلك، قلت باللازم بعصمة أمير المؤمنين لأن الله بسابق علمه عرف له العصمة، فما أراد حتى للزهراء أن تجانبه!! وإنْ لم تعترف بذلك فلا حجّة في الرواية، أمّا نحن: فنعتبر الرواية كاذبة موضوعة ومنتحلة، لأن الزهراء عليها السلام سنّت عملياً الآداب العليا للزوجة مع الزوج فإن أنكرتَ ذلك فقد كذّبْت رسول الله صلى الله عليه وآله بقوله عنها إنّها سيّدة نساء العالمين!!!

ومتى كان الإمام الحسن رجلاً تستهويه متع الدنيا وحب الأموال، حتى يستعير من بيت المال ما ينهره عليه أمير المؤمنين؟؟ وهو الذي يشرف على صدقات وأوقاف أمير المؤمنين في الأراضي التي أحياها بعرق جبينه وكدّ يمينه، وليس بحاجة إلى أنْ يستعير من بيت مال المسلمين ما يُخالف به منهج أبيه عليه السلام في الائتمان على المال؟

أمّا رسالة الحسين لأهل الكوفة مع سفيره مسلم بن عقيل إليهم، فإنّها نصٌّ غير قابل للتأويل على العصمة لو وعى الكاتب ذلك!! قال الإمام الحسين عليه السلام «فلعمري: ما الإمام إلاّ العامل بالكتاب، الحابس نفسه على

---

(١) ظ: تطور الفكر السياسي الشيعي/ ٧٤.

الله، القائم بالقسط، الدائن بدين الله»[1].

وإذا اجتمع للإمام العمل بكتاب الله، وحبس النفس على الله، والقيام بالعدل لا يزيغ عنه، والدائن بدينه الله وحده وهو الحق، فذلك الإمام هو الإمام المعصوم بعينه، بلحاظ الحابس نفسه على الله وحدها إضافة إلى الصفات الأخرى، فإن التحبيس على الله دون سواه يعني عدم المخالفة لله في كلّ جزئية تتنافى مع التحبيس عليه، وهو دليل العصمة، فهذا القول للإمام الحسين عليه السلام لا شاهد فيه للكاتب، وهو عليه لا له كما رأيت.

## ٣ ـ الغلاة في عصر الصادق:

وكثر الغلاة في عهد الإمام الصادق عليه السلام فوقف منهم موقفاً حازماً لا هوادة معه، وأوضح الحق على سجيّته، وأكدّ أنّ الأئمة عليهم السلام عبادٌ مكرمون، وعبيد مخلوقون، امتازوا بالعلم والحلم والورع والتقوى، وأنّ دعوات الغلو والتأليه الباطلة لا تمتّ إليهم بصلة، ولا تمثل حقيقة الفكر الإمامي بمنظور واقعي، فهم يشجّبونها، بل يكفّرون القائلين بها جهاراً ونهاراً، وقد قال الإمام الصادق عليه السلام «والله ما نحن إلاّ عبيد... ما نقدر على ضرّ ولا نفع، إنْ رحمنا فبرحمته، وإن عذّبنا فبذنوبنا، والله ما لنا على الله من حجة، ولا معنا من الله براءة، وإنّا لميّتون ومقبورون ومنشورون، ومبعوثون ومسؤولون... أشهدكم أني امرؤ ولدني رسول الله، وما معي براءة من الله، إنْ أطعت رحمني، وإن عصيته عذّبني عذاباً شديداً»[2].

وهذا العرض من الإمام الصادق عليه السلام، معيارٌ يؤكد فيه الطبيعة البشرية له وللأئمة عليهم السلام رداً على الغالّين، وهو لا ينافي عصمتهم عليهم السلام، فالعصمة ملكة متأصّلة في تكوينهم وتركيبهم الإنساني، تمنعهم بإرادتهم من اقتراف

---

(١) الشيخ المفيد/ الإرشاد/ ٢٠٤.

(٢) الكليني/ روضة الكافي/ ٢١٢.

المعاصي، وترك الإطاعة، فلو عصى الإمام من باب الفرض عُذّب، واستحق ما يستحقه غيره من العقاب جزاءً وفاقاً، وهذا من قبيل ما سبق للإمام زين العابدين عليه السلام، وقد عُوتب على كثرة إنابته وبكائه وتقشّفه وخشوعه، وذُكِّرَ أنّه ابن رسول الله وعليّ وفاطمة، فترك هذا الالتجاء قائلاً: «خلق الله الجنة لمن أطاعه ولو كان عبداً حبشياً، والنار لمن عصاه ولو كان سيّداً قرشياً».

إن حملة الأئمة عليهم السلام على الغالين، ودحض كلّ دعواهم ومزاعمهم كانت مكثفة في شتى المجالات لئلاّ يتذرّع الجهلة والعوام بأوهام الغلاة، وليضعوا الناس على الجادّة، وليجعلوا أنفسهم بمستوى البشر دون المغالاة والزعم الذي يرتفع بهم عن الحقيقة البشرية في الحلق والتكوين، وهذا حقٌّ يجب اتباعه والإنصات إليه، وهذا المسلك التعبدي لا يتخذ ذريعة للنيل من عصمة الأئمة، والذي يعوّل عليه في نفي العصمة يفتقر إلى أبسط موازين التحليل الحكائي لفهم النصوص، فهو يريد أنْ يذمّ فيمدح، ويريد أنْ ينال فيقع في متاهات من الادّعاء الذي لا يستمع إليه أحد.

## ٤ ـ الإمام الرضا والعصمة:

وادّعى الكاتب أن الإمام الرضا عليه السلام فيما أورده الصدوق تحدّث عن عصمة الأنبياء ولم يتحدّث عن عصمة الأئمة[١]. فإليك أقوال الإمام الرضا في جملة ما أطنب به من شروط الإمام وصفاته وعصمته فيما أورده الصدوق نفسه:

١ ـ نفى الإمام الرضا اختيار الإمامة من قبل الناس فقال: «إنّ الإمامة أجلُّ قدراً، وأعظم شأناً، وأعلى مكاناً، وأمنع جانباً، وأبعد غوراً من أن يبلغها الناس بعقولهم، أو ينالوها بآرائهم، أو يقيموا إماماً

(١) تطور الفكر السياسي الشيعي/ ٧٤ ـ ٧٥.

باختيارهم»[1].

٢ ـ ونصّ الإمام الرضا عليه السلام على عصمة الإمام في قوله: «الإمام أمين الله في خلقه، وحجّته على عباده، وخليفته في بلاده، والداعي إلى الله، والذابّ عن حرم الله، الإمام المطهّر من الذنوب، المبرّأ من العيوب، مخصوصٌ بالعلم، موسوم بالحلم»[2].

والقول بالعصمة في بيانه: المطهّر من الذنوب، المبرّأ من العيوب.

## ٥ ـ زين العابدين والعصمة:

وقد يدعى أنّ هناك مرسلة للإمام علي بن الحسين بالقول بالعصمة، وليس الأمر كذلك، فهناك الروايات المسندة المتسلسلة إلى الإمام موسى بن جعفر متحدّثاً عن أبيه جعفر الصادق عن أبيه محمد بن علي الباقر عن أبيه علي بن الحسين زين العابدين أنّه قال: «الإمام مِنّا لا يكون إلاّ معصوماً، وليست العصمة في ظاهر الخلقة فيعرف بها، ولذلك لا يكون إلاّ منصوصاً»[3].

وقد أجمع الخاص والعام على أن سند الصحيفة السجادية للإمام زين العابدين عليه السلام صحيح لا يقبل الردّ أو الشك، فما بالك ترجع إلى المراسيل متّكأ عليها لتمرير الأقاويل الباطلة، عُدْ إلى النصوص الصحيحة المتواترة لتقف عند الحق.

قال الإمام زين العابدين عليه السلام متناولاً جملة من خصائص أئمة أهل البيت الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً «رَبِّ صَلِّ عَلَىٰ أَطَايب أهل بَيْتِهِ الَّذينَ اخْتَرتَهُمْ لِأَمْرِكَ، وَجَعَلْتَهُمْ خَزَنَةَ عِلْمِكَ، وَحَفَظَةَ دِيْنِكَ،

---

(١) الشيخ الصدوق/ معاني الأخبار/ ٩٦.

(٢) الصدوق/ معاني الأخبار/ ٩٨.

(٣) الصدوق/ معاني الأخبار/ ١٣٢.

وَخُلَفَاءَكَ فِي أَرْضِكَ، وَحُجَجكَ عَلَىٰ عِبَادِكَ، وَطَهَّرتَهُمْ مِنَ الرِجْسِ والدَّنَسِ تطهيراً بِإِرَادَتِكَ، وَجَعَلْتَهُمْ الوَسِيلةَ إِلَيْكَ، وَالمَسْلَكَ إِلىٰ جَنَّتِكَ»[1].

هذا النص على إيجازه يعطي لأهل البيت مفهوماً خاصاً واسعاً، تتجلّى فيه منزلة الأئمة، وتتحقق به خصائصهم الرسالية المستطيلة، فلا يشاركهم فيها أحد من المسلمين، ولا يصل إلى دقائقها غيرهم من السابقين، وذلك أنّ هذه المميزات المبرمجة تجعلهم بحيث هم من المنزلة الخاصة التي تتولى إدارة شؤون الولاية الإلهية الحقّة، وتنفرد ـ واقعاً ـ بقيادة الأمّة دون الوجه الرسمي، وتهدي إلى لحاظ الاجتباء المطلق لمنصب الإمامة فيما ينبغي له من خصائص التفرّد، وتتحدّث عن أسرار الاستمرارية لجوهر الرسالة بهذا الاستخلاف العريض الذي لم تجتمع مفرداته الهائلة إلاّ بتلك الصفوة المختارة من عباد الله المقرّبين، وهي كما في النصّ تنحّل إلى:

١ ـ الاختيار من الله للقيام بأمر الله صيانة لدينه، وتبليغاً لرسالته.

٢ ـ الجعل التكويني لهؤلاء الولاة المقرّبين منه جعلاً مركزياً تنطلق منه أشعتهم في الآفاق، علماً مرتبطاً بالله تعالى، وعلم الله غير محدود، وعلمهم بإفاضته غير محدود، لأنهم خزنة هذا العلم.

٣ ـ وصف الإمام الأئمةعليهم السلام بأنهم: حفظة دين الله، وهذا الوصف باللازم يهدي إلى أمرين مهمين:

الأول: أنّهم الأمناء الذين يستحفظون هذا الدين، فغير الأمين لا يستحفظ، وقد دلّ الاستقراء الذاتي لسيرة كلّ إمام منهمعليهم السلام بأنّه المثال الإمانتي الأرقى على شؤون الدنيا والدين.

الثاني: دليل إحاطتهم بالتشريع الإسلامي جزئياته وحيثياته كافة، لا

---

(١) الإمام زين العابدين/ الصحيفة السجادية/ من الدعاء السادس والأربعين.

يزيدون عليه، ولا ينقصون منه، فلا سبيل للأهواء، ولا طريق للعواطف، ولا تغيير ولا تبديل ولا إضافة، وهذا شأن الحافظ للدين.

٤ ـ اعتبار الأئمة عليهم السلام خلفاء الله في أرضه بما لحقيقة الاستخلاف من متطلّبات في القيام بالأمر، وإعمار الأرض، وإجراء الحياة، بأدقّ المعاني وأشملها التي تستقطب معنى الاستخلاف في كلّ متطلباته وواجباته بما يشير إليه قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾[1].

٥ ـ وصفهم عليهم السلام بأنّهم: حجج الله على العباد، حيث نصبهم أعلاماً لدينه، ورمزاً شاخصاً للتبصّر بحقائق الإسلام، وحصناً منيعاً لردّ عادية التشكيك والكفر والإلحاد، فهم الحجج الذين يؤخذ منهم الدين، وهم أيضاً: الحجج الذين يُحتجُّ بهم على العباد، لئلاّ تكون للناس على الله حجة، فلمّا نصبهم للأمر كانت الحجة له على الناس.

٦ ـ تناول الإمام عليه السلام تطهير الأئمة عليهم السلام ترجمة لقوله تعالى ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾[2]. وهذا التطهير كان بإرادة الله تعالى كما هو نصّ الآية، وهي الإرادة التكوينية التي جَبَل عليها أهل البيت بالتطهير في دلالاته كافة، وإطلاقه دليل عدم تقييده بمصداق خاص أو محدد، وبذلك تدلّ الآية على العصمة لأئمة أهل البيت عليهم السلام بمعنى أنّهم مع الحق اختياراً وتوفيقاً، فهم يعلمون الواجبات ويعملون بها آداءً، وهم يعلمون المحرمات فلا يفعلونها ابتداءً وانتهاءً، وهذا هو المراد بما أطلقنا عليه فيما سبق اسم العصمة العلمية والعملية للأئمة عليهم السلام، وهم بذلك يسلكون سلوك العالم بجزئيات التكاليف أمراً ونهياً، فيؤدّي كلّ إمام ما توجب عليه بمحض اختياره وتوفيق الله لهذا الأداء، وهو يمتنع عن زواجره ونواهيه بمحض اختياره وتوفيق الله عزّ

---

(١) سورة البقرة، الآية: ٣٠.

(٢) سورة الأحزاب، الآية: ٣٣.

وجلّ، وبذلك تقترن الإرادة التكوينية الخاصة بهم في هذا الملحظ بالإرادة التشريعية التي يشترك فيها الناس كافةً، فهم لا يفعلون ما يفعلون جبراً بل بإرادة منهم، وهم لا يمتنعون عما يمتنعون منه جبراً بل بإرادة منهم أيضاً، ولكن هذه الإرادة بتسديد ربّاني كونهم من المصطفين الأخيار، وتلك إرادة الله تعالى في الاجتباء، وهو ممّا امتازوا به عن العالمين، لأنّهم حجج الله على عباده.

وهنا يتجلّى الفرق بين العصمة والعدالة، فالعصمة إرادة تكوينيّة خصّ الله بها عباده المُخلَصينَ بفتح اللام، فهي ليس من قبيل الملكات التي تتغير وتتحول وقد تزول، والعدالة استقامة في الشريعة توجب الامتناع عن المحرمات وأداء الواجبات، ولكنها قد تتعرض للزوال، ولكنّها أيضاً تعود بالتوبة، وذلك إذا اقترف العادل بعض الكبائر أو الصغائر المنصوص عليها في كتب الفقه وعلم الكلام، بأن طالبته نفسه بارتكاب تلك المآثم، فإنه يستغفر الله ويتوب إليه فتعود عدالته، فهي إذن معرضة للارتفاع والعودة وليست مستقرّة ثابتة لا تتحول، أمّا العصمة فليست كذلك، فإن نفس المعصوم لا تنازعه في هوى، ولا توقعه في معصية، لأنه في مقام هداية الناس «وفاقد الشيء لا يعطيه».

٧ ـ وقد كان الأئمة ﷺ وسيلة إلى الله تعالى، وهو يدعو إلى ابتغاء الوسيلة، ولمّا كانت الخصائص السابقة، والصفات السالفة جزءاً من ولايتهم الإلهية، كانوا الوسيلة إليه دون العباد، وإذا خلصت النفوس من الشوائب والأوضار العالقة ازدادت قربى من الله، والتصقت زلفى لديه، وقد كان الأئمة كذلك، لا يتقدّمهم سابق في الخيرات، ولا يدرك شأوهم لاحق ﴿ذَٰلِكَ فَضْلُ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ ﴿٢١﴾﴾[1].

ولمّا كان الأئمة ﷺ على هذه الشاكلة من النقاء والصفاء والسلوك

(١) سورة الحديد، الآية: ٢٨.

كانت العصمة ملازمة لهم[1].

وروى الصدوق بسنده عن حسين الأشقر، قال: سألت هشام بن الحكم ما معنى قولكم: «إن الإمام لا يكون إلاّ معصوماً». فقال: سألت أبا عبد الله (يعني الصادق) عن ذلك فقال: «المعصوم هو الممتنع من جميع محارم الله...»[2].

## ٦ ـ العصمة في أحاديث صحيحة:

ويروي الكاتب نفسه عن أمير المؤمنين عليه السلام:

«إن الله طهّرنا وعصمنا وجعلنا شهداء على خلقه، وحجته في أرضه، وجعلنا مع القرآن، وجعل القرآن معنا، لا نفارقه ولا يفارقنا» ثُمَّ عقّب عليه بقوله إِنّه: لا قيمة له علميّة!!![3].

فماذا ينكر من هذا القول، وهو امتداد للحديث النبوي المتواتر الصحيح، المروي بعشرات الطرق عن رسول الله صلى الله عليه وآله بصيغ متقاربة؛ فقد أخرج الترمذي، بسنده عن جابر بن عبد الله، أنّه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: «أيّها الناس إنّي تاركٌ فيكم ما إنْ تمسكتم به لنْ تضلّوا: كتاب الله وعترتي أهل بيتي»[4].

الحديث صحيح على شرط الشيخين مسلم والبخاري. وأخرج ابن الأثير عن زيد بن أرقم، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «إنّي تارك فيكم ما إنْ تمسكتم به لن تضلّوا بعدي، أحدهما أعظم من الآخر، وهو كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي، لن يفترقا حتى

(١) المؤلف/ الإمام زين العابدين: القائد الداعية، الإنسان/ ١١٤ ـ ١١٦.

(٢) الصدوق/ معاني الأخبار/ ١٣٢.

(٣) تطور الفكر السياسي الشيعي/ ٧٥.

(٤) الترمذي/ صحيح الترمذي ٢/٣٠٨.

يردّا عليَّ الحوض، فانظروا كيف تخلّفوني فيهما»[1].

الحديث صحيح على شرط الشيخين مسلم والبخاري. وبعد ثبوت هذا الحديث متواتراً؟ فما ينكر ممّا روي عن ابن عباس، قال: سمعت من رسول الله ﷺ يقول: «أنا وعلي والحسن والحسين وتسعة من ولد الحسين مطهرون معصومون»[2].

وهل هذا إلاّ ما يبحث عنه في النص والعصمة. والقول بالعصمة يستند إلى حديث الثقلين بدلالته، فالإجماع قائم على عصمة القرآن، وكون أهل البيت عدل القرآن، فهم معصومون كما كان القرآن معصوماً.

وآية التطهير في نفي الرجس عن أهل البيت وتطهيرهم تطهيراً، تدلّ على العصمة، وهي مخصوصة بالأئمة لا سواهم، وقد ذهب إلى ذلك مسلم في صحيحه في باب فضائل أهل البيت، وخصص الآية بالخمسة أصحاب الكساء، وقال: نزلت في محمد وعليّ وفاطمة والحسن والحسين، وذهب إلى ذلك أحمد بن حنبل في مسنده، وابن جرير الطبري في تفسيره، والنسائي في خصائصه، والترمذي في سننه، والسيوطي في الدر المنثور، وأبو داود في مسنده، والخطيب في تأريخ بغداد، وابن عبد البرّ في الاستيعاب، وابن حجر في أسد الغابة، والمتقي الهندي في كنز العمال، والحاكم النيسابوري في المستدرك[3]. وإذا كان هؤلاء الخمسة معصومين في نصّ الكتاب، فإن من نصّوا عليه يجب أن يكون معصوماً، لأنّ الكذب ممتنع عن المعصوم، وقد نص كلّ إمام على من بعده بالإمامة.

---

(١) ابن الأثير/ جامع الأصول ١/ ١٨٧، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة/ ١٩٤٩.

(٢) الصدوق/ عيون أخبار الرضا/ ٦٤.

(٣) ظ: الفيروزآبادي/ فضائل الخمسة/ ج ١/ المقصد الثاني/ الباب ١٩ ـ ٢٠ ـ ٢١.

## ٧ ـ القول بعصمة الخلفاء والصحابة:

وما بال الكاتب يهزأ من العصمة والقول بها للأئمةعليهم السلام، وقد أثبتها الجمهور للإجماع وللصحابة وللخلفاء، فما أنكر عليهم أحد من أتباعهم حتى الكاتب نفسه.

١ ـ ذهب الغزالي أبو حامد إلى القول: «إذا اتفقت كلمة الأمة ولو لحظة، انعقد الإجماع، ووجبت العصمة من الخطأ»[١].

٢ ـ وأثبت ابن قيّم الجوزية تبعاً لشيخه ابن تيمية؛ العصمة للخلفاء الأربعة، وفضّل بينهم، فالصحابة عنده إن اختلفوا: «فإن كان الخلفاء الأربعة في شقٍّ فلا شك أنّه الصواب، وإن كانوا اثنين واثنين، فشقُّ أبي بكر وعمر أقرب إلى الصواب، فإن اختلف أبو بكر وعمر، فالصواب مع أبي بكر»[٢].

٣ ـ ولا تستغرب هذا من ابن القيّم وابن تيمية، إذ اتّبعوا ما كان عليه سلفهم من الصحابة، فقد اشترط ابن عوف على الإمام عليّ الاقتداء بسيرة الشيخين أبي بكر وعمر إلى جنب كتاب الله وسنة نبيّه، واعتبر الاقتداء شرطاً أساسياً في البيعة وصحتها، فرفض ذلك الإمام علي لأنّ الأخذ به قولٌ بالعصمة المطلقة إلى جنب كتاب الله وسنة رسول اللهصلى الله عليه وآله ولكن عثمان بن عفان قبل ذلك، وأثبت العصمة للشيخين.

## ٧ ـ موقف الإمام الصادق من الإمامية:

ولم يقف الإمام الصادق موقفاً سلبياً من المتكلمين الإمامية كما يدّعي الكاتب ذلك جزافاً[٣]. وأين هو الموقف السلبي، وهو الإمام

---

(١) الغزالي/ المستصفى/ الباب الثاني/ أركان الإجماع.

(٢) ابن قيّم الجوزية/ إعلام الموقعين ٤/١١٨/ طبعة ١٣٧٤ هـ.

(٣) تطور الفكر السياسي الشيعي/ ٧٦.

السادس عنده وعندهم، والمتكلّمون من الإمامية لا ينطقون إلاّ عن رأيه، ولا يصدرون إلاّ عن ورده، أمّا أنّه يقوم بدور التوجيه الأيدلوجي المنظّم فهذا ممّا لا يتعارض مع المبدأ الأصل، فهو يأمر هذا بالكلام، ويأمر ذلك بالحوار، ويأمر سواهما بالصمت، ويعلم ذاك حدود التقية، فكلّ ذلك ليس موقفاً سلبياً كما يُدعى، ثمّ ما علاقة ذلك بقول هشام حينما سُئل في المدينة: من الإمام اليوم، فقال: جعفر بن محمد الصادق[1].

فهل أنكر الإمام على هشام بن سالم الجواليقي ذلك؟ وهل دَلَّه على إمام غيره، أم أنّه قرّبه وأدناه واعتمده. والغريب أن يحج الكاتبُ نفسه بنفسه، فيروي عن الإمام الصادق: «إنّي أمرت قوماً أن يتكلّموا ونهيت قوماً»[2]. وهذا دليل التخطيط الرسالي فيمن يجده مناسباً لحالة من الحالات.

وأمّا نهي الإمام الصادق لمؤمن الطاق عن الكلام، فإنْ صحّ فلا مانع منه، لأنّه يأمره بالكلام حيناً، وينهاه عن الكلام حيناً آخر، بما تمليه ظروف الإمام السياسية والاجتماعية والدينية.

وأمّا أنّ الإمام الصادق عليه السلام رفض أن يستقبل أبا بصير[3]. فأبو بصير من أصحاب الحديث، ورواياته ومروياته معتبرة عند أصحابنا كما هو معلوم، ولربما عبّر عن ذلك بصحيحة أبي بصير في أغلب الأسانيد، ولم يعرف عنه أنّه من أصحاب الكلام، ولربما تكلّم بشيء ما، فنهاه عنه الإمام، وهذا توجيه من وجه، وقد يكون تقيةً من وجه آخر.

---

(١) المرجع نفسه/ ٧٧.

(٢) ابن الصباغ/ الفصول المهمة/ ٢٨.

(٣) ظ: تطور الفكر السياسي الشيعي/ ٧٧.

## ٨ ـ أزمة البداء:

وبينما يتحدّث الكاتب عن المتكلّمين، وإذا به يقفز فجأة إلى ما عبّر عنه بأزمة البداء، وادّعى أنَّه: «أصيبت النظرية الإمامية الوليدة بنكسة شديدة عندما توفي إسماعيل بن جعفر الصادق، وكان الإماميون قد التفّوا حوله ونقلوا عن أبيه أنّه خليفته من بعده، فلمّا توفي تبيّن أنّ تعيينه ليس من الله...»(١).

١ ـ ليست نظرية الإمامية ـ على حدّ تعبيره ـ وليدة، بل هي مبدأ وأصل من أصول الدين عند الإمامية منذ عهد رسول الله ﷺ كما مرّ عليك، وكما سيأتي في فصل النص على الأئمة.

٢ ـ ماذا يضير المبدأ لو أنكر الخطابيّة وفاة إسماعيل بن الصادق، وقد كشف الصادق عن وجهه عند وفاته، فرآه الناس ميتاً عدّة مرات كما يرويه هو.

٣ ـ أمّا القول بالبداء، فهو من الكشف والإظهار بعد الإضمار، والإبانة بعد الإخفاء، والبداء لله في كلّ شيء، وليس البداء على الله تعالى، انطلاقاً من قوله تعالى ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُ أُمُّ الْكِتَابِ ﴿٣٩﴾﴾(٢) وهذا هو رأي الإمامية.

٤ ـ وما قيمة أنْ يؤمن الواحد والاثنان والثلاثة أو الأكثر ـ إنْ صح ـ بإمامة عبد الله الأفطح، ورأي الإمامية معروف بموسى بن جعفر الإمام الكاظم عليه السلام.

وماذا ينكر الكاتب من سؤال هشام بن سالم الجواليقي للإمام الكاظم بعد حديث طويل قوله: «جعلت فداك عليك إمامٌ؟ فقال لا: فدخلني شيء

---

(١) ظ: المرجع نفسه/ ٧٨.
(٢) سورة الرعد، الآية: ٣٩.

لا يعلمه إلاّ الله إعظاماً له وهيبة»[1]. فكان هشام قد أخطأ السبيل في السؤال، ثم تنبّه إلى ذلك، فجاء بالسؤال للإمام على سجيّته، فهداه الله إلى الصواب.

## ٩ ـ إمامة موسى الكاظم:

وفي ملحظ جديد لا يعرفه المؤرخون، وليس عليه دليل نصّي أو شرعي يقول الكاتب بالنسبة للإمام موسى بن جعفر «لقد تبوّأ الإمام موسى الكاظم مقامه السامي في نفوس الشيعة بعد وفاة أخيه عبد الله لعلمه وورعه وعبادته وأخلاقه الفاضلة. وهذه صفات حقيقية تكفي لرفع صاحبها إلى مصافّ الإمامة في المجتمع الإسلامي، وهو ليس بحاجة بعدها إلى إثبات (العصمة) له أو (النصّ) عليه»[2].

ومنزلة الإمام الكاظم عليه السلام كبيرة في عهد أبيه، ولم يحتل مقامه السامي بعد أخيه عبد الله الأفطح، فأخوه من موقع الإمامة على الهامش، ولم يكن هناك غموض في الذي يخلف الإمام الصادق، وهناك عشرات النصوص على ذلك، وسيأتي قسم منها في موقعه، وقد أكّدها رواة الحديث والموثقون من الإمامية الذين لا قدح فيهم، وفي طليعتهم أبو بصير والمفضل بن عمر وسواهما.

والذي يجلب الانتباه حقاً في هذا الجانب، أنّ الكاتب يناقض نفسه بنفسه فيقول:

«إن الإمامية حاولوا أن يأتوا بنصوص تثبت إشارة الإمام الصادق إلى ابنه الكاظم، وقد ذكر الكليني في الكافي، والصّفّار في بصائر الدرجات، والصدوق في عيون أخبار الرضا، والمفيد في الإرشاد حوالي ستة عشر

---

(١) المفيد/ الإرشاد/ ٢٩١.

(٢) تطور الفكر السياسي الشيعي/ ٨١.

نصاً تتراوح بين الإشارة الغامضة إلى التأكيد الصريح الواضح. إلا أن تلك النصوص لم تكن حاسمة في معركة الإمامة.. وقد اعترف الصدوق: بأن الإمام الكاظم كان منعزلاً عن السياسة وكاتماً لأمره»[1]. ويردّ على هذا التلاعب في مقدرات النصوص، والتأويل الخاطىء والاستنتاج الكيفي بما يأتي:

١ ـ إذا كان الكليني والصّفّار والصدوق والمفيد، وهم أعلام الإمامية، ويشهد الجميع بعدالتهم ووثاقتهم، قد أوردوا حوالي ستة عشر نصاً على إمامة الكاظم، وهي تتراوح بين الإشارة إلى التأكيد الصريح، فما الذي تريده بعد هذا العدد بحسب إحصائك وهو أكثر منه بكثير كما سترى، وإيرادك لهذا العدد مع جهلك به ينطبق عليه القول «من فمك أدينك»، فقد قلبنا روايتك فيه، ورفضنا درايتك به، فالرواية مقبولة، وفلسفتك الخرقاء مردودة.

٢ ـ أمّا أن هذه النصوص لم تكن حاسمة في معركة الإمامة؛ فلم تكن هناك معركة بالمعنى الذي يتخيّله الكاتب، حتى تكون تلك النصوص غير حاسمة في معركة الإمامة.

٣ ـ أما ما رواه الصدوق من أنّ الإمام الكاظم عليه السلام كان منعزلاً عن السياسة، وكاتماً لأمره، فلا مانع منه لأنّ العزلة السياسية لا تقدح في الإمامة، ولأنّ التكتم عند الكاظم بأمره يدل على إمامته، وإذا لم يكن إماماً، فما معنى كتمانه للأمر، والكاتب وسواه من أعداء أهل البيت يعلمون جيداً الدلالة الاصطلاحية من كلمة كتمان الأمر لا سيما عند الإمام.

٤ ـ أمّا دعوى أنّ الشيعة لم تكن تختلف إلى الإمام الكاظم[2]،

---

(١) تطور الفكر السياسي الشيعي/ ٨١ وانظر مصادره.

(٢) ظ: تطور الفكر السياسي الشيعي/ ٨١.

فموضوع لا أصل له، فالشيعة لم تترك الاختلاف إليه، والرجوع له، والاعتماد عليه في حالة إطلاقه، وحتى وهو سجين.

٥ ـ إذا لم يكن الإمام موسى بن جعفر هو الإمام المنصوص عليه، وصاحب الوصية من أهل هذا البيت كما يقول الخليفة العباسي موسى الهادي ـ كما سبق ـ فلماذا اعتقله هارون الرشيد تلك السنين الطائلة، حتى عاد مغيّباً بين السجون؟؟

٦ ـ متى انصرف الشيعة؟ ومن القائل بهذا؟ عن إمامته إلى عيسى بن زيد فبايعوا له بالإمامة؟

إنّ الثورة على النظام القائم شيء، والإمامة شيء آخر، فقد استجاب لعيسى بن زيد من استجاب، واستجاب للحسين بن علي شهيد فخ من استجاب، لأنّهما ثائران ضد الإرهاب والاضطهاد، وكانت دعوتهما «إلى الرضا من آل محمد»[١]. ولم يكونا بديلين عن أي إمام كما يحدثنا بذلك الاستقراء، والبيعة على الثورة، لا تعني القول بالإمامة، إنْ لم يكن صاحبها إماماً.

٧ ـ أمّا ما تروي عن الكاظم عليه السلام بالإخبار عن الأحداث قبل وقوعها، ومعرفته باللغات، فلا ضير فيه، لأنّ الإمام متى أراد أن يعلم علم، وهذه خصائص لا ننفيها عن أئمتنا عليهم السلام[٢].

٨ ـ وأمّا أنّ وفاة الإمام الكاظم عليه السلام كانت غامضة حقاً بحيث التبس الأمر على معظم أبنائه وتلامذته وأصحابه. . .الخ[٣] فهي دعوى بلا دليل، فلم تلتبس على أحد إطلاقاً، إلا قلّة من الذين توهموا في الإمام معنى آخر نفاه الأئمة عنه، ولم تنشأ الواقفية على إمامته على هذا الأساس باعتباره لم

---

(١) أبو الفرج الأصفهاني/ مقاتل الطالبيين/ ٤٥٠.
(٢) ظ: تطور الفكر السياسي الشيعي/ ٨٢.
(٣) تطور الفكر السياسي الشيعي/ ٨٣.

يمت، وإنّما نشأت عن ملحظ آخر ولغرض آخر تولى كبره علي بن أبي حمزة البطائني، فقد كانت لديه أموال تعود للإمام بحسب منصبه، فلما توفي الإمام عليه السلام، ووُضع نعشه على الجسر ببغداد، ونودي عليه بأنه إمام الرافضة التي تزعم أنه لن يموت، وأنه قد مات، تشبّث بذلك البطائني بغية ابتلاع تلك الأموال ومصادرتها، فلمّا تأكد موته لديه ولدى أصحابه، ذهب إلى الوقف لئلا يطالبه الإمام الجديد بالأموال، وهكذا كان.

## ١٠ ـ موقف الشيعة في عهد الرضا:

ويعود الكاتب إلى القول بالغموض في إمامة كلّ إمام على عادته، فقد يتساءل البعض ـ كذا ـ عن كيفية «معرفة الإمام الرضا الذي لم يكن معروفاً كإمام لدى عامة الشيعة، وحتى لدى أولاد الإمام الكاظم. . ـ طبعاً ـ نتيجة لغموض النص حول الإمام الرضا، وعدم شيوع نظرية الإمامة الإلهية بين أوساط الشيعة في عهد الإمام الرضا. . الخ»[1]، ولذا لم يجد كثير من الشيعة في وصيّة الإمام الكاظم دلالة على إمامته[2].

يطرح الكاتب الموضوعي هذه الأحكام الفجة، ويريد من الشباب المعاصر الإيمان بما يقول دون وعي ودليل، وإثارة من علم، وبعد سوق كل هذه العبارات الباهتة وإرسالها كمسلمات ثابتة، يقول: الإمام الرضا!!! فإذا لم تثبت لديك إمامته فكيف تسميه إماماً، وهذا شأنه مع كّل إمام!! بعد هذا يعاود لمسألة الثورة لكلّ من ابن طباطبا وأبي السرايا: السري بن منصور، ومحمد الديباج. . الخ[3].

وهذه المعاودة لحديث الثورة والثائرين، ليربط بين القائم بالثورة والمتزعم لها، أو الحركة السرية والثائر بعدها أو عندها، ومبدأ الإمامة،

---

(١) (٢) تطور الفكر السياسي الشيعي/ ٨٤.

(٣) ظ: تطور الفكر السياسي الشيعي/ ٨٥ ـ ٨٦.

فهو زيدي التحرك!! إذ كلّ قائم بالسيف يعتبره إماماً، ويجمّع حوله جملة من المبايعين، وكأنّ الإمامة نظرية غير معروفة الأبعاد، ولا شائعة حتى عند أئمة أهل البيت عليهم السلام، ليبني على ذلك بيتاً من تبن سرعان ما تذروه الرياح. ونقول مجدداً إنَّ الثورة شيء وكذلك الانقلاب السياسي أو العسكري أو الدموي. والإمامة شيء آخر لأنه منصب منصوص عليه كما عرفت من ذي قبل.

أمّا ابن طباطبا رحمه الله فلم يكن في يوم ما مدّعياً لمنصب الإمامة، بل كان داعياً إلى البيعة «للرضا من آل محمد» والعمل بكتاب الله وسنة نبيه... وبايعه الناس على هذا، وأهل الكوفة بالذات[1].

وكان الإمام الرضا عليه السلام لمصداق الرضا من آل محمد. أمّا أبو السرايا: السري بن منصور، فلم يكن هو وزيد بن الإمام موسى بن جعفر مرضيين عند أهل البيت لأعمال الحرق التي قاموا بها حتى سمي زيد أخو الإمام الرضا: بزيد النّار[2].

وقادة الشيعة يعلمون من هو الإمام الثامن الذي يرجعون إليه في ضوء وصية الإمام موسى بن جعفر عليه السلام وفق القائمة التي وصلت إليهم منذ عهد النبي صلى الله عليه وآله وأمير المؤمنين عليه السلام وهذا ما لا يقرّه الكاتب ظاهراً، وقد يعتقد ذلك بضميره، بل هو نفسه يروي قول الإمام موسى بن جعفر في حق ولده الإمام الرضا: «إني أؤخذ هذه السنة، والأمر إلى ابني علي»[3].

وليت الكاتب يكتفي في موضع معين للتشكيك بإمامة كلّ إمام حتى نقف عند ذلك الموضع للرد، فهو يذكره في مبحث النص تارة، وفي مبحث العصمة تارة، وفي فلسفة الغموض والحيرة مرة أخرى، كما يكرر

---

(١) أبو الفرج/ مقاتل الطالبيين/ ٥٣٢.
(٢) المصدر نفسه/ ٥٤٥.
(٣) الكليني/ الكافي ٣١٦/١.

القول باضطرار القائلين بالإمامة إلى إنقاذ نظريتهم في الإمامة وتفاديها من السقوط، وهكذا دواليك لا يحسم الموضوع في مبحث خاص به، ولذلك اضطررنا أنْ نجعل ونخصص فصلاً خاصاً بالنصوص على إمامة كل إمام، ليعلم أنْ للحق من هو وراءه لا يتعداه، وإن تجاوزه الكاتب وسواه.

## ١١ ـ موقف المأمون من الرضا:

والمأمون العباسي لم يستفق من غفلته، ولا أفاق من رشده، ولا «عاهد الله خلال صراعه مع أخيه الأمين أن ينقل الخلافة إلى أفضل آل أبي طالب، ثم أعلن: أنّ عليّ الرضا هو أفضل العلويين»(١).

فعندنا أنه أجبر الإمام الرضا على ولاية العهد، وهدده على قبول ذلك، إذ الهدف وراء هذا المشروع إخماد ثورات العلويين المتواصلة في كلّ من الحجاز والعراق وإيران، فعمد إلى الإمام المنصوص عليه عند أهل البيت وهو الإمام الرضا فجعله ولياً للعهد ليصل إلى حد التوازن في استقرار خلافة العباسيين، وليس الأمر بالسهولة التي صوّرها الكاتب بقوله «وقد أعاد المأمون الفكر العباسي السياسي إلى الجناح العلوي الفاطمي، وأعلن: أنّ الحق الأساسي في الخلافة للعلويين، بناءً على حق الإمام علي في خلافة الرسول، ولذلك فقد دعا الرضا لاستلام الخلافة منه، وعندما رفض الإمام الرضا ذلك عرض عليه ولاية العهد فقبلها منه»(٢).

وحينما هدأت الأحوال، واستقر المناخ السياسي، عمد المأمون نفسه في حديث طويل إلى الغدر بالإمام الرضا عليه السلام فقتله مسموماً كما عليه كلّ الروايات التي تروي حادثة مقتله بالسم(٣).

---

(١) تطور الفكر السياسي الشيعي/ ٨٦ ـ ٨٧ وانظر مصدره.

(٢) المرجع نفسه/ ٨٧.

(٣) ظ: ترجمة الإمام الرضا في كل من أعيان الشيعة، وكشف الغمة: وفاته.

قال أبو فراس الحمداني (ت ٣٣٣ هـ) مخاطباً العباسيين في قصيدته «الشافية» التي ألقاها ببغداد، وحوله ألف سيف لألف فارس، شهرت بين يديه تحدّياً للعباسيين في عصرهم الثاني:

باؤوا بقتلِ «الرّضا» من بعدِ بيعتهِ وأبصروا بعضَ يوم رشدهم فعموا

ليس الرشيد كموسى في القياس ولا مأمونكم كالرضا إنْ أنصف الحكم

وأمّا قوله «ومهما اختلف المؤرخون في تحليل موقف المأمون، فإنّ مبايعة الإمام الرضا له، وقبوله بولاية العهد، يكشفان عن موقف أيديولوجي ظاهر بشرعية خلافة المأمون، وواقعية إمامة الرضا، بعيداً عن نظرية (الإمامة الإلهية) الخاصة في أولاد علي والحسين[1].

قبول الإمام الرضا عليه السلام مكرهاً على ولاية العهد ـ بدليل أنّه اشترط أنْ لا ينصب ولا يعزل ولا يأمر ولا ينهى ـ غير ظاهر بشرعية خلافة المأمون، الذي قال الكاتب عنه أنه قال «إن الحق الأساسي في الخلافة للعلويين» فلماذا تقمّص هذا الحق وابتعد عن الصواب في ابتلاعه، وقتل الرضا معاً. أمّا واقعية الإمام الرضا في إمامته وواقعية إمامته بالذات بعيداً عن نظرية الإمام الإلهية، فلا أعلم كيف استنبطها واكتشفها الجاحد لإمامته، والمشكك[2] فيها، على ثبوتها في النصوص المتواترة، فكيف كذّب كلّ النصوص القائلة بإمامته، ومجرد كونه ولياً لعهد المأمون عاد إماماً؟؟

وأمّا اجتهاده بأنّ كلمة (أهل البيت) كانت شاملة لكلّ أبناء البيت العلوي، ولم تكن محددة في أشخاص معينين، كما أنها كانت تعني من قبل في أيام الأمويين: كلّ البيت الهاشمي، ومن ضمنهم بنو العباس»[3]. فهذا ردّ على صريح القرآن، وصريح الحديث المتواتر في ذلك، بما اتفق

---

(١) تطور الفكر السياسي الشيعي/ ٨٧.
(٢) المرجع نفسه/ ٩٠.
(٣) تطور الفكر السياسي الشيعي/ ٨٨.

عليه أغلب المسلمين.. ولكن متى كان العباسيون زمن بني أمية من أهل البيت، وهو مصطلح خاص، كلّما هناك من خلاف بين الإمامية وبقية المسلمين: أن الآية في مصطلح (أهل البيت) هي في النبي والأئمة والزهراء فهل تشمل أمهات المؤمنين من أزواج الرسولﷺ أم لا.

لم يختلف اثنان من علماء المسلمين بإرادة الأئمة بمصطلح أهل البيت، وإنما الذي اختلفوا فيه هو استيعابه لنساء النبيﷺ.

وأمّا أن سواد الشيعة لا يفرقون بين الإمام وأبناء الأئمة، فكلّهم عندهم (أهل البيت) فلا يحتج به، أولاً: لأنّ الأمر ليس كذلك فغالبية السواد الأعظم يعلم من هم أهل البيت نصاً؟؟ وثانياً: لا يحج العالم بالسواد، ولا يقابل المجتهد بالعوام، ولا يطلبن العلم من ذوي الجهل.

ويفتئت الكاتب بعد هذا فيقول: «وبالرغم من عدم وجود نصّ صريح بالإمامة من الرضا على الجواد، أو الوصية له، وعدم ادعاء الإمام الجواد نفسه بالإمامة، فقد اضطر (الإماميون) للقول بإمامته إنقاذاً لنظريتهم من التهاوي والسقوط»[1].

فهو أمر يدعو إلى الاستغراب والضحك بوقت واحد، الاستغراب للكذب المتعمد الفاضح، والضحك على ما يصرّ عليه من اتهام المتكلّمين بالقول بالإمامة، وهو مبدأ أهل البيت الذي ينطلق منه المتكلمون والفلاسفة والفقهاء والإمامية عامةً.

وهنا نقول:

١ ـ إذا كان الكاتب لا يعترف بإمامة الرضا في النص!! فماذا يصنع بالنص الصريح منه على إمامة الجوادعليه السلام؟ وإذا كان من ذي قبل يشكك بإمامة الكاظمعليه السلام فما يجدي نصه على الإمام الرضاعليه السلام.. وهكذا!! فإذا

(١) المرجع نفسه/ ٩٣.

قيل له: هذا النصّ، قال إنه يكتنفه الغموض، فإذا رفع عنه الغموض بالبيان والتبيين، مال إلى تضعيف السند، فإذا ثبتت وثاقته ذهب إلى الطعن في الرواية، فإذا صحت الرواية، وجدها مخالفة لعقله السليم!! فإذا اقترنت بموافقة العقل السليم، قال بمخالفتها للكتاب دون دليل، فإذا ثبتت بالكتاب والسنة، قال باستبعادها بذائقته العلمية، فإذا اقترنت بالمعجزة وعلم الغيب، نفى المعجزة والغيوب، فإذا تأكد الملحظ الإعجازي، والدليل الاستقرائي، رفضها بأشمامه الفقاهتي!! وهكذا نجد أنّ كلّ ما يثيره من شبهات وقضايا مفتعلة قائمة على منطق الجحود، ولغة الإنكار، والكفران بكلّ النصوص!!

٢ ـ يلجأ الكاتب في غياب الوعي المنهجي إلى افتراضات لا تصح، ويستند إلى أوهام لم تكن، فهناك المشكلة ولا مشكلة، وهناك الحيرة ولا حيرة، وهناك الغموض ولا غموض، وهناك المحاولة ولا محاولة، وهناك المعركة المزعومة!! وهناك القضية الموهومة، وهكذا دواليك، وكلّ صفحة من كتابه العتيد: وأنتم بخير.

## ١٢ ـ أزمة الطفولة:

ونصّ الرضا على الإمام الجواد، ولم يقتنع الكاتب بهذا النصّ نظراً لأزمة الطفولة التي افتعلها، وقد ذهب عنه إسناد الله الحجة إلى أنبيائه، وهم صغار في السن، فإذا صحّت النبوة للصغير!! فلماذا لا تصح الإمامة لمن هو صغير أيضاً، قال تعالى يحكي قصة عيسى مع بني إسرائيل ﴿قَالُوا۟ كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِى ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا * قَالَ إِنِّى عَبْدُ ٱللَّهِ ءَاتَىٰنِىَ ٱلْكِتَٰبَ وَجَعَلَنِى نَبِيًّا﴾[١].

وقال تعالى بشأن يحيى بن زكريا ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْحُكْمَ صَبِيًّا﴾[٢] فهذا ما

---

(١) سورة مريم، الآيتان: ٢٩ و ٣٠.

(٢) سورة مريم، الآية: ١٢.

اختصّ به نبيّان من الأنبياء، فلماذا لا يجري نفسه على الأوصياء من الأئمة الطاهرين عليهم السلام؟؟

إنّ الإمامة كما أوضحنا منصب إلهي، والمنصب الإلهي غير خاضع لمقاييس البشر، ولا ينظر إليه كقضية طبيعية يجب أن تتجاوب مع طبيعة الأشياء، لأنها استثناء في حيثياتها كافّة. «وليس عجيباً تحمّل أعباء الزعامة في أيدلوجية الرجل الإلهي، فالأئمة الإلهيون كانوا متحلّين منذ البداية ـ ومن أجل أهداف معنوية ـ بتربية خاصة، ويخصون بكمالات معنوية لا توجد إطلاقاً في الأفراد العاديين، ولقد تجلّت للناس جميعهم هذه الكمالات في الإمام محمد الجواد عليه السلام من خلال مناقشاته ومناظراته عندما كان يلتقي بعلماء بغداد بحضور الخليفة المأمون، والذي بلغ إعجابه به يوماً أنّ زوّجه ابنته أمّ الفضل لما رآه فيه من الفضيلة، وبلوغ العلم، والحكمة، والأدب، وكمال العقل مع صغر سنه، وما لم يساوِه فيه أحدٌ من مشايخ أهل زمانه..»[١].

ونضع أمام الباحث والقارىء بعض النقاط في هذا الشأن:

١ ـ إنّ ممّا عضد القول بصحة الفكر الإمامي تولّي الإمام الجواد عليه السلام منصب الإمامة وعمره الشريف سبع سنين، وتولّي ولده الهادي من بعده وعمره ثماني سنين، وتولّي صاحب الأمر لذلك وعمره ست سنين.

لا شك أنّ العالم الإسلامي قد فوجىء بإمامة الجواد عليه السلام، فسعى خلفاء الجور لإبطالها، فما استطاعوا لذلك سبيلاً، فقد حشدت مئات المسائل بل آلافها على الإمام من قبل العلماء والمتخصصين في الفقه والكلام والتشريع، والإمام يجيب عليها إجابات كاملة شاملة، لا وهن فيها ولا زلل، وكان إعجاب العلماء بهذا الصبي العالم منقطع النظير.

---

(١) جعفر السّبحاني/ مشهد من حياة أئمة الإسلام/ ٦٩.

والمتبادر للذهن، وليس عند الإمام قوى خارقة للطبيعة في تركيبه الجسمي والعقلي، المتبادر: أين درس الإمام؟ ومن هم أساتذته ومشايخه؟ وعمره في هذه السن المبكّرة، وتبقى الإجابات حائرة، والأذهان عاطلة عن العمل؛ بيد أنّ إرهاصاً مناسباً يحلّ هذه الإشكالية ويضعها على سواء الطريق مفهومة لا عسر فيه ولا إعنات، وهو أنّ منصب الإمامة كان لدى الإمام الجواد أكبر من السن، ذلك ما خضع له به فقهاء عصره، وذللت به الصعاب الحائمة هنا وهناك، فدانت له الرقاب بالإذعان دون محاصرة للفكر، ولا مصادرة للعقل والتمييز، فانقلب الشك إلى يقين قاطع عند المشككين بمبدأ الإمامة وعقائد الإمامية!! الذي بهر المسلمين جميعاً، أنّ هذا الصبي بحر من العلم لا ينزف، ومنار من الفضائل لا يخبو.

٢ ـ إنّ شيوخ الإمامية، وفطاحل المسلمين كافة، دانوا للإمام الصغير بعلمه وسبقه وتقدّمه واضطلاعه بالمسؤولية فما تفوّق عليه أحد، ولا زيّف قوله أحد، ولا بلغ مستواه أحد، فكيف تأتّى ـ لولا الإمامة الحقة ـ هذا التسليم المطلق؟

٣ ـ هل يستطيع الكاتب أو أي متنطّع آخر، أن يأتي بنص واحد شكّك فيه معاصرو الإمامين الجواد والهادي بإمامتهما التي فرضت وجودها الرسالي بالدليل الاستقرائي القاطع، وهل استطاع أحد أنْ يردّ عليهما شيئاً ممَّا فاها بِهِ أو علماه؟ وهل استطاع جهابذة الفن وأساطين العلم مجاراتهما بباب من أبواب الفقه والتشريع والتوحيد والحكمة وعلوم القرآن؟ وهل أشكل عليهما سؤال قط مهما كان مستواه؟

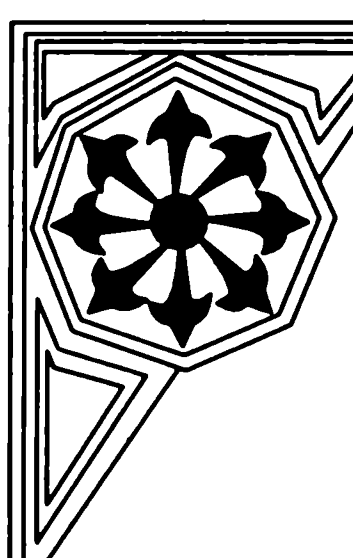
٤ ـ إذا كان الكاتب لا يؤمن بنصوص إثبات الإمامة، فهلاّ جاء بنصّ واحد ينقض به وجود هذه الإمامة الكائنة؟ وفي المسلمين العلماء والعقلاء والفقهاء والعدول، وكلّهم قد سلّموا تسليماً مطلقاً بالمبدأ وبالإمامين لما شاهدوه من العلم الزاخر، والفهم المتكامل ولما سمعوا من الحديث

المتسلسل لنقليات وعقليات الإسلام في الكتاب والسنّة.

٥ ـ لقد كان صغر السن عند الإمامين دليلاً صارخاً على مبدأ الإمامة، ولا يضير المبدأ النكران على أساس الاستبعاد أو الاستغراب لأنهما لا يشكلان دليلاً علمياً أو إقناعياً.

٦ ـ كانت السخرية أولاً قائمة على القول بإمامة الجواد، فلقد استهزأ جمهور كبير من المسلمين بإيحاء من السلطة الزمنية بشيوخ الإمامية وعلمائها وزهّادها من القول بإمامة هذا الصبيّ، ولكنهم ذهلوا بالمستوى العقلي والثقافي والمعرفي لدى هذا الصبي المعجزة، ولقد روت كتب التأريخ أنّ الإمام أجاب على ثلاثين ألف مسألة في أندية ومجالس عقدت بإيحاء السلطة، فأنّى له هذا لو لم يكن إماماً.

٧ ـ إذا لم يكن كلّ من الجواد والهادي إماماً، فما هو سرّ حرص الدولة العباسيّة على مراقبتهما، بل جلبهما وفرض الإقامة الجبرية عليهما، يضاف لهما الإمام الحسن العسكري، فإذا كانوا كالناس الاعتياديين فلا مبرر لهذا الإجراء الصارم، ولا مسوّغ لهذا الاهتمام المتزايد. ولكن العباسيين يعلمون علماً يقينياً بأن هؤلاء هم الأئمة من أهل هذا البيت، فادّرعت لهم بلبوس حازم.



# الفصل الثامن

## «الواقع الإثنا عشري لا التطور..»

١ ـ الأئمة منصوص عليهم بعددهم وأسمائهم.

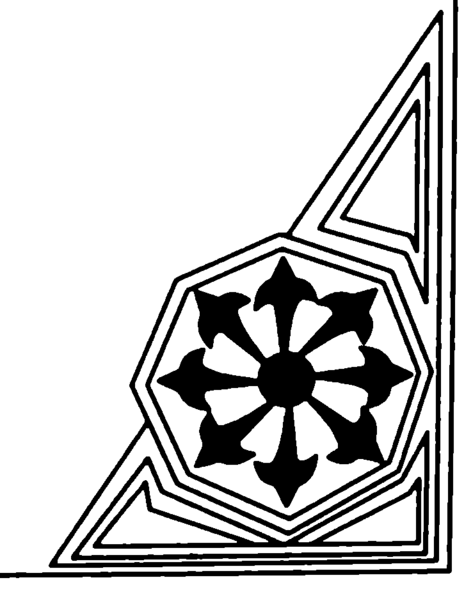
٢ ـ التحرك الثوري والإمامة.

٣ ـ مبدأ الإمامة أصلاً.. لا الجناح المتشدد رأياً.

٤ ـ الموضوع الأساسي في جوهر الإمامة.

٥ ـ الطفولة والبداء مشكلتان في الزعم الساذج.

٦ ـ انسحاب الشيعة من المسرح السياسي.



# «الواقع الإثنا عشري.. لا التطور»

## ١ ـ الأئمة منصوص عليهم بعددهم وأسمائهم:

ويجد الكاتب في الفصل السادس أنّ الشيعة بصورة عامة بعيدون عن نظرية (الإمامة الإلهية، التي كان يقول بها بعض المتكلمين سراً، ويلصقونها بأهل البيت الذين كانوا يتبرأون منها في الحقيقة وفي الظاهر[(١)].

وهذا الكلام عجيب الصدور، لا يدعمه نصٌّ تأريخي، بل حقيقة التأريخ تثبت العكس تماماً، وهو حديث مكرر من قبل الباحث يعيده بمناسبة وبغير مناسبة، وكأنّ كتابه مؤلف من قبل كتّاب لا كاتب، وإلاّ فما هو الجديد عنده في هذا الادّعاء المغرق في الغرابة والاستفزاز، فقد سبق أن أثبتنا أنّ مبدأ الإمامة قائم عند الإمامية منذ عهد مبكّر، وهناك مئات الروايات المعتبرة في الموضوع، وإنكار ذلك لا يقوم على أساس عند الكاتب سوى الاستبعاد والتشكيك؟؟ وهو مولع بالإفتاء الفوري: بعد الشيعة عن نظرية الإمامة!! إلصاقها بأهل البيت من قبل المتكلمين!! أهل البيت يتبرأون منها في الحقيقة وفي الظاهر!!

ونحن هنا نورد له بعض الروايات المعتبرة ليعتبر:

---

(١) ظ: تطور الفكر السياسي الشيعي/ ١٠١.

١ ـ روى مسلم بن الحجاج بالصحيح أن النبيﷺ قال: «لا يزال الدين قائماً حتى تقوم الساعة، أو يكون عليكم إثنا عشر خليفةً»[١].

٢ ـ روي في كفاية النصوص لدى احتضار النبي بكاء الزهراء عليه فقال لها النبيﷺ: «لا تبكي ولا تحزني، فأنت سيدة نساء أهل الجنة، وأبوك سيد الأنبياء، وابن عمك خير الأوصياء، وابناك سيّدا شباب أهل الجنة، ومن صلب الحسين يُخرج الله الأئمة التسعة... مطهّرون معصومون، ومِنّا مهدي هذه الأمّة»[٢].

٣ ـ عن أمير المؤمنين عليه السلام، قال: قلت لرسول اللهﷺ أخبرني بعدد الأئمة من بعدك، فقال: «يا عليُّ هم إثنا عشر، أولهم أنتَ، وآخرهم القائم»[٣].

٤ ـ عن ابن عباس، قال: قال رسول اللهﷺ «أنا سيّد النبيين، وعليّ ابن أبي طالب سيّد الوصيين، وإن أوصيائي بعدي إثنا عشر، أولهم علي بن أبي طالب، وآخرهم القائم»[٤].

٥ ـ عن ثابت بن دينار ـ وهو أبو حمزة الثمالي ـ، عن علي زين العابدين عليه السلام، عن أبيه الحسين عليه السلام، عن الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام، قال: قال رسول اللهﷺ: «الأئمة بعدي إثنا عشر، أولهم أنت يا علي، وآخرهم القائم الذي يفتح الله عزّ وجلّ على يديه مشارق الأرض ومغاربها»[٥].

٦ ـ وفي حديث المسعودي عن اللوح الذي رقنت به أسماء

---

(١) مسلم، صحيح مسلم بشرح النووي/ ٤/ ٥١٧.

(٢) الأمين العاملي/ المجالس السنية/ ٥/ ٣٤.

(٣) المجلسي/ بحار الأنوار ٣٦/ ٢٣٢.

(٤) الصدوق/ عيون أخبار الرضا/ ٥٢ ـ ٥٣.

(٥) الصدوق/ إكمال الدين/ ٢٧٦.

الأئمة، عند الزهراء بما رواه جابر بن عبد الله الأنصاري عن رسول الله بأنه لوح أهداه الله إليه، وبعد تعداد الأئمة بأسمائهم، ختم بقوله: «أولئك أوليائي حقاً، أدفع (بهم) كل فتنة عمياء حندس، وبهم أكشف الزلازل، وأرفع الآصار والأغلال، أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة وأولئك هم المهتدون»[1].

بل هنالك عشرات الروايات المعتبرة المصرّحة بأسمائهم عن رسول الله، أجتزىء ببعضها للاستدلال:

١ ـ ذكر الإمام محمد بن أحمد بن علي بن شاذان، قال: حدثنا محمد بن علي بن الفضل عن محمد بن القاسم عن عباد بن يعقوب عن موسى بن عثمان عن الأعمش، قال: حدثني أبو إسحاق عن الحرث وسعيد بن بشير عن علي بن أبي طالب، قال، قال رسول الله: أنا واردكم على الحوض، وأنت يا علي السّاقي، والحسن الذائد، والحسين الآمر، وعلي بن الحسين الفارط، ومحمد بن علي الناشر، وجعفر بن محمد السائق، وموسى بن جعفر محصي المحبين والمبغضين، وقامع المنافقين، وعلي بن موسى مزيّن المؤمنين، ومحمد بن علي منزل أهل الجنة درجاتهم، وعلي بن محمد خطيب شيعته ومزوّجهم الحور العين، والحسن بن علي سراج أهل الجنة يستضيئون به، والمهدي شفيعهم يوم القيامة حيث لا يأذن الله إلاّ لمن يشاء ويرضى»[2].

٢ ـ عن الإمام الهادي عن آبائه، قال: قال علي صلوات الله عليه، قال، قال رسول الله: «من سرّه أن يلقى الله عز وجل آمناً مطهّراً لا يحزنه الفزع الأكبر فليتولّك وليتولّ ابنيك الحسن والحسين، وعلي بن الحسين، ومحمد بن علي، وجعفر بن محمد، وموسى بن جعفر، وعلي بن

---

(١) المسعودي/ إثبات الوصية/ ١٦٥ ـ ١٦٧.

(٢) الخوارزمي/ مقتل الحسين ١/ ٩٤ ـ ٩٥.

موسى، ومحمداً وعلياً والحسن ثم المهدي، وهو خاتمهم، وليكونن في آخر الزمان قوم يؤثرونك وولدك على الآباء والأمهات والأخوة والأخوات، وعلى عشائرهم والقرابات، صلوات الله عليهم أفضل الصلوات، أولئك يحشرون تحت لواء محمد، يُتجاوز عن سيئاتهم، ويرفع درجاتهم جزاءً بما كانوا يعملون»(١).

٣ ـ عن ابن أبي سلمى، قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: ليلة أسري بي إلى السماء، قال لي الجليل جلّ وعلا: (وساق حديثاً طويلاً) كان في آخره عن الله تعالى: «فقال: التفت عن يمين العرش، فالتفتُّ، فإذا أنا: بعليّ وفاطمة والحسن والحسين وعلي بن الحسين ومحمد بن علي وجعفر ابن محمد وموسى بن جعفر وعلي بن موسى، ومحمد بن علي، وعلي بن محمد، والحسن بن علي، والمهدي في ضحضاح من نور قياماً يصلّون، وهو في وسطهم كأنه كوكب دريّ، قال: يا محمد: هؤلاء الحجج، وهو الثائر (يعني المهدي) من عترتك، وعزتي وجلالي إنه الحجة الواجبة لأوليائي، والمنتقم من أعدائي»(٢).

٤ ـ وعن عبد الله بن عمر بن الخطاب يرويه عن رسول الله ﷺ ليلة أسري به، أن الله خاطبه ـ وساق حديثاً طويلاً ـ ثم قال: تقدم أمامك فتقدمت أمامي، فإذا علي بن أبي طالب والحسن والحسين وعلي بن الحسين ومحمد بن علي وجعفر بن محمد وموسى بن جعفر وعلي بن موسى ومحمد بن علي، وعلي بن محمد، والحسن بن علي، والحجة القائم كأنه الكوكب الدرّي في وسطهم، فقلت: يا ربّ، من هؤلاء؟ قال: هؤلاء الأئمة وهذا القائم، محلّل حلالي، ومحرّم حرامي، وينتقم من أعدائي، يا محمد أحببه، فإني أحبه وأحب من يحبه»(٣).

---

(١) المجلسي/ بحار الأنوار ٣٦/٢٥٨.

(٢) الخوارزمي/ مقتل الحسين ١/ ٩٥ ـ ٩٦.

(٣) المجلسي/ بحار الأنوار ٣٦/ ٢٨٠.

هذا وقد ترجم للأئمة واحداً تلو الآخر كلّ من: ابن الصباغ المالكي في الفصول المهمة، ونقل الروايات الناصّة على إمامة كلّ منهم[1]. وابن طلحة الشافعي في كتاب مطالب السؤول أيضاً ترجم لكل إمام، وذكر الروايات والنصوص على إمامة كل إمام بما لا مزيد عليه[2].

## ٢ ـ التحرك الثوري والإمامة:

والكاتب على عادته في الاستطراد المملّ، يتحدث عن التحرك الثوري في عهد الأئمةعليهم السلام، ويربط بينه وبين القول بأن الشيعة تلتف حول الثائر من أهل البيت، فيدّعي الإمامة في كل من زيد بن علي، وابنه يحيى ابن زيد، وابنه عيسى بن يحيى، ومحمّد ذي النفس الزكية، وأخيه إبراهيم، والحسين شهيد فخ، ومحمد بن القاسم، للقول: بأن الإمامة لا تتحدد في سلسلة معينة[3].

وهذا التنطّع بالحديث لا علاقة له بمبدأ الإمامة، فهو يعرف أكثر من غيره أن هؤلاء جميعاً، وإن قاموا بثورات دموية، إلا أن أحداً منهم لم يدّع لنفسه منصب الإمامة بمعناها الإصطلاحي عند الإمامية. وكان مما هو شائع حتى عند سلاطين الجور أن الأئمة: إثنا عشر إماماً ليس غير، وأن الإمامة ممتدة إلى يوم القيامة بوجود الإمام المهديّ عَجّل الله فرجه، الذي تشير جملة من الأخبار أن بين أواخر حكمه وقيام الساعة أربعين يوماً فحسب، وعندها تكون أشراط الساعة، وقيام الأموات من قبورهم[4].

ولكن الكاتب يوحي بتسلسلها إلى يوم القيامة لا بهذا الفهم، بل بالقول بأن الإمامة غير محددة بعدد معيّن، وإنما هي مستمرة في الأعقاب

(١) ابن الصباغ/ الفصول المهمة ١١ ـ ٢٨٦.

(٢) ابن أبي طلحة الشافعي/ مطالب السّؤول ٣٧ ـ ٣٠٠.

(٣) ظ: تطور الفكر السياسي الشيعي/ ١٠١.

(٤) ظ: المفيد/ الإرشاد/ ٢١٠.

وأعقاب الأعقاب هكذا إلى يوم القيامة، دون العدد المتعين من أهل البيت عليهم السلام، لأنه لا يرى ولادة صاحب الأمر!![1].

ومبدأ الإمامة لا يعترف بعدم وجود النص، ولا بغياب التعيين، فالأئمة ـ كما سبق ـ منصوص عليهم جملة، ومنصوص على كل واحد منهم فرادى، وهكذا نجد المبدأ: أن كلّ إمام ينصّ على من بعده، ولولا هذا اللطف الغيبي لوقع الاضطراب، ولحدثت الفوضى.

وأمّا المعاجز وعلم الغيب، فقد سبق القول أن الله يجري المعجزات تصديقاً للأنبياء وكرامة للأوصياء والأولياء، وهذا مما لا يمتنع عقلاً، ولا يختلف نصاً، فقد جرت فيه الأحداث ودلت عليه الوقائع، فقد جرت المعاجز لمريم وللذي عنده علم من الكتاب، ولأهل الكهف، ولأم موسى، وكلهم ليسوا بأنبياء، وقد نطق بذلك القرآن العظيم.

أما الإخبار بالمغيبات فإنه علم من ذي علم، مما علمهم إياه رسول الله صلى الله عليه وآله، وقد أخبر أمير المؤمنين عليه السلام: عن قيام دولة بني العباس، وأخبر عن ثورة الزنج في البصرة، وتحدّث تفصيلياً عن قيام هولاكو وجيشه الجرار، وما يصنع من فظائع عالمية، وما عليه التتار من صفات وهيئات وأجسام، وأخبر.. وأخبر.. الخ. فما ينكر الكاتب من كل هذا؟

وكل إمام يعرف بإمامته، ويضع نفسه شاخصاً للدين، ورمزاً للهداية والرشاد، وقيّماً على القيادة سلّمت له أو لم تسلّم، فلا وقوع في الحيرة والجهل، فما اتفق ولا مرة واحدة، أن أنكر أحداً أئمتنا قيادته وإمامته، ولا اتفق أن نفى أحد الأئمة القول بإمامة الإثني عشر منهم؛ ولا مانع عقلاً واستدلالاً من التعرّف على الإمام من خلال بعض الظواهر الكمالية، فهي أدلةٌ للمتعرف لا للإمام نفسه، لأنّ الإمام يعرف نفسه.

---

(١) ظ: تطور الفكر السياسي الشيعي/ ١٠١ وينظر الجزء الثاني منه.

## ٣ ـ مبدأ الإمامة أصلاً لا الجناح المتشدّد رأياً:

والكاتب يورد تسلسل الإمامة بحسب مبدأ النص، ولا يؤمن به باعتباره رأي الجناح المتشدّد الذي يؤمن بقانون الوراثة العمودية، ولا يقبل أي تسامح فيها، والقائل بوجود قائمة مسبقة تحدد أسماء الأئمة[1]. وقد تجاهل الكاتب، وما أكثر تجاهله، وإغماضه على الحقائق!! أن هذا هو أصل المبدأ الذي يقوم عليه نظام الفكر الإمامي المستمد من الأئمة أنفسهم، لا الفلاسفة ولا المتكلمين.

وأما الاستعانة بأحاديث السنة لتقوية الاستدلال، فهو كذلك من أجل إلقاء الحجة على الكاتب وسواه ممن لا يؤمنون بالمبدأ، أو يؤمنون به في قلوبهم، ويشهرون ـ ظاهراً ـ سلاح التشكيك والتضليل، فيحاربون أولياء الله من الأئمة والعلماء والصالحين والرواة والمحدثين. علماً بأن الكاتب نفسه قد أورد القول بسبع عشرة رواية تتحدث عن عدد الأئمة المنصوص عليهم، ونصّ على ذكر الكليني ثلاثين رواية، ومحمد بن علي الخزاز على مائتي رواية في كتابه الشهير «كفاية الأثر في النص على الأئمة الإثني عشر».

فإذا كانت هذه الأعداد الهائلة عند ثلاثة محدثين فحسب قد بلغت هذا الحد من الشهرة، إن لم نقل من التواتر، لا يرتضيها الكاتب ولا يذعن لدلائلها ظنيّة كانت أو قطعية، بناء على النّكران وحده، فالنّكران لا يشكل برهاناً علمياً، ولا يغيّر الحقائق الثابتة، بل هو اجترار لهوى النفس، وإذا شكك في هذا كلّه، فليشكّك بكل الحديث الشريف!!! إن الورع هو الذي يحول بين حديث النفس في الهوى، وبين الرضوخ إلى الحق المستبين، إمَّا إذا كان العلماء عنده وضّاعين، وأئمة الحديث منتحلين، والثقات ضعفاء، والتواتر أخبار آحاد لا تفيد علماً ولا عملاً، واليقين ظنٌّ وشبهة وريبة والكليني لا يوثق به، والصدوق يكذب، والطوسي يفلسف النظريات برأيه،

---

(١) تطور الفكر السياسي الشيعي/ ١٠٣.

وعلماء الإمامية يدّرعون بالمغالطة، وصاحب الأمر بعد لم يولد، ولا نصّ على الأئمة.. فكل التراث الإسلامي إذن هباء في هباء، وإذا تمّ له ذلك فعلى الإسلام السلام!!!

ومع هذا كلّه، وفوق هذا كلّه، فإنني أحاول أن أضيء الدرب ببعض الروايات المعتبرة سنداً ومتناً، في موضوع النصّ على الأئمة هنا، فضلاً عما سيأتي في الفصل المخصص لذلك، عسىٰ أن يترك الكاتب هذا التطاول الذي لا يزيده إلا ضلالاً، على أنني سأبدأ بما ذكره هو نفسه من روايات تدل أن الإمامة في النص لا في الشورى ولا الاختيار، باعتبارها منصباً إلهياً:

١ ـ عن عمرو بن الأشعث أنه سمع الإمام الصادق يقول: «العلكم ترون أن هذا الأمر إلى رجل منّا يضعه حيث يشاء!! لا والله إنه لعهد من رسول الله مسمى، رجل فرجل حتى ينتهي الأمر إلى صاحبه»[1].

أقول: ويدل عليه ما أثبتناه في المبحث الأول من هذا الفصل من روايات مصرّحة بذلك.

٢ ـ عن إسماعيل بن عمّار أنه سأل أبا الحسن الأول (الإمام الكاظم) عن الإمامة: هل هي فرض من الله على الإمام أنْ يوصي ويعهد قبل أنْ يخرج من الدنيا؟ فقال: نعم، فقال: فريضة من الله!! قال: نعم[2].

٣ ـ ويقول يحيى بن مالك: أنه سأل الإمام علي بن موسى الرضا عليه السلام عن قوله عز وجل: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا۟ ٱلْأَمَـٰنَـٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا﴾[3] فقال: الإمام يؤدي إلى الإمام.

---

(١) ابن بابويه/ الإمامة والتبصرة من الحيرة/ ١٦٥.
(٢) المصدر نفسه/ ١٦٦.
(٣) سورة النساء، الآية: ٥٨.

ثم قال: يا يحيى: إنه والله ليس منه. إنما هو أمر من الله[1]. أقول: جواب الإمامعليه السلام، كان عن بعض مصاديق الآية.

## ٤ ـ الموضوع الأساسي في جوهر الإمامة:

الموضوع الأساس في جوهر القول بالإمامة عند الإمامية، وعند فريق كبير من المهاجرين والأنصار والصحابة والتابعين، وكما تدعمه الأحاديث فيما سبق وفيما يأتي، أن النبيصلى الله عليه وآله قد نصّ على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب بالإمامة حصراً، وأن علياً قد نصّ على الحسن، وأن الحسن قد نصّ على الحسين، وأن الحسين قد نصّ على علي بن الحسين، وهو قد نصّ على محمد بن علي، وهو قد نصّ على جعفر بن محمد، وهو قد نصّ على موسى بن جعفر، وهو قد نصّ على علي بن موسى، وهو قد نصّ على محمد بن علي، وهو قد نصّ على علي بن محمد، وهو قد نصّ على الحسن بن علي، وهو قد نصّ على الخلف الصالح الإمام المنتظر عجل الله فرجه.

ولا ضير أن يكون هذا المبدأ منطلقاً عند الإمامية، كما يُدّعى أن الشورى كانت منطلَقاً عند غيرهم.

وعلى الكاتب أن يتبصّر بما كتبه في الموضوع كلّ من:

١ ـ السيد المرتضى في الشافي.

٢ ـ الشيخ المفيد في الإرشاد.

٣ ـ الشيخ الطوسي في تلخيص الشافي.

٤ ـ العلامة الحلّي في نهج الحق.

وعليه وعلى سواه أن يستنير بما كتبه المعاصرون:

---

(١) ابن بابويه/ الإمامة والتبصرة من الحيرة/ ١٦٦.

١ ـ الإمام كاشف الغطاء في أصل الشيعة وأصولها.

٢ ـ الإمام شرف الدين في المراجعات والنص والاجتهاد.

٣ ـ الحجة الشيخ محمد حسن المظفر في دلائل الصدق.

٤ ـ السيد الأمين في أعيان الشيعة/ الأجزاء الخمسة الأولى.

٥ ـ الشيخ الأميني في الغدير.

٦ ـ الشيخ محمد رضا المظفر في عقائد الإمامية.

٧ ـ الشيخ محمد جواد مغنية في سلسلة من كتبه.

٨ ـ السيد هاشم معروف في سيرة الأئمة الإثني عشر.

فسيجد الموضوع حافلاً بالدلائل النقلية والعقلية والاستقراء الوجداني الذي ينصّ أن مبدأ الإمامة عريق في قدمه لا كما يدعي الكاتب بولادته في مطلع القرن الثاني الهجري على أيدي هشام بن الحكم، ومؤمن الطاق، وهشام بن سالم الجواليقي[1]. فإن لم يكن أصل متقدم، فهّلا أنكرها عليهم أئمة أهل البيت، فقد رأينا العكس تماماً إذ وجدنا الإمام الصادق عليه السلام، يدنيهم ويقربهم، ويعلّي منزلتهم، ويصفهم بنصرة الحق، لأنّ ما ذهبوا إليه هو رأي الإمام الصادق نفسه.

وعلى من يغالط ويغالي في المغالطة أن يعود بتتبعه إلى التأريخ الإسلامي، والحديث النبوي الشريف، بمئات الروايات، أن المبدأ يرجع إلى عهد الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله حينما أكّد على علي عليه السلام وشيعته كما في الصواعق المحرقة:

١ ـ قوله صلى الله عليه وآله: «يا أبا الحسن أنت وشيعتك في الجنة».

---

(١) ظ: تطور الفكر السياسي الشيعي/ ١٠٤ وما بعدها.

٢ ـ قوله ﷺ في خطاب أمير المؤمنين:

«تأتي أنت وشيعتك راضين مرضيين»[١].

وقد تأكد هذا المعنى لدى امتناع أمير المؤمنين عن البيعة فيمن تابعه من القائلين بإمامته تبعاً لنصّ رسول الله ﷺ عليه. وبرزت دلائل ذلك عند حرب الجمل عند تصريح أتباعه بأنهم شيعة أمير المؤمنين، ويقولون بإمامته.

وتأكدت في حرب صفين، حينما استقر القول بإمامة أمير المؤمنين في قبال الفئة الباغية.

واستقرت في عصر معاوية، حينما قلّد الإماميون أمرهم للإمام الحسن عليه السلام، ومن بعده لأخيه الإمام الحسين تبعاً للحديث الشريف «الحسن والحسين إمامان قاما أو قعدا». ثم نصّ الحسين على ولده.. وهكذا حتى المهدي المنتظر.

ويؤكد ما تقدم ما رواه الشيخ الصدوق عن سليم بن قيس الهلالي: قال: شهدت وصية علي بن أبي طالب حين أوصى إلى ابنه الحسن عليه السلام، وأشهد على وصيته الحسين عليه السلام وابنه محمداً (يعني ابن الحنفية) وجميع ولده، ورؤساء أهل بيته، ثم دفع إليه الكتب والسلاح، ثم قال: «يا بنيّ أمرني رسول الله ﷺ أن أوصي إليك، وأن أدفع إليك كتبي وسلاحي كما أوصى إليّ رسول الله ﷺ ودفع إليّ كتبه وسلاحه، وأمرني أن آمرك إذا حضرك الموت أن تدفعه إلى أخيك الحسين، ثم أقبل على ابنه الحسين، فقال: وأمرك رسول الله ﷺ أن تدفعه إلى ابنك علي بن الحسين، ثم أقبل على ابنه علي بن الحسين، فقال: وأمرك رسول الله ﷺ أن تدفع وصيتك إلى ابنك محمد بن علي، فأقرئه من رسول الله ﷺ ومني السلام. ثم أقبل

(١) ابن حجر/ الصواعق المحرقة/ ١٨٥.

على ابنه الحسنعليه السلام فقال: يا بني أنت ولي الأمر بعدي..»[1].

ورأى الدكتور كامل مصطفى الشيبي: أن الدكتور أحمد أمين قد أثبت في ضحى الإسلام أن التشيع ظهر في حياة النبيصلى الله عليه وآله وكان أبو ذرّ وسلمان وعمّار والمقداد يتصرفون كشيعة لعليّ علىٰ مرأى من رسول اللهصلى الله عليه وآله ومسمعه.

وروى ابن حجر في صواعقه عن النبي أنه قال: «يا علي أنت وأصحابك في الجنة» وأخرج ابن عساكر قول النبيصلى الله عليه وآله: والذي نفسي بيده إنّ علياً وشيعته هم الفائزون يوم القيامة».

وقال اليعقوبي: تخلّف عن بيعة أبي بكر قوم من الأنصار ومالوا مع علي.. وأما سبب من تشيع لعلي فهو وصايا النبي الكثيرة بعلي، وأنه امتداد لرسول الله يمثل التيار الإسلامي الأصيل.

قال: وهكذا تبين معنا أن حركة التشيع إنما هي حركة المحافظة على الإسلام، ومراقبة تطبيق مبادئه على الوجه الصحيح، وقد رأينا أن أكثر الذين تمسكوا بعقيدة التشيع هم أصحاب المصلحة في بقاء الإسلام كما أراد الله ورسوله[2].

والتبادر الذهني للشيعة هم الإثنا عشرية اليوم وأمس، أو هم ـ في الأقل ـ أصحاب أمير المؤمنينعليه السلام.

## ٥ ـ الطفولة والبداء مشكلتان في الزعم الساذج:

ويسترسل الكاتب في غيّه إلى الحدّ الذي يعتبر فيه صغر السنّ في

---

(١) الأمين العاملي/ المجالس السنية ٥/ ٨٥.

(٢) كامل الشيبي/ الصلة بين التصوف والتشيع/ ١٧، وما بعدها، وانظر أيضاً: محمد جواد مغنية/ عقليات إسلامية/ ٥٦١/ مؤسسة عز الدين/ بيروت.

الأئمة من أشد النظريات الإمامية تصلّباً وتطرّفاً إذ كان الإمام طفلاً صغيراً[1].

وتهجّم على علماء الإمامية للقول بذلك، وكان عليه أن تهجم على الأئمة أنفسهم في ذلك، وقد فعل في أنحاء أخرى من كتابه، ومدار هذا الموضوع الذي كرّره ثلاثة من أئمة أهل البيت:

١ ـ الإمام الجوادعليه السلام، وقد نصّب نفسه إماماً للنصّ عليه من أبيه الرضاعليه السلام وعمره سبع سنين، وقالت الإمامية بإمامته تبعاً للنصّ وظهور الدلائل، وقد استدعاه المأمون، وعقد له الأندية العلمية، فما تخلّف عن مسألة قط، وبهت الذي كفر.

٢ ـ الإمام علي الهاديعليه السلام وقد نصّب نفسه إماماً للنص عليه من أبيه الجوادعليه السلام وعمره ثماني سنين، وقالت الإمامية بإمامته تبعاً للنصّ وشواهد البرهان، وقد جلبه العباسيون من المدينة المنورة إلى سامراء، وألزموه «خان الصعاليك» أرادوا بذلك إطفاء نور الله، ويأبى الله إلاّ أن يتم نوره.

٣ ـ الإمام الحجة المنتظر عجل الله فرجه الشريف، وقد تسلم الإمامة نصاً من أبيه، وعمره ست سنوات، وتولى الأمر في غيبته الصغرى بوساطة وكلائه الأربعة الأبرار الموثقين عند كل المسلمين، والذين حفظ الله تعالى ـ إلقاءً للحجة ـ مراقدهم إلى اليوم في بغداد، وجعلها مناراً للمؤمنين والمهتدين.

وإذ فرغ الكاتب من زعمه الساذج، فعليه أن يتهجّم على الشيخ المفيد لأنه ألغى عموم آية الحجر بدليل يوجبه العقل[2].

مع أن الأدلة الفلسفية، وأخبار الآحاد، لا تستطيع إلغاء العموم الوارد

---

(١) ظ: تطور الفكر السياسي الشيعي/ ١٠٤.

(٢) ظ: تطور الفكر السياسي الشيعي/ ١٠٥.

في القرآن الكريم أو تخصيصه على حدّ زعمه[1]. ونقول له: أولاً: إن القرآن نفسه ألغىٰ هذا العموم ـ لا الشيخ المفيد ـ بنصّه على نبوّة عيسى وعمره يوم واحد، وعلى نبوة يحيى وهو صبي، فإن كان هذا الإلغاء لعموم الآية صحيحاً وهو صحيح، فقد صحّ بالنص القرآني إلغاء المفيد لعموم الآية.

ثانياً: إنّ أخبار الآحاد قال بصحتها الشيخان أبو بكر وعمر وتلك الأخبار هي التي حرمت الزهراء حقها، وألغت عموم آيات الإرث كافة بحديث أبي بكر الأحادي «نحن معاشر الأنبياء لا نورث، ما تركناه صدقة» وقد رواه أبو بكر وحده. فإن خصّص المفيد وأئمة الإمامية ـ تبعاً لتخصيص القرآن لها بالنسبة لعيسى ويحيى عليهما السلام ـ آية الحجر، فقد خصّص أبو بكر والجمهور بعامة آية المواريث بل آيات المواريث، فهلاّ أنكر ذلك على أبي بكر، ولا دليلاً عقلياً عليه، وأنكره على المفيد مع دليله العقلي، وبدا له أنه يحاول أن يثبت الطبيعة الاستثنائية للأئمة الصغار بناءً على موضوع العصمة والإمامة التي لم تثبت[2] وهذا هو العبث بعينه، فالأئمة الإثنا عشر كلهم سواء، وعصمتهم واحدة، كما تقدم ذلك فيما سبق، وجدّهم أمير المؤمنين أفضل منهم، أما أنه: لا أثر للإجماع بين الشيعة ولا عامة المسلمين حول إمامة الجواد والهادي وغيره من الأئمة كما تقول[3]. فهو مغالطة لوجود الشمس في السماء، وتوافر الهواء في الفضاء، وأمّا حديثك عن البداء: فهو معاد ومكرّر ـ على عادتك ـ وقد تقدّم الردّ عليه فيما سبق. على أنه لا بداء في موضوع الإمامة، بعد النصّ على جميع الأئمة، كما ذهب إلى هذا علماؤنا الأعلام، وفي طليعتهم الشيخ الصدوق والشيخ الطوسي[4].

---

(١) المرجع نفسه/ ١٠٦.

(٢) (٣) المرجع نفسه/ ١٠٦.

(٤) ظ: الصدوق/ الإمامة والتبصرة من الحيرة/ ١٤٨ + الطوسي/ الغيبة ٥٦/ ١٢١/ ٢٦٤.

وأمّا أنّ بعض الأئمةعليهم السلام قد نصّ على بعض أبنائه بالإمامة، فمات في حياته[1].

فإنَّ هذا الزعم موضوع لا أصل له، وأتحدى الكاتب أن يثبت رواية واحدة صحيحة في هذا المضمون، لأن الأئمة ـ كما رأيت فيما سبق ـ منصوص عليهم، فلا بداء في الإمامة. والبداء إنما يكون في الأعمال من باب الإظهار بعد الإخفاء.

## ٦ ـ انسحاب الشيعة من المسرح السياسي:

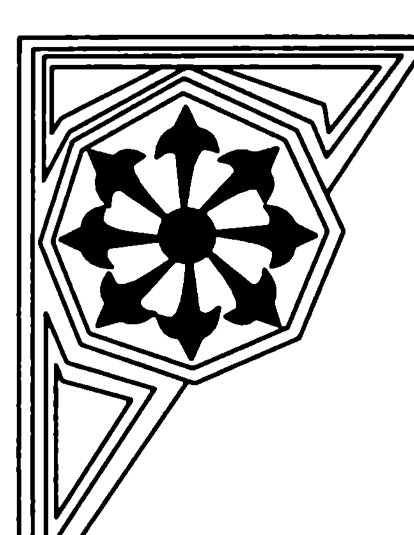
وقد تعنّت الكاتب كثيراً فزعم أن النظرية الإثني عشرية تدور حول إمام غائب، قد أدى القول بوجوده وغيبته وانتظاره إلى فقدان النظرية للمعنى السياسي، ممّا أدّى إلى انسحاب الشيعة الإثني عشرية من المسرح السياسي، وانقراضهم في القرن الرابع[2].

وهذا الزعم مناقش في صحته فلم يفقد مبدأ الإمامة أثره في الحياة للقول بوجود الإمام الغائبعليه السلام، فهو على نهج رتيب يتبنى مشكلات الزمن بالحلّ، ويعرض لتأريخ الأمّة بالتطوير، وينشر من علمه ما تتسع له الآفاق، أما أنه قد فقد دلالته السياسية نتيجة الغيبة والانتظار، فالمبدأ قائم سواء أتحرك سياسياً أم لم يتحرك، ولا علاقة بين قيام المبدأ كحقيقة واقعة وبين تحركه السياسي، فالسياسة لا تخاض غمارها في كل وقت، ومن السياسة ترك السياسة إلى حين، وليست السياسة كل شيء في حياة الفكر الإمامي. وأما أن ذلك قد أدى إلى انقراض الإمامية.. فقلة تدبر بتأريخ الحياة السياسية والدينية والفكرية والاجتماعية بالمبدأ، فالإمامية كانوا بكلّ زمان ومكان، وقد بقوا حتى اليوم في كلّ زمان ومكان.

---

(١) تطور الفكر السياسي الشيعي/ ١٠٨ ـ ١٠٩.

(٢) تطور الفكر السياسي الشيعي/ ١٠٨ ـ ١٠٩.



# الفصل التاسع

## «الإمام المهدي المنتظر.. حقيقة تأريخية»

١ ـ افتراض عصر الحيرة.

٢ ـ الدليل العقلي لحقيقة المهدي.. تأريخياً.

٣ ـ الدليل الروائي على حقيقة المهدي.

٤ ـ الدليل التأريخي على حقيقة المهدي.

٥ ـ أدلة أخرى على حقيقة المهدي.

٦ ـ غيبة الإمام المهدي: حقيقتها وأسبابها.

٧ ـ مباحث فرضية المهدي عند الكاتب.

٨ ـ صراع الكاتب النفسي.

٩ ـ مصادر دراسة الإمام المنتظر.

# «الإمام المهدي المنتظر..
# حقيقة تأريخية»

## ١ ـ افتراض عصر الحيرة:

وكان القسم الثاني من كتاب الكاتب[١] بعنوان «فرضيّة المهدي محمد ابن الحسن العسكري» وقد عرض فيه إلى ما يسمى بعصر الحيرة دون وجود أيّة حيرة، ولكنها افتراضات وتمحلات لا يعضدها نصٌّ علمي، ولا يوثقها سند تأريخي، وإنما هو التشكيك المتعمد المتكىء على الاستبعاد، والاستبعاد أمر نفسي لا يشكل منهجاً في الردّ والجدل، وهو يرفض إجماع الشيعة القائم على أساس وجود القائم، وقد ناقش الأصل التأريخي في الموضوع ولم يقتنع بالحقيقة الثابتة ردّاً لهذا الإجماع فقال: «ولا بدّ أن نضع علامة استفهام على دعاوى الإجماع والتواتر.. لأن دعوى الإجماع والتواتر لا تمنع من المراجعة والنقد والتمحيص.. فالإجماع لا يشكّل لدى الشيعة الإمامية الإثني عشرية حجة بديلة عن الأدلة العلمية»[٢].

وهذه كلمة حقّ يراد بها باطل، فالإجماع وإن لم يكن بديلاً عن الأدلة العلمية، ولكنها قد تفتقر إليه، لأن الإجماع موازٍ للأدلة في أصول

---

(١) ظ: تطور الفكر السياسي الشيعي/ ١١٣.
(٢) المرجع نفسه/ ١٢٠.

الاستنباط المعروفة لدى الإمامية، على أن هذا الاستنباط إنما يجري في فروع الدين لا في أصوله، ولكن لماذا يرفض هو وسواه الإجماع في مسألة الإمام المنتظر، ولا يرفضه في مسألة البيعة إن تحقق لها الإجماع ولماذا يحوم حول الأقوال البديلة دون الإجماع في الشورى وحق الأمّة في تعيين الإمامة، ونظرية الاختيار لمنصب الخلاف... فالمسألة إذن مسألة هوى واستحسان لا قضية علم وواقع، ولمّا كان الأمر هكذا، فقد تناولت في هذا الفصل ملخص أبرز المعالم دون الدخول في تفصيلات سبق أنْ قالها الباحثون من ذي قبل، وأحلت الكاتب على الكتب التي يجد فيها الردّ متكاملاً، حذراً من التطويل دون طائل، عامداً إلى النصوص في الفصل القادم إلقاءً للحجة ليس غير.

## ٢ ـ الدليل العقلي لحقيقة المهدي تأريخياً:

والدليل العقلي قائم على أساس أنّ لله الحجة على عباده، وذلك يقتضي وجود الحجة في كلّ عصر، وهذا يقتضي وجود الإمام المعصوم، وهذا ينحّل عقلياً إلى القول بالإمامة أولاً، وإلى ضرورة القول بالعصمة ثانياً، وهو ما يترجمه السيد المرتضى علم الهدى بقوله: «إنّ العقل يقضي بوجوب الرئاسة في كلّ زمان، وأنّ الرئيس لا بد أن يكون معصوماً، وإذا ثبت هذان الأصلان فلا بد من القول: أنّه صاحب الزمان بعينه، لأنّ الصفة التي اقتضاها، ودلّ على وجوبها لا توجد إلاّ فيه... ولأنه إذا بطلت إمامة من أثبتت له الإمامة بالاختيار لفقد الصفة التي دلّ عليها، وبطل قول من خالف من شذاذ الشيعة، فلا مندوحة عن مذهبنا، فلا بدّ من صحّته وإلاّ خرج الحق عن الأُمّة».

وليت شعري ما ينكر الكاتب من هذا الاستدلال، وما هو الخلاف فيه؟ وهل يناقضه الدليل النقلي أم يعضده؟ وقد أيّده الشيخ الطوسي بقوله: «إنّ كلّ من قطع على وجوب اعتبار الدليل العقلي قطع على وجود صاحب

الزمان وإمامته»[1].

والكاتب ينقل هذا الكلام (ص ١٢٤) وهو أصل عقلي لدى الإمامية، لأنّ كلّ من يثبّت العصمة للإمام، يقطع بأن صاحب الزمان هو الإمام، لأنّ وجوب الإمامة يقتضي وجوب العصمة، ولما ثبتت إمامة آبائه بالنص، ثبتت إمامته بالنص عليه من قبلهم، ولمّا كانوا معصومين كان القول بعصمته أيضاً دون سواه ولمّا كان ذلك أصلاً كان إماماً معصوماً، ولمّا كانت الحاجة إليه قائمة في كلّ العصور، كان الإيمان بوجوده ضرورياً فلم يدّعَ عندنا وجود إمام غيره، ولا ادعى أحد الوجود لسواه، فكان القول بوجوده بناء على المقدمات العقلية نتيجة عقلية أيضاً، ويدعم ذلك عدم جواز خلو الأرض من حجة، وهذا ما أجمع عليه الإمامية، وقد ورد عن الإمام الصادق أنّه قال:

«إنّ الأرض لو بقيت بغير إمامٍ ساعةً لساخت»[2] لذلك قال الشيخ الطوسي نصاً بما يرويه الكاتب نفسه: «إنّ الإمام اليوم هو: الخلف الحجة القائم المنتظر المهدي محمد بن الحسن صاحب الزمان... وأنّ المهدي حيّ موجود من زمان أبيه الحسن العسكري إلى زماننا هذا بدليل: أنّ كلّ زمان لا بد فيه من إمام معصوم، مع أنّ الإمامة لطفٌ، واللطف واجب على الله تعالى في كلّ وقت»[3].

وكلّ هذا هو الذي عبّر عنه الكاتب بأنّه خطوات نقلية على طريق العقل[4]. ويتبعها بأحاديث وروايات عديدة بإثبات إمامة الأئمة الأحد عشر نافياً إمامة صاحب الزمان، فهو كمن يؤمن بسائر الأنبياء ويجحد نبوّة محمد

(١) المرتضى/ رسالة في الغيبة/ ٢ ـ ٣.
(٢) الطوسي/ تلخيص الشافي/ ٢١١.
(٣) الطوسي/ الغيبة/ ١٣٢.
(٤) الطوسي/ تلخيص الشافي/ ٩٩.

آخرهم، بل هو أسوأ من ذلك لأنَّه يشكك في إمامة كلّ إمام سلفاً، وهو يضطر للقول بأنّه إمام عادةً، وهو ينفي ضرورة انتقال الإمامة إلى صاحب الزمان نصّاً، وهو يورد ما يورده بلفٍّ وطيٍّ ونشر، وتكلّف وتعنّت، وتعليق يحتمله النص أو لا يحتمله، مؤكداً لغة الحيرة والغموض، معتمداً منطق الاتهام والانتقاص والتشكيك والإضافة، والقطع، والتزيد، بما يؤسف به عليه حقاً.

## ٣ ـ الدليل الروائي على حقيقة المهدي:

ويعرض الكاتب للدليل الروائي على وجود المهدي عليه السلام ويشمل به القرآن الكريم، وما علم أنّ القرآن ليس دليلاً روائياً، بل الأنسب أن يعبر عنه بالدليل النقلي تفادياً للالتباس، وهو يورد عشر آيات يستدلّ بها على وجود المهدي[١] ثم يتبعها بالقسم الثاني من الأحاديث منقسمة إلى الروايات الواردة حول المهدي والقائم، والروايات الواردة حول الغيبة والغائب، والروايات الواردة حول الإثني عشر إماماً، ثم يتبع ذلك بوجود أكثر من سبعين رواية عن رسول الله تتحدّث عن المهدي والقائم، وهناك أحاديث أخرى تؤكد على حتمية وجود الحجة في الأرض[٢].

ولكنّ الكاتب لا يؤمن بذلك، فموارد الآيات القرآنية عنده في غير القائم عجل الله فرجه، متناسياً حقيقتين هما:

الأُولى: أنّ خصوص السبب لا يخصص عموم الآية.

الثاني: أنّ تلك الآيات أحد مصاديقها المهدي أو أصحابه.

وأمّا الأحاديث، فهو يفنّدها لأنّها عن طريق الإمامية فحسب وإليه بعض الأحاديث عن طريق غير الإمامية:

---

(١) ظ: تطور الفكر السياسي الشيعي/ ١٢٦.

(٢) ظ: الكاتب/ تطور الفكر السياسي الشيعي/ ١٣٣ ـ ١٣٤.

١ ـ روى مسلم في صحيحه عن الرسول الأعظم بسندٍ عالٍ أنه قال: «كيف بكم إذا نزل ابن مريم فيكم، وإمامكم منكم»[١].

٢ ـ قال الحافظ ابن حجر في شرحه لهذا الحديث: «تواترت الأخبار بأنّ المهدي من هذه الأمة، وأن عيسى بن مريم سينزل ويصلّي خلفه»[٢].

٣ ـ عن حذيفة بن اليمان عن النبيﷺ أنّه قال: «المهدي رجل من ولدي وجهه كالكوكب الدّري»[٣].

٤ ـ عن عائشة أم المؤمنين عن النبيﷺ أنّه قال: «المهدي رجلٌ من عترتي يقاتل على سنتي كما قاتلت أنا على الوحي»[٤].

٥ ـ عن حذيفة بن اليمان، قال، قال رسول اللهﷺ: «يلتفت المهدي، وقد نزل عيسى بن مريم، كأنّما يقطر من شعره الماء، فيقول المهدي: تقدّم صَلِّ بالناس، فيقول عيسى: إنما أقيمت الصلاة لك، فيصلي خلف رجل من ولدي»[٥].

٦ ـ عن أم سلمة أم المؤمنين، قالت: سمعت رسول اللهﷺ يقول: «المهدي من عترتي من ولد فاطمة»[٦].

وهذه الأحاديث تؤكّد على التوالي: أنّ المهدي من المسلمين، وأن عيسى بن مريم سينزل ويصلّي خلفه، وأنه من ولد رسول الله في صفته النسبية، وأنّ وجهه كالكوكب الدري في صفته الخلقية، وهو في الحديث

---

(١) ظ: المرجع نفسه/ ١٣٤ ـ ١٣٨.
(٢) مسلم بن الحجاج/ صحيح مسلم ١/ ٣٧٣.
(٣) ابن حجر/ فتح الباري بشرح صحيح البخاري ٥/ ٣٦٢.
(٤) المناوي/ فيض القدير ٦/ ٢٧٩.
(٥) القندوزي/ ينابيع المودة ٣/ ٩٠.
(٦) المقدسي السلمي/ عقد الدرر/ ٧٣.
(٧) المناوي/ فيض القدير ٦/ ٢٧٧ + الكنجي الشافعي/ البيان/ ٦٤.

الرابع من العترة الطاهرة، وأنّه سيقاتل على السنة كما قاتل الرسول الأعظمﷺ على الوحي، فهو إذن امتداد للرسالة، وفي صميمها، والحديث الخامس يؤكد نزول عيسى من السماء بعد ظهور المهدي، وأنّ المهديعليه السلام يدعوه للصلاة بالناس، فيأبىٰ عيسى ذلك، لأنّ الصلاة أقيمت للمهدي، فيصلّي خلف المهدي، وهو رجل من ولد رسول اللهﷺ.

والحديث السادس يخصّص بعد كونه من العترة الطاهرة، أنّه من ولد سيدة النساء فاطمة الزهراء.

وسيأتي في الفصل القادم سيل النصوص على الحجة القائم.

## ٤ ـ الدليل التأريخي على حقيقة المهدي:

وقد لجأ الكاتب إلى الهمز واللّمز في هذا الدليل، ونفى به ولادة المهدي بحجة الظاهر من حياة الإمام العسكري وسيرته النافية أن يكون له ولد[(١)]. متجاهلاً أنّ البرهان التأريخي كان قاطعاً على وجوده بالولادة، وبمشاهدة أهل بيته له، وبمعرفة جملة من أصحاب أبيه له عندما شاهدوه، وهو صبي يدرج[(٢)].

وأما التكتم على ولادته فهو مما ينبغي أن يكون لتعقب الدولة العباسية له، ولعلم سلاطينها بأنه سيولد، وأنه الإمام الثاني عشر، والهجوم على دار الإمام العسكري في محاولة القبض عليه من قبل المعتضد العباسي أشهر من أن تذكر[(٣)].

ولأمر ما أوحى الله لأم موسى أن تتكتم على ولادة موسىعليه السلام بنص القرآن

---

(١) ظ: تطور الفكر السياسي الشيعي/ ١٤١.

(٢) الصدوق/ إكمال الدين/ ٣٤٥ + الطوسي/ الغيبة/ ١٤٠.

(٣) ظ: المجلسي/ بحار الأنوار ١٣/ ١١٨.

العظيم، وذلك الأمر هو الخوف عليه من القتل من قبل فرعون، فإذا كان ذلك واقعاً، وهو واقع لا شك فيه، فما يقال هناك يقال هنا، ثم لماذا يجوز الكتمان في ولادة النبي والنبوة أهم، ولا يجوز الكتمان في ولادة الإمام؟؟

وبعد الولادة يقول الإمام الحسن العسكري على ما يرويه الكاتب نفسه عن الفضل بن شاذان عنه عليه السلام، أنّه قال: «ولد وليّ الله وحجّته على عباده، وخليفتي من بعدي.. الخ»[1] وحينما ولد في النصف من شعبان سنة ٢٥٥ هجرية[2]. هناك ظاهرتان عند الإمام العسكري عليه السلام:

الأولى: أنّه أرسل أموالاً إلى بعض مواليه من الشيعة في أماكن مختلفة، وأمرهم أن يعقّوا عن ولده المهدي[3].

الثانية: أنّ الإمام العسكري كان يعرضه على أشخاص بمفردهم حين يزورونه، كعمرو الأهوازيّ، والحسن بن الحسين العلويّ[4].

وإذا أنكر الكاتب كلّ هذا، فهل باستطاعته نكران النوّاب الأربعة، وهم العدول الثقات عند جميع المسلمين، وتلك طرائحهم في بغداد يشاهدها الرائح والغادي.

## ٥ ـ أدلّة أخرى على حقيقة المهدي:

وتحدّث الكاتب عن دليلين آخرين يقول بهما الإمامية لإثبات حقيقة المهدي للمفكرين، هما: الدليل الإعجازي ودليل الإجماع، وقد اقتصر فيهما الحديث على ما يحلو له، دون تمحيص وإدراك، وقد شاء أن يبتسرهما ابتساراً ملحوظاً[5].

---

(١) ظ: تطور الفكر السياسي الشيعي/ ١٤٧ وانظر مصدره.

(٢) المفيد/ الفصول المختارة/ ١٤٣.

(٣) الصدوق/ إكمال الدين/ ٤٣٢.

(٤) الطوسي/ الغيبة/ ١٥١.

(٥) ظ: تطور الفكر السياسي الشيعي/ ١٥٩ ـ ١٦١.

أ ـ الدليل الإعجازي، وقد رغب الكاتب بتسميته هكذا، وهو مصدر فيه إنباء من صاحب الأمر وإخبارٌ بقضايا لم تقع بعد ووقعت، وهذا ما نجيزه لأئمتنا عليهم السلام، لأنّه علم من ذي علم.

إلا أنّه دسّ السم بالعسل وأورد الضعيف من الروايات ممّا ليس له مصدر كادعائه بقيام الإمام المهدي برفع جمل وما عليه في السماء[1]. أمّا ما ذكره الشيخ المفيد في قصّة محمد بن إبراهيم بن مهزيار الذي شكّك في الإمام أولاً، وتيقّن ثانياً ونهائياً، فإنّ أباه أوصى إليه بحمل مالٍ جليل ليسلمه للإمام بعد العسكري، فأسرّ في نفسه أن يحمل المال إلى بغداد، فإن وضح له شيء من الأمر أنفذه، وإلاّ أنفقه في شهواته وملذّاته، وحينما وصل إلى بغداد، أتته رقعة من صاحب الأمر بيد رسولٍ ما، أخبره بما حمل من المال، فتيقّن بما لا شبهة معه، وبقي أياماً ببغداد ثمّ خرج وكيلاً بعد أبيه[2]. فهذا الخبر ممّا أجمع عليه الإمامية، ولا يضيره إنكار الكاتب له. وإمّا إخباره لنوّابه بتواريخ وفياتهم، فقد حدث ذلك كما أخبر، وأمّا خروج التوقيعات على أيديهم منه عليه السلام، فهكذا جرى بشهادة كلّ ثقات الإمامية بما لا يقبل الشك، وكذلك إخباره بمصادر الأموال التي تصل إلى نوّابه، وكذلك إجاباته بخطّه في الوقائع والأحداث التي حصلت في عصره ممّا أنكره الكاتب[3]. وهذه المغيّبات بإخبار الإمام عنها، ووقوعها كما أخبر حذو القذة بالقذة هو ما دعا الشيخ الطوسي أن يعتبرها: «دليلاً على إمامة ابن الحسن، وثبوت غيبته، ووجود عينه، لأنّها أخبار تضمّنت الأخبار بالمغيبات، وبالشيء قبل كونه على وجه خارق للعادة، لا يعلم ذلك إلاّ من أعلمه الله على لسان نبيه صلى الله عليه وآله ووصل إليه من جهة من دلّ الدليل على صدقه، لأنّ المعجزات لا تظهر على يد الكذّابين، وإذا ثبت

(١) ظ: المصدر نفسه/ ١٥٩.
(٢) ظ: المفيد/ الإرشاد/ ٣٥١.
(٣) ظ: تطور الفكر السياسي الشيعي/ ١٦٠.

ذلك دلّ على وجود من أسندوا ذلك إليه»[1].

ب ـ دليل الإجماع: وقد أورده الكاتب بما نقله عن سعد بن عبد الله الأشعري في المقالات والفرق[2].

وقد نقل الصدوق عن النوبختي بما أثبته الكاتب نفسه[3]: أنّ الشيعة أجمعوا جميعاً على أنّ الإمام الحسن العسكري قد خلّف ولداً هو الإمام، وقال أيضاً: إنّ كلّ من قال بإمامة الأحد عشر من آباء القائم لزمه القول بإمامة الإمام الثاني عشر، لنصوص آبائه عليه باسمه ونسبه وإجماع شيعتهم على القول بإمامته، وأنّه القائم الذي يظهر بعد غيبة طويلة فيملأ الأرض قسطاً وعدلاً[4].

والأمر كذلك عند الإمامية، وهو الصواب عندنا، وهو ممّا لا يختلف به إثنان، وسيأتي في الفصل القادم إثبات النصوص ـ زيادة على ما سبق ـ المؤكّدة على إمامة صاحب الأمر عجل الله فرجه، مما يكشف الريب، ويزيل الشك، ويظهر الحقيقة سافرة وضّاءة.

## ٦ ـ غيبة الإمام حقيقتها وأسبابها:

والحقيقة التأريخية أنّ للإمام غيبتين صغرى وكبرى، استمرت الصغرى أربعة وسبعين عاماً وهي مدة وكالة النواب الأربعة قدس الله أسرارهم، وبدأت الغيبة الكبرى بعد هذا التأريخ حتى اليوم، وهذا هو رأي الإمامية.

وأما حكمتها، فليس كلّ تشريع تدرك حكمته!! فما الحكمة من تقبيل الحجر الأسود؟ وما الحكمة من تحديد الصوم في شهر رمضان؟ وما

(١) الطوسي/ الغيبة/ ١٩٩.
(٢) ظ: تطور الفكر السياسي الشيعي/ ١٦١.
(٣) المرجع نفسه/ ١٦١.
(٤) الصدوق/ إكمال الدين/ ٤٤ و ٩٣.

الحكمة في جعل صلاة الصبح ركعتين؟ وما الحكمة في جعل المغرب ثلاث ركعات؟ على أنّ الامتحان والاختبار والتمحيص يمكن أن تكون كلّها من آثار الحكمة، على أنّ الكاتب نفسه يورد الرواية الآتية عن أحد الصادقين[1]: «أنّه لا بد لصاحب هذا الأمر من غيبة يغيبها حتى يرجع عن هذا الأمر من كان يقول به ـ كما رجع الكاتب نفسه ـ إنَّما هي محنة من الله امتحن بها خلقه، وإن عقولكم تصغر عن هذا الأمر، وأحلامكم تضيق عن حمله، ولكن إنْ تعيشوا تدركوه»[2].

وهذا هو عين الصواب لأنّه موافق لمقتضيات التنزيل العزيز كما في قوله تعالى: ﴿الٓمٓ ۝١ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتۡرَكُوٓاْ أَن يَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا وَهُمۡ لَا يُفۡتَنُونَ ۝٢ وَلَقَدۡ فَتَنَّا ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡۖ فَلَيَعۡلَمَنَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ صَدَقُواْ وَلَيَعۡلَمَنَّ ٱلۡكَٰذِبِينَ ۝٣﴾[3]. وكما امتحن الناس من قبلُ وفتنوا فلا مانع من أنْ يمتحن الناس اليوم ليعلمنّ الله الصادقين من الكاذبين.

علماً بأن الإمام كاشف الغطاء قدس سره ـ كما أورد ذلك الكاتب ـ يقول «إنّ السؤال عن الحكمة ساقط إذا قامت البراهين على وجوب وجود الإمام في كلّ عصر، وأنّ الأرض لا تخلو من حجة، وأن وجوده لطفٌ وتصرّفه لطفٌ آخر»[4].

وأمّا أسباب الغيبة فهي الحفاظ على النفس من الظالمين، والخوف من طواغيت الزمان، والتقية من الجائرين وسلاطين الاعتساف، وحذر القتل وانقطاع الحجّة، قال الشيخ المفيد ـ كما أثبته الكاتب ـ[5] «خلف

---

(١) تطور الفكر السياسي الشيعي/ ١٦٤.
(٢) الصدوق/ إكمال الدين/ ٣٦٠.
(٣) سورة العنكبوت، الآيات: ١ ـ ٣.
(٤) محمد الحسين كاشف الغطاء/ أصل الشيعة وأصولها/ ٧١.
(٥) ظ: تطور الفكر السياسي الشيعي/ ١٦٤.

الحسن ابنه المنتظر لدولة الحق، وكان قد أخفى مولده، وستر أمره، لصعوبة الوقت وشدّة طلب سلطان الزمان له، واجتهاده في البحث عن أمره، ولِما شاع من مذهب الإمامية فيه، وعُرف من انتظارهم له، فلم يُظهر ولده في حياته، ولا عرفه الجمهور بعد وفاته»[1].

وهذا واضح متّفق عليه، فقد روّع المعتضد عائلة الإمام العسكري وهجم عليهم الساحة في دارهم بحثاً عن صاحب الأمر، كما تقدّم. لأنّ العباسيين يعلمون وسواهم بقيام صاحب الأمر بالسيف والسلاح، وهو المرتقب لإزالة دولة الظالمين، ولذلك حرصوا على ملاحقته كما حرص الفراعنة على ملاحقة موسى عليه السلام.

قال السيد المرتضى ـ كما نقله الكاتب ـ ومن فمك أدينك: «إنّ سبب غيبته إخافة الظالمين له ومنعهم يده عن التصرّف فيما جُعِل إليه التدبير والتصرّف فيه، فإذا حيل بينه وبين مراده سقط عنه فرض القيام بالإمامة، وإذا خاف على نفسه وجبت غيبته، ولزم استتاره»[2].

فالإمام ـ إذن ـ عند غيبته لا يستطيع أداء واجبه الرسالي، ولا ينهد بالقيام بدوره القيادي، فالكبت والاضطهاد يمنعانه من تمثيل إرادة الله تعالى في الأرض، هذا عدا خوف القتل، وإذا تحقق ذلك وجب الاستتار.

قال الشيخ الطوسي: «لا علّة تمنع من ظهوره عليه السلام إلاّ خوفه على نفسه من القتل، لأنّه لو كان غير هذا لما ساغ له الاستتار، وكان يتحمّل المشاق والأذى، فإنّ منازل الأئمة وكذلك الأنبياء إنّما تعظم منزلتهم لتحملهم المشاق العظيمة في ذات الله»[3].

وأمّا قول الكاتب «وإذا ثبت أنّ العلاقة بين أهل البيت والعباسيين في

---

(١) المفيد/ الإرشاد/ ٣٤٥.

(٢) المرتضى/ الشافي ٣/ ١٤٩.

(٣) الطوسي/ الغيبة/ ٢٠٣.

تلك الفترة كانت طبيعية وإيجابيّة ولا يوجد فيها ضغط أو توتر سياسي، فلا حاجة أيضاً إلى الغيبة. وإذا قلنا إنّ الإمام الثاني عشر هو واحد من الأئمة وليس آخرهم... فلا توجد ضرورة للغيبة، لأنّ الأئمة السابقين كانوا جميعاً معرضين للقتل ولم يغيبوا، وإذا قلنا إنّ الإمام الثاني عشر (المهدي) يجوز له استخدام التقية كسائر الأئمة فرضاً، فإنّه كان بمقدوره أن ينفي هويته ومهدويته إلى أنْ يظهر، ولم يكن بحاجة إلى الغيبة منذ ولادته»[1].

فهنا عدة ردود:

الأول: العلاقة بين أهل البيت والعباسيين، لم تكن في تلك الفترة طبيعيّة وإيجابيّة، وإنّما كانت تتّصف بطابع الضغط والإرهاب الدموي مضافاً إلى التوتر السياسي، فقد عمد المتوكل والمعتضد والمعتز والمؤيّد إلى حجر الإمامين الهادي والعسكري مدّة حياتهما تحت رقابة صارمة بحيث يصعب على كلّ منهما الالتقاء ـ كما يشاء ـ بشيعته وإنْ لم يكن الأمر كذلك فبماذا يفسر أنّ مدة إمامة الهادي كانت أربعة وثلاثين عاماً، ولم نعثر على شيء كثير من علمه وفضله ومجالسه وأماليه، أجل كان لا يستطيع أن يتصرّف تصرّفاً عادياً لأنّه ينوء تحت إقامة جبريّة لم يتح معها إلاّ نشر القليل من علمه، وبماذا يفسر رقابة العباسيين لدار العسكري حتى إذا توفي هجموا على منْ فيها بُغية إلقاء القبض على صاحب الزمان؟؟

الثاني: الإمام المنتظر هو أحد الأئمة الاثني عشر ولكنّه آخرهم، وهو يختلف عنهم، فمنذ اليوم الأول كان معرضاً للقتل، والأئمة وإنْ كانوا معرضين للقتل، ولكنّ خلفاء الجور والطغيان لم يمسكوا بالمخنّق فهم على باب بيوتهم، بينما كانت الرقابة جارية منذ عهد العسكري حتى وفاته لإلقاء القبض على صاحب الأمر لأنّه القائم بالأمر على ما يعلمون وسبقت به الأنباء لديهم، فالظهور حينئذٍ تعريض بالنفس إلى الهلاك.

---

(١) تطور الفكر السياسي الشيعي/ ١٦٥ ـ ١٦٦.

الثالث: الإمام الثاني عشر باعتباره المهدي القائم بالسيف لا تصحّ منه التقية ولا تجوز عليه، وليس باستطاعته نفي هويته ومهدويته لأنّه الموعود بإقامة دولة الحق في الدنيا فيملأها عدلاً وقسطاً كما مُلئت ظلماً وجوراً، فالحاجة إلى غيبته كانت ضرورة لا بدّ منها، وسلاطين الزمان يعلمون علماً يقينياً أنّه وحده الساعي إلى إنهاء الحكم التعسفي، فهو مصدر قلق لهم، وإن لم يوقت زمانه، ولم يجزِ الإخبار بذلك عن الأئمة السّابقين بأنّهم الذين يطوحون عروش الظالمين، وقد جرى الإخبار عنه بهذا وحده، فليس شأنهم كما هو الواقع.

## ٧ ـ مباحث فرضية المهدي عند الكاتب:

ولا جديد على الساحة في بقية ما كتب الكاتب عن الفرضيّة المدّعاة، فقد كرر مبحث الغيبة، وتساءل لماذا الغيبة؟ وأين مكان الغيبة، وكم هي مدة الغيبة، وهويّة المهدي، وعلائم الظهور(١).

وهذا مبحث مضحك حقاً، فهو يمزج السم بالعسل، ويقلب الحق باطلاً والباطل حقاً، يستهول فيه الأمور ويستعظمها، ويورد الإشكاليات بزعمه ويضخمها، ويبتسر الموضوع ابتساراً، ويشوه حقيقته تشويهاً، فالصحيح إلى جنب السقيم، والواقع إلى جنب الموهوم، وهو شأن أي كاتب يتصيّد في الماء العكر، فيه كثير من المغالطات والمفارقات التي لا طائل معها.

وعزز ذلك بمناقشة النظرية المهدويّة في ظلّ مباحث هزيلة، تناقش المسلّمات بدأها بالإمام المهدي: أحقيقة تأريخية أم فرضية فلسفيّة، والعوامل الفلسفية المدّعاة لنشوء الفرضية ونقد الأدلة التي أوردها على وجود المهدي، بما لا معول عليه عند كلّ المسلمين لا الإمامية وحدهم.

---

(١) تطور الفكر السياسي الشيعي/ ١٦٣ ـ ١٦٩.

ولله أمره في سلاطة لسانه وعجيب بيانه، فهو قاموس ومعجم لا أخلاقي بالتهجم والاتهام والمغالطة والاستخفاف، يبحث القضية ولازمها، ويورد الأمر ومتعلقه، والشبهة ومقتضاها في ثرثرة لا أول لها ولا آخر، واستقراء لا معوّل عليه، واجتهاد شخصي في الأحداث لا حصيلة منه[1]. ويتبع ذلك بفصل أخير يفلسف فيه نظرية المهدي ونشوءها في مباحث تتناول الإمامة عوداً على بدء، والوضع السياسي عند الغيبة، وعلائم الظهور، ودور الغلاة والأعلام[2]. وهذا الفصل كسابقه يرسو على أرض هشة، ويتعامل مع النصوص والمبادىء معاملة المستهزىء المستبعد، لا معاملة الفاحص الناقد، والاستهزاء لا يردّ قضية، والاستبعاد لا ينقض دليلاً، ولنا أن نقول في هذا القسم من الكتاب لا سيما الفصل الأول منه: أننا قبلنا روايته ورفضنا درايته.

## ٨ ـ صراع الكاتب النفسي:

والذي يبدو لي أن الكاتب يعيش في صراع نفسي داخلي، فهو موزّع بين نوازع اللاشعور التي تدفعه وتشدّه إلى عقيدته الأولى، وبين المغريات في الجاه والمال والشهرة وما تجر إليه من انحلال وتبعية في المعتقد والسيرة؛ وهو لا يكاد يلمح حقيقة الأمر بحياد تام لأنه مزدوج الشخصية والتفكير والعطاء، وقد أدى به هذا التناقض الغريب إلى القلق وعدم الاستقرار النفسي والذهني، فهو يدعو إلى السير على نهج الأئمة عليهم السلام ولكن بأسلوب يبدو عليه الالتواء، ويدعو إلى الحيرة والتساؤل والاستغراب، إذ فيه من الاضطراب والقدح المبطّن والظاهري ما ينبىء عن صحة افتراض التناقض والصراع والخيبة النفسية، فهو يقول في معرض الغيرة على التشيّع والحميّة له فيما يزعم: «إنّ الفكر السياسي الشيعي لن يستطيع التقدم نحو

---

(١) ظ: تطور الفكر السياسي الشيعي/ ١٧١ وما بعدها من صفحات.

(٢) المرجع نفسه/ ٢٣٧ وما بعدها من صفحات.

الأمام وإرساء قواعد الشورى!! إلاّ بالسير على نهج الأئمة من أهل البيت عليهم السلام، ولن يستطيع تحقيق ذلك إلاّ بالتخلّص من أوهام المتكلمين وفرضيّاتهم الخيالية التي أدخلوها في تراث أهل البيت، وعلى رأسها فرضيّة ولادة ووجود الإمام محمد بن الحسن العسكري التي لم يقل بها أهل البيت عليهم السلام ولم يعرفوها في حياتهم، والتي تسببت في إبعاد الشيعة عن مسرح التأريخ قروناً طويلة من الزمن»[1].

١ ـ فهو يدعو أتباع أهل البيت للالتزام بطريق أهل البيت عليهم السلام، والسير على نهجهم لإرساء قواعد الشورى، ويقال له: مَنْ مِنَ المسلمين اليوم قد أرسى قواعد الشورى أو سار على نهجها في الحرية والانتخاب والديمقراطية المزعومة، ويقال له: قد رأيت فيما سبق شكاية زعيم مدرسة أهل البيت الإمام علي عليه السلام من الشورى وأصحاب الشورى التي لم يؤمن بها أحد الأئمة طرفة عين أبداً، ويقال له: متى تحققت الشورى عند المسلمين أفي ملكية معاوية القيصريّة؟ أو في خلافة يزيد الدمويّة؟ أم في زعامة مروان وأبنائه الدنيويّة؟ أم في ملك بني العباس العضوض؟ أم عند السلاجقة وأبناء هولاكو؟ أم في الدولة العثمانية الدكتاتورية؟ أم لدى الزعماء الفاشيين في شرق الدنيا وغربها؟

٢ ـ وهو يدعو الشيعة إلى السير على نهج الأئمة عليهم السلام بالتخلص من أوهام المتكلمين وفرضياتهم، من علماء الشيعة ومتكلميهم، وهو بهذا كمن يدعو للأخذ بفقه أبي حنيفة، بالتخلص من رأي قاضي القضاة أبي يوسف، وبالإعراض عن نظر محمد بن الحسن الشيباني، وهما اللذان نشرا فقه أبي حنيفة، وطوراه للأحناف.

٣ ـ وهو يدعو إلى الأخذ بمنهج أهل البيت عليهم السلام، ورفض رواتهم ومحدثيهم وفلاسفتهم وأصحاب الأئمة وثقاتهم، والأئمة أنفسهم هو نفسه

---

(١) تطور الفكر السياسي الشيعي/ ٤٤٧.

لا يرى إمامتهم نصاً، ولا يعترف بواقع كراماتهم ومعاجزهم، فمن هم الأئمة من أهل البيت الذين يدعو إلى السير بمنهجهم؟ وقد كذّب رواتهم، وطعن في علمائهم، وجهّل متكلميهم، وانحرف عن خطّهم!!

٤ ـ وهو يدعو شيعة أهل البيت إلى التخلص والبراءة مما ليس موجوداً في تراث أهل البيت عليهم السلام وعلى رأس ذلك فرضية وجود ولادة الإمام محمد بن الحسن العسكري!! والذي سيجد النصوص من أهل البيت على وجوده وولادته لاحقاً.

٥ ـ وهو يدعو شيعة أهل البيت عليهم السلام إلى التخلّي عن مبدأ مهمّ، وهو مبدأ الإمامة للأئمة الإثني عشر، ويدعو أو لا يدعو إلى القول بمبدأ الأئمة الأحد عشر، والتصديق بالأئمة الأحد عشر ينسحب بالضرورة إلى التصديق بالإمام الثاني عشر، فهم إثنا عشر إماماً عند أهل البيت عليهم السلام.

## ٩ ـ مصادر دراسة الإمام المنتظر:

في النص القرآني قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّن دَعَآ إِلَى ٱللَّهِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا وَقَالَ إِنَّنِى مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿٣٣﴾﴾[١] من الصعب جداً أنْ تفرض رأياً على متعنّت، فمن اليسير أن يهزأ به كلّ الاستهزاء، ومن التبذير في الجهد والوقت أن تردّ على افتراضات ساقطة عن الاحتمال العلمي، وهي ما أثارها عشرات المجانبين لأهل البيت قديماً وحديثاً، ومع كلّ هذا وبعيداً عن التجريح والتطاول فبالإمكان الرجوع إلى مصادر السيرة قديماً وحديثاً، وكتب الاحتجاج والمقالات، ومناهج علم الكلام، لتجد أنّ موضوع المهدي ودراسته أغزر مادة من أنْ يُنكر، وأوضح معلماً من أنْ يُتجاهل، فالصحاح وكتب الحديث تبرمج القول في إيرادات الروايات المعتبرة في الموضوع، وهي لا تختص بطائفة دون أخرى، فصحاح

---

(١) سورة فصلت، الآية: ٣٣.

المسلمين كلّها تتناوب الحديث عن الإمام المنتظر، ومصادر الجدل العلمي في العقائد والإمامة والخلافة تعرض لشُعَب الموضوع إجمالاً وتفصيلاً، وأمّهات كتب المقالات الإسلامية تتعقّب جزئيات هذا الموضوع وكلّياته، وهي جميعاً في متناول الكاتب، ويبدو أنّه اطلع عليها اطلاعاً واسعاً، ولكنّه لم يقتنع بذلك اقتناعاً تاماً، وبين يديه: الإرشاد للمفيد، والشافي للمرتضى، والغيبة والتلخيص للطوسي، وبصائر الدرجات للصّفّار، والبيان للكنجي الشافعي، وفيض القدير للمناوي، وفرق الشيعة للنوبختي، والصواعق المحرقة لابن حجر، وكنز العمال للمتقي الهندي، ومجمع الزوائد للهيثمي، والمستدرك على الصحيحين للحاكم النيسابوري، وصحيح مسلم والبخاري ومسند أحمد والتّرمذي ومقاتل الطالبين للأصبهاني، ومقتل الحسين للخوارزمي، وينابيع المودّة للقندوزي، وكشف الغمة للأربلي، وبحار الأنوار للمجلسي، ومئات المصادر الأخرى ممّا يعرفه أقلّ الباحثين خبرة، وكلّ هذه المصادر تؤكد حقيقة الإمام المهدي التأريخية.

وعلى الكاتب أن يعتزّ بتراث الإسلام، ولا يضحّي بآلاف الباحثين الموضوعيين، وجلّهم من غير الإمامية، وعلينا علمياً أن نأخذ بأقوالهم بحسب نظرية الاحتمالات، إذ لا يمكن تواطؤ هذا الجمع الهائل من المسلمين على الكذب في حديثهم عن المهدي. لقد أحصىٰ باحث معاصر مشاهير الصحابة، وكبار التابعين، وأعلام المحققين، وأعيان الرجال ممّن رويت عنهم أحاديث الإمام المهدي فبلغوا ثمانين متحدثاً عنها من الأئمة والصحابة والتابعين بما لا يفسح المجال للقول بضعف السند أو الرواية[(١)]. ولم يكتفِ الباحث بهذا حتى أحصى من كتب الحديث المعتبرة عند الجمهور أكثر من خمسين مسنداً وصحيحاً وسنناً ومجموعاً وتأريخاً،

(١) محمد صادق الخرسان/ الأربعون في المهدي/ ٦٩ ـ ٧٦.

روت الأحاديث الصحيحة والمعتبرة في الإمام المنتظر[1].

وللإطلاع على حقيقة ولادة المهدي، فعليه بما كتبه الشيخ نجم الدين العسكري في كتابه «المهدي الموعود»[2] فقد أحصى ستة وستين مصدراً لغير الإمامية ينصّ على ولادة المهدي ابناً للحسن العسكري بروايات على شرط الشيخين[3]. وقد كتب الشيخ محمد أمين زين الدين (قده) في ردٍّ على الأستاذ أحمد أمين ما اشتمل على الاستيعاب بكتابه «من حديث المهدي والمهدوية». فتحدّث عن الدليل النقلي والعقلي والتأريخي بأسلوب ممتع حديث وهو ليس من الكتب المطوّلة، بل فيه ما قلّ ودلّ[4].

وبالإمكان أن نضع بين يدي الكاتب والباحث المراجع العصرية الآتية:

١ ـ دراسة في علامات الظهور/ جعفر مرتضى العاملي.

٢ ـ أحاديث وكلمات حول الإمام المنتظر/ عبد الله الغريفي.

٣ ـ الاجتهاد والفتوى في عصر المعصوم وغيبته/ محي الدين الغريفي.

٤ ـ حقيقة الشيعة الإثني عشرية/ أسعد القاسم.

٥ ـ أزمة الخلافة والإمامة/ د. أسعد القاسم.

٦ ـ الفصول المهمة/ عبد الحسين شرف الدين.

٧ ـ المراجعات/ عبد الحسين شرف الدين.

---

(١) المرجع نفسه/ ٦٢ ـ ٦٧.

(٢) نجم الدين العسكري/ المهدي الموعود/ مؤسسة الإمام المهدي/ ١٤٠٢ هـ.

(٣) المرجع نفسه ١/ ١٨٢ ـ ٢٦٦.

(٤) محمد أمين زين الدين/ من حديث المهدي والمهدوية/ مطبعة النّعمان/ بيروت/ ١٤١٣ هـ.

٨ ـ في انتظار الإمام/ د. عبد الهادي الفضلي.

٩ ـ المهدي/ صدر الدين الصدر.

١٠ ـ موسوعة الإمام المهدي/ محمد الصدر.

١١ ـ الإمام المنتظر/ محمد حسن آل ياسين.

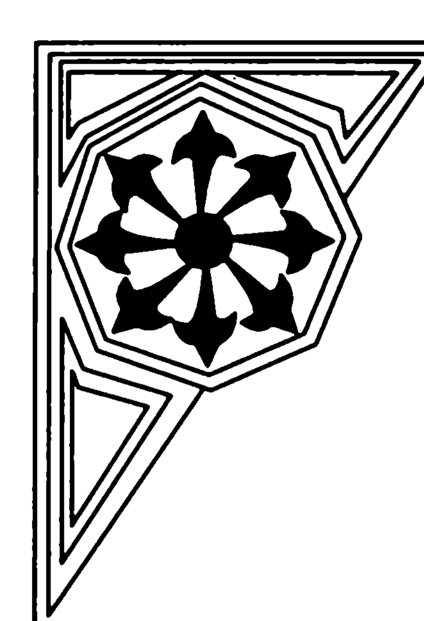
١٢ ـ المهدي المنتظر/ عدنان البكّاء.

وإنما أضع هذه المراجع بين يدي البحث، لأنها بحثت وبصورة مكثفة ما أورد الكاتب من شبهات قيلت قبله، وردّت قبله، فلا يحسن إعادة ما هو مكتوب من ذي قبل، لأنّه اجترار لما سبق بيانه، وإعادة لما أحكم بنيانه، وهو من الأسباب التي دعتني لاختصار الردّ على القسم الثاني من كتاب الكاتب.

وأخيراً على الكاتب أن يرجع لما [1]كتبه السيد محسن الأمين الحسيني العاملي (قده) فقد أورد القول بولادته، والأدلّة على وجوده، والآثار القائلة به من عموم المسلمين والأئمة الطاهرين بما يزيد عن مائتي حديث شريف كلّها مسندة لا إرسال فيها.

وهناك عشرات المؤلفات في الموضوع ممّا لم أذكره.

(١) محسن الأمين الحسيني العاملي/ المجالس السنية/ ٥/ ٤٣٤ ـ ٥٥٤/ مطبعة النون/ النجف/ ١٣٨٤ هـ.



# الفصل العاشر

## «النص على الأئمة عليهم السلام»

١ ـ النصّ على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام.
٢ ـ النصّ على إمامة الحسن بن عليّ عليه السلام.
٣ ـ النصّ على إمامة الحسين بن عليّ عليه السلام.
٤ ـ النصّ على إمامة عليّ بن الحسين عليه السلام.
٥ ـ النصّ على إمامة محمد بن عليّ الباقر عليه السلام.
٦ ـ النصّ على إمامة جعفر بن محمد الصادق عليه السلام.
٧ ـ النصّ على إمامة موسى بن جعفر عليه السلام.
٨ ـ النصّ على إمامة عليّ بن موسى الرضا عليه السلام.
٩ ـ النصّ على إمامة محمد بن عليّ الجواد عليه السلام.
١٠ ـ النصّ على إمامة عليّ بن محمد الهادي عليه السلام.
١١ ـ النصّ على إمامة الحسن بن عليّ العسكري عليه السلام.
١٢ ـ النصّ على إمامة الحجة المنتظر عجل الله فرجه.

# «النصّ على الأئمة عليهم السلام»

## ١ ـ النصّ على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام:

أجتزىء هنا بأحاديث يسيرة تدلّ على النصّ على علي عليه السلام بالإمامة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وذلك لكثرتها وتواترها، وما نورده هنا فهو على سبيل النموذج والمثال، لا على سبيل الإحصاء والاستقصاء، وذلك لأنّ تواتر الحديث في النصّ على عليّ عليه السلام ممّا لا يقبل ردّاً أو جدلاً، ولأنّ من كتب في هذا الموضوع أكثر من أن يعدّ، فلا حاجة إلى التكرار والاجترار، وعلينا أن نورد بعض الأحاديث تبصرة للقارىء، مضافاً لما أوردناه سابقاً من الآثار الصحيحة ضمن فصول هذا الكتاب بحسب ما يقتضيه السياق والاستدلال:

١ ـ حديث الغدير، ونصّه «من كنت مولاه فعليٌّ هذا مولاه، اللهم والِ من والاه، وعادِ من عاداه، وأحبّ من أحبّه، وأبغض من أبغضه، وانصر من نصره، واخذل من خذله...»[١].

وقد ألّف فيه من السنّة، واعترف بتواتره، نصاً وسنداً، أكثر من ثلاثين علماً من الأعلام[٢]. وروى حديثه هذا وبنصوص متقاربة (١١٠)

---

(١) ورد الحديث بألفاظ متقاربة في كل من: الترمذي/ الصحيح ٢٩٨/٦ + ابن حنبل + مسند أحمد ٢٨١/٤ + ابن ماجة/ السنن ٤٣/١ + ابن حجر/ الصّواعق/ ٢٥ وغيرها.

(٢) عبد الله الغريفي/ التشيع: نشوؤه، مراحله ـ مقوماته/ ١٦٩ ـ ١٧٠.

صحابياً، ومن التابعين (٨٤) تابعياً، وقد أخرج حديث الغدير عدد كبير من علماء السنة أحصاهم الشيخ الأميني بـ (٣٦٠) عالماً، وذكر أسماءهم[١].

٢ ـ عن سعد بن أبي وقاص، قال: قال رسول الله ﷺ لعلي: «أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلاّ أنه لا نبي بعدي»[٢].

٣ ـ وعن ابن عباس قوله ﷺ لعلي: «أنت وليّ كلّ مؤمن ومؤمنة بعدي»[٣].

٤ ـ وعن أبي حمزة الثمالي عن الإمام الباقر عليه السلام يقول: لما أن قضى محمد نبوته، واستكمل أيامه، أوحى الله تعالى إليه: أن يا محمد قد قضيت نبوتك، واستكملت أيامك، فاجعل العلم الذي عندك والإيمان، والاسم الأكبر، وميراث العلم وآثار علم النبوة في أهل بيتك: عند علي بن أبي طالب، فإنّي لم أقطع العلم والإيمان والاسم الأكبر، وميراث العلم، وآثار علم النبوة من العقب من ذريتك، كما لم أقطعها من ذريات الأنبياء[٤].

٥ ـ عن سلمان أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «إن أخي وخير من أخلفه بعدي علي بن أبي طالب»[٥].

٦ ـ عن ابن بريدة عن أبيه قال، قال رسول الله ﷺ: «لكل نبي وصي ووارث وإن علياً وصيي ووارثي»[٦].

٧ ـ اشتكى بعض الصحابة إلى النبي من علي ذات مرة، فبدا الألم على وجه النبي، وقال:

---

(١) عبد الحسين الأميني/ الغدير في الكتاب والسنة والأدب ١/ ١٤ ـ ٧٢ + ١/ ٧٣ ـ ١٥١.
(٢) مسلم/ صحيح مسلم ٧/ ١٢٠.
(٣) الخوارزمي/ المناقب/ ٧٤.
(٤) الكليني/ الكافي ١/ ٢٩٢.
(٥) الخوارزمي/ المناقب/ ٦٢.
(٦) المصدر نفسه/ ٤٢.

«ما تريدون من علي؟ ما تريدون من علي؟ ما تريدون من علي؟ عليٌّ مني وأنا منه، وهو وليّ كل مؤمن بعدي»[1].

٨ ـ عن ابن عباس، أن النبي خرج بالناس في غزوة تبوك قال: فقال له علي: أخرج معك؟ قال: فقال له نبي الله: لا، فبكى علي، فقال له: أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى، إلا أنك لست بنبيّ، إنه لا ينبغي أن أذهب إلاّ وأنت خليفتي، قال وقال رسول الله: أنت وليي في كل مؤمن بعدي، وقال: سدّوا أبواب المسجد غير باب علي... وقال: من كنت مولاه فإنّ مولاه عليٌّ... الخ»[2].

٩ ـ وفي دعوة النبيﷺ لبني عبد المطلب، قوله لهم، ومدّه يده: من يبايعني على أن يكون أخي وصاحبي ووليكم من بعدي؟ قال عليّ: فمددت، وقلت: أنا أبايعك.. فبايعني على ذلك..»[3].

١٠ ـ عن أبي سعيد الخدري، قال: إنّ النبيﷺ يوم دعا الناس إلى غدير خم.. ثم دعا الناس إلى علي، فأخذ بضبعه فرفعها حتى نظر الناس إلى بياض إبطيه ثم لم يتفرقا حتى نزلت هذه الآية: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾[4]. فقال رسول الله: الله أكبر على إكمال الدين، وإتمام النعمة، ورضا الرب برسالتي والولاية لعلي، ثم قال: اللهم والِ من ولاه، وعادِ من عاداه، وانصر من نصره، واخذل من خذله...»[5].

١١ ـ عن أنس بن مالك قال: كان عند النبيﷺ طير، فقال: اللهم إنني

---

(١) عباس محمود العقاد/ عبقرية الإمام/ ١٦٤ وانظر مصدره.
(٢) ابن حنبل/ مسند أحمد ٥/ ٢٥.
(٣) المتقي الهندي/ كنز العمال ٣/ ١٤٩.
(٤) سورة المائدة، الآية: ٣.
(٥) الخوارزمي/ المناقب/ ٨٠.

بأحب خلقك إليك وإلي ليأكل معي من هذا الطير، فجاءه علي فأكل معه[1].

١٢ ـ وفي صحيح البخاري بسنده الصحيح، قال الرسول لعليﷺ ـ عندما خلّفه على المدينة في غزوة تبوك ـ:

«ألا ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى، إلاّ أنه لا نبي بعدي»[2].

١٣ ـ قال رسول اللهﷺ «أنا مدينة العلم وعليّ بابها، فمن أراد العلم فليأت الباب»[3].

قال الحاكم النيسابوري: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين (البخاري ومسلم) ولم يخرجاه[4].

١٤ ـ قال رسول اللهﷺ: «أنا مدينة الحكمة وعليٌّ بابها»[5].

١٥ ـ قال رسول اللهﷺ لعليّ: «أنت تبين لأمّتي ما اختلفوا فيه من بعدي»[6].

١٦ ـ قال رسول اللهﷺ: «عليٌّ مع القرآن، والقرآن مع علي، لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض»[7].

١٧ ـ قال رسول اللهﷺ: «عليٌّ مع الحق والحق معه، يدور الحق معه حيث دار»[8].

هذه نماذج من أحاديث الرسول الأعظمﷺ في أمير المؤمنين، بعضها ينطق بالنصّ الصريح على إمامته، وبعضها ينطق بالدلالة الالتزامية

---

(١) المصدر نفسه/ ٥٩.
(٢) البخاري/ الجامع الصحيح ٥/ ٤٩٢.
(٣) (٤) الحاكم/ المستدرك ٣/ ١٢٢.
(٥) الترمذي/ صحيح الترمذي ٢/ ٢٩٩.
(٦) (٧) الحاكم/ المستدرك ٣/ ١٢٢ و ١٢٤.
(٨) الهيثمي/ مجمع الزوائد ٧/ ٢٣٤.

والتّضمينية على إمامته، ونكتفي بهذا القدر من سيل الأحاديث في أمير المؤمنين.

## ٢ ـ النصّ على إمامة الحسن بن علي عليه السلام:

١ ـ قال ابن الصباغ المالكي: «الحسن بن علي، هو الإمام الثاني، والسبط الأول، سيد شباب أهل الجنة، وعاش بعد أبيه عليه السلام إلى حين وفاته عشر سنين، وهذه مدة إمامته»[١].

٢ ـ عن أبي جعفر ـ الإمام الباقر ـ عليه السلام أنه قال: «أوصى أمير المؤمنين إلى الحسن، وأشهد على وصيته الحسين ومحمداً وجميع ولده، ورؤساء شيعته، وأهل بيته...»[٢].

٣ ـ عن الحارث الهمداني، قال: لما مات أمير المؤمنين عليه السلام جاء الناس إلى الحسن عليه السلام فقالوا: أنت خليفة أبيك، ووصيه، ونحن السامعون المطيعون لك، فمرنا بأمرك[٣].

٤ ـ قال المسعودي: «وأوصى ـ أي الإمام علي عليه السلام ـ إلى الحسن، وسلّم إليه الاسم الأعظم، والنور والحكمة ومواريث الأنبياء، وقال: إذ أنا متّ فغسّلني وكفّني وحنّطني وأدخلني قبري..»[٤].

٥ ـ قال الشيخ المفيد: «وكان الحسن بن علي عليه السلام وصيّ أبيه أمير المؤمنين على أهله وولده وأصحابه، ووصّاه بالنظر في وقوفه وصدقاته، وكتب إليه عهداً مشهوراً...»[٥].

---

(١) ابن الصباغ/ الفصول المهمة/ ١٣٣.
(٢) الكليني/ الكافي ١/ ٢٩٨.
(٣) الحر العاملي/ إثبات الهداة/ ٥/ ١٣٥.
(٤) المسعودي/ إثبات الوصية/ ١٥٢.
(٥) المفيد/ الإرشاد/ ٢٠٦.

٦ ـ عن الأصبغ بن نباتة، أن علياً لما ضربه ابن ملجم دعا بالحسن والحسين عليهما السلام، فقال: «إنّي مقبوض في ليلتي هذه، فاسمعا قولي؛ وأنت يا حسن وصيّي والقائم بالأمر من بعدي..»[١].

٧ ـ ذكر الشيخ المفيد قدس سره: أنّ ابن عباس قام بين يدي الحسن، والتفت إلى الناس، وقال:

«معاشر الناس هذا ابن بنت نبيكم، ووصي إمامكم، فبايعوه، فاستجاب له الناس، فقالوا: ما أحبّه إلينا، وواجب حقه علينا، وبادروا إلى البيعة له بالخلافة..»[٢].

٨ ـ عن شهر بن حوشب: أن علياً عليه السلام، لما سار إلى الكوفة، استودع أم سلمة رضي الله عنها: كتبه والوصية، فلمّا رجع الحسن عليه السلام دفعتها إليه»[٣].

٩ ـ عن الإمام الرضا عليه السلام عن آبائه عن رسول الله صلى الله عليه وآله أنّه قال: «الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة، وأبوهما خير منهما»[٤].

١٠ ـ عن سُليم بن قيس الهلالي قال: شهدت أمير المؤمنين عليه السلام حين أوصى إلى ابنه الحسن عليه السلام وأشهد على وصيته الحسين ومحمداً وجميع ولده، ورؤساء شيعته وأهل بيته ثم دفع إليه الكتاب والسلام، وقال له: يا بني إنه أمرني رسول الله صلى الله عليه وآله أن أوصي إليك، وأدفع إليك كتبي وسلاحي، كما أوصى إليّ ودفع إلي كتبه وسلاحه، وأمرني أن آمرك إذا حضرك الموت أن تدفعها إلى أخيك الحسين، ثم أقبل على ابنه الحسين فقال: وأمرك رسول الله أن تدفعها إلى ابنك هذا، ثم أخذ بيد علي بن الحسين،

---

(١) الحر العاملي/ إثبات الهداة ٥/ ١٤٠.

(٢) المفيد/ الإرشاد/ ٢٠٧.

(٣) الطبرسي/ إعلام الورى/ ٢٠٨.

(٤) الخوارزمي/ المناقب/ ٢٩.

وقال: وأمرك رسول الله أن تدفعها إلى ابنك محمد بن علي فأقرئه من رسول الله ومني السلام[1].

## ٣ ـ النص على إمامة الحسين بن علي عليه السلام:

١ ـ قال الشيخ المفيد: «والإمام بعد الحسن بن علي عليه السلام أخوه الحسين بن علي عليه السلام ابن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله بنصّ أبيه وجده عليهما السلام، ووصية أخيه الحسن عليه السلام إليه»[2].

٢ ـ قال المسعودي: «وقام الحسين مقام الحسن بعده»[3].

٣ ـ عن المفضل بن عمر، عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام في قول الحسن بن علي لأخيه محمد بن الحنفية، وذلك حينما حضرت الوفاة الحسن عليه السلام: «يا محمد بن علي أما علمت أن الحسين بن علي بعد وفاة نفسي، ومفارقة روحي جسمي، إمامٌ من بعدي، وعند الله جلّ اسمه في الكتاب، وراثة من النبي صلى الله عليه وآله أضافها الله عزّ وجلّ له في وراثة أبيه وأمه، فعلم الله أنكم خيرة خلقه، فاصطفى منكم محمداً صلى الله عليه وآله واختار محمدٌ علياً، واختارني عليٌّ بالإمامة، واخترت أنا الحسين..»[4].

٤ ـ عن ابن الصباغ المالكي، لما حضرت الحسن عليه السلام الوفاة، قال للحسين: «يا أخي قد حضرت وفاتي، وحان فراقي، وإني لاحق بربي، وأجد كبدي يتقطع، وإنّي لعارف من أين دهيت، أنا أخاصمه إلى الله، فبحقي عليك إن تكلمت في ذلك لشيء، فإذا أنا قضيت فقمّصني، وغسّلني، وكفّني، واحملني على سريري إلى قبر جدي رسول الله صلى الله عليه وآله

(١) الطبرسي/ إعلام الورى/ ٢٠٧.
(٢) المفيد/ الإرشاد/ ٢١٨.
(٣) المسعودي/ إثبات الوصية/ ١٦٠.
(٤) الكليني/ الكافي ١/ ٣٠١.

لأجدد به عهداً، ثم ردني إلى قبر جدتي فاطمة بنت أسد، فادفنّي هناك، وبالله أقسم عليك أن لا تهرق في أمري محجمة دم، ثمّ وصّى إليه بأهله وولده وتركته، وجميع ما كان وصّىٰ به إليه أمير المؤمنين علي بن أبي طالب»[1].

٥ ـ قال الحرّ العاملي: «لما حضرت وفاة أبي محمدعليه السلام، أحضر الحسينعليه السلام وسلّم إليه جميع مواريث الأنبياء، فقام بأمر الله عز وجل»[2].

٦ ـ عن محمد بن مسلم، قال: سمعت أبا جعفر محمد بن عليعليه السلام يقول: «لما احتضر الحسن قال للحسين: يا أخي إني أوصيك بوصية.. إذا أنا متُّ كفّني ووجّهني إلى رسول اللهصلى الله عليه وآله لأحدث به عهداً، ثم اصرفني إلى أمي فاطمة، وردّني بعده وادفني بالبقيع»[3].

٧ ـ عن محمد بن مسلم أيضاً، قال سمعت أبا جعفر ـ يعني الباقر ـ يقول لما حضرت الحسن بن عليعليه السلام الوفاة، قال للحسين: يا أخي إني أوصيك بوصية فاحفظها، إذا أنا متُّ فهيّئني، ثمّ وجّهني إلى رسول اللهصلى الله عليه وآله لأحدث به عهداً، ثم اصرفني إلى أمي، ثم ردّني، فادفني بالبقيع..»[4].

## ٤ ـ النصّ على إمامة علي بن الحسينعليه السلام:

١ ـ قال المسعودي: «وقام أبو محمد علي بن الحسين بالأمر مستخفياً، على تقيّة شديدة في زمان صعب... وكان يسمى سيد العابدين... فلمّا قرب استشهاد أبي عبد اللهعليه السلام استدعاه، وأوصى إليه، وأمره أن يتسلم ما خلّفه عند أم سلمة مع مواريث الأنبياء والسلاح

---

(١) ابن الصباغ/ الفصول المهمة/ ٢٤٧.

(٢) الحر العاملي/ إثبات الهداة ٥/ ١٧٤.

(٣) الطبرسي/ إعلام الورى/ ٢١٥.

(٤) الكليني/ الكافي ١/ ٣٠٠.

والكتاب...»[1].

٢ ـ عن أبي جعفر الإمام محمد الباقر عليه السلام قال: إن الحسين بن علي لمّا حضره الذي حضره، دعا ابنته الكبيرة فاطمة بنت الحسين فدفع إليها كتاباً ملفوفاً ووصية ظاهرة... فدفعت فاطمة الكتاب إلى علي بن الحسين»[2].

٣ ـ عن عبد الله بن عتبة، قال: كنت عند الحسين عليه السلام إذ دخل علي ابن الحسين الأصغر، إلى أن قال: فقلت إن كان ما أعوذ بالله أن أراه فيك فإلىٰ مَنْ؟ فقال: إلى علي ابني هذا، هو الإمام وأبو الأئمة»[3].

٤ ـ قال الشيخ المفيد: «والإمام بعد الحسين بن علي ابنه أبو محمد: علي بن الحسين زين العابدين... وكانت إمامته أربعاً وثلاثين سنة.. وثبتت له الإمامة بوجوه:

أحدها: أنه كان أفضل خلق الله تعالى بعد أبيه علماً وعملاً، والإمامة للأفضل دون المفضول بدلائل العقول.

ومنها: أنه كان أولىٰ بأبيه الحسين عليه السلام وأحق لمقامه من بعده بالفضل والنسب، والأولى بالإمام الماضي أحقّ بمقامه من غيره بدلالة آية ذوي الأرحام وقصة زكريا.

ومنها: وجوب الإمامة عقلاً في كل زمان...

ومنها: ثبوت الإمامة أيضاً في العترة خاصة بالنظر، والخبر عن النبي صلى الله عليه وآله.

ومنها: نصّ رسول الله صلى الله عليه وآله بالإمامة عليه.. ونصّ جدّه أمير

---

(١) المسعودي/ إثبات الوصية/ ١٦٥ ـ ١٦٧.
(٢) الكليني/ الكافي ١/ ٣٠٣.
(٣) الحر العاملي/ إثبات الهداة ٥/ ٢١٥.

المؤمنين. . . ووصية أبيه الحسين إليه»[1].

٥ ـ عن الفضيل بن يسار قال: قال أبو جعفر عليه السلام: لمّا توجه الحسين إلى العراق، دفع إلى أم سلمة زوجة النبي صلى الله عليه وآله الوصية والكتب وغير ذلك، قال لها: إذا آتاكِ أكبر ولدي فادفعي إليه ما دفعت إليك. فلما قتل الحسين عليه السلام أتى علي بن الحسين أم سلمة، فدفعت إليه كلّ شيء أعطاها الحسين»[2].

٦ ـ عن محمد بن مسلم، قال: سألت الصادق جعفر بن محمد عليه السلام عن خاتم الحسين بن علي عليهما السلام إلى مَنْ صار؟ قال: إنّ الحسين أوصى إلى ابنه علي بن الحسين عليه السلام وجعل خاتمه في إصبعه، وفوّض إليه أمره، كما فعله رسول الله صلى الله عليه وآله بأمير المؤمنين عليه السلام، وفعله أمير المؤمنين عليه السلام بالحسن عليه السلام وفعله الحسن عليه السلام بالحسين عليه السلام ثم صار ذلك الخاتم إلى أبي عليه السلام بعد أبيه، ومنه صار إليّ، فهو عندي، وإني لألبسه كل جمعة وأصلي فيه»[3].

٧ ـ عن عبد الله بن عتبة، قال: كنت عند الحسين بن علي عليهما السلام، إذ دخل علي بن الحسين الأصغر، فدعاه الحسين، وضمّه إليه ضمّاً، وقبّل ما بين عينيه، ثم قال: . . . . عليٌّ ابني هذا، هو الإمام أبو الأئمة»[4].

٨ ـ عن سُليم بن قيس الهلالي قال: شهدتُ أمير المؤمنين عليه السلام حين أوصى إلى ابنه الحسن. . . ثم أقبل على الحسين عليه السلام فقال: وأمرك رسول الله صلى الله عليه وآله أن تدفعها إلى ابنك هذا، ثم أخذ بيد عليّ بن الحسين، وقال: وأمرك رسول الله صلى الله عليه وآله أن تدفعها إلى ابنك محمد بن علي»[5].

---

(١) المفيد/ الإرشاد/ ٢٨٤ ـ ٢٨٥.

(٢) الحر العاملي/ إثبات الهداة/ ٥/ ٢١٤.

(٣) المجلسي/ بحار الأنوار ٤٦/ ١٧، نقله عن أمالي الصدوق.

(٤) المصدر نفسه/ ٤٦/ ١٩.

(٥) الطبرسي/ إعلام الورى/ ٢٠٧.

## ٥ ـ النصّ على إمامة محمد بن علي الباقر عليه السلام:

١ ـ عن مالك بن أعين الجهني، قال: أوصى علي بن الحسين عليه السلام إلى ابنه محمد بن علي عليه السلام قال:

«يا بني إني قد جعلتك خليفتي من بعدي»(١).

٢ ـ قال المسعودي، وهو يتحدث عن الإمام زين العابدين: «وقام بالأمر بعده: أبو جعفر محمد بن علي عليه السلام»(٢).

٣ ـ عن عثمان بن خالد، قال: مرض علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام في مرضه الذي توفي فيه، فجمع أولاده: محمداً والحسن وعبد الله وعمر وزيداً والحسين، وأوصى إلى ابنه محمد بن علي، وكنّاه الباقر، وجعل أمرهم إليه...»(٣).

٤ ـ عن إسماعيل بن محمد بن عبد اللّه بن علي بن الحسين عن أبي جعفر (يعني الإمام الباقر عليه السلام) قال: لما حضرت علي بن الحسين عليه السلام الوفاة، أخرج سفطاً أو صندوقاً عنده، فقال: يا محمد احمل هذا الصندوق، قال: فحمل بين أربعة، فلما توفي جاء إخوته يدّعون في الصندوق سهماً، قال: والله ما لكم فيه شيء، ولو كان لكم فيه شيء ما دفعه إلي، وكان في الصندوق سلاح رسول الله صلى الله عليه وآله(٤).

٥ ـ عن إبان بن عثمان عن الصادق جعفر بن محمد عليه السلام في حديث: «أن جابراً دخل على علي بن الحسين عليه السلام فوجد ابنه محمد بن علي عليه السلام عنده غلاماً، فقال له: من هذا؟ قال: هذا ابني وصاحب الأمر بعدي، محمد الباقر»(٥).

---

(١) الحر العاملي/ إثبات الهداة/ ٥/ ٢٦٤.
(٢) المسعودي/ إثبات الوصية/ ١٧٢.
(٣) المجلسي/ بحار الأنوار ٤٦/ ٢٣٠.
(٤) الطبرسي/ إعلام الورى/ ٢٦٥.
(٥) الحر العاملي/ إثبات الهداة/ ٥/ ٢٦٣.

٦ ـ عن جعفر بن محمد عليه السلام عن أبيه، قال: دخلت على جابر بن عبد الله الأنصاري، فسلّمت عليه، فردّ علي السلام، ثم قال لي: من أنت؟ وذلك بعد كفاف بصره، فقلت: محمد بن علي بن الحسين، فقال: يا بني أدن مني، فدنوت منه، فقبّل يدي، ثم أهوى على رجلي يقبّلها، فتنحّيتُ عنه، ثم قال لي: إن رسول الله صلى الله عليه وآله يقرئك السلام، فقلت: على رسول الله السلام ورحمة الله وبركاته، وكيف ذلك يا جابر؟ فقال: كنتُ معه ذات يوم، فقال لي: يا جابر لعلّك تبقى حتى تلقى رجلاً من ولدي يقال له: محمد بن علي بن الحسين يهب الله له النور والحكمة، فأقرئه عني السلام»[1].

٧ ـ عن سُليم بن قيس الهلالي، قال: شهدت أمير المؤمنين عليه السلام حين وصّى إلى ابنه الحسن عليه السلام... ثم أقبل على ابنه الحسين عليه السلام... ثم أخذ بيد علي بن الحسين عليه السلام قال: وأمرك رسول الله صلى الله عليه وآله أن تدفعها إلى ابنك محمد بن علي، فأقرئه من رسول الله صلى الله عليه وآله السلام»[2].

٨ ـ عن الزهري، عن علي بن الحسين عليه السلام في حديث... قال: «يا ابن رسول الله إن كان من أمر الله ما لا بدّ منه، فإلى مَنْ نختلف بعدك؟ قال: إلى ابني هذا ـ وأشار إلى محمد ابنه ـ إنّه وصيي، ووارثي، وعيبة علمي، ومعدن العلم، وباقر العلم، إلى أن قال: هكذا عهد إلينا رسول الله صلى الله عليه وآله»[3].

## ٦ ـ النصّ على إمامة جعفر بن محمد الصادق عليه السلام:

١ ـ عن أبي الصباح الكناني، قال: نظر أبو جعفر (يعني الباقر عليه السلام)

---

(١) المفيد/ الإرشاد/ ٢٩٤.

(٢) الطبرسي/ إعلام الورى/ ٢٠٧.

(٣) الحر العاملي/ إثبات الهداة/ ٥/ ٢٦٤.

إلى ابنه أبي عبد الله (يعني الصادق عليه السلام) فقال: ترى هذا؟ هذا من الذين قال الله تعالى ﴿وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ ٱلْوَٰرِثِينَ ۝٥﴾[1].

٢ ـ عن جابر بن يزيد الجعفي، عن أبي جعفر عليه السلام قال: سئل عن القائم، فضرب بيده على أبي عبد الله عليه السلام ـ يعني الصادق ـ فقال: هذا والله قائم آل محمد صلى الله عليه وآله. قال عنبسة، فلما قُبِضَ أبو جعفر عليه السلام دخلت على أبي عبد الله عليه السلام فأخبرته بذلك، فقال: صدق جابر. ثم قال: لعلكم ترون أن ليس كل إمام هو القائم بعد الإمام الذي كان قبله»[2]. أقول: مراد الإمام الباقر عليه السلام بالقائم: أي القائم بعد أبيه بالأمر كما صرح الصادق عليه السلام.

٣ ـ عن همام بن نافع، قال: قال أبو جعفر عليه السلام لأصحابه يوماً: إذا فقدتموني، فاقتدوا بهذا، فهو الإمام والخليفة من بعدي، وأشار إلى أبي عبد الله الصادق عليه السلام[3].

٤ ـ الطبرسي بسنده عن طاهر؛ قال: كنت قاعداً عند أبي جعفر عليه السلام، فأقبل جعفر (الصادق) قال أبو جعفر: هذا خير البرية[4].

٥ ـ ذكر المسعودي أنّها لما قربت وفاة الإمام الباقر عليه السلام، «دعا بأبي عبد الله جعفر ابنه، فقال: إنّ هذه الليلة التي وعدت فيها، ثم سلّم إليه الاسم الأعظم، ومواريث الأنبياء، والسلاح»[5].

٦ ـ قال الشيخ المفيد «وكان الصادق جعفر بن محمد بن علي بن الحسين عليه السلام، من بين أخوته، خليفة أبيه محمد بن علي عليه السلام ووصيه،

(١) المجلسي/ بحار الأنوار ٤٧/ ١٣.
(٢) الكليني/ الكافي ١/ ٣٠٧.
(٣) المجلسي/ بحار الأنوار ٤٧/ ١٥.
(٤) الطبرسي/ إعلام الورى/ ٢٧٤.
(٥) المسعودي/ إثبات الوصيّة/ ١٧٧.

والقائم بالإمامة من بعده»[1].

٧ ـ عن عبد الأعلى عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إن أبي استودعني ما هناك، فلما حضرته الوفاة، قال: أدعُ شهوداً فدعوت له أربعة من قريش، فيهم نافع مولى عبد الله بن عمر، فقال: اكتبوا، هذا ما أوصى به يعقوب بنيه، يا بني إنّ الله اصطفى لكم الدين فلا تموتن إلاّ وأنتم مسلمون، وأوصى محمد بن علي إلى جعفر بن محمد... فقال الصادق لأبيه: بعد انصراف الشهود: ما كان في هذا بأن تشهد عليه، فقال: يا بني كرهت أن تُغلب، وأن يقال: إنه لم يوصِ إليه، فأردت أن تكون لك الحجة»[2].

٨ ـ عن محمد بن مسلم، قال: كنت عند أبي جعفر محمد بن علي الباقر عليه السلام إذ دخل جعفر ابنه... قال لي: يا محمد هذا إمامك بعدي، فاْقتدِ به، واْقتبس من علمه»[3].

## ٧ ـ النصّ على إمامة موسى بن جعفر عليه السلام:

١ ـ عن المفضل بن عمر: قال: دخلت على سيدي الصادق جعفر ابن محمد عليه السلام، وقلت: يا سيدي لو عهدت إلينا في الخلف من بعدك!! فقال لي: يا مفضل: الإمام من بعدي موسى ابني»[4].

٢ ـ عن داود بن كثير، قال: قلتُ لأبي عبد الله عليه السلام، جعلتُ فداك، وقدّمني للموت قبلك، إن كان كون فإلى من؟ قال: إلى ابني موسى. فكان ذلك الكون، فوالله ما شككت في موسى طرفة عين قط، ثم مكثت نحواً من ثلاثين سنة، ثم أتيت أبا الحسن موسى عليه السلام فقلت له: جعلت فداك إن كان كون فإلى مَنْ؟ قال: فإلى علي ابني، قال: فكان ذلك الكون، فوالله

(١) المفيد/ الإرشاد/ ٣٠٣.
(٢) الكليني/ الكافي ١/ ٣٠٧.
(٣) المجلسي/ بحار الأنوار ٤٧/ ١٥.
(٤) الصدوق/ إكمال الدين/ ٣٢٤.

ما شككت في علي عليه السلام طرفة عينٍ قط»[1].

٣ ـ عن الفيض بن المختار، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: خذ بيدي من النار، مَنْ لنا بعدك؟ قال: فدخل أبو إبراهيم ـ يعني ولده موسى ـ وهو يومئذ غلام، فقال: هذا صاحبكم فتمسك به»[2].

٤ ـ روى محمد بن الوليد، قال سمعت علي بن جعفر بن محمد يقول: سمعتُ أبي جعفر بن محمّد عليهما السلام يقول لجماعة من خاصته وأصحابه: استوصوا بابني موسى خيراً، فإنه أفضل ولدي، وَمَنْ أخلف من بعدي، وهو القائم مقامي والحجة لله تعالى على كافّة خلقه من بعدي..»[3].

٥ ـ عن المفضل بن عمر، قال كنت عند أبي عبد الله عليه السلام فدخل أبو إبراهيم ـ يعني موسى ـ وهو غلام، فقال: استوصِ به، وضع أمره عند من تثق به من أصحابك»[4].

٦ ـ قال المسعودي: «وقام أبو إبراهيم موسى بن جعفر مقام أبيه..»[5].

٧ ـ روي عن نصر بن قابوس، قال: دخلت على أبي عبد الله، فسألته عن الإمام من بعده، فقال: أبو الحسن موسى بن جعفر ابني الإمام بعدي»[6].

٨ ـ عن إبراهيم الكرخي، قال: دخلت على أبي عبد الله عليه السلام، وإني

---

(١) الصدوق/ عيون أخبار الرضا/ ١٩.
(٢) المفيد/ الإرشاد/ ٣٢٤.
(٣) المصدر نفسه/ ٣٢٦.
(٤) الكليني/ الكافي ١/٣٠٨.
(٥) المسعودي/ إثبات الوصية/ ١٨٤.
(٦) المصدر نفسه/ ١٨٦.

لجالس عنده، إذ دخل أبو الحسن موسى بن جعفر وهو غلام، فقمت إليه، فقبّلته، وجلست معه، فقال أبو عبد الله: يا إبراهيم، أمّا أنتَ فهذا صاحبك من بعدي، أمّا ليهلكنّ فيه أقوام، ويسعد آخرون، فلعن الله قاتله، وضاعف عليه العذاب»[1].

## ٨ ـ النص على إمامة علي بن موسى الرضا عليه السلام:

١ ـ عن محمد بن إسماعيل بن الفضل الهاشمي، قال: دخلتُ على أبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام وقد اشتكى شكاة شديدة، فقلت له: إذ كان كونٌ ما، أسأل الله أن لا يريناه، فإلى مَنْ؟ قال: إلى عليّ ابني، وكتابه كتابي، وهو وصيّي وخليفتي من بعدي»[2].

٢ ـ أورد الصدوق، عن الحسين بن بشير، قال: أقام لنا أبو الحسن موسى بن جعفر عليه السلام ابنه علياً عليه السلام كما أقام رسول الله صلى الله عليه وآله علياً عليه السلام في يوم غدير خم، فقال: يا أهل المدينة، أو قال: يا أهل المسجد هذا وصيّي من بعدي»[3].

٣ ـ عن سليمان المروزي، قال: دخلت على أبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام وأنا أريد أن أسأله عن الحجة على الناس بعده.. فابتدأني، وقال: يا سليمان إن علياً ابني ووصيي، وحجة الناس بعدي، وهو أفضل ولدي، فإن بقيت بعدي، فاشهد له بذلك عند شيعتي وأهل ولايتي والمستخبرين عن خليفتي من بعدي»[4].

٤ ـ عن نعيم القابوسي عن أبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام قال: «ابني علي أكبر ولدي، وأبرّهم عندي، وأحبهم إليّ، هو ينظر معي في

(١) الصدوق/ إكمال الدين/ ٣٢٤.
(٢) الصدوق/ عيون أخبار الرضا/ ١٧.
(٣) المصدر نفسه/ ٢٤.
(٤) الصدوق/ عيون أخبار الرضا/ ٢١.

الجفر، ولم ينظر فيه إلاّ نبيٌّ، أو وصي نبيٍّ»[1].

٥ ـ عن جعفر بن خلف، قال: سمعت أبا الحسن موسى بن جعفر عليه السلام يقول: سَعُدَ امرؤٌ لم يمت حتى يُرى منه خَلَفٌ، وقد أراني الله من ابني هذا خلفاً، وأشار إليه؛ يعني الرضا[2].

٦ ـ قال المسعودي: وقام أبو الحسن علي بن موسى الرضا بأمر الله تعالى بعد أبيه»[3].

٧ ـ عن نصر بن قابوس، قال: قال لي أبو الحسن عليه السلام: «عليٌّ ابني أكبر ولدي، وأسمعهم لقولي، وأطوعهم لأمري، ينظر معي في كتاب الجفر والجامعة، وليس ينظر فيه إلا نبيّ أو وصيّ نبي»[4].

٨ ـ عن داود الرقيّ، قال: قلتُ لأبي إبراهيم عليه السلام: «إني قد كبرت، وخفت أن يحدث بي حدث، ولا ألقاك، فأخبرني: مَنْ الإمام من بعدك؟ فقال: ابني علي»[5].

٩ ـ عن الحسين بن المختار، قال: خرجَتْ إلينا ألواحٌ من أبي إبراهيم موسى بن جعفر عليه السلام وهو في الحبس، فإذا مكتوب فيها: عهدي إلى أكبر ولدي[6].

١٠ ـ عن علي بن يقطين، قال: قال موسى بن جعفر عليه السلام ابتداءً منه: هذا أفقه ولدي، وأشار بيده إلى الرضا عليه السلام وقد نحلته كنيتي[7].

---

(١) المفيد/ الإرشاد/ ٣٤٣.
(٢) الصدوق/ عيون أخبار الرضا/ ٢٥.
(٣) المسعودي/ إثبات الوصية/ ١٩٥.
(٤) الصدوق/ عيون أخبار الرضا/ ٢٦.
(٥) المصدر نفسه/ ١٩.
(٦) الصدوق/ عيون أخبار الرضا/ ٢٥.
(٧) المصدر نفسه/ ١٨.

## ٩ ـ النص على إمامة محمد بن علي الجوادعليه السلام:

١ ـ عن صفوان بن يحيى، قال: قلت للرضاعليه السلام: قد كنّا نسألك قبل أن يهب الله لك أبا جعفر، فكنت تقول: يهب الله لي غلاماً، فقد وهبه الله لك فأقرّ عيوننا، فلا أرانا الله يومك، فإن كان كون فإلى مَنْ؟ فأشار بيده إلى أبي جعفر ـ يعني الإمام الجوادعليه السلام ـ وهو قائم بين يديه، فقلت: جعلت فداك هذا ابن ثلاث سنين، قال: وما يضرّه من ذلك، قد قام عيسى بالحجة وهو ابن أقل من ثلاث سنين»[١].

٢ ـ قال المسعودي: وقام أبو جعفر محمد بن علي بن موسى مقام أبيه[٢].

٣ ـ عن محمد بن أبي عبّاد، أنه سمع الرضاعليه السلام يقول: «أبو جعفر ـ يعني الجوادعليه السلام ـ وصيي، وخليفتي في أهلي من بعدي»[٣].

٤ ـ عن ابن أبي نصر البزنطي قال: . . . فدخلتُ على الرضاعليه السلام . . . فقال لي: الإمام ابني، ثم قال: وهل يجترىء أحدٌ أن يقول ابني، وليس له ولد، ولم يكن وُلِدَ أبو جعفرعليه السلام فلم تمضِ الأيام حتى وُلِدَ[٤].

٥ ـ عن إبراهيم بن أبي محمود، قال: كنت واقفاً عند رأس أبي الحسن علي بن موسىعليه السلام بطوس، قال له بعض من كان عنده: إن حدث حدث، فإلى من؟ قال: إلى ابني محمد. .»[٥].

٦ ـ عن معمّر بن خلاَّد، قال: سمعت الرضاعليه السلام وذكر شيئاً، فقال: ما حاجتكم إلى ذلك؟ هذا أبو جعفر قد أجلسته مجلسي، وصيّرته مكاني،

---

(١) الطبرسي/ إعلام الورى/ ٣٤٥.
(٢) المسعودي/ إثبات الوصية/ ٢٠٩.
(٣) المجلسي/ بحار الأنوار ١٨/٥٠.
(٤) المفيد/ الإرشاد/ ٣٥٧.
(٥) المجلسي/ بحار الأنوار ٥٠/ ٣٤.

وقال: إنّا أهل بيت يتوارث أصاغرنا على أكابرنا القذة بالقذة[1].

٧ ـ عن الخيراني، عن أبيه، قال: كنتُ واقفاً بين يدي أبي الحسن عليه السلام بخراسان، فقال له قائل: يا سيدي إن كان كونٌ فإلى مَنْ؟ قال: إلى أبي جعفر ابني، فكأن القائل استصغر سنّ أبي جعفر، فقال أبو الحسن عليه السلام: إن الله بعث عيسى بن مريم رسولاً نبياً، صاحب شريعة مبتدئة، في أصغر من السن الذي هو فيه[2].

٨ ـ عن محمد بن سنان، قال: دخلت على أبي الحسن موسى عليه السلام... قال: صدقت يا محمد، يمدّ الله في عمرك، وتسلّم له ـ أي للرضا عليه السلام ـ حقه، وتقر بإمامته، وإمامة من يكون من بعده، قال: قلت ومن ذاك، قال: ابنه محمد..[3].

## ١٠ ـ النصّ على إمامة علي بن محمد الهادي عليه السلام:

١ ـ عن الصقر بن دلف، قال: سمعت أبا جعفر محمد بن علي... يقول: «إن الإمام بعدي ابني عليٌّ، أمره أمري، وقوله قولي، وطاعته طاعتي، والإمامة بعده في ابنه الحسن»[4].

٢ ـ عن إسماعيل بن مهران، قال: لمّا خرج أبو جعفر عليه السلام ـ الإمام الجواد ـ من المدينة إلى بغداد في الدفعة الأولى من خَرْجَتَيه، قلت له عند خروجه: جعلتُ فداك إني أخاف عليك في هذا الوجه، فإلى مَنْ الأمر بعدك؟ قال: فَكّرَ إليّ بوجهه ضاحكاً وقال لي: ليس كما ظننت في هذه السنة.

---

(١) المفيد/ الإرشاد/ ٣٥٧.

(٢) الطبرسي/ إعلام الورى/ ٣٤٦.

(٣) المجلسي/ بحار الأنوار/ ٥٠/ ١٩.

(٤) المصدر نفسه/ ٥٠/ ١١٨.

فلما استدعىٰ به المعتصم، صرت إليه، فقلت له: جعلتُ فداك أنت خارجٌ فإلى مَنْ هذا الأمر من بعدك؟ فبكى حتى اخضلت لحيته، ثم التفت إليّ فقال: عند هذه يخاف عليَّ، الأمر من بعدي إلى ابني علي»[(١)].

٣ ـ قال المسعودي:

«وقام أبو الحسن علي بن محمد صاحب العسكر بسر مَنْ رأى مقام أبيه»[(٢)].

٤ ـ عن محمد بن عثمان الكوفي عن أبي جعفر (الإمام الجواد) أنه قال له: إن حدث بك ـ وأعوذ بالله ـ حادثٌ فإلى مَنْ؟ فقال: إلى ابني هذا يعني أبا الحسن الهادي[(٣)].

٥ ـ عن محمد بن إسماعيل بن بزيع، قال: قال لي أبو جعفرعليه السلام: يفضي الأمر إلى أبي الحسن وهو ابن سبع سنين. ثم قال: نعم وأقل من سبع سنين كما كان عيسى»[(٤)].

## ١١ ـ النصّ على إمامة الحسن بن علي العسكريعليه السلام:

١ ـ عن عبد الله بن محمد، قال: قال لي أبو الحسنعليه السلام ـ يعني الإمام الهادي ـ صاحبكم بعدي الذي يصلّي عليَّ، قال: ولم نكن نعرف أبا محمد ـ العسكري ـ قبل ذلك، قال: فخرج أبو محمد ـ يعني الحسن العسكري ـ بعد وفاته فصلّى عليه»[(٥)].

٢ ـ عن عبد العظيم بن عبد الله الحسني، عن عليّ بن محمدعليه السلام ـ

---

(١) المفيد/ الإرشاد/ ٣٦٩.
(٢) المسعودي/ إثبات الوصية/ ٢٢٠.
(٣) المصدر نفسه/ ٢٢١.
(٤) الحر العاملي/ إثبات الهداة ٦/ ٢١١.
(٥) المفيد/ الإرشاد/ ٣٧٨.

يعني الإمام الهادي ـ الإمام من بعدي الحسن ابني، فكيف للناس بالخلق بعده؟[1]

٣ ـ عن أبي هاشم الجعفري، قال سمعت أبا الحسن صاحب العسكر عليه السلام يقول: الخلف من بعدي ابني الحسن، فكيف لكم بالخلف من بعد الخلف؟ فقلت: وَلِمَ جعلت فداك؟ فقال: لأنكم لا ترون شخصه، ولا يحلّ لكم ذكره باسمه، قلت: فكيف نذكره؟ قال: قولوا: الحجة من آل محمد عليهم السلام[2].

٤ ـ قال المسعودي: وقام أبو محمد الحسن بن علي مقام أبيه[3].

٥ ـ عن علي بن عمرو النوفلي، قال: كنت مع أبي الحسن العسكري عليه السلام ـ يعني الهادي ـ في داره فمرّ علينا أبو جعفر ـ يعني السيد محمد بن الهادي ـ فقلت له: هذا صاحبنا؟ فقال: لا، صاحبكم الحسن»[4].

٦ ـ عن يحيى بن يسار القنبري، قال: أوصى أبو الحسن عليه السلام إلى ابنه الحسن عليه السلام قبل مضيّه بأربعة أشهر، وأشار إليه بالأمر من بعده، وأشهدني على ذلك وجماعة من الموالي[5].

٧ ـ عن داود بن القاسم الجعفري، قال: كنت عند أبي الحسن لما مضى ابنه محمد، ففكرت في نفسي، فقلت: كانت قصة أبي محمد مثل قصة إسماعيل وأبي الحسن موسى، فالتفت إليّ فقال: نعم يا أبا هاشم هو كما حدَّثتك نفسك وإن كره المبطلون، أبو محمد ـ يعني الحسن العسكري

(١) المجلسي/ بحار الأنوار ٥٠/ ٢٣٩.
(٢) المصدر نفسه/ ٥٠/ ٢٤٠.
(٣) المسعودي/ إثبات الوصية/ ٢٣٦.
(٤) المجلسي/ بحار الأنوار ٥٠/ ٢٤٢.
(٥) الطبرسي/ إعلام الورى/ ٣٧٠.

ـ عنده ما يحتاج إليه، ومعه آلة الإمامة والحمد لله رب العالمين»[1].

## ١٢ ـ النصّ على إمامة الحجة المنتظر عليه السلام:

١ ـ عن محمد بن عثمان العمري يقول: سمعت أبي يقول: سُئل أبو محمد الحسن بن علي عليه السلام، وأنا عنده عن الخبر الذي رُوي عن آبائه عليهم السلام: أنّ الأرض لا تخلو من حجة لله على خلقه إلى يوم القيامة، ومَنْ مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية. فقال: إن هذا حقٌّ، فقيل له: يا ابن رسول الله فمن الحجة والإمام بعدك؟ فقال: ابني محمد هو الإمام بعدي، مَنْ مات ولم يعرفه مات ميتة جاهلية، أما أنّ له غيبة...»[2].

٢ ـ عن محمد بن معاوية بن حكيم، ومحمد بن أيوب بن نوح، ومحمد بن عثمان العمري، قالوا: عرض علينا أبو محمد ابنه، ونحن في منزله، وكنّا أربعين رجلاً، فقال: هذا إمامكم من بعدي وخليفتي عليكم فاتبعوه وأطيعوه، ولا تتفرقوا فتهلكوا في أديانكم، أما إنكم لا ترونه بعد يومكم هذا، قالوا: فخرجنا من عنده فما مضت إلا أيام قلائل حتى مضى أبو محمد عليه السلام[3].

٣ ـ قال الشيخ المفيد:

«وكان الإمام بعد أبي محمد عليه السلام ابنه المسمى باسم رسول الله صلى الله عليه وآله المكنّى بكنيته، ولم يخلّف أبوه ولداً ظاهراً ولا باطناً غيره... وقد سبق النص عليه في ملّة الإسلام من نبي الهدى صلى الله عليه وآله ثم من أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام ونصّ عليه الأئمة واحداً بعد واحد إلى أبيه الحسن عليه السلام ونصّ عليه عند ثقاته وخاصة شيعته، وكان الخبر بغيبته ثابتاً قبل وجوده، وبدولته مستفيضاً قبل غيبته... وله قبل قيامه غيبتان: أحدهما أطول من

---

(١) المسعودي/ إثبات الوصية/ ٢٣٦.

(٢) (٣) الطبرسي/ إعلام الورىٰ/ ٤٤٢.

الأخرى، كما جاءت بذلك الأخبار»[1].

٤ ـ عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ:

«إنّ خلفائي وأوصيائي وحجج الله على الخلق بعدي لإثنا عشر: أولهم عليٌّ وآخرهم ولدي المهدي، فينزل روح الله عيسى بن مريم فيصلي خلف المهدي، وتشرق الأرض بنور ربها، ويبلغ سلطانه المشرق والمغرب»[2].

٥ ـ عن أبي الطفيل عامر بن واثلة، عن علي عليه السلام، قال: «قال رسول الله ﷺ يا علي أنت وصيي، حربك حربي، وسلمك سلمي، وأنت الإمام وأبو الأئمة الأحد عشر الذين هم المطهرون المعصومون، ومنهم الذي يملأ الأرض قسطاً وعدلاً...»[3].

٦ ـ عن حذيفة بن اليمان، قال: قال رسول الله ﷺ.. «المهدي رجلٌ من ولدي وجهه كالكوكب الدري»[4].

٧ ـ عن أم سلمة، قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «المهدي من عترتي من ولد فاطمة»[5].

٨ ـ عن الإمام الحسين بن علي عليهما السلام، قال: دخلت أنا وأخي على جدي رسول الله ﷺ فأجلسني على فخذه، وأجلس أخي على فخذه الآخر، ثم قبلنا، وقال: «بأبي أنتما من إمامين صالحين، اختار كما الله منّي ومن أبيكما وأمكما، واختار من صلبك يا حسين تسعة أئمة، تاسعهم قائمهم، وكلكم في الفضل عن الله سواء»[6].

---

(١) المفيد/ الإرشاد/ ٣٩٠ وما بعدها.
(٢) القندوزي/ ينابيع المودّة ٣/ ١٠٨.
(٣) المصدر نفسه ١/ ٨٣.
(٤) المناوي/ فيض القدير ٦/ ٢٧٩.
(٥) الكنجي الشافعي/ البيان/ ٦٤.
(٦) الصدوق/ إكمال الدين/ ٢٦٣.

٩ ـ عن جابر بن عبد اللّه، قال: قال رسول الله ﷺ: «من أنكر خروج المهدي فقد كفر بما أنزل على محمد...»[١].

١٠ ـ عن سلمان المحمدي، قال: دخلت على النبي ﷺ فإذا الحسين ابن علي على فخذه، وهو يقبّل عينيه، ويلثم فاه، ويقول: «أنت سيّد ابن سيّد، أنتَ إمام ابن إمام، أخو إمام، أبو الأئمة، أنت حجة الله وابن حجته، وأبو حجج تسعة من صلبك، تاسعهم قائمهم»[٢].

١١ ـ عن الإمام علي عليه السلام، قال: قال رسول الله ﷺ: «المهدي من ولدي تكون له غيبة، إذا ظهر يملأ الأرض قسطاً وعدلاً، كما ملئت جوراً وظلماً»[٣].

١٢ ـ عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ:

«إن الله تبارك وتعالى اطّلع إلى الأرض إطّلاعة فاختارني منها، فجعلني نبياً، ثم اطلّع الثانية فاختار علياً فجعله إماماً، ثم أمرني أن أتخذه أخاً وولياً ووصياً وخليفة ووزيراً، فعليٌّ مني وأنا من علي، وهو زوج ابنتي، وأبو سبطيّ الحسن والحسين، ألا وإنّ الله تبارك وتعالى جعلني وإياهم حججاً على عباده، وجعل من صلب الحسين أئمة يقومون بأمري، ويحفظون وصيتي، التاسع منهم قائم أهل بيتي، ومهديّ عترتي، أشبه الناس بي في شمائله وأقواله وأفعاله، يظهر بعد غيبة طويلة، وحيرة مضلّة، ليُعلِمنَ أمر الله، ويظهر دين الله جلّ وعزّ، يُؤيّد بنصر الله، وينصر بملائكة الله، فيملأ الأرض قسطاً وعدلاً، كما ملئت جوراً وظلماً»[٤].

١٣ ـ عن جابر بن عبد اللّه الأنصاري يقول: قال لي رسول الله ﷺ

(١) القندوزي/ ينابيع المودّة ٣/١٠٨.
(٢) الصدوق/ إكمال الدين/ ٢٥٦.
(٣) القندوزي/ ينابيع المودّة/ ١٠٨.
(٤) الصدوق/ إكمال الدين/ ٢٥١.

«يا جابر: إن أوصيائي وأئمة المسلمين من بعدي؛ أولهم عليٌّ ثم الحسن ثم الحسين ثم علي بن الحسين ثم محمد بن علي المعروف بالباقر، ستدركه يا جابر فإذا لقيته فأقرئه مني السلام، ثم جعفر بن محمد ثم موسى ابن جعفر، ثم علي بن موسى، ثم محمد بن علي، ثم علي بن محمد، ثم الحسن بن علي، ثم القائم: اسمه اسمي، وكنيته كنيتي، محمد بن الحسن ابن علي ذاك الذي يغيب عن أوليائه غيبة، لا يثبت على القول بإمامته إلا من امتحن الله قلبه للإيمان.

قال جابر: فقلتُ يا رسول الله: فهل للناس الانتفاع به في غيبته؟ فقال: إي والذي بعثني بالنبوة، إنهم يستضيئون بنور ولايته في غيبته كانتفاع الناس بالشمس وإن سترها سحاب، هذا من مكنون سر الله، ومخزون علم الله، فاكتمه إلاّ عن أهله»[1].

وكما رأيت فإن هذه الروايات مشتركة بين المسلمين عامة السنة والشيعة.

وقد أصدر المجمع الفقهي في رابطة العالم الإسلامي بمكة المكرّمة الفتوى الشهيرة المؤرخة في ٣١/ أيار/ ١٩٧٦ م وهي تمثل رأي السنة في الإمام المنتظر، وهذا نصها: «المهدي عليه السلام، هو محمد بن عبد الله الحسيني، العلوي الفاطمي، المهدي، الموعود، المنتظر، موعد خروجه في آخر الزمان، وهو من علامات الساعة الكبرى يخرج من المغرب، ويبايع له في الحجاز في مكّة المكرّمة بين الركن والمقام؛ بين باب الكعبة المشرّفة والحجر الأسود الملتزم، ويظهر عند فساد الزمان، وانتشار الكفر، وظلم الناس، ويملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً، يحكم العالم كلّه، وتخضع له الرقاب بالإقناع تارة، وبالحرب تارة أخرى، وسيملك الأرض سبع سنين، وينزل عيسى عليه السلام من بعده، فيقتل الدجّال، أو

(١) القندوزي/ ينابيع المودة ٣/ ١٧٠.

ينزل معه فيساعده على قتله بباب اللدّ بأرض فلسطين.

وهو آخر الخلفاء الراشدين الإثني عشر الذين أخبر النبيﷺ عنهم في الصحاح... وإنّ الاعتقاد بخروج المهدي واجب لأنّه من عقائد أهل السنة والجماعة، ولا ينكره إلاّ جاهل بالسنة، ومبتدع في العقيدة»[1].

فليختر الكاتب لنفسه إحدى اثنين: جاهل بالسنة أو مبتدع في العقيدة. ويؤيّد ما تقدّم كلّه، الروايات المكنيّة حيناً والمصرحة به حيناً آخر نقتطف منها بعض ما فيه الدلالة الواضحة:

١ ـ عن عبد الله بن مسعود، قال: «قال رسول اللهﷺ: لا تذهب الدنيا حتى يملك العرب رجلٌ من أهل بيتي يواطىء اسمه اسمي»[2].

وفيه هذا الحديث دلالتان هما:

الأولى: أنّه من أهل البيت الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهّرهم تطهيراً، ولازم ذلك أنّه معصوم عن الخطأ.

الثانية: أنّ اسمه محمد، كاسم النبيﷺ وهو ما عليه الإمامية.

٢ ـ عن أبي سعيد الخدري عن النبيﷺ في حديث طويل، آخره في خطاب سيد نساء العالمين فاطمة الزهراء، قوله: «يا فاطمة: إنّا أهل البيت، نبينا خير الأنبياء، وهو أبوك، ووصّينا خير الأوصياء، وهو بعلك، وشهيدنا خير الشهداء، وهو عم أبيك، ومنّا سبطا هذه الأمة، وهما ابناك، ومنا مهّدي الأمة الذي يصلّي عيسى خلفه، ثم ضرب على منكب الحسينعليه السلام فقال: «من هذا مهديّ الأمة[3]».

وفي هذا الحديث عدّة دلالات تصريحية هي:

---

(١) أسعد القاسم/ أزمة الخلافة والإمامة وآثارها المعاصرة/ ١٨٠.

(٢) الترمذي/ جامع الترمذي ٣/ ٢٣٢ طبعة دار الكتاب العربي/ بيروت.

(٣) الكنجي الشافعي/ البيان في أخبار صاحب الزمان/ ٨٢.

الأولى: أنّ أهل البيت عليهم السلام نبيهم خير الأنبياء، ووصيهم خير الأوصياء، وشهيدهم خير الشهداء.

الثانية أنّ سبطي هذه الأمة وهما: الحسن والحسين أبناء فاطمة الزهراء هم في الصميم من أهل البيت عليهم السلام.

الثالثة: أنّ من أهل البيت مهديّ هذه الأمة، وهو الإمام الذي يصلّي خلفه عيسى بن مريم.

الرابعة: أنّ المهدي عليه السلام من صلب الحسين عليه السلام ليس غير.

٣ ـ عن جابر بن عبد الله الأنصاري، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «المهدي من ولدي، اسمه اسمي، وكنيته كنيتي، أشبه الناس بي خَلقاً وخُلُقاً، تكون له غيبة وحيرة تضلّ فيها الأمم، ثم يقبل كالشهاب الثاقب، يملؤها عدلاً وقسطاً كما ملئت جوراً وظلماً»[1].

وهذا الحديث يصرح باسمه وكنيته، كونه محمداً وأبا القاسم، وأنّه أشبه الناس برسول الله في خصائصه التركيبية والأخلاقية وأنّ له غيبة ـ وهو ما ينكره الكاتب وأضرابه ـ وحيرة تضلّ بها الأمم، وأن ظهوره يكون صاعقاً وفجائياً، وقد مثّله صلى الله عليه وآله بالشهاب الثاقب الذي ينقضّ من السماء، ويدلّ الحديث على تملّكه الأرض، لأنّه يملؤها عدلاً وقسطاً، كما مُلئت ظلماً وجوراً، وذلك لا يتم إلاّ باستيلائه التام على الأرض.

٤ ـ وعن أبي سعيد الخدري، أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: «يخرج المهدي من أمتي يبعثه الله غياثاً للناس، تنعم الأُمة، وتعيش الماشية، وتخرج الأرض نباتها، ويعطى المال صحاحاً»[2].

٥ ـ وعن ابن عباس، عن النبي أنه قال: «إنّ الله فتح هذا الدين

(١) الجويني الحمويني/ فرائد السمطين ٢/ ٣٣٥/ مؤسسة المحمودي/ بيروت/ ١٣٩٨ هـ.
(٢) المتقي الهندي/ البرهان في علامات آخر الزمان ٢/ ٥٤٥.

بعليّ عليه السلام وإذا قتل لا يصلحه إلاّ المهدي»[1].

٦ ـ عن عبد الله بن عمرو بن العاص، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «يخرج المهدي على رأسه غمامة، فيها منادٍ ينادي: هذا المهدي خليفة الله فاتّبعوه»[2].

٧ ـ عن ابن عباس؛ قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «إن خلفائي وأوصيائي، وحجج الله على الخلق بعدي لإثنا عشر: أولهم أخي، وآخرهم وَلَدي.

قيل: يا رسول الله ومن أخوك؟ قال صلى الله عليه وآله: علي بن أبي طالب. قيل فمَنْ وَلَدُكَ؟ قال صلى الله عليه وآله: المهدي الذي يملؤها قسطاً وعدلاً، كما مُلئت جوراً وظلماً. والذي بعثني بالحقّ بشيراً لو لم يبقَ من الدنيا إلاّ يوم واحد لطوّل الله ذلك اليوم حتى يخرج فيه ولدي المهدي، فينزل روح الله عيسى بن مريم فيصلّي خلفه، وتشرق الأرض بنور ربّها، ويبلغ سلطانه المشرق والمغرب»[3].

٨ ـ وعن أبي سعيد الخدري، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «يكون عند انقطاع من الزمان، وظهور من الفتن، رجلٌ يقال له: المهدي، عطاؤه هنيئاً»[4].

وأحاديث البشارة بالمهدي المنتظر هذه، تُصرّح باسمه وكنيته، وتملكه للأرض، وكونه من أهل البيت، ومن ولد فاطمة، وكونه الثاني عشر من الأئمة، والتاسع من ولد الحسين عليه السلام وقد حاولت استخراجها من كتب غير الإمامية، لتكون أبلغ في الحجة، وأولى في الاستدلال، وأجدى

---

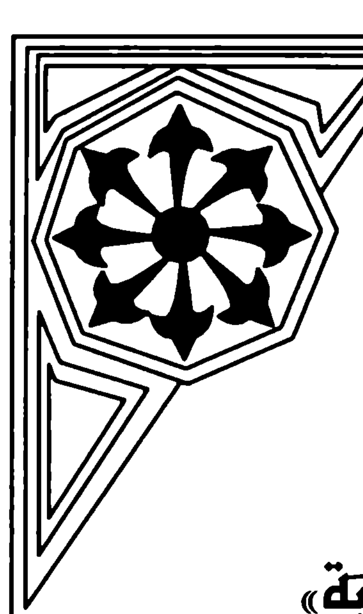
(١) القندوزي/ ينابيع المودّة ٣/ ١٠٥.
(٢) الكنجي الشافعي/ البيان في أخبار صاحب الزمان/ ٩٣.
(٣) الجويني الحمويني/ فرائد السمطين ٢/ ٣١٢.
(٤) الكنجي الشافعي/ البيان/ ٨٥.

في مواطن البرهان والإذعان، وإذا كانت هذه روايات غير الإمامية وهي غيض من فيض، فما هو رأيك ـ إذن ـ في روايات الإمامية؟ وليكن مسك ختام الأحاديث والروايات الصحاح، الرواية الآتية بسلسلتها الذهبية:

«روى الإمام جعفر الصادق عليه السلام عن أبيه الإمام محمد الباقر عليه السلام، عن أبيه الإمام زين العابدين علي بن الحسين عليه السلام، عن أبيه الإمام الحسين بن علي عليه السلام، قال: سئل أمير المؤمنين عليه السلام عن معنى قول رسول الله صلى الله عليه وآله: «إني مخلّف فيكم الثقلين: كتاب الله وعترتي» من العترة؟ فقال: أنا، والحسن، والحسين، والأئمة التسعة من ولد الحسين، تاسعهم مهديهم وقائمهم، لا يفارقون كتاب الله، ولا يفارقهم حتى يردوا على رسول الله صلى الله عليه وآله حوضه».

ولا بدّ من الإشارة أنّ طبيعة هذه الروايات والأحاديث في هذا الفصل الخاص بالنصوص على أئمة أهل البيت عليهم السلام، اقتضت أن أوردها مجردة عن التعليق والإيضاح والإفاضة في أغلبها، لأنّها جاءت استكمالاً للبحث بعامة، وقد سبق وتقدّم الحديث عنها، وسبقت الإشارة إلى متابعتها فيما سلف من الفصول، ولأنّي أردتها ناطقة صادقة عما نهدف إليه، فجاءت تلقائية عفوية على سجيتها.

ومن الجدير بالذكر هنا أن العلامة السيد محمد صادق نجل آية الله التقي الورع السيد محمد رضا الخرسان دام ظله، قد وقف معي في تدقيق أحاديث هذا الفصل واستخراجها من مصادرها، وتخريج أغلبها، فله من الله الثواب الجزيل ومني الثناء الجميل.



# الفصل الحادي عشر

## «الفكر الإمامي في عصر الغَيْبة»

١ ـ الآثار السلبية ادّعاءً.

٢ ـ الإخباريون والأصوليون.

٣ ـ ولاية الفقيه.

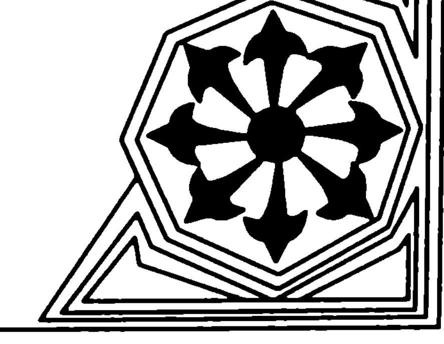
٤ ـ عملية الإصلاح الاجتماعي.

٥ ـ الجهاد ونظرية الانتظار.

٦ ـ الموقف من الزكاة والخمس والأنفال.

٧ ـ صلاة الجمعة.

٨ ـ فتح باب الاجتهاد.



# «الفكر الإمامي في عصر الغيبة»

## ١ ـ الآثار السلبية ادّعاءً:

وكان القسم الثالث من الكتاب قد تناول تطور الفكر في عصر الغيبة، وتناول في الفصل الأول سلبيات الغيبة[1] وتحدّث عن نظرية التقية والانتظار، واتهم الفكر الشيعي بالسلبية المطلقة لافتراض وجود المهدي عنده، وتحريم العمل السياسي، وهو يعيد الكرّة برفضه لمبدأ الإمامة بما رواه النعماني (ت ٣٤٠ هـ) «إنّ أمر الوصية والإمامة بعهد من الله تعالى وباختياره، لا من خلقه ولا باختيارهم، فمن اختار غير مختار الله، وخالف أمر الله سبحانه، ورَدَ مورد الظالمين والمنافقين الحالّين في ناره»[2]. وفي ضوء منهجه العدائي تهجم على الفكر الجامد للإمامية بأنّهم لم يفكروا بأيّة حركة ثورية نتيجة القول بالتقية والانتظار، دافعاً بعشرات الصحاح من الروايات عرض الحائط، لا بدليل علمي بل بانطلاق عاطفي جيّاش، متجاهلاً أنّ التقية وانتظار الفرج من مسلمات الإمامية، وأحاديثهم بذلك مسندة ومتسلسلة عن أئمة أهل البيت عليهم السلام في تصريحات مهمّة أبسطها:

١ ـ التقية ديني ودين آبائي.

---

(١) ظ: تطور الفكر السياسي الشيعي/ ٢٧١ ـ ٣٢٥.

(٢) النعماني/ الغيبة/ ٥٧.

٢ ـ لا دين لمن لا تقية له.

٣ ـ أفضل الأعمال انتظار الفرج.

وغير ذلك من الروايات التي مرّ بها الكاتب نفسه، ولكنه لا يرعوي عن الدس والاتهام، ولغة الطعن والتطاول[١].

ويكدّ الكاتب على موضوع الإمامة والقول بها في حين قد أنهى حديثه فيما سبق عنها، ولكنّه ذو هدف واضح لنسف ضروري من ضروريات الدين عند الإمامية، فينحرف عن السيد المرتضى، ويزوّر عن الشيخ المفيد، ويُعرض عن الشيخ الطوسي، ويردّ العلامة الحلي، ويحشر موضوع الإمامة ضمن مبحث التقية والانتظار حشراً استفزازياً لا علاقة له بالتقية والانتظار، وإنّما هو الهوى[٢]. ويعرض في المبحث الثاني على زعمه: الموقف السلبي من الاجتهاد وولاية الفقيه، ويزعم رفض العلماء القائلين بالتقية والانتظار أيّ حل للقيام بدور الإمام ونيابته، ولو كان فقيهاً عادلاً، لأنهم يحرمون الاجتهاد والعمل بالقياس والأدلة الظنية[٣]. والإمامية بعامّة ـ باستثناء الإخباريين ـ يقولون بالاجتهاد كما سيأتي الحديث عنه بادعائه اضطرار الإمامية لفتح باب الاجتهاد[٤]، وعند الردّ على هذا الوهم لاحقاً، وأما أنّهم لا يعملون بالقياس والاستحسان والرأي فمصدره أئمتهم، لأنّهم نهوا عن ذلك بما رواه القاسم بن العلاء بسنده عن الإمام علي بن الحسين عليه السلام يقول بما أثبته الكاتب نفسه: «إنّ دين الله عزّ وجلّ لا يصاب بالعقول الناقصة والآراء الباطلة، والمقاييس الفاسدة، ولا يصاب إلاّ بالتسليم، فمن سلّم لنا سلم، ومن اقتدى بنا هدي، ومن كان يعمل

(١) ظ: تطور الفكر السياسي الشيعي/ ٢٧٢.
(٢) ظ: تطور الفكر السياسي الشيعي/ ٢٧٣ ـ ٢٧٥.
(٣) المرجع نفسه/ ٢٧٧.
(٤) ظ: المرجع نفسه/ ٣٢٥ وسيأتي الردّ عليه في موقعه.

بالقياس والرأي هلك، ومن وجد في نفسه شيئاً ممّا نقوله أو نقضي به حرجاً، فقد كفر بالذي أنزل السبع المثاني والقرآن العظيم، وهو لا يعلم»[١].

وقد أخطأ بتأويل حديث الصادق «المداومة على العمل في اتباع الآثار والسنن وإن قلّ، أرضى وأنفع عدةً في العاقبة من الاجتهاد في البدع واتباع الأهواء»[٢].

فليس المراد بالاجتهاد في قول الإمام الصادق عليه السلام - إن صحّ - الاجتهاد بالفروع بمعنى استنباط الحكم الشرعي، وإنّما المراد الإحداث والابتداع بإيجاد ما لم يكن، كما هو معروف في الاستحسان بدليل تقييده بالبدع واتباع الأهواء، لا باستخراج الحكم الشرعي من معدنه ومكمنه بالجهد والنظر وإعمال الفكر، واتباع الآثار والنصوص وتقويمها علمياً، كيف والأصل في الاجتهاد متسلسل عنهم عليهم السلام بأصالة حديثين ينهضان بصحة القول به:

١ - ما روي عن الإمام الصادق عليه السلام بقوله: «إنما علينا أن نلقي إليكم الأصول، وعليكم أن تفرّعوا».

٢ - ما روي عن الإمام الرضا عليه السلام أنه قال: «علينا إلقاء الأصول وعليكم التفريع»[٣].

وهل التفريع على الأصول إلاّ القول بالاجتهاد عيناً. ولكن الكاتب لا يفهم ذلك، وقد سحب هذا الفهم على الإخباريين، واعتبره موقفاً سلبياً من الاجتهاد أدّى إلى حدوث أزمة في التشريع عند المدرسة الإخبارية[٤].

---

(١) الصدوق/ إكمال الدين/ ٣٢٤.

(٢) ظ: تطور الفكر السياسي الشيعي/ ٢٧٧ وانظر مصدره.

(٣) الحر العاملي/ وسائل الشيعة/ كتاب القضاء/ باب ٦/ حديث: ٥١ و ٥٢.

(٤) ظ: تطور الفكر السياسي الشيعي/ ٢٧٨.

ثم أخذ يخبط خبط عشواء في حمل آراء الصدوق والشيخ المفيد على منع الاجتهاد، غير مفرّق بين علم أهل البيت الذي لا يخضع لمناهج الاستنباط والرأي والاستحسان، لأنّه هو السنّة نفسها، وبين حمل الآثار على الرأي بالاستحسان والمصالح المرسلة، وسدّ الذرائع.

## ٢ ـ الإخباريون والأصوليّون:

أمّا مسألة الإخباريين والأصوليين، فهي مسألة علميّة مجرّدة، لا تغيّر من قضية الرجوع لفقه أهل البيت عليهم السلام عند الطرفين، وإنّما تطورت فوق سننها على يد المتطرفين بين الفريقين، على أنّهما جميعاً يرجعان إلى الأصول العامة المقررة عند الأئمة عليهم السلام، علماً بأن التطرف ـ مهما كان مصدره ـ لا يحمل فكراً مجرداً يعوّل عليه في حسم النزاع.

وأساس المسألة يمكننا تلخيصها بما يأتي:

دأب الإمامية جميعاً من أتباع أهل البيت عليهم السلام إلى العمل بالكتاب والسنّة الشريفة، المشتملة عندهم على قول المعصوم وفعله وتقريره الصادر عنه، سواء في ذلك النبي وأهل بيته على السواء، فهما مصدر السنة الشريفة، والآخذ بالكتاب والسنة يكشف عن الحكم الإلهي الثابت في فروع الشريعة الغراء. وهذا ما يشترك فيه الإماميون الإخباريون والأصوليون، ويفترقون علمياً في حجيّتي العقل والإجماع، وذلك أن أدلة الاستنباط لاستخراج الحكم الشرعي عند الأصوليين أربعة: الكتاب، السنّة، الإجماع، العقل.

وعند الإخباريين النصوص في الكتاب والسنّة ليس غير. فهما متفقان على الأصلين الأولين، الكتاب والسنة، وهما مفترقان في حجية الإجماع والعقل، فعند الأصوليين أنّ الإجماع كاشف عن قول المعصوم أو تقريره، لأنه لو تخلّى عن ذلك فلا حجّة به، ولا حجيّة له، فلو اجتمعت الدنيا على رأي لا يكشف عن قول المعصوم أو تقريره فلا قيمة له، ولو اتفق

اثنان وكان بينهما قول المعصوم وتقريره لكان حجة، لهذا فالإجماع حجة بانضمام قول المعصوم، وفيما عدا ذلك فلا حجّية له، ولا حجة به، هذا هو رأي الأصوليين ملخصاً. وعند الإخباريين أنّ الإجماع إن اشتمل على قول المعصوم أو تقريره، فهو سُنّة، وإنْ لم يشتمل على ذلك فلا اعتبار به، ولدى ملاحظة الموضوع يتّضح التقارب الفعلي بين الأصوليين والإخباريين في الفكر الواحد، وإنْ اختلفوا في الاصطلاح، فالمدار دخول قول المعصوم في النص.

وقد صرّح المحقق الحلّي بهذا الملحظ، وهو من كبار الأصوليين فاعتبر الإجماع حجّة بانضمام المعصوم إليه لا بحدّ ذاته، وهو بذلك يوافق الإخباريين في عدم الفرق بين الفكرين فيقول:

«وأما الإجماع فهو عندنا حجة بانضمام المعصوم، فلو خلا المائة من فقهائنا عن قوله لما كان حجّة، ولو حصل في اثنين لكان قولهما حجة، لا باعتبار اتفاقهما بل باعتبار قوله‹ع›، فلا تغيّر إذن بمن يتحكّم فيدّعي الإجماع باتفاق الخمسة والعشرة من الأصحاب مع جهالة قول الباقين»[1]. على أنّ تحقق الإجماع زمن غيبة المعصوم عادةً، متعذّر، لتعذّر ظهوره، وتعذر رأيه في جمله أقوال العلماء[2].

وقد ذهب إلى امتناع انعقاد الإجماع زمن الغيبة صاحب المعالم[3].

وأما دليل العقل فقد حقق القول فيه الشيخ يوسف البحراني (ت ١١٨٦ هـ) وهو من أعلام الفكر الإمامي الإخباري، وهو ينتصر للإخباريين حيناً، ويعارضهم حيناً آخر، ورائده في ذلك التحقيق العلمي المحض، حتى ليظن أنّه ليعدل عن المذهب الإخباري، أو أنّه في الأقلّ يصحح جملة

(١) البحراني/ الحدائق الناضرة ١/ ٣٥.

(٢) ظ: محمد حسين الصغير/ المبادىء العامة لتفسير القرآن الكريم/ ٧٥.

(٣) البحراني/ الحدائق الناضرة ١/ ٣٧.

من الآراء في ذلك، قال قدس سره الشريف: «قد اشتهر بين أكثر أصحابنا رضوان الله عليهم: الاعتماد على الأدلة العقلية في الأصول والفروع وترجيحها على الأدلة النقلية... وعندهم متى تعارض الدليل العقلي والسمعي قدموا الأول واعتمدوا عليه، وتأولوا الثاني بما يرجع إليه، وإلاّ طرحوه بالكلية»[1].

وذكر رأي المحدث الجليل السيد نعمة الله الجزائري، وهو ينعى على الأصوليين أنهم: ما اعتمدوا على شيء من أمورهم إلاّ على العقل، فقالوا: إذا تعارض الدليل العقلي والنقلي طرحنا النقلي أو تأولناه بما يرجع إلى العقل[2]. حتى لقد ذهب قسم من الأصوليين إلى القول «أن العقل مصدر الحجج وإليه تنتهي»[3].

والعقول وإن كان لها قابلية الإدراك إلاّ أنّه إدراك يتناول الكليات، ولا يتعدى ذلك إلى الجزئيات والفروع التي تحتاج إلى دليل نصّي على إرادتها، وهذا لا يمانع من أن يدرك العقل خصائص كثيرة في تفسير النصوص جارية وفق مقتضيات العقل السليم، ويستفاد من هذا الرجوع إلى العقل السوي باعتباره مجرداً غير خاضع لتأثيرات أخرى تصده عن الوصول إلى الواقع، وذلك لإدراكه بالبداهة والفطرة جملة من الأوليات والبديهيات وتسليمه بها تسليماً تاماً، وذلك من قبيل إدراك أن الواحد نصف الاثنين، وأن الكل أكبر من الجزء، وأن المظروف أصغر من الظرف، وأن العلم خير من الجهل[4]. على أن العقل طريق إلى العلم، وليس مستقلاً بذلك، وعليه فلا يكون شاملاً للظنون، ولا يقدم حكم العقل على حكم الشرع الثابت. وقد يورد بعضهم المأثور عن أهل البيت عليهم السلام «أن دين الله لا

---

(١) المرجع نفسه ١/ ١٢٥.

(٢) المرجع نفسه ١/ ١٢٦.

(٣) محمد تقي الحكيم/ الأصول العامة للفقه المقارن/ ٢٩٩.

(٤) ظ: محمد حسين علي الصغير/ المبادىء العامة لتفسير القرآن الكريم/ ٧٣.

يصاب بالعقول» وليس فيه حجّة لهؤلاء، إذ ليس الأمر كما ذهبوا إليه من إبطال حجّية العقل كمدرك لكليات الأمور، بل المراد من قولهمعليهم السلام: بيان عدم استقلال العقل في إدراك الأحكام ومداركها، أي أنّ الأحكام، ومدارك الأحكام لا تصاب بالعقول استقلالاً[1].

وقد ذهب الأستاذ الأعظم الشيخ مرتضى الأنصاري (ت ١٢٨١ هـ) أنّ «ما ورد من النقل المتواتر على حجّية العقل، وأنّه حجة باطنة، وأنه مما يُعبد به الرحمٰن، وتُكتسب به الجنان ونحوهما؛ ممّا يستفاد منه كون العقل السليم أيضاً حجة من الحجج، فالحكم المستكشف به حكم بلّغه الرسول الباطني الذي هو شرع من داخل، كما أن الشرع عقل من خارج»[2]. ويبدو ممّا تقدم وجهة النظر في دليل العقل لكلّ من الأصوليين والإخباريين بأنّ ما يوحي به البحث أنّ الخلاف في الموضوع لفظي مع حفظ الأصول، شأنه في هذا شأن دليل الإجماع من ذي قبل.

هذا هو أصل الموضوع في تضاعيفه لا أكثر ولا أقل.

## ٣ ـ ولاية الفقيه:

واستعرض الكاتب ولاية الفقيه[3] في «الموقف السلبي من ولاية الفقيه» وفيه خلط عجيب لا يقوم على أساس علمي على الإطلاق، وفيه توسّع مفهومي بين الولاية والشورى في فهم ضيق لم يستطع الخروج منه، ولا الاستدلال عليه، ثم يشرّق ويغرّب في متاهات لا التقاء بين أطرافها، مؤكداً سلبية القول بوجود الإمام المنتظر، وادّعاء تحريم الاجتهاد عند الإمامية دون تفسيره بأنّه القول بالرأي والاستحسان وهو المحرّم عند الإمامية، لا الخاضع لأدلّة الاستنباط، استغفالاً للقارىء، وافتئاتاً على

---

(١) ظ: محمد رضا المظفر/ أصول الفقه ٣/ ١٣١.
(٢) الأنصاري/ فرائد الأصول ١١/ طبعة حجرية/ ١٣٧٤ هـ.
(٣) ظ: تطور الفكر السياسي الشيعي/ ٢٨٠ ـ ٢٨١.

الحقيقة، وهو يمسك بأهداب ذلك عند رفض الصدوق له، ويستشهد برأي السيد المرتضى في المعصوم ممّا هو خارج عن الموضوع، ويعرض لرفض الشيخ الطوسي والعلاّمة الحلّي لولاية الفقيه، ويعرّج على الدولة الصّفويّة، وينتهي بآراء الفقيه المتبحر الشيخ محمد حسن النجفي صاحب الجواهر في استقراء لا محصّل من ورائه، منتهياً إلى نتيجة هي: توصّل الشيخ الجواهري إلى ضرورة الانتظار في عصر الغيبة[1].

ولدفع هذا التهافت لا بد من عرض موجز دون ثرثرة مملّة: للرأي العام عند فقهاء الإمامية في مسألة ولاية الفقيه دون التأكيد على الأسماء، ومع حفظ الألقاب والهويات، بغية التوصل إلى منظور عصري في المسألة دون تطرّف في الردّ أو القبول، لأنّ كلّ ذلك من آراء المجتهدين المحترمة فلكلٍّ منهم أدلته العلمية، والمراد بالفقيه في ولاية الفقيه، هو المجتهد العادل المطلق الجامع للشرائط، فله بحسب أدلّة التشريع الولاية على القاصرين من الأيتام، وفي الأوقاف، وعلى الأمور الحسبية بعامّة، والتصدّي للإفتاء، وما يدور في هذا الاتجاه، لأدلة روائية عنهم عليهم السلام، وأبرزها روايتان، فعن أبي عبد الله الصادق عليه السلام:

١ ـ أنّ العلماء ورثة الأنبياء[2].

٢ ـ أنهم أمناء الرسل ما لم يدخلوا في رغبات السلاطين[3].

وهنا يتفرّع القول في مدى صلاحية هذه الولاية بين الشمولية العامة، وبين الخصوصية المحددة، وبينهما كحد أوسط في التوسع عمّا ذكر في صلاحية الفقيه. وعلى هذا فالولاية على ثلاثة أقوال:

١ ـ الولاية الخاصة، وهي ولاية عن المعصوم زمن الغيبة على

---

(١) ظ: المرجع نفسه/ ٢٨٣ ـ ٢٨٤.

(٢) الكليني/ أصول الكافي ١/ ٣٤.

(٣) المصدر نفسه ١/ ٤٦.

القاصرين في أموالهم، وإدارة شؤون الأوقاف، والأمور الحسبية بعامة، والنظر في الحلال والحرام، والإفتاء مع النظر بحسب موازين الاجتهاد، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وتبليغ أحكام الله للعوام من الناس.

ويستدلّ على الولاية الخاصة بمقبولة عمر بن حنظلة عن الإمام الصادق: «من كان منكم ممّن روى حديثنا، ونظر في حلالنا وحرامنا، وعرف أحكامنا، فليرضوا به حكماً، فإني قد جعلته عليكم حاكماً، فإذا حكم بحكمنا فلم يقبل منه، فإنما بحكم الله استخفّ، وعلينا ردّ، والرادّ علينا رادّ على الله، فهو بحد الشرك»[1].

وقد تحمل هذه الرواية بالإضافة إلى ما سبق على القضاء أيضاً، فيكون الفقيه بموجبها قاضياً فضلاً عن صلاحياته المتقدمة باعتباره مجتهداً عادلاً جامعاً للشرائط. وقد ذهب إلى هذا أغلب علماء الإمامية، ومن المتأخرين كلٌّ من الميرزا النائيني، والسيد أبو الحسن، والسيد الحكيم، وسيدنا الأستاذ الخوئي، وجملة من المعاصرين رضوان الله عليهم أجمعين.

وتدعم هذه الولاية بما روي عن أبي خديجة عنهم عليهم السلام: «انظروا إلى رجل منكم يعلم شيئاً من قضايانا، فاجعلوه بينكم، فإني قد جعلته قاضياً فتحاكموا إليه»[2].

٢ ـ الولاية العامة، وهي القول بأنّ للفقيه العادل الأعلم زمن غيبة المعصوم عليه السلام، الولاية العامة في كلّ الشؤون والصلاحيات التي يتمتع بها الإمام عليه السلام، في الإفتاء، والقضاء، وإدارة الأوقاف، والولاية على القاصرين، والجهاد في سبيل الله، وإعلان حالتي الحرب والسلم، وإقامة الدولة، وإقامة الجمعة والحدود، ومراعاة الأمن الداخلي، والنظر في

---

(١) الحر العاملي/ وسائل الشيعة/ الباب ١١/ صفات القاضي/ الحديث رقم: ١٠.
(٢) الحر العاملي/ الوسائل/ الباب ١١/ صفات القاضي/ حديث رقم: ٥.

العلاقات الخارجية، وتسلّم الحكم والدولة نيابة عن الإمام عليه السلام، لا يستثنى من ذلك شيء إلاّ التشريع في الأحكام، والعلم الخاص بالإمام، والخصائص التي ينفرد بها الإمام، ويستدلّون على ذلك بما ورد عنهم عليهم السلام:

أ ـ العلماء يجلسون مجلس الأنبياء، ويقومون بكلّ ما يقوم به الأئمة[1].

ب ـ أنهم خلفاء رسول الله[2].

جـ ـ العلماء حكّام على الملوك، والملوك حكّام على الناس[3].

يضاف إلى ذلك الاستدلال بمقبولة عمر بن حنظلة نفسها، ورواية أبي خديجة، وإشارات أخرى في ذلك.

٣ ـ الولاية الوسطى، وهي الحد الوسط بين القولين، ويستدلّون عليها بالتوقيع الصادر عنه عليه السلام: «وأمّا الحوادث الواقعة فارجعوا فيها إلى رواة أحاديثنا، فإنّهم حجتي عليكم وأنا حجة الله عليهم[4]».

وتقتضي الرواية استيعاب الحوادث وشمولها لأكثر من مدلول القضاء، وشؤون الإفتاء، وإدارة الأوقاف، وولاية أموال القاصرين ونحو ذلك، فللفقيه في ضوئها الإشراف على الرعية، وتدبير الأمور على نحو يتوسّط بين العام الكليّ في ولاية الفقيه المطلقة، والخاص المحدد في ولاية الفقيه الخاصة.

وفي هذا القسم شيء من الحركة العامة للفقيه في حدود ليست مطلقة باعتباره حجة على الناس، وبلحاظ استغراق مفهوم الحوادث لأكثر من مصداق.

---

(١) المصدر نفسه/ الباب ٣/ من أبواب صفات القاضي.

(٢) الحرّ العاملي/ الوسائل/ الباب ١١/ صفات القاضي/ حديث رقم: ٧.

(٣) المستدرك على الوسائل/ الباب ١١/ من أبواب صفات القاضي/ حديث: ١٨.

(٤) الكليني/ الكافي ٣/ ٥٥.

هذه زبدة الكلام في الموضوع دون تطرّف وإسفاف، وللعلماء في النظرية باعتبارها اجتهادية، مباحث طريفةٌ امتدت نحو ألف عام.

## ٤ ـ عملية الإصلاح الاجتماعي:

وكان المبحث الثالث عند الكاتب في فصله ذلك يتحدّث عن عملية الإصلاح الاجتماعي، ويستعرض فيه مراتب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، بعد أن يمهّد لذلك بالهجوم الظالم على انتظار الإمام المهدي، لأنّ النظرية عنده أثّرَتْ في الثورة والتغيير أو عملية الإصلاح الاجتماعي، وهي مسائل لا تعدو وجهات النظر الاجتماعي، خلاصتها: هل يمتد الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إلى درجة القتل وإسالة الدماء، وإزهاق الأرواح(١).

وهي مسائل مختلف بها عند الإمامية بمستوى الاختلاف فيها عند الحنفية والشافعية والحنبلية والمالكية، فهل يتعدّى مدرك الأمر بالمعروف وملحظ النهي عن المنكر إلى القتل والجرح؟ أم يقف عندهما، فلا يتعدى حدوده الوعظية والإرشادية بالحكمة ولطف القول أو عنفه، إلقاءً للحجة وقياماً بالواجب.

وفي شدّة رافضة يعتبر الكاتب هذه المسألة موقفاً سلبياً أدّى إلى نشوء ظاهرة الانسحاب السياسي عند الإمامية، وضعف المشاركة الشعبية في التغيير الاجتماعي المنشود!!(٢)

وكأنّ الفكر الإمامي في أصالته الموضوعية واستيعابه لمناحي الحياة كافة غير مَعني إلاّ بالقضية السياسية، ولا همّ له سواها!! فبينا تجد الكاتب متكلّماً وفقيهاً وإذا به سياسي بارع يسعى إلى التغيير الاجتماعي،

---

(١) ظ: تطور الفكر السياسي الشيعي/ ٢٨٦ وما بعدها.
(٢) ظ: تطور الفكر السياسي الشيعي/ ٢٨٨.

والإصلاح الجماعي دون سابق إنذار، فهو يدعو إلى تجاوز حدود الأمر بالمعروف إلى سيلان الدم!! وتلك مسألة اجتهادية عند جميع المذاهب الإسلامية قابلة للأخذ والردّ، ولا يشكل القول بأي منها تعطيل قانون الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

أمّا أنّ الإمامية في أغلب فقهائهم يشترطون إذن الإمام في ذلك، وبعضهم يشترطه لمن يأذن له الإمام كما هي الحال عند الشيخ الجواهري قدّس سره، وهو الأظهر لديه، فهكذا تكون حرية الاجتهاد دون سدود وانغلاق، وليته عرض رأي المذاهب الأخرى، فلهم الأقوال نفسها، وقد يستبدلون الإمام بالسلطان.

وما يقال هنا يقال عن إقامة الحدود المعطّلة في اختلاف الرأي فيها عند المسلمين كافة[١].

والرأي العام لدى الإمامية ـ باستثناء القائلين بالولاية المطلقة ـ فإنّ إقامتها بوجود الإمام تارة، أو السلطان المبسوط اليد تارة أخرى، أو بأذن الإمام، أو من ينصبه الإمام منفذاً، باستثناء بعض الحالات الخاصة.

وهذه كلّها مسائل اجتهادية تدل على الحرج والورع، ولا تسببها نظرية الانتظار على حدّ تعبيره.

## ٥ ـ الجهاد ونظرية الانتظار:

ويذهب الكاتب: أنّ نتج تحريم الجهاد بنتيجة الالتزام بنظرية الانتظار[٢]. وهي أيضاً مسألة اجتهادية، يذهب إليها أغلب الإمامية، وهي أن الجهاد لا يكون إلاّ مع وجود الإمام المعصوم، أو من ينصّبه الإمام

---

(١) ظ: المرجع نفسه/ ٢٩٠ وما بعدها.

(٢) ظ: تطور الفكر السياسي الشيعي/ ٢٩٣ وما بعدها.

للقيام بذلك، وبعضهم يتخطّى وجود الجهاد إلى الفقيه الجامع للشرائط بحسب ولايته العامة.

وهنا أمران:

الأول: إنّ الجهاد في سبيل الله لا يكون إلاّ مع المعصوم نبياً أو وصياً، كما جاهد النبيﷺ كفّار قريش في بدر وأحد والخندق وحنين وسواها، وكما جاهد اليهود في خيبر وبني قريظة وسواهما وكما جاهد أمير المؤمنين الناكثين والقاسطين والمارقين، وكما جاهد سيد الشهداء الإمام الحسين بن عليعليه السلام النظام الأموي ورموزه.

الثاني: الدفاع عن بيضة الإسلام، وهو البديل عن الجهاد، ولا يشترط فيه الإمام المعصوم، بل تكفي فيه فتوى المجتهد العادل الجامع للشرائط، فيما إذا تعرّضت الدولة الإسلامية للغزو الأجنبي الكافر، ولهجمات الاستعمار العالمي، فهذا شأن المراجع العظام بالإفتاء فيه سيّما إذا كانت القيادة حكيمة، وأمثلته كثيرة في تأريخ الإمامية، وبخاصّة في مقاتلة الإنكليز والاستعمار البريطاني، وبخاصة لدى احتلال العراق في ١٩١٤ م، وثورة النجف ١٩١٨ م، وثورة العراق ١٩٢٠ م. وسوى ذلك لا سيّما في الجنوب من لبنان.

بقي أن نقول للكاتب: مَنْ اليوم من المذاهب الإسلامية يستطيع القول بالجهاد بمعناه الدقيق، وهل يلزم العمل بقول القائل بهذا وكيف؟ وَمَنْ هو المؤهل للقيام بعملية الجهاد هذه؟

أمّا الدفاع عن بيضة الإسلام فهو قائم حتى اليوم، وهو ما تقول به الإمامية في غصر الغيبة، فماذا ينكر من هذا؟

أمّا الجهاد في مواقعه فهو مُعَلَقٌ من قبل جميع المذاهب الإسلامية تطبيقياً، وإن لهج به في بعض الانفعالات الآنية نظرياً. بينما الدفاع عن بيضة الإسلام يؤكّده الإمامية نظرياً وعملياً.

وما المقاومة اللبنانية في جنوب لبنان إلاّ من هذا القبيل، وبوجه منه في محاربة الغزو الإسرائيلي لأراضي الجنوب.

ومع كلّ هذا الوضوح، وكون الدفاع بديلاً صالحاً عن الجهاد المشترط مع المعصوم، فإنّ الكاتب يصرّ أنّ هذا الموقف السلبيّ من الجهاد كان يبتني على نظرية (التقية والانتظار) المنبثقة من الإيمان بنظرية (وجود الإمام المهدي) وتعليق كلّ مهام الدولة عليه، وإلغاء واجب مهم من واجبات الإسلام[1].

وعليه أن يعلم أن لا موقف سلبياً من الجهاد، فالجهاد هو الجهاد إذا تمّت شرائطه المنبثقة من الأدلة النقليّة عند النبيّ ﷺ وعند الأئمة الطاهرين عليهم السلام، لا من نظرية التقية والانتظار، ولو أتعب نفسه قليلاً بمراجعة صحاح الإمامية الأربعة، ووسائل الشيعة مثلاً لوجد أساس ذلك كلّه منطلقاً من روايات الإمام الباقر والإمام الصادق عليهما السلام قبل ولادة الإمام المهدي بأكثر من مائة عام، وهي روايات وأحاديث تنوف على أكثر من مائة صحيحة أو معتبرة، فماذا ينكر من هذا؟ وأحيله على المجلد الخاص بالجهاد من الوسائل ففيه توضيح كلّ شيء. وإذا كان رأي الإمامية منطلقاً من رأي أئمتهم عليهم السلام، وهو يدعو إلى الأخذ برأي أئمة أهل البيت ظاهراً!! فكيف يكون التناقض والتهافت في البيان بعد هذا؟.

وأما التقيّة فليس هذا موردها، ولا علاقة لها بالموضوع، كلّ ما في الأمر أنّه الجهاد قائم بشرائط عند الإمامية نقلها الشيخ الطوسي فقال: «إنّما يجب الجهاد بثلاثة شروط... أحدها: حضور إمام عدل، أو من نصّبه الإمام للجهاد... ولا يجوز بغير الإمام، ولا مع أئمة الجور...»[2]. فالجهاد إذن غير ملغى، ولكنّه مشترط، وفرق بين الإلغاء والاشتراط، إذ لا

---

(١) ظ: تطور الفكر السياسي الشيعي/ ٢٩٨ وما بعدها.

(٢) الشيخ الطوسي/ المبسوط.

بدّ في الجهاد ـ عند الإمامية ـ من معصوم أو من ينصّبه المعصوم لذلك، وبهذا يتّضح جلاء الأمر بالتورّع والتقوى والاحتياط، فلا تطل الدماء هدراً، ولا تسفك كيفما اتفق، أمّا أئمة الطغيان وولاة الجور، فلا حرمة للدماء عندهم، ولا ولاية لهم على المسلمين في المفهوم الإسلامي الصحيح.

## ٦ ـ الموقف من الزكاة والخمس والأنفال:

ويرى الكاتب محرّفاً: «إضافة إلى تلك الجوانب السياسية التي علّقها الفقهاء الذين آمنوا بنظرية الانتظار في عصر الغيبة، فقد علّقوا أيضاً الجوانب الاقتصادية التي ترتبط بالدولة كالزكاة والخمس والأنفال وما شابه ذلك»[(١)]. والجانب المهمّ عنده أنّ الإمامية قد أسقطوا من الزكاة سهم المؤلفة قلوبهم ـ لا الزكاة بعامة ـ لأنّه من فرائض الإمام، وفعله حجّة، وافترض الشيخ الطوسي تجويز ذلك[(٢)].

وهذا ما فعله الخليفة الثاني عمر بن الخطاب في خلافته، وادّعى عليه: أنّ الإسلام قد أصبح قوياً، فلا سهم للمؤلفة قلوبهم، فأسقط وجوبه، وهو نصّ قرآني لا اجتهاد معه، وليته علّقه على شيء كما علقه الإمامية على فعل المعصوم، ولم يسقطوا وجوبه، أمّا عمر فقد نسخ آية قرآنية تنصّ على الوجوب فألغى ذلك النصّ، فإن انتقد الكاتب الإمامية على التعليق، فالأولى أن ينتقد الخليفة على الإلغاء. ولقد عدّ سيدنا السيستاني مدّ ظله الشريف أصناف المستحقين وأوصافهم على ما نصّ عليه القرآن العظيم، فكان الرابع من المستحقين: المؤلفة قلوبهم، وحقق القول فيهم بأوصافهم فقال: «وهم المسلمون الذين يضعف اعتقادهم بالمعارف الدينية، فيعطون من الزكاة ليحسن إسلامهم، ويثبتوا على دينهم، أو لا

---

(١) تطور الفكر السياسي الشيعي/ ٣٠٠.

(٢) ظ: الشيخ الطوسي/ المبسوط ١/ ٢٥٠.

يدينون بالولاية فيعطون من الزكاة ليرغبوا فيها، ويثبتوا عليها، أو الكفّار الذين يُوجب إعطاؤهم الزكاة ميلهم إلى الإسلام، أو معاونة المسلمين في الدفاع أو الجهاد مع الكفار، أو يُؤمن بذلك من شرّهم وفتنتهم.

والأظهر أنّه لا ولاية للمالك في صرف الزكاة (على هذا الصنف) بل ذلك منوّط برأي الإمامعليه السلام أو نائبه»[١].

وأمّا الخمس: فقد أسقطه أبو بكر من الأرباح والغنائم الحربية، ولم يعطِ سهامه المفروضة، بل جعله في بيت المال، أمّا الإمامية فقد أوجبوه في الغنائم الحربية والمعادن والكنوز وما استخرج من البحر بالغوص، وفي الأرض التي تملّكها الكافر من المسلم على المشهور، وإن كان لا يخلو من إشكال، وفي المال المخلوط بالحرام، وفيما يفضل عن مؤونة السنة[٢]. وأمّا أقسامه، فيقسم في زماننا ـ زمان الغيبة ـ نصفين نصف لإمام العصر الحجة المنتظر ـ عجّل الله تعالى فرجه، وجعل أرواحنا فداه ـ ونصف لبني هاشم: أيتامهم، ومساكنهم، وأبناء سبيلهم، ويشترط في هذه الأصناف جميعاً الإيمان... والنصف الراجع للإمام عليه وعلى آبائه أفضل الصلاة والسلام، يرجع فيه في زمان الغيبة إلى نائبه، وهو الفقيه المأمون العارف بمصارفه، إمّا بالدفع إليه أو الاستئذان منه، ومصرفه ما يوثق برضاهعليه السلام بصرفه فيه..»[٣].

وهذا هو رأي المرجع الديني الأعلى للطائفة الإمامية في العالم اليوم سيدنا المفدّىٰ السيد علي الحسيني السيستاني مدّ ظله الوريف، وهو يمثل فتواه، وفتاوى من قبله من مراجعنا العظام المتأخرين.

ولما كان بحث الكاتب لا يتّسم بالوحدة الموضوعية، فقد ترك الزكاة

---

(١) السيد السيستاني/ منهاج الصالحين ١/ ٣٧١/ الطبعة السابعة.

(٢) ظ: السيد السيستاني/ منهاج الصالحين ١/ ٣٨٠ ـ ٤١٠.

(٣) السيد السيستاني/ منهاج الصالحين ١/ ٤١٠ وما بعدها.

وعاد إليها، وتساءل عن مصارف سهم العاملين عليها، ولم يسقطه الإمامية، وإنّما علّقوه بالإمام رأياً، أو نائبه، حتى أنّ الفقيه صاحب الجواهر ذهب إلى أن المجتهد إذا استعملهم على جباية الزكاة فإنهم يعطون منها كلهم[1]. وأما إذا لم يكن هناك عاملون عليها، فالقضية سالبة بانتفاء الموضوع. ويناقش الكاتب رأي الشيخ المفيد في أنّ الأنفال لله وللرسول خاصة، وهي للإمام القائم مقامه من بعده خالصة له، كما كانت للنبي ﷺ في حياته[2].

فهذا ممَّا أجمع عليه الإماميّة، فكما كانت للنبي في حياته خالصة، فهي خالصة للإمام بعد وفاته.

وهنا نهمس بإذن الكاتب مجدداً أن ليس من حقّه علمياً مناقشة الفقهاء في مذاهبهم الاجتهادية، لأنّه ليس مجتهداً، ولا يعدّ من أهل العلم بالمعنى الدقيق، وعليه أن يعرف نفسه، فيكون ناقل فتوى بحسب ما تقتضيه تعاليم أهل البيت عليهم السلام، لا صاحب رأي لا يمتلك أداته.

### ٧ ـ صلاة الجمعة:

وتحدّث الكاتب عن الموقف من صلاة الجمعة[3] وادّعى فيه أنّ الشيعة في عصر الغيبة الصغرى والكبرى يؤدونها باستمرار، وهي دعوى بلا دليل، فهناك من يقيمها زمن الغيبة، وهناك من لا يقيمها زمن الغيبة، فهي عند الإمامية مسألة اجتهادية تتضمن أسساً وشروطاً في الحالين كما هو معروف. ولكننا نتساءل: لماذا كل هذا الهجوم على علماء الإمامية تجاه صلاة الجمعة المعطّلة فيما يزعمون، فمتى أقام أئمة أهل البيت عليهم السلام صلاة

---

(١) الجواهري/ جواهر الكلام ١٥/ ٣٣٧.

(٢) ظ: تطور الفكر السياسي الشيعي/ ٣٠٥ وانظر مصدره.

(٣) ظ: تطور الفكر السياسي الشيعي/ ٣١٤ وما بعدها.

الجمعة؟ باستثناء أمير المؤمنين والحسن في خلافتهما عليهما السلام، حتى يراد من علماء الإمامية إقامتها، مع العلم أنّ هناك من يقيمها بتوافر العدد والمسافة في المكان وإقامتها حتى مع غياب المعصوم قولاً بوجوبها، وهم الإخباريون.

وأما الأصوليون، فهم على أقسام في القول بها وعدمه، ويمكننا تلخيص ذلك دون إعنات وإطناب:

١ ـ اشتراط الإمام المعصوم أو من يأذن له، وحرمتها بدونهما.

٢ ـ بسط اليد لمن كان سلطاناً عادلاً، أو من يأمره السلطان العادل بإقامتها.

٣ ـ الإمام المعصوم نفسه أو من نصّبه، أو إمام الجماعة العادل عند تعذّر الأمرين.

٤ ـ التخيير بينها وبين الظهر، والجمعة أفضل الفرضين.

٥ ـ قيل بالاستحباب مع عدم وجود الإمام أي زمن الغيبة.

٦ ـ قيل بعدم الجواز زمن الغيبة، لأنها من مناصب الإمامة.

٧ ـ قيل بالجواز مع إمكان الخطبة، وقيل بالمنع.

٨ ـ وقد يقال بأفضلية الظهر في حال الغيبة، لسقوط الجمعة فيها.

وكلّ هذه الآراء تستند إلى روايات ونصوص، والاجتهاد وزّع الآراء بحسب القناعات الاجتهادية بأدلتها.

هذا هو مجمل القول في الجمعة، وكلّ من الأقوال نابع عن دليل(١)، وليس للكاتب أن يناقش ذلك لأنّه ليس من أهله، فقد يقال في

---

(١) قارن بين هذه الآراء في كلّ من: جواهر الكلام، للجواهري/ كتاب الصلاة/ الجمعة + السيد محسن الحكيم، السيد الخوئي، السيد السيستاني، السبزواري، محمد سعيد الحكيم، منهاج الصالحين ١/ كتاب الصلاة/ صلاة الجمعة.

الأكثر، وعلى أسلم الوجوه أنّه بعدُ في أول الطريق، ولا حول ولا قوة إلاّ بالله العليّ العظيم.

## ٨ ـ فتح باب الاجتهاد:

ولم يضطر الإمامية لفتح باب الاجتهاد بعد حدوث مسائل جديدة تستوجب الإجابة عليها كما يقول الكاتب[١] فالمسائل موجودة بعصر الغيبة، كان يجاب عليها من قبل النواب الأربعة نصاً عن الإمام، وبعدهم فتح باب الاجتهاد على مصراعيه عند الأصوليين دون الإخباريين كما تقدّم ذلك في المبحث الخاص المتعلق بهما في هذا الفصل.

وقد صدر التوقيع من الإمام المنتظرعليه السلام لدى الغيبة الكبرى، عمن يُرجع إليه في الحكم الشرعي قائلاً:

«من كان من الفقهاء صائناً لنفسه، حافظاً لدينه، مخالفاً لهواه، مطيعاً لأمر مولاه فللعوام أن يقلّدوه»[٢].

وهذا باللازم يعني فتح باب الاجتهاد بين يدي الفقهاء فلا تقليد إلاّ للمجتهد من قبل العوام.

ولم يرفض الشيخ المفيد مدرسة الاجتهاد لا في البداية ولا في الظاهر، كما يدعي ذلك الكاتب جزافاً[٣].

وإنما أنكر الرأي والاستحسان، والقول بقياس غير الأولى وغير منصوص العلّة، وهذا شيء والاجتهاد غيره، كما يوضّح ذلك الشيخ المفيد نفسه في: المسائل الصاغانية، فتأمّل.

---

(١) ظ: تطور الفكر الشيعي/ ٣٢٥.

(٢) الكليني/ الكافي ٣/ ٥٤.

(٣) ظ: تطور الفكر السياسي الشيعي/ ٣٢٦.

وكان المفيد هو المرجع الأعلى للإمامية الذي يرجع إليه في المسائل المستنبطة في ضوء الاجتهاد المطلق، شأنه بذلك شأن من سبقه، ولا مانع علمياً وعملياً من أنْ يقوم الشيخ المفيد (ت ٤١٣ هـ) بدور المجدّد في عملية الاجتهاد. ولا مانع أن يكون السيد المرتضى (ت ٤٣٦ هـ) المطوّر الحقيقي لعملية الاجتهاد، والمؤسس لمدرسة أصولية اجتهادية متطوّرة قد استمرت حتى اليوم، ولا مانع أنْ يكون الشيخ الطوسي (ت ٤٦٠ هـ) قد مارس الاجتهاد على أوسع أبوابه في كتاب المبسوط، فكلّ قضية علمية قد تبدأ بسيطة ثمّ تتطوّر وتنضج لتصبح قاعدة في كثير من معالمها، وهكذا الاجتهاد.

وأمّا الخلط المتعمد بين القياس والاجتهاد عند الكاتب(١). فهو مكابرة، فالقياس إثبات حكم المقيس عليه للمقاس فيما لا نصّ فيه، والاجتهاد عمل فكريّ منظّم لتحصيل الحجّة على الحكم الشرعي، فهو طريق استنباطي في الوظيفة العلمية شرعية كانت أو عقلية، وهذا شيء والاجتهاد شيء آخر، لأنّ القياس لا استفراغ فيه للطاقة في تحصيل الحجّة القطعيّة، والاجتهاد يسعى إلى ذلك.

ولا أساس لما يدّعيه الكاتب بقول السيد المرتضى بالقياس لقوله: «ويمكننا أن نستدلّ على نفي العبادة بالقياس أيضاً لإجماع الإمامية على نفيه وإبطاله في الشريعة»(٢).

نعم قال المرتضى قدس سره بقياس منصوص العلّة في إثبات حكم المقيس عليه للمقيس، وهو ما اشترطه(٣).

وفي هذا الضوء اعتبر هذا القياس مجدّداً يجري مجرى الأدلّة الشرعيّة

---

(١) ظ تطور الفكر السياسي الشيعي ٣٢٩.

(٢) المرتضى/ الذريعة إلى أصول الشريعة/ ٦٩٧.

(٣) المصدر نفسه/ ٦٧٢.

كلّها من نصّ وغيره[1]. وذلك لأنّ العلّة واحدة، كما في تحريم المسكر بعامة لعلة «حرمت الخمرة لإسكارها» فما كان مسكراً ممّا لم ينصّ عليه فهو بحكم المنصوص عليه، وهو حرام، وإن لم يكن في عصر التشريع.

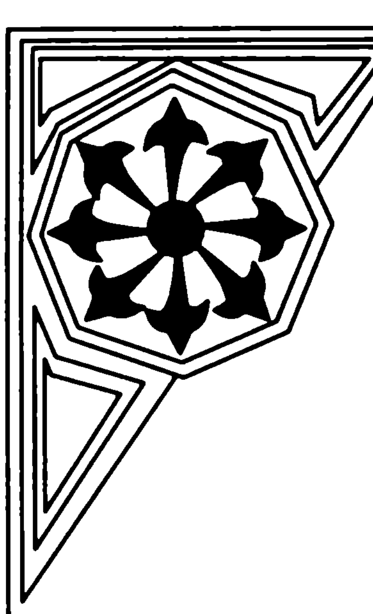
ومراد السيد المرتضى قدس سره الشريف من القول بالقياس هو «القياس الذي هو حمل الفروع على الأصول بعلّة متميزة»[2]، هذه العلّة المتميزة هي ما نعبر عنه بقياس منصوص العلة.

وأخشى أن يكون الكاتب في تخيّلاته مصداقاً تطبيقياً لحديث الإمام محمد بن علي الباقر عليه السلام، وهو يتحدّث عن أصحابه: «إن أسوأهم عندي حالاً، وأمقتهم إليّ الذي إذا سمع الحديث ينسب إلينا، ويُروى عنّا فلم يعقله، ولم يقبله قلبه، اشمأزّ منه، وجحده، وكفر بمن دان به، وهو لا يدري لعلّ الحديث من عندنا خرج، وإلينا أسند، فيكون بذلك خارجاً عن ولايتنا»[3].

(١) المصدر نفسه/ ٦٧٥.

(٢) المرتضى/ الذريعة/ ٦٩٢.

(٣) الكليني/ الكافي ٢/ ٢٢٣.



# الفصل الثاني عشر

## «المرجعية عند الإمامية»

١ ـ البداية الأولى للكيان المرجعي.

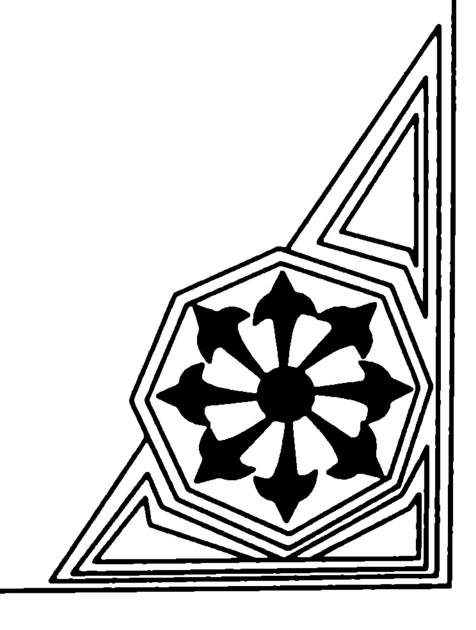
٢ ـ المرجع ذو هدفٍ رساليٍّ.

٣ ـ تعدد المرجعيّة!!

٤ ـ إدارة المرجعيّة.

٥ ـ سلبيات المرجعيّة!!

٦ ـ نمونجية المرجعية الهادفة.



# «المرجعية عند الإمامية»

## ١ ـ البداية الأولى للكيان المرجعي:

كان رواة الحديث من الإمامية في عصر الكليني (ت ٣٢٩ هـ) وعصر الشيخ الصدوق (ت ٣٨١ هـ) بداية صالحة لتكوين الكيان المرجعي في خطوطه الأولى، فقد كتب الكليني موسوعته الحديثية: الكافي فروعاً وأصولاً، وتبعه الصدوق فدوّن «من لا يحضره الفقيه» استخلاصاً من الأصول الأربعمائة التي دوّنها رواة الأئمة من أهل البيت عليهم السلام، والتي فقد قسم كبير منها، وبقي شيء كثير منها أيضاً فحفلت المدوّنات الحديثية الكبرى على ما تبقى منها، بالإضافة إلى الروايات التي صحت نسبتها إلى الأئمة، واعتبر سندها عند المؤلف، وكان إكمال هذه المسيرة العطرة على يد الشيخ الأكبر محمد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠ هـ)، فألّف كتابيه «التهذيب» و «الاستبصار» وبذلك تمّت الكتب الحديثية الأربعة المعتمدة عند الإمامية.

وكان ازدهار مدرسة الحديث، وحركة تدوينه في عصر الإمام الصادق تشكّل العصر الذهبي لحفظ تراث الإماميّة من التدهور والضياع رغم الضغط السياسي الذي تعرض له الفكر الإمامي في العصر العباسي الأول.

فقد ذهب المحقق الكبير الشيخ آغا بزرك قدس سره إلى هذه الحقيقة، وترجم لأكثر من مائتي مصنّف من تلامذة الإمام الصادق عليه السلام ألّفوا سبعمائة وتسعة وثلاثين كتاباً بالإضافة إلى مؤلفي عصور الأئمة، اعتبرها

من الأصول[1]. وذكر أنّ لهشام الكلبي أكثر من مائتي كتاب، ولابن شاذان مائة وثمانين كتاباً، ولابن دؤل مائة كتاب، ولابن أبي عمير أربعة وتسعين كتاباً»[2]. كان كتاب «الكافي» ويليه «من لا يحضره الفقيه» نموذجاً فقهياً يعتمد رأي أهل البيت عليهم السلام في الفروع الفقهية، وكان هذا النموذج منظماً تنظيماً جديداً يشمل أبواب الفقه كافةً.

وكان ما فيهما عبارة عن أحاديث تمثل الفكر الفتوائي معتمداً على النصّ وحده منقولاً بدقةٍ وأمانة وإخلاص. وكان هذا التوجّه إرهاصاً بميلاد المرجعية العليا للإمامية، في ضوء توقيع صاحب الأمر عجل الله فرجه، وهو يستعمل «فارجعوا» في قوله: «وأما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها إلى رواة حديثنا، فإنهم حجتي عليكم، وأنا حجة الله عليهم»[3].

حتى إذا برز الشيخ المؤسس محمد بن محمد بن النعمان العكبري البغدادي (٣٣٨ ـ ٤١٣ هـ) فكان بحق المرجع الأعلى للإمامية بما نظّمه من شؤون الفتيا، وما ألّفه من كتب الفقه، وما أفرغه من مؤلفات علم الكلام، وما استقطبه من فضلاء التلامذة، والمرجعية مدينة إلى تدقيقه وتحقيقه وريادته الأولى بما ألقاه لنا من الأثر الفاعل في تجديد الحركة الفقهية ضمن مناهج جديدة لم يُسبق إليها من ذي قبل حتى عدّه العلامة الحلّي من أجلّ مشائخ الشيعة ورئيسهم وأستاذهم، وكلّ من تأخر عنه استفاد منه، وأحصى له الأمين الحسيني العاملي نحواً من مائتي كتاب ورسالة في الفقه والحديث والكلام[4].

وخلفه على المرجعية علم الهدى السيد المرتضى (ت ٤٣٦ هـ) تلميذ

---

(١) آغا بزرك/ الذريعة إلى تصانيف الشيعة ٦/ ٣٠١ ـ ٣٧٤.
(٢) المرجع نفسه ١/ ١٧.
(٣) الكليني/ الكافي ٣/ ٥٥.
(٤) الأمين الحسيني العاملي/ أعيان الشيعة ٤٦/ ٢٠ وما بعدها.

الشيخ المفيد، فسار على منهجه في الفقه، وطوّر في علم الأصول، فكان رائداً من روّاده الأوائل فيما أبقى لنا في (الذريعة) من آراء، حتى إذا لبّى نداء ربّه خلفه على المرجعية شيخ الطائفة: أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (٣٨٥ ـ ٤٦٠ هـ) فاستقلّ بالمرجعية، وهو ينشر علمه في الآفاق. ويفتح باب الاجتهاد مؤصّلاً ومحرّراً ومفتياً ومدوّناً على أسس جديدة، وبمنظور جديد حتى أسند إليه الخليفة القائم بأمر الله كرسي الكلام، وكان لا يُعطى إلاّ لأبرز علماء الإسلام في عصره، حتى حدثت الفتنة في عهده، وكبست عليه داره، وأُحرِق كرسي الكلام، هاجر هجرته الميمونة المباركة إلى النجف الأشرف عام ٤٤٨ هـ، فأسس الحوزة العلمية هناك، والتي لا تزال قائمة حتى اليوم في ظلال سيدنا ومولانا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام في النجف الأشرف.

وبدأت المرجعية الدينية مسيرتها النضالية على جميع الأصعدة، بين بغداد والنجف الأشرف والحلة الفيحاء وكربلاء المقدسة وقم لتعود مرة ثانية إلى النجف الأشرف منذ ثلاثة قرون إلى مرجعية الإمام الحكيم (قده) ومرجعية أستاذنا الخوئي (قده) ومرجعية السيد السبزواري (قده) ومرجعية سيدنا المفدىٰ السيد السيستاني مد ظله والسيد محمد سعيد الحكيم، وبقية المراجع العظام من أدركناهم في عمرنا القصير هذا، بعد أن جدد من عهدها بأصالة وموضوعية كلٌ من: الشيخ جعفر كاشف الغطاء، والسيد مهدي بحر العلوم، والشيخ محمد حسن النخعي صاحب الجواهر، والأستاذ الأعظم الأنصاري، والشيخ راضي الفقيه العربي المعروف، والسيد محمد كاظم اليزدي، والسيد محمد حسن الشيرازي، والميرزا النائيني، والسيد أبو الحسن، والميرزا حسين القمي، والشيخ محمد رضا آل ياسين، والسيد عبد الهادي الشيرازي والشاهرودي. والمراجع الآخرون ممّن بنى وأسّس، وابتكر، وجدّد، وأصّل، وطوّر، فلهم جميعاً منةٌ في عنق كلّ إمامي ومشتغل بالعلم، فمنهم يُغترف، وبهم يقتدي، وإليهم الاستناد.

وما زالت المرجعية في النجف الأشرف تتبوّأ مركزها الريادي في الفقه والأصول والحديث والفلسفة والكلام، وعلوم القرآن، وهي تنشر ألوية العلم بمنأى عن الاتجاهات والميول، لتؤدّي رسالة أهل البيت عليهم السلام في الحفاظ على شريعة سيد المرسلين صلى الله عليه وآله.

## ٢ ـ المرجع ذو هدف رسالي:

لو وقفنا عند كلّ مرجع من مراجع الإمامية دون تعيين في ذات أو زمان أو مكان؛ لوجدنا سيرته القيادة تستلهم أهدافاً معينة قد تنحصر في عمومها بثلاث ظواهر: الظاهرة الأولى: متابعة أهدافه الرسالية التي تقوده إلى رضا الله تعالى في كلّ تحركاته القيادية بحيث لا تأخذه في الله لومة لائم، فهناك هدف مركزيٌّ أصلٌ هو الاندماج الحقيقي في ذات الله روحاً وفكراً ورسالة.

الظاهرة الثانية: استيعاب خدمات الناس بكلّ طبقاتهم، وتحقيق آمالهم اقتصادياً واجتماعياً، والدفع بهم إلى الخير المأمول، آمراً بالمعروف، وناهياً عن المنكر، منفتحاً عليهم في ذهنه ونفسه ويديه، ومتجاوباً معهم نفسياً وروحياً بإزاء نشر أعلام الدين، والترويج لسنن الأنبياء والأوصياء، وبرمجة أنظمة وكلائه في السفارة والتمثيل في القصبات والمدن وعواصم العالم، وتيسير ما يمكن طبعه ونشره من إطروحات علمية.

الظاهرة الثالثة: مراقبته لذاته في المتابعة العلمية والفقاهتية. وذلك بالتزود المنظّم من فنون العلم والعرفان، والاضطلاع بمهمة الإضافة والتجديد، فلا يكتفي بكونه الأعلم حتى يضيف إلى علمه علماً، وإلى تراثه جديداً، وإلى استنباطه إفاضة، فهو في عمل مستمر وحركة دائبة، تطوّر في الموجود، وتحاول الاستزادة ممّا هو متوافر في الأصل، وبحاجة إلى التمحيص والجهد لتقديمه سائغاً لروّاد الثقافة الدينية المتجدّدة في العرض

والأسلوب ممّا يحقق أهداف المرجعية المؤسساتية التي تضع الأمر المناصب في الموقع المناسب، وتتبع الخطوة الموفقة الهادفة بخطوات أكثر توفيقاً، وأجلّ هدفاً، وأعلى استثماراً حتى لتعود هذه الظاهرة بالدعم الفعلي الأيدلوجي للظاهرتين السابقتين، وفي هذا الضوء يبزغ نجم المدرك الرسالي للمرجع الديني.

إنّ تحقيق هذه الظواهر في المستوى العملي كما هو حاصل بالفعل لدى المرجع الرسالي الناهض يكوّن التفافاً جماهيرياً حول المرجع باستجابة تلقائية دون تخطيط مسبق، ويكون الاصطفاف الشعبي متراصفاً وراء قيادة متنوّرة تعايش المناخ الاجتماعي في أبعاده المترامية الأطراف، وتواكب التحرك الطلائعي لمسيرة الإيمان الخالد، كلّ ذلك يجري كما جرى دائماً بعفوية مطلقة تؤكد مبدأ الاستعانة بالله وحده، وتفجّر الموقف باتجاه إيجابي دون استعداد ضاغط، أو إلزام مفروض، وإنّما هو الاندفاع الرسالي البريء.

وسرّ ذلك ـ كما هو متواتر معروف ـ أن ليس في مراجعنا العظام من طلب المرجعية لنفسه منصباً، أو جرّ النار إلى قرصه كما يقولون، بل يشير إليه أهل الخبرة من ذوي المعرفة والدين والتقوى، وتلتقي كلمات الأعلام في حقّه علماً وزهداً وورعاً، حتى إذا تمت هذه الأوليات بحرّية مطلقة، وبوضع الرجل الأول في خصائصه وشرائطه في الموقع، اتكل على الله تعالى، ونهض بعبء المرجعية مخلصاً، وشمّر عن سعاديه مناضلاً، وذهب كلّ مذهب مشروع لإعزاز كلمة الله في الأرض، لا تأخذه في ذلك لومة لائم، ومن هنا تكون ثقة الأمة به عالية، وإخلاص الشعب المسلم له متميزاً، ومن خلال ذلك يتبلور التلاحم العضوي بين فصائل المجتمع وقيادته في تفاعل وتجاوب كبيرين، فهو يضحّي من أجلهم بالنفس والراحة والوقت، وهم يضحّون من أجله بالإنصات والاستماع، ويفدونه بالآباء والأبناء، قربةً خالصةً لوجهه الكريم.

وهنا تحصل عملية الاندماج الكليّ المدهش بين الشعور المتدفق بالمسؤولية وبين النظر للمصلحة الإسلامية العليا، دون أنانية أو ذاتية أو فئوية، فيكون الرمز الصالح للناس، ويكونون الأولياء المخلصين للمرجع، إذ ليس ثمة من مدرك فردي أو لحاظ ذاتي، وإنّما هي المصلحة الدينية العليا، التي يرجو بها الناس الخلاص في الدنيا، والأجرة والثواب في الآخرة، في هدف مزدوّج بنّاء، وقلّما اجتمع ذلك إلاّ في ظلال المرجعية الرشيدة.

ويمكننا القول هنا بوجه عام: أنّ وحدة الهدف في هذا التوجّه الفريد هي التي تقود الأمة إلى وحدة الصف، فيكون المؤمنون جميعاً كالبنيان المرصوص يشدّ بعضه بعضاً.

ولم يتّفق استقرائياً، ولا مرّة واحدة، أن عمل المرجع الرسالي عملاً من أجل صالح خاص يضحّي بمصالح الآخرين، لأنّ الوازع الديني يأبى ذلك، والسلوك المستقيم والعدالة القائمة يدعوان إلى الورع والزهد بالعناوين الثانوية، وبالاعتبارات الزائلة. ﴿ذَٰلِكَ فَضْلُ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ ۝٤﴾[1].

## ٣ ـ تعدّد المرجعية:

قد تتعدد المراجع في الزمن الواحد والعصر المتقارب في طول واحد حيناً، وفي عرض واحد حيناً آخر، وهذا التعدد يوحي بملء الساحة في الفقهاء، وهم ـ بالدرجة الأولى ـ الأدلاّء على الله في عصر الغيبة، وهم وحدهم القادرون على إدارة دفة الاجتهاد والإفتاء، وهم عادة يد واحدة على من سواهم. وكان هذا التعدد ـ من خلال وجهة نظري ـ من فضائل الفكر الإمامي العظيم، فهو يدأب ويكدح ويجّد ليهيّىء في كلّ عصر وكلّ

(١) سورة الجمعة، الآية: ٤.

جيل عدّة مراجع أبرزهم يتبوّأ المنصب الأعلى، والأكثرون في الظلّ ينتظرون دورهم، بل دورهم هو الذي ينتظرهم، فيستبقون إلى الخيرات واحداً واحداً، وفي إشعاع جهودهم القيادية والرسالية تتبلور أفكار المذهب الإمامي، وهي تتقلّب في مراحل النمو والتطور والأصالة، وهذا ما ينجم عنه ترسيخ قاعدة الإبقاء على الفكر من الإضمحلال والعدّ التنازلي كما يقال.

وهذا التعدد في جوهره ليس مشكلة بقدر ما هو رحمة وإفاضة، فبه إحياء للسنن والفروض، وإحاطة بالمسائل والفروع، وتعدّد لوجهات النظر العلمي في تنافس محبّب لدى الله ورسوله، فكلّ يعمل بطريقته الخاصة، وبما يوحيه اجتهاده في تعزيز الآراء الفقهية، وتحكيم النظر العقلي والنقلي في تراث النبي والأئمة صلوات الله عليهم.

وكان التعدّد المشروع مناراً يفرز المرجع الديني الأعلى الذي يتّجه إليه المراجع بعامة، ليكون مثلهم الأعلى.

وقد يقال: بأنّ تعدّد المرجعيّة يخلق تجمعات فئوية غير محمودة، ويمثّل سلبيات متناقضة في المناخ القيادي للمراجع العظام، بَيْدَ أنّ نظرة فاحصة تبدّد هذه الضبابيّة الموهومة، إذ السلبيات تنطلق من شرائح بعيدة عن الوعي الديني المتفتح، تلك الشرائح ممّن يحيط بالمركز، ويعيش فيه على الهامش لا في القمة، ولا في استصدار القرار، والمرجعية ذاتها بمنأى عن هذا التوجّه الجانبي المرفوض، لأنّها تواصل عطاءها الثرّ بإنجاب كبار الفقهاء في ظلّ عناية إلهية خاصّة دون أساليب دعائية، أو ممارسة للضغط في الاستقلالية لمنصب قيادة المرجعية الحقّة التي لا تمانع في رسالة المرجعيات المتعددة في الحال، لتهيّيء المرجع اللاحق كما هو أهله في حالة غياب المرجع السابق له.

أمّا الاختلاف الفقهي بين المراجع، فهو حقّ طبيعي لكلّ مرجع، إذ

يمارس الفقيه حياته العلمية باستنباط الحكم الشرعي من أدلّته التفصيلية وصولاً إلى الواقع، سواءً أكان دليله على ذلك قطعياً أم ظنياً، فهو لا يعارض إن كان صحيح المستند والمدرك، ولكنه يناقش ويعارض ويجابِهُ بأدب لو لاح أنّه استند إلى مدرك خاطىء بنيت عليه نتائج خاطئة.

التعدد المرجعي ظاهرة حضارية في الفكر الإمامي ينبىء عن عدم خلو الميدان من قادة العلم الشرعي الموصل إلى الله تعالى، أمّا المرجع الأعلى فإنه يبرز تلقائياً، وتجتمع عليه الكلمة دون إيحاء خارجي، أو ملحظ سياسي، فهي قضية شرعية خالصة. وإن ارتبطت بقيادة الأمة إلاّ أنّ بعضهم يجرّها إلى الحاكمية، وبعضهم يذهب بخلافه.

## ٤ ـ إدارة المرجعية:

عادة ما تستعين المرجعية لإدارة شؤونها بهيئات ولجان وجماعات وأفراد.

أ ـ فهناك هيئة الإفتاء، وهو عبارة عن مجموعة من ذوي العلم والاجتهاد والخبرة، ويتولّون أمرين مهمين هما: إجالة النظر في كبريات المسائل العلمية، وعادة ما يجتمعون في ديوان المرجع بحضوره وتطرح تلك المسائل، وتثار حولها المناقشات، ويضطرم الجدل العلمي، وكلّ يدلي بحجته حتى يصلوا إلى نتيجة في قناعة تامة أو مقبولة. والأمر الثاني: المبادرة إلى الإجابة الخطيّة عن الأسئلة التي تصل المرجع من القصبات والأقاليم، فيجاب عنها وفق فتاواه، وعادة ما تقسم على أفراد وأشخاص لئلا يزدحم العمل على بعض دون بعض، ومهمة هذه الهيئة من أصعب المهام، إذ عليها تتوقف إدارة المرجع الإفتائية، وفيها من العسر والحرج والجهد ما لا يعلمه إلاّ ذووه، وبعد إنجاز الإجابات تعرض جميعها على المرجع فيدقق فيها النظر، وقد يحذف وقد يضيف وقد يقرّ.

ب ـ وهناك هيئة استشارية لدى المرجع يشاورها في الرأي،

ويعاودها في النظر في الأمور الاجتماعية والدينية والشؤون العامة، فهو يستفسر عما ينبغي وهي تجيب، أو تتبرع هي في الحديث مجتمعة أو متفرقة مع المرجع في شؤون الساعة، وأحداث المناخ، وهي قد تعرض بآرائها على المرجع في مهمات الأمور، وعليها أن تشير وعليه أن يرى، فلا يفرض عليه شيء، وعدم أخذه برأي أحد لا يضير شيئاً، ولا يعكر صفواً، فالقضية مبنية على قرار المرجع بعد أن يشار عليه بدقة وأمانة واحتياط، وعمل هذه الهيئة فرادى ومجتمعين من أكثر الأعمال صعوبة ومسؤولية، فيجب عليها التحرز الشديد، وإبداء الرأي السديد، وإثراء الساحة بما هو أصيل وموضوعي دون الانفعالات التي تتسم بالحدّة والمشاعر المؤقتة.

جـ ـ لجان المشاريع، أدركنا المراجع، ولكلّ منهم مشاريعه التي يرى أنها متعينة التنفيذ، فمضافاً لإدارة شؤون الحوزة من كلّ جهاتها، والقيام بمهام الدرس العالي «البحث الخارج» ومتطلباته، هناك جملة من المشاريع التي يحققها المرجع بحسب توجهاته، كإعمار المساجد، وبناء المعاهد العلمية، وإدارة شؤون المرضى، وإشادة المكتبات العامة، وترميم المرافق الحياتية الضرورية، وإنشاء المؤسسات الخيرية، وإعالة الأيتام والمحرومين، والإنفاق على الفقراء وذوي الحاجة، وهذا ما يحتاج إلى رجال أمناء أتقياء، وجهود متضافرة حتى تنهض بهذه الطروحات المتعددة، وعادة ما يستعين المرجع بأهل الأمانة والخبرة في كلّ شريحة من هذه الشرائح.

د ـ الشؤون المالية: وطبيعتها من أشكل الواجبات المرجعية إدارة، وأكثرها مشاكل، وأشدّها تحمّلاً ومسؤولية، وأضخمها تشعباً ووعورة، وبها يعاني المسؤولون عنها مرارةً وغصّةً وعنتاً، فيضيقون بها ذرعاً، ويتجرّعون إفرازات شتى الآلام، وعادة ما يواجه المرجع من قبل الأنانيين انتقاداً شديداً قد لا يرحم، وقد يتجاوز حدود اللياقة، حول كلّ من يختاره للنهوض بالأعباء المالية من ذوي الصيانة والاحتراز والمعرفة والخبرة، فهم

لا يرضون عن أحد، شأن المجتمعات المتخلّفة، ويبدأ التجريح صامتاً أو علناً لأسباب مصلحية أو أنانية لا علاقة لها بمقتضيات الأحوال. هناك سؤال يطرح نفسه في هذا الجو المحموم، وهو يتكرر مع كلّ مرجع، ويتردد بمناسبة وغير مناسبة، هذا السؤال أو التساؤل: لماذا يعتمد المرجع أبناءه بإدارة هذا الشأن. ولماذا لا يضع لجنة متخصّصة؟ أو مؤسسة مسؤولة عن إيرادات المرجعية وصادراتها؟ والجواب يكون من ناحيتين، ناحية المرجع أولاً، وناحية الواقع ثانياً فالمفروض بالمرجع أن يكون في أعلى درجات العدالة والوثاقة، وإذا كان كذلك فهو أعلم وما يصنع، وليست لديه مناصب إدارية بمفهوم الدولة، وإنما لديه بعض الأموال التي يجب أن يشرف على مصارفها ووجوهها الأمثل فيما يعتقد، وإذا كان المرجع بهذه الصفة من التقوى والحيطة فما يضيره أن يعيّن بعض أبنائه لمثل هذه المهمة الشاقّة، وهو أعلم بها في علانيتهم وسرهم، وهو أخبر بليلهم ونهارهم، وهو المقوّم لأشخاصهم عدالة وخبرة، وعادة ما يكون الولد الموثوق به أكثر حرصاً من غيره على شؤون أبيه، والأب يكون منفتحاً على الثقة من أبنائه في أسراره وقضاياه دون خشية وارتياب، وقد يكون التعامل في هذا الملحظ مع غير الأقربين فيه عسر وحرج، وقد يقتضي التقيّد بمجاملات لا ضرورة معها، ولا اضطرار إليها، لو كان الأمر مع الأبناء. ومن ناحية أخرى فليس المرجع عادة مبسوط اليد، ليتصرّف في حريّة كاملة، فكثير من شؤونه تحاط بالسرية التامّة، إذ طبيعة العمل تستدعي السرية، ولكلّ مرجع اجتهاده الخاص بهذا المضمار.

والقضية المالية هي التي يدور بها فلَكُ الإحساس بالاستزادة، فقد أهلكهم الدينار الصفر والدرهم البيض، كما ورد في المأثور، وهؤلاء هم أولع الناس لساناً بمن يمنع عنهم ما لا يستحقّون، وللحقوق الشرعية مواصفات في الإنفاق، وشرائط لا ينبغي تجاوزها، فلا توضع في غير موضعها، ولا تصرف إلا بمدركاتها المحدّدة، وأبناء المرجع مأمورون من

قبل أبيهم منصباً، ومخوّلون في قبله باعتبار المركز تخويلاً عاماً أو خاصاً، فليس لهم إلاّ الإدارة التنفيذية، وعليهم مراعاة ذلك، وعليهم أن لا يتجاوزوا الصلاحية قيد شعرة قط. والإمارات الشرعية هي التي تحدّد نوع احتياج الآخرين كمّاً وكيفاً، والتحرّز الشديد هو سبيل النجاة في هذه المتاهة، إذ لا بد من التصدّي لها بحذر ويقظة وحسن تأتٍّ للأمور، فهناك الكَذَبَة والمحتالون، وهنالك الشرائح غير المتحرجة، وهناك الاحتياج الحقيقي، وهنالك الوضع الذي يشكل حلّه والوقوف على مدى صحته، والقائم على هذه الشؤون عادة في كآبة مستمرة نتيجة اضطلاعه بمهمّة الفحص المضني، فهو معنيٌّ دون سواه بإعطاء كل ذي حق حقه، والتأكد من ذلك جوهرياً بحسب الطاقة البشرية، وإلاّ فقد خان الأمانة، وفرّط في الأداء.

وهؤلاء جميعاً، يريدون من الحقوق جميعها، وهنا يبدأ الانشطار الأخلاقي في الردّ والاتهام، وقد يصل إلى الشتم والسباب دون مسوّغ، لذلك فالمعرفة الحقيقية لمواطن الحاجة قد لا يفني عنها ظاهر الحال، ولا الإلحاف في السؤال، ولكن ميزة التقوى إذا توافرت في السائل استراح بها وأراح غيره في معطياتها. فالورع هو الذي يقيّد هذا السبيل الوعر.

وموجة الفقر والفقراء عارمة، قد لا تستوعبها الحقوق لدى المرجع، فلا تسدّ الاحتياجات كلّها، ولا ترفض كلها، بل يتحتم تقديم الأهم فالمهم وهكذا يكون التفاضل بين حالة معقّدة وحالة اعتيادية، فيكون العطاء الناقص بديلاً عن الحرمان الكامل، وهو ما تفرضه حقيقة المورد المالي المحدود، وتحتّمه طبيعة الفحص الكاشف عن الاحتياج.

أمّا الابتزاز غير المشروع، والإلحاح غير المهذّب، في إرادة العطاء غير المتوازن دون مبرّر شرعي، فلا أمارة كاشفة، ولا ثقة متوافرة، فهذا ممّا يزيد حياة القائمين على تولّي الشؤون المالية عناءً وبلاءً واشمئزازاً،

وهم مع هذا محتسبون في إدارة هذه الفوضى الشاملة، وإذا كان الأمر كذلك، فالسلامة من الخطأ قد لا تتحقّق في كلّ أبعادها، وما لا يدرك كلّه لا يترك كلّه.

ويريد المجتمع الواهن أن يكون أبناء المراجع أقلّ قدراً مما هم عليه، بل يريدون منهم خَدَمَةً صِغاراً، وقد لا يتحقق هذا عادة، فتبدأ الانفعالات في اجتياح العلاقة الاجتماعية بعيداً عن الروح الموضوعية في المعالجة والتعامل، وقد يتصور أحدهم أن التعالي من صفة هؤلاء الأبناء، وليس الأمر كذلك، بل هم قد يصل بهم الجزع إلى حد التجاوز على الراحة والمداراة والمجاملة، نظراً للزخم الهائل الذي لا تنهض به إمكانيات الاستقبال لكلّ أحد، والإصغاء الطويل في وقت ضائع مهدور، وقد يصحب ذلك من قبل الناس أو بعضهم ادّعاء طويل عريض قد يصح وقد لا يصح، كلّ ذلك يقابله أبناء المراجع بصبر ورويّة وأناة، ويعالجون بصمت ومعاناة، ومع هذا كلّه، وفوق هذا كلّه، فقد يقال لماذا لا يعتمد المرجع على سواهم؟ ولماذا لا تكون المرجعية مؤسساتية؟ ولماذا لا توزع الأعمال؟ والحق أنّ المراجع لا يعتمدون أبناءهم دون سواهم، فهناك الكَتَبَةُ، وهناك الحَفَظَةُ، وهناك المستودعون على الأسرار المالية، وهناك المخوّلون على الصرف الشرعي، وهناك الأبرار الأتقاء الدائبون على اكتشاف أحوال المجتمع بصدق، وهؤلاء هم المتصرّفون الحقيقيون في إطلاق الصلاحيات في الهبة والعطاء، وتفقد مواطن الاحتياج والفقر والفاقة، لأنهم على صلة أكيدة من الفحص المستخبر عن شؤون المسلمين، وتكون عليهم المسؤولية في منظور مزدوج بين المرجع ومراجعيه.

هؤلاء حقاً ـ عداء سواهم من المسؤولين ـ هم المجاهدون في سبيل الله جهاداً فعلياً قائماً على فلسفة نكران الذات، وترك الاعتبارات، وكبت النفس، وهم متوافرون على الانخراط العملي في خدمة صاحب الأمرَ

عجل الله فرجه، وتحقيق معنى الانتظار له إيجابياً، فكم من وقور وقف على مسكين فأنقذه قربة إلى الله تعالى، وكم من عزيز نفس حمله التواضع إلى السعي الحثيث في سبيل إنعاش المحرومين، وكم محاولٍ في مجاهدة ونصب أن يرتفع بمستوى الفقراء إلى حضيرة الأغنياء، وكم من مستنقذٍ للمضطهدين بؤساً وجوعاً، ليصل بهم إلى حياة أفضل نسبياً، وماذا على المرجع وأبنائه والعاملين معهم من ضير، وهم يتسلَّمون الحقوق يميناً، ويسلمونها يميناً أيضاً، فهم وساطة حب وعطف ورأفة وإحسان.

## ٥ ـ سلبيّات المرجعيّة:

لا يزال العبث اللاأخلاقي، والوعي المتخلّف غير المسؤول، يبحث عن سلبيات في المرجعية لم تكن، ويتحدّث عن أوهام وأساطير في ذهنه لم تخلق بعد، فهو معنيٌّ بالسلبيات وآثارها، ووضع العراقيل في مواجهة ثغراتها الموهومة، دون اللجوء إلى ركن وثيق في الورع والاحتراز.

فقد يقال تشهيراً: بأنّ انفراد أي كائن إنساني مهما كان عادلاً ثبتاً، قد يعني تفرّده بالقرار، والتفرد بالقرار نوع من الدكتاتورية الفردية، وإذا كان المرجع دكتاتوراً فهناك الكارثة المتوقعة في كلّ اللحظات الزمنية الآنية والمستقبلية.

وهذا القول محض افتراض لا يمثل حقائق الأشياء، ولا يحضى بكثير من الصحة، فالمرجعية العليا بانحصارها بالمرجع الأعلى لا تعني بالضرورة انفراد ذلك المرجع في القرار دون ملحظ استشاري أو شوروي، بل هو خاضع لكلّ اللمسات الدقيقة التي يكون آخرها قرار المرجع.

وقرار المرجع تارة يكون مركزياً، وهو أصل المهمة العليا التي ينهد لحملها، وهو القرار الفتوائي الفقهي الكاشف عن رأي الفقيه في الأحكام، وهو وإن كان من تخصّص المرجع الدقيق، ولكنّه قد يخضع للإثارة في مجلس الإفتاء الأعلى الذي يجتمع عادة في حضرة المرجع، وهو برئاسته،

وتطرح فيه كبريات المسائل الفقهية بأدلتها التفصيلية، ومن ثم يتوصل معها إلى صيغة نهائية في ضوء قناعات علمية لا سبيل إلى طرحها، فتكون ملزمة للأخذ بها، فيتقيد بها حتى المرجع نفسه فنّياً وعلمياً، لأنها وحدها هي التي يتخذها المرجع أصلاً فتوائياً ولأنها حصيلة البحث الموضوعي المكثّف القائم على أساس الدليل والبرهان.

وهذا لا يحصل إلاّ في بضع مسائل معقّدة تحتاج إلى هذا النوع من التدقيق، أمّا المسائل الاعتيادية فيجيب عليها فوراً بناء على قناعته العلمية، وهذا محض اختصاصه الذي لا ينازعه فيه أحد.

أمّا في المسائل الهامشية والجانبية التي يبتلىٰ بها المرجع باعتباره كبير الأمناء على شؤون الدنيا والدين، كتسلّم الحقوق وتوزيعها، وتولّي التبعات في الوصايا والتكليف الشرعي الإضافي التنفيذي، ونقل الحق من العين إلى الذمة، وإدارة شؤون الولاية على القاصرين وأضرابها، فهذه المسائل وإن كانت أساسية لتعلّقها بالمرجع وحده، ولكنها هامشية بالنسبة للهدف المركزي الأول وهو الإفتاء.

وأغلب هذه الموارد مالية، قد تقوم عليها الأيادي الأمينة بحسب الظاهر، فلا يُتطلب من المرجع أن يعيّن ملائكة في هذا الجانب، وإنما أهل الثقة بحسب الموازين المتبعة شرعاً، فمن أدى واجبه بأمانة وإخلاص فهو المطلوب، وإلا فيعزل ليستبدل بغيره من الثقات الأمناء.

وأما القرار السياسي الذي يتطلّب رأي المرجع لقيادة الجماهير في مجالات الضرورة القصوى، فيعود تقديره إلى التكليف الشرعي للمرجع بحسب ما تتجمع لديه من مسوغات ومبررات ضمن الاستشارة والاستنارة برأي الآخرين لدرء المبادىء الوافدة، وحماية الثغور، وحفظ بيضة الإسلام.. الخ.

أمّا التورط في الدماء، فما أشد حرج مراجعنا في هذا الملحظ، فلا

فتوى في جهاد أو دفاع إلاّ عند الضرورة القصوى، ولدى إخفاق كلّ وسائل الدفاع السلمية، وهذا ما تشهد به حوادث التأريخ المتكررة في حقب قد تكون متقاربة.

بعد هذا العرض الموجز، لنتساءل: أين تكمن سلبيات المرجعية المزعومة؟ وكيف؟ لا هذا ولا ذاك، ولكنّه التمرد على مظاهر القيادة الرسالية الرشيدة بغية استبدالها بزعامات تتحكم فيها الأنانية والمصلحية وعدم التورّع.

### ٦ ـ نموذجية المرجعية الهادفة:

قد تثار مسألة تتضخّم حيناً، وتتورّم حيناً آخر، وهي دعوى اختلاف ما بين المراجع المتعاصرين بزعم ضديّة أحدهم للآخر، أو وقوف بعضهم تجاه بعض، وقد يقال بأنّ جماعة هذا أعداء جماعة ذلك، ولا شيء من هذا القبيل لا من بعيد ولا من قريب، ولكن طبيعة عمل كلّ مرجع السرّية والعلنية قد تقتضي ظروفاً خاصة، قد يستشعر منها بعض الشيء من هذا القبيل، ولا أساس له من الواقع، وقد يكون للبطانة غير المتورعة دور بارز في مثل هذا الزعم، إلا أنَّ المرجع عادة ما يطلعه أمناؤه وثقاته على ما في الساحة من خلل وخطل، فيبادر إلى معالجة الظواهر السلبية بكلّ صلابة، ومع أننا شاهدنا جملة من الأدعياء للمرجعية يطاولون المراجع الحقيقيين، إلا أنّ الثقة نزعت من نفوس الناس تجاههم جرّاء هذا التصدي غير المشروع بما لا سابقة له في تأريخ المرجعية إلاّ في عصر حبّ الذات وحبّ الظهور، وكسب المريدين أنّى اتفق، ولو بالتهجم على الآخرين، وهذا الملحظ قليل الوقوع، وإن وقع فوقوعه هو الأندر الأقلّ، ولكنه سرعان ما يتلاشى، وتذروه الرياح كهشيم المحتظر.

الإنسان ـ أي إنسان دون المعصومين ـ قد ينحرف على علم، والعادل قد تسقط عدالته بالذنب وقد تعود بالتوبة، إلا أنّ الإصرار والتقوّل

على اختلاف المراجع فيما بينهم ليس له ما يبرّره تطبيقياً، والمرجع الفذّ هو الذي يدرأ كلَّ ذلك، ويعمل على تسوية الأمور بأصالة وإدراك، بل ويسعى ـ إن حصل الاختلاف ـ على تقريب وجهات النظر، حتى تعود المياه إلى مجاريها كما يقال، ولقد أدركت من الأحداث والظواهر، وتعاون المراجع العظام، ما يقربنا شوطاً كبيراً من نموذجية المرجعية الهادفة في الفكر الإمامي.

من خلال ممارستي العمل خلال أربعين عاماً مضت حتى اليوم في رحاب المرجعية العليا في النجف الأشرف في ظلّ باب مدينة العلم أمير المؤمنين ووصيّ رسول رب العالمين: الإمام علي عليه السلام أستطيع أنْ أقطع أنّ ما يثار في بعض الصحف المأجورة، وبعض الكتب المسخرة، ولدى جملة من عملاء المؤلفين ضد المرجعية العليا، وادعاء الاختلاف المصطنع بين المراجع، كلّه موضوع لا أصل له، الهدف منه القضاء على هذا الكيان بشكل وبآخر، وأحاول أن أضع بين يديك شذرات دقيقة وثمينة ممّا وجدت عليه أبرز مراجعنا العظام من حيث الالتقاء الروحي، والتفاهم الموضوعي، والتوادد والتزاور والتراحم فيما بينهم، والاستئناس بالرأي، والتأكيد على أصالة الوعي المرجعي المتطور، أضع هذه اللمحات ممّا أدركته مباشرة، ورأيته مشاهدة، واكتشفته ميدانياً، أو حدثت به في حينه فالتقطته الذاكرة العلمية، وكلُّ أولئك يحدد ظاهرة حضارية إيمانية ما أكثر جزئياتها، ولكنني سأكتفي ببعض النماذج الرائدة في هذا الميدان:

١ ـ كان الآية الكبرى الشيخ محمد رضا آل ياسين الكاظمي المتوفى ٢٨ رجب ١٣٧٠ هـ من أعاظم فقهاء عصره، تذكّرك طلعته بالأوصياء، وكانت مرجعيته في عرض واحد مع مرجعية الإمام الحكيم قدس سره المتوفى ١٣٩٠ هـ، وكانت العلاقات الحميمة الأخوية بين المرجعين تزداد عمقاً وحيوية وإشراقاً خلال ربع قرن من الزمان، وكان آل ياسين يكبر السيد الحكيم بعشر سنوات، وكان آل ياسين يصلّي الجماعة في رواق

الحرم الحيدري الشريف، وبعد الصلاة يجلس في محرابه متعبّداً أو مسؤولاً عن الأحكام من قبل مقلّديه، وكان السيد الحكيم يقيم الجماعة في الصحن الحيدريّ، وقد يقصد الحرم زائراً، فإذا وجد الشيخ بعد لم يغادر محرابه جلس إليه، وتحدّثا وتساءلا وبسما، وودّع كلّ منهما صاحبه ببشاشته المعهودة مما يخلق جواً دافئاً لدى أعلام الدين في النجف الأشرف، وكانا معاً قائلين بالحكم في الهلال، وهو أمر يكثر فيه الردّ في الأخذ والإثبات، وتتوزع الشهادات فيه، فكان كلّ منهما يعلّق الحكم على قناعة صاحبه، فآل ياسين يقول: ما هو رأي السيد، والحكيم يقول ما هو رأي الشيخ، وهكذا يتوافر التعاون والتفاهم بين الرجلين، ولا يحكم في الهلال في رمضان وشوال وسواهما إلاّ بكلمة سواء صادرة من المرجعين.

قصد أحد كبار التجّار الشيخ آل ياسين في مجلس درسه العالي الذي لا يحضره إلاّ صفوة من المجتهدين، وكان يقيمه في داره. فقال التاجر الوجيه للشيخ: أريد أن أقلّدك، فقال آل ياسين عجيب!! رجل بمنتهى الوثاقة عند العلماء غير مقلّد للآن!! قال: لا، أنا مقلّد للسيد الحكيم وأريد العدول عنه إلى تقليدك!! فلمّا سمع ذلك الشيخ اصفرّ وجهه واحمرّ، ونزع عمامته من على رأسه، وضرب بيده عليه قائلاً: الله أكبر: السيد مجتهد مطلق عادل، وأنت تريد العدول عنه، وتكلّم بكلمات الإشادة بالسيد الحكيم وأوجب على السائل البقاء على تقليده.

جاء مبلغ ضخم في حينه للشيخ آل ياسين، والمبلغ يمثّل خمسمائة مثقالاً ذهبياً بحساب القيمة، واشترط إعطاء هذا المبلغ للمشتغلين من أهل العلم، فأرسل الشيخ على السيد الخوئي، وكان أستاذاً متمرساً في سن الشباب في الحوزة العلمية، وحينما حضر الخوئي، قال له: سيدنا خذ هذا المبلغ واقسمه بين طلابك، فإنهم من المشتغلين حقاً من أهل العلم.

حدّثني ولده الجليل الشيخ محمد حسن آل ياسين، قال: سافرت

بخدمة الشيخ الوالد إلى كربلاء لزيارة الإمام الحسين عليه السلام، وقبل دخول الوقت لصلاة المغرب جلسنا في الصحن الحسيني على فراش إحدى الجماعات، ودخل وقت الصلاة، فالتفت الشيخ إلى ولده وقال له: سل من هو إمام الجماعة، فكان آية الله العظمى السيد حسين القمي قدس سره، فقال: نصلّي خلفه جماعة، وصلّينا جماعة، وعلم السيد بوجود الشيخ في كربلاء فقام بزيارته، فالتفت الشيخ آل ياسين إلى السيد القمي وقال: صليت خلفك جماعة حملاً على الصحة، وأنا غير عارف بقراءتك، وكانت العدالة مفروغاً منها، فقال السيد: إي والله أنا أحببت أن أعرض قراءتي عليك لتختبرها، فقال له الشيخ: أنا سمعي ثقيل، اقرأها على الشيخ مرتضى آل ياسين، وهو يخبرني عنها، فما كان من السيد القمي إلاّ أن تلا فاتحة الكتاب على الشيخ مرتضى طلباً للصحة والواقع، فلما انتهى منها، أخبر سماحة الشيخ بأنها قراءة صحيحة.

في ليلة وفاته أرسل الشيخ آل ياسين على تلميذه المقرّب آية الله العظمى الشيخ محمد طاهر آل الشيخ راضي قدس سرّه الشريف، وقال له: كلّ ما لديّ من الحقوق الشرعية هو هذا المبلغ وكان ثلاثمائة دينار، خذه الآن واذهب إلى النجف، ووزّعْه على أصحابه من المحتاجين وطلاب الحوزة العلمية، فإذا فرغت من ذلك فعد إليّ ليطمئنّ قلبي، ففعل الشيخ آل راضي ما أمره، وما انتهى سواد تلك اللّيلة إلاّ والحقوق عند أصحابها من أهلها، وتوفي الشيخ آل ياسين صباح ذلك اليوم في الكوفة.

هذا الشيخ آل ياسين حديث الشارد والوارد، ومثال الزهد والتقوى والورع الأمثل، ما رؤي إلاّ مبتسماً خاشعاً مجدّاً، يذكّرك سلوكه بسيرة الأئمة الطاهرين، وإذا التقى مرجعاً احتضنه وبجّله وعظّمه، وفرح بلقائه ورؤيته، وتاه سروراً حقيقياً بذلك، ويرى ذلك من تمام التديّن وهو كذلك، وهو على وقاره وهيبته، قد يقف في الطريق، وهو يركب حماراً متواضعاً ينتقل به إلى الحرم الشريف نظراً لضعفه وعجزه، فيستقبل الصغير والكبير،

وقد يدفع بالنادرة، ويتوخى تطييب الخواطر.

كان الشيخ جعفر نقدي أحد تلامذة الشيخ آل ياسين قد وعده بكتاب فأخلف الموعد نسياناً أو انشغالاً، فالتقى به الشيخ، وهو في طريقه إلى الصلاة في الحرم، فارتجل قائلاً:

وعدتني بكتابٍ فما وفيت بوعدِ
إنّ الوعودَ ديونٌ وأنتَ جعفر نقدي

فانظر إلى هذه السلامة العفوية، كيف أفرغت هذه البلاغة السائرة في دلالتها ثوريةً.

٢ ـ السيد محسن الحكيم قدس سره الشريف، وكان معظّماً لأهل الدين، ومبجّلاً لمراجع المسلمين، ومتابعاً شؤون العلماء غير العراقيين في إقامتهم، وحلّهم وترحالهم، حتى لا يهدأ نهاره، ولا ينام ليله.

خطب أحد طغاة الحكّام في عام ١٩٦٠ م خطاباً متلفزاً، وهدّد مراجع المسلمين من غير العرب بإلقائهم وراء الحدود!! فما كان من الإمام الحكيم ـ وقد أشعر بمضمون الخطاب ـ إلاّ أن ترك كلّ واجباته وأعماله وطقوسه، واصطحب جملة من أولاده وثقاته، وقصد دار كلّ مرجع من مراجع الدين من غير العرب، ودخل إلى دار كلّ واحد منهم على حدة، وطمأن الجميع ببلاغته المعهودة، وصلابته الفائقة، وطريقة إطروحته في عرض القضايا ذات البال، وبوقاره وسمته العظيم، أبدى تضامنه المطلق معهم حتى النفس الأخير، وأدركت الدولة ما قام به الإمام الحكيم في مبادرته هذه، فألغي الموضوع جملة وتفصيلاً.

توفّي آية الله العظمى السيد مهدي الحسيني الشيرازي قدس سره في كربلاء ١٩٦٠ م وكان زعيم كربلاء المطلق، ووصل نبأ وفاته إلى النجف، وأخبر السيد الحكيم في ديوانه بذلك، وكنت حاضراً هناك، فحينما سمع أكثر من قول لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، إنا لله وإنا إليه

راجعون، وكان المقام يقتضي أن يقرر السيد الحكيم حجم الوفد الذي سيمثله موفداً إلى كربلاء لحضور مراسم التشييع والدفن، وقرر حين إذ أنْ يذهب إلى كربلاء لحضور المراسم بنفسه وهو منحرف الصحة، وسافر فوراً إلى هناك، وكان منظراً عاطفياً حزيناً بكت له مئات الآلاف من المشيعين ـ وكان عددهم يتجاوز المليون مشيع ـ حينما أقبل أبناء الفقيد، وفي طليعتهم آية الله السيد محمد الشيرازي ولده الأكبر وأخوه السيد الشهيد السيد حسن، واحتضنهم السيد الحكيم واحتضنوه وسالت الدموع كلّ مسيل، وظلّ السيد الحكيم سائراً على ضعفه بالتشييع حتى الدفن في الصحن الحسيني، وفي غرفة زعيم الثورة العراقية الشيخ محمد تقي الشيرازي.

في عام ١٩٥٦ م قام الاعتداء الثلاثي على مصر من قبل بريطانيا وفرنسا وإسرائيل، فسارت المظاهرات الصاخبة في كلّ العراق، واتجه أغلبها إلى النجف الأشرف، وكان الإمام السيد محسن الحكيم هو المرجع الأعلى حينذاك، فأضرب هو وبقية المراجع العظام عن الصلاة جماعة في الحرم الشريف والصحن الحيدري والمساجد، وتعطّلت الأسواق والمدارس والحوزة العلمية، وعادت النجف الأشرف شعلة ملتهبة من الغضب والحماس، واستمر هذا المناخ أكثر من خمسة عشر يوماً، ممّا أحدث ضجّة كبرى في العراق، وموجة من الاحتجاجات الصاخبة، وكانت المظاهرات الشعبية قد استقطبت حياة النجف العامة، فسقط أكثر من قتيل في تلك المظاهرات بعد أن أطلقت عليهم النار، وكان في مقدمة القتلى أحمد الشيخ محمد جواد الشيخ راضي سبط آية الله السيد حسين الموسوي الحمامي، فانفجر الموقف في النجف الأشرف انفجاراً هائلاً باعتبار الحدث اعتداءً مزدوجاً على نجفي سليل أُسرة علمية عريقة، وسبط مرجع ديني كبير، واضطرب الوضع، وعطل السيد الحكيم الصلاة جماعة وبحثه العالي في الدرس الخارج، فأوفد رئيس الوزراء نوري السعيد لسماحة السيد وفداً حكوميّاً ضمّ كلاًّ من الحاج عبد الهادي الجلبي، وعبد الوهاب

مرجان، والشيخ خيّون العبيد، معتذرين ممّا حدث عن سماحة الإمام الحكيم، وأن الدولة مستعدة للتكفير عن هذا الذنب، وإعطاء الدية الشرعية لذوي القتلى في مظاهرات النجف الأشرف، فزجرهم السيد الحكيم وأنّبهم تأنيباً عنيفاً، وألقى باللاّئمة على الدولة والسلطة العسكرية، ووصف الحكم بالدكتاتورية والاستبداد وعدم الحكمة، وأعلن سخطه وأنّه لا يستطيع التعامل مع القتلة، وكان موقف الوفد شريفاً إذ أعلن استعداده لتنفيذ أوامر الإمام الحكيم مهما كانت، وقد ضاقت على الدولة الأرض بما رحبت، وبعد اللتيا والتي، قال السيد الحكيم: إنّ القضية وإن كانت عامة، إلاّ أنها أولاً وبالذات ترتبط بأحد المراجع العظام وهو السيد حسين الحمامي، فعلى الدولة التوجه إليه، والاعتذار منه، والاستماع لوجهة نظره، بعد محاسبة المسؤولين عن إطلاق النار، وامتثل الوفد الأمر، وذهب إلى السيد الحمامي قدس سره وتوصّلوا معه إلى حلٍّ فيه كثير من الحكمة. لقد كان بإمكان السيد الحكيم إلغاء هذا الدور البارز للسيد الحمامي، ولكن ورعه وتقواه يأبيان إلا أن لا يبخس الناس أشياءهم، وأن يبدي اتحاد كلمة المراجع عند الأزمات والطوارىء، وأطفِئَت النائرة الكبرى في النجف حتى حين، وإن أغفت على نار متوقدة تحت الرماد الأسمر.

كان السيد الحكيم معنيّاً باحتضان المراجع كافة حتى عند وفاتهم، وتهيئة المناخ المناسب لإعلاء شأنهم، فقد حضر تأبين السيد الحمامي ١٩٥٩ م في ظروف صعبة، وكنت عادة أمثّله في الشعر، وألقيت قصيدة أثارت حفيظة العملاء والسلطة مطلعها:

حفّوا بنعشِكَ والجموع تكبِّرُ فكأنَّه فلَكٌ وأنتَ المحورُ

وكان حضور السيد إيذاناً بحرب لا هوادة فيها على الشيوعية، وذلك قبل إصدار فتواه في تحريم الشيوعية، وكانت القصيدة صارخة في توجهاتها الثورية، وحضور السيد كان يعني التأييد الكامل لذلك. ولقد رعى سماحة الإمام الحكيم حفلة تأبين الإمام الشيخ عبد الكريم الجزائري عام ١٩٦٠،

وألقيت قصيدة في المهرجان الذي أقيم في الجامع الهندي، وكانت شديدة الوقع على النظام، ومطلعها:

فجَعتَ بخطبك الجلل البلادا وأثكلت العروبة والجهادا

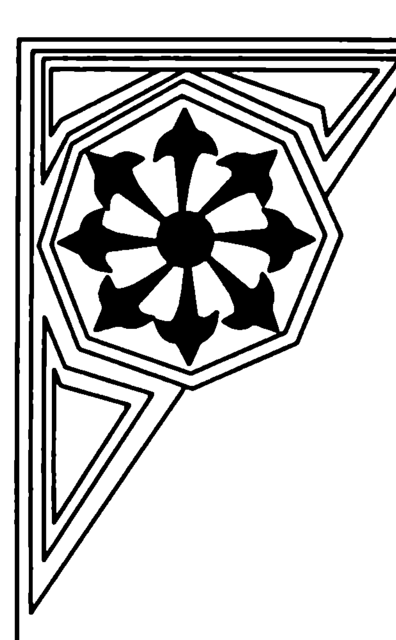
ورعى سماحته الحفل التأبيني المهيب في أربعين آية الله العظمى السيد محمد باقر الشخص الإحسائي عام ١٩٦٢، وشاركت بقصيدة **متلهبة** مطلعها:

أزفَ الوداع، وقد حُمدتَ بنا البقا سرعانَ ما طويت عهود الملتقىٰ

إنّ حضور الإمام الحكيم في الساحة عند إعلاء كلمة المراجع العظام كان متميزاً، وكانت مشاركة ممثليه في ذلك علماءَ وشعراءَ تعني معايشته من الأعماق لكلّ تلك المظاهر.

أكتفي بهذين النموذجين تنظيراً لحالة مهمّة هي تعاون المراجع فيما بينهم، وهكذا كانت سيرة سيدنا الأستاذ الإمام الخوئي قدّس سره الشريف في ظواهر عديدة، وكذلك هي سيرة سيدنا المفدّى آية الله العظمى السيد علي الحسيني السيستاني مدّ ظله الوارف في أكثر من ظاهرة، وأبرز من موقف، وأكبر من نموذج، كلّ ذلك نابع من حقيقة مثالية في الصفاء والنقاء والترسّل والسلامة، والعمل من أجل الله وحده.

وما توفيقي إلاّ بالله العلي العظيم، عليه توكلتُ وإليه أنيب، وهو حسبنا ونعم الوكيل.



# الفصل الثالث عشر

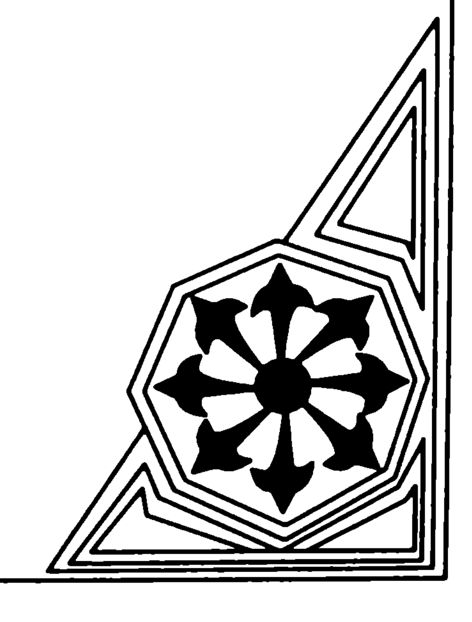
## «نضال المرجعية العليا»

- أوليات...

١ ـ النضال العلمي

٢ ـ النضال السياسي

٣ ـ النضال العسكري



## أوليّات:

إن النضال المرجعي للإمامية يمتد عبر العصور السالفة وفي خلال اثني عشر قرناً من الزمان، فمنذ أن تسلم الشيخ الأكبر محمد بن محمد بن النعمان المعروف بالشيخ المفيد (ت ٤١٣) بدأت المشكلات السياسية والطائفية في عرض مرجعيته العليا، وكابد من الآلام ومجاراة السواد الأعظم، ومحاججة المذاهب الإسلامية، وإقناع الخصوم، وردّ الاعتداء اللاإنساني، ما لا تستطيع هذه الصفحات استيعابه وإحصاءه، ولكن عقلية الشيخ المفيد المتفتحة حالت دون اتساع الخرق، فعمد إلى رأب الصدع وجمع الصفوف وتوحيد الكلمة ما استطاع إلى ذلك سبيلاً، فكم من نائرة قد أطفأتها حكمته، وكم من كارثة قد خففها صبره، وكم من مشكلة قد حلّها بالتي هي أحسن، حتى إذا تمت المرجعية للسيد المرتضى علم الهدى (ت ٤٣٦ هـ) عادت الأزمات جذعة، وتجددت المشكلات تباعاً، وكان أهمها الصراع الطائفي والمناخ المذهبي الذي تعالت صرخاته وصيحاته في هرج ومرج لا نظير لهما في تأريخ الإسلام، ولكن موضوعية السيد المرتضى، وكمال إدارته العليا، وموسوعية علمه الناهض، حال دون النكسات بين صفوف المسلمين، وقابل كلّ الشدائد بأناة وروية، ودراية حضارية، فأضفى على مناخ الجدل الكلامي روح المرونة والإنسانية،

وأعرض كشحاً عن المهاترات، وأضرب صفحاً عن الشتات والفرقة، وكان المذهب المعتزلي قد ضرب بجرانه في تخوم الأرض وقامت احتجاجاته ومشكلاته تلهب الأفق ناراً، وأصبح وكد المكافحين علمياً، ردّ الشبهات، وتعليل الظواهر، وكبح الجماح اللاشعوري، وكان القاضي عبد الجبار المعتزلي قد أوتي علماً وفهماً واتساعاً، فبدأ يثير قضايا الإمامة وخلافة الأمة، وانبرى له السيد المرتضى بعلمه الجم وأسلوبه الرصين، فهدّ أمن الاضطراب، ودعا إلى الحوار المعرفي الهادف، وأنصتت الأطراف لهذا النزاع التراجيدي، دون فتنٍ ملموسة، ولكن النار في اشتعال من خلال الشرر المتطاير، حتى إذا تسلم الشيخ أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠ هـ) زمام المرجعية وأنيط به كرسي الكلام باعتباره أعلم علماء الإسلام، فغرت الفتنة فاها، وكشرت عن أنيابها، واضطرم لهيبها المستعر، فحدث الصدام بين المسلمين، وسالت الدماء كل مسيل، وأحرق كرسي الكلام، وامتزج السواد بالاحمرار في ماء دجلة من الدماء ومداد الكتب التي قذفت فيها، وغادر الشيخ الطوسي بغداد عام (٤٤٨) إلى النجف الأشرف وجعلها دار هجرة علمية، وأسس الحوزة المباركة، وابتعد عن المناخ السياسي والصراع المذهبي، وعاش للمسلمين كافة، يفتي كلاً في ضوء مذهبه وإن كان المرجع الأعلى للطائفة الإمامية في العالم.

لو أردنا أن نتحدث عن نضال المرجعية العليا، لبرزت لدينا مظاهر عديدة؛ ولاحت في الأفق ظواهر جديدة بإلقاء الضوء عليها، ويمكنني إيجازها وتصويرها في ثلاث ظواهر كريمة لا بد من الإشارة إليها ولو لماماً، وهي: النضال العلمي ـ النضال السياسي ـ النضال العسكري.

## ١ ـ النضال العلمي:

لو استعرضنا سيرة مراجعنا العظام لوجدناها عناءً في عناءٍ، بغية إرساء صرح الكيان العلمي للإمامية، فكانت الفتن تتدافع كقطع الليل

المظلم، والمشكلات تتناوب كقزع سحاب الخريف المتقطع، ومع هذا وذاك، فقد كانت المهمة العلمية ديدن مراجعنا، وهدفهم الأول والأخير، فضحى جميعهم - لا أستثني أحداً - بالغالي والنفيس من الوقت والمال والجاه والعيش الرغيد في سبيل التحصيل العلمي النافع، فواصلوا الليل بالنهار، والشتاء بالصيف، والضنك بالرخاء، أزاء هذه الأطروحة الإلهية المشروعة التي نطق بها النبيﷺ في أكثر من ملحظ فقال: «طلب العلم فريضة على كل مسلم».

وقال: «اطلب العلم من المهد إلى اللحد».

وقال: «اطلب العلم ولو في الصين».

وفي المأثور عنهمعليهم السلام: «إذا خرج طالب العلم لطلب العلم ظللته الملائكة بأجنحتها».

وهذا باب متشعب لا يحصى مداه، وقد يتعذر حصرُهُ، ولا يفي القلم بالسيطرة على جملة أبعاده، فكم من ليل سهره العاملون، وكم من نهار أنفقه المشتغلون، مع زحمة الزمان، وتكاثر الفتن، وتلاطم أمواج البلاء، وهم صابرون صامدون نذروا أنفسهم لهذا الهدف النبيل، ونشير إلى بعض المشاهد النابضة بحسب ما توحي به الذاكرة، ليستدل بما ذكرت على ما لم أذكر:

كان الشهيد الأول محمد بن مكي العاملي الجزيني (ت ٧٨٦ هـ) مثال الجد والمثابرة في طلب العلم شأنه بذلك شأن المحقق الحلي والعلامة الحلي وابن إدريس في نضالهم العلمي، وقد طبع هذا النضال على علماء جبل عامل كافة، فكانوا الشعلة الوضاءة التي لا تخبو في استيعاب العلم الشرعي بجهود مضنية متواصلة، فقد أخذ هذا الرجل العظيم على نفسه متابعة علم أهل البيتعليهم السلام في أقاليم المدارس العلمية للإمامية في العالم، فهاجر إلى الحلة الفيحاء أولاً ثم كربلاء المقدسة، ويمم شطر بغداد، وقصد المدينة المنوّرة، وسافر إلى مكة المكرمة، وقضى

وطراً في ربوع الشام، وذهب صوب القدس الشريف، ينهل من ذلك المعين الذي لا ينضب، ويغترف من ذلك البحر الفياض، وتمازجت ثقافته المعرفية بمعايشة مئات العلماء في أفكارهم العلمية المتعددة، ولم يكتفِ بهذا حتى أخذ من مشايخ أهل السنة والجمهور في مصر والشام وفلسطين، وأحاط بصحاحهم وسننهم وأسانيدهم فأضاف بذلك علماً إلى علمه، وفضلاً إلى فضله، حتى ترك لنا أكثر من ثلاثين مؤلفاً في شتى العلوم، ويكفيه أثراً «اللمعة الدمشقية»، التي ألفها في سبعة أيام، ولا مصدر له ولا مرجع، سوى المختصر النافع للمحقق الحلي، وكان قد ألفها وهو في حجر سياسي ورقابة طائفية صارمة، وقد وفق هذا الكتاب توفيقاً كبيراً فهو مدار الدرس الفقهي في الحوزات العلمية الإمامية، واعتنى به العلماء، فألف الشهيد الثاني شرحاً واسعاً له سماه «الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية» ولم يقف عنده فألف «الدروس الشرعية» و «ذكرى الشيعة» و «القواعد والفوائد» و «البيان في الفقه» و «جوابات المقداد والسيوري» و «خلاصة الاعتبار» في مناسك الحج وحاشيته على «الذكرى» وسوى ذلك.

إن نضال الشهيد العلمي يتركز في كونه فتح عدة أبواب جديدة في التحقيق والإضاءة والإنارة والمسلك الفقهي، ومناهج الاستدلال في استنباط الأحكام، يضاف لهذا كله الدقة المتناهية في تحديد المصطلح الفقهي بحيث لا يختلط بغيره، ولا يدخل معه سواه، فهو جامع مانع على حد تعبير أهل المنطق.

وهذا الشهيد الثاني زين الدين الجبعي العاملي (ت ٩٦٥ هـ) في نضاله العلمي يمثل نموذجاً فريداً في تكامل الشخصية، وتوهج الشعلة العلمية في إشعاع فكري متميز شمل حياة الفقه الإمامي، فقد هجر موطنه إلى «ميس» وهو بعد لم يبلغ الحلم واتصل بعلي بن عبد العالي الكركي، ودرس على يديه ثماني سنوات وعدة أشهر وهو لم يبلغ الثانية والعشرين ثم هاجر إلى (كرك نوح) حيث أبحاث الدرس العالي الخارج على يد صاحب

المحجة البيضاء السيد حسن السيد جعفر العاملي، وعاد إلى (جبع) ثم هاجر إلى دمشق، ثم هاجر إلى مصر، فدمج الثقافة الخاصة بالعامة، وحضر في مصر حلقات الدرس المتناثرة في الأربطة والمدارس والمساجد عند ستة عشر أستاذاً، ولم يقتصر على دروس الشريعة وحدها بل أضاف إليها علوم اللغة الأدب والبلاغة والشعر العربي، والرياضيات والطبيعيات، وكتب الكلام وعلم الاحتجاج والفلسفة. وأحاط بأمهات المسائل الفقهية عند المسلمين كافة فكان مرجعاً للخاص والعام، ثم عرج على العتبات المقدسة فزار النجف الأشرف، وكربلاء، والكاظمية وسامراء، وحقق في القبلة والاستقبال في كل من حرم أمير المؤمنين ومسجد الكوفة، ولقي من الحفاوة ما هو أهل لها من العلماء والفقهاء وأساطين العلم.

وقد ترك لنا من الآثار مضافاً إلى الروضة البهية كتابه الاستدلالي «مسالك الأفهام في شرح شرائع الإسلام» في سبعة مجلدات ضخام، و«جوابات المسائل» و «الفوائد المليّة» و «نتائج الأفكار» و «منية المريد». وسواها ولو نظرت في سلوك الشهيدين الاقتصادي لعجبت من جمع العلم والعمل، والكدح في سبيل تهيئة مرافق الحياة البسيطة، حتى قضى كلٌّ منهما شهيد عزته وإبائه وشممه.

كان الشيخ يوسف البحراني صاحب الحدائق الناضرة يعيش في البحرين عشية الكفاف، وهو مكبّ على تأليف موسوعته الفقهية الحدائق، فاضطربت البلاد فهاجر إلى إيران بعد أن أحرقت مكتبته، واستقر في أصفهان فحدثت الفتن وتوالت المحن وهو في سبيل إنجاز موسوعته وثار الناس عليه وأحرقت مكتبته، فهاجر إلى اصطهبانات فتوالت الفتن وأحرقت مكتبته، وهو مكبّ على كتابه، بغية إنجازه، فهاجر إلى بلد آخر ولعله خمين، فاصطلم الحكام في معركة مع العلماء فاحترقت مكتبته، وهاجر إلى مدينة أخرى ثم مدينة أخرى، وآخرها همدان ومن ثم اختلف المناخ العلمي عليه، فهاجر إلى كربلاء المقدسة في عصر الوحيد البهبهاني، فكان

من أمرهما ما كان من الودّ والتصافي وتسيير الحركة العلمية.

في مثل هذا المناخ الصاخب لم يترك البحراني منهجه العلمي حتى أتم موسوعته الفقهية النادرة: الحدائق الناضرة في فقه العترة الطاهرة.

كان الوحيد البهبهاني الشيخ محمد باقر بن محمد أكمل موحّداً للصف العلمي في كربلاء، مخصصاً الوقت كلّه في الدرس والتحضير والكتابة والتأليف، وهو في بيت بسيط متواضع يشارك الضعفاء فقرهم، والبؤساء جوعهم، والمساكين متربتهم، ومع هذا كله فقد أنجز من الكتب والمصنفات ما أنار به مكتبة الشريعة الغراء فقهاً وأصولاً وعلم رجال.

الشيخ الأكبر صاحب الجواهر الشيخ محمد حسن النجفي (ت ١٢٦٦ هـ) أكب عشرين عاماً على موسوعته الفقهية الكبرى «جواهر الكلام» يعمل ليلَ نهار، يتجرع الغصص ويعاني الضائقة، ويكابد الأمراض والأعراض، وهو في عمل دؤوب وعناء مستمر بين أسفار الماضين ومصنفات السابقين، يقارن ويناظر ويحاور، حتى خرج بهذه المحصلة التي لا يتسع لها وقت مرجع للطائفة أمثاله، ذلك من أجل إقامة الصرح العلمي الشامخ مع الصبر الجميل والتحقيق المضني.

الأستاذ الأعظم الشيخ مرتضى الأنصاري (ت ١٢٨١ هـ) عاش رمزاً للزهد والتواضع والفقر، وهو عقلية جبّارة في خلق الحوزة العلمية تنظيماً وترتيباً ومنهجاً ودراسة، لم يحلم حتى في ملك بيت متواضع، فقد جمع له أعيان النجف ووجوهها مبلغاً من المال لشراء بيت للسكنى له، فقبض المال منهم وتملكه، واشترى قطعة من الأرض أسس عليها «مسجد الشيخ الأنصاري» القائم حتى اليوم، وبقي على ما هو عليه من العوز والفاقة، مؤلفاً أعظم موسوعة اقتصادية وهي «المكاسب» وأبرز مجموعة أصولية وهي الرسائل المعروفة بـ «فرائد الأصول».

السيد محسن الحكيم (ت ١٣٩٠ هـ) عاش متنقلاً بين دور الاجارة،

وهو مكبّ على تأليف موسوعته الاستدلالية في الفقه «مستمسك العروة الوثقى» وحينما أكملها لم يطبعها مدة من الزمن، ثم أمر بطبعها الطبعة الأولى الحجرية، فسئل عن توقفه عن طبعها ثم طبعها، فأجاب بما مؤداه: خاطبت نفسي في طبعها فطاوعتني فخامرني شيء من الشك في أن طبعها، قد يعود بالمجد العلمي للذات وللنفس، وحينما أحرزت من نفسي القربة المطلقة لله عز وجل، والنية الخالصة لوجهه الكريم أقدمت على طبعها.

السيد حسين الحمامي الموسوي (ت ١٣٧٩ هـ) كان مثالاً رائعاً للزهد والتقوى أكب على التحصيل منذ شبابه حتى شيخوخته، اجتمع النجفيون وأهل محلة العمارة بالذات وجمعوا له مبلغ ستمائة دينار وهو مبلغ ضخم في حينه لشراء دار له، وسلّموه المبلغ فما كان منه إلا أن وزعه وقسمه في الحوزة العلمية وهو لا يملك شروى نقير؛ فقد حدث السيد محمد تقي بحر العلوم أنه ذهب لبيته ولا غداء عند أهله، فذهب إلى السيد الحمّامي ليتغدى عنده، فوجده في الحر القائظ في ساحة الدار، وهي منخسفة، فاستفسر عن مجيئه، فقال جئت لأتغدى عندكم، قال: أنا مثلك لا غداء عندي لي ولعائلتي، وفوق هذا فقد انخسفت المرافق الصحية «البالوعة» وأنا هنا حارس، ـ وكانت «جواهر الكلام» يقرأ بها ويحقق ويدقق ـ، أنا حارس لئلا يسقط فيها أحد الأولاد وكانوا صغاراً.

سيدنا الأستاذ الخوئي قدس سره، عاش في دار وقف لأفاضل أهل خوء، وقد حدب عمره كله على الدرس والبحث والتصنيف، حتى لقد تراهن جماعة من أهل الفضل أن الخوئي لا يرى إلا مدرساً أو دارساً أو مؤلفاً أو مباحثاً، فوجد مرةً ما في المدرسة الوسطى في محلة البراق، وهو ساهم مفكّر لا في درس ولا في تأليف، فقال أحد المتراهنين لقد كسبت الرهان، فالسيد هنا لا يدرس ولا يباحث ولا يكتب، قال أحدهم: دعونا نسأله، فسئل عن جلوسه، فقال: نعم أنا أفكر في حل المسألة الفلانية، ومع ضعفه وشيخوخته وشدة ابتلائه ألف موسوعته الحديثية العظمى «معجم

رجال الحديث» في أربعة وعشرين مجلداً، لم يستعن عليها بحاسبة أو جهاز إلكتروني، وخرّج في مدرسته العلمية المتميزة فقهاً وأصولاً آلاف العلماء حتى عدّ بجدارة فائقة: أستاذ الفقهاء والمجتهدين.

وقد عاصرتُ كلاً من السيد عبد الأعلى السبزواري والسيد علي الحسيني السيستاني والسيد محمد سعيد الحكيم، ولاحظت في تفصيل كبير حياتهم العلمية الفائقة بكثير من النضال المعرفي الذي لا يعرف هوادة ولا استقراراً في أحلك الظروف وأشدها، وهم يحملون الأسفار ويتأبطون الأسانيد، ويخفقون في الفقه والأصول، ويصاحبون حياة الحديث والرجال وعلم الدراية، مع ضنك في العيش، واعتياد على الفقر، وتوطن على الفاقة والاحتياج، حتى أن أحدهم ليسدّ رمقه بما تيسر دون ضجر أو تأفف، وما هي إلا حياة الزاهدين العابدين، فهو تمثيل صادق لمن سبقهم ودرج من الأعاظم كالسيد عبد الهادي الشيرازي والشيخ محمد رضا آل ياسين والسيد محمود الشاهرودي، والسيد جمال الدين الكلبايكاني وأستاذهم الأعظم الميرزا محمد حسين النائيني الغروي.

إن هذه اللمسات التي ألمحتُ إليها عبقات من نفحات الأئمة، وشذرات من نضال علماء الأمة، ويبدو واضحاً فيها النضال العلمي مقترناً بالنضال النفسي، في مكافحة الهوى، وصدّ الأماني، وترويض الذات على أبرز الصفات، ومحمود السيرة، ونقاء السريرة. هذه نماذج مما وعيت وتذكرت، ولست بإزاء استيعابها ولكني بصدد ذكر أمثلتها، لترى نضال المرجعية العلمي من أجل إعلاء منار العلم الإلّهي.

## ٢ ـ النضال السياسي:

وماذا أتحدث إليك عن النضال السياسي، وقد بدأ في حياة الأئمة الطاهرين، ودرّبوا عليه تلامذتهم وأولياءهم، فكان الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجباً دينياً يصطدم بإرادة السلاطين، ويتعارض مع فراعنة

العصور، فزجّ بالعلماء في غياهب السجون والمعتقلات، والسعيد منهم من أصبح جليس بيته وجليس داره، وقد تعرضوا لأصناف الضغوط وأشتات المغريات، فما استلان الجانب، ولا وهى العضد، ولا تلكأت المسيرة. كان النواب الأربعة مثلاً سائراً للنضال السلبي حيناً، والإيجابي حيناً آخر؛ يؤدون الأمانة ويبلّغون الرسالة، مناهضين ومجازفين وصابرين، يتحملون المشاقّ الهائلة، ويتكبدون الخسائر الفادحة في المال والجاه والاتباع، يسلكون التقنية الهادفة وصولاً إلى المراد، ويتجرّعون الغصص المضنية تحقيقاً للآمال، ولا أمل إلاّ رضا الله، ولا هدف إلى النهوض بعبء الرسالة، لو أرادوا الدنيا لأرخت عليهم بزبرجها، وضمهم زخرفها، ولكنهم قضوا حياة قصيرة مليئة بمكافحة الإرهاب والطغيان والعنت والإكراه، حتى تسلّمها مراجعنا الأعلون شرفاً، والأسمون مكاناً ومنزلة، فكان الجدّ والمثابرة واليقظة والتطلع، قد يجاملون السلطان ولكن لا يخضعون له، وقد يخالطون الحكّام ولكن لا يسمحون بأدنى تدخل في إدارة الشؤون المرجعية، وهم بغنى عن صلات الدولة وأعطياتها وليسوا بحاجة إلى مخصصات مالية، فلا رواتب ولا هبات ولا مغريات، استقلوا بما يدرّ الحق الشرعي لتيسير الركب، والإرساء به على سواحل الأمان وشواطىء الاطمئنان.

إن غمار الصراع السياسي الذي خاضه الفقهاء الإلهيون من مراجعنا العظام قد امتد خلال عصور القهر والاضطهاد ابتداءً من العصر العباسي فالمغولي فالسلاجقة والعثمانيين وعهد الاستعمار الفرنسي في لبنان والاستعمار البريطاني في العراق والاستعمار الروسي والإمريكي في إيران، وحتى اليوم.

لقد دفع علماؤنا ثمن هذا الجهاد في التصدي للطغاة والظالمين نفوساً ونفيساً وراحةً واستقراراً فأبلوا البلاء الحسن، وما تعرض له الشهيدان في لبنان، وعلماء النجف الأشرف والحلة وكربلاء والكاظمية

وسامراء إلا جذوة من هذه الشعلة الوقادة، وهي تناوىء مخططات الجور والظلم والإرهاب الدموي.

وما الأسماء اللامعة من المراجع الذين وقفوا ضد الحملات الاستعمارية إلا أمثلة على هذا المنحىٰ من الجهاد السياسي، وما الوقوف ضد الهجمات الإسرائيلية في فلسطين، والروسية في إيران، والإنكليزية في العراق، والإيطالية في المغرب العربي إلا دليل ما نقول تأكيداً للحقائق الصادعة التي لا ينكرها أحد، لقد أفتى العلماء وكتبوا وحرروا وسيروا الاحتجاجات تلو الاحتجاجات ضد الممارسات اللاإنسانية التي سلكها الغزاة والمستعمرون، حتى إذا طفح الكأس بما فيه لجأوا إلى النضال المسلح كما سيأتي بيانه، وإليك بعض النماذج.

منحت الحكومة الإيرانية لبريطانيا امتياز التنباك، وكان التنباك ظاهرة شائعة مترسخة في إيران، وإعطاء هذا الامتياز يعني بداية التغلغل الإنكليزي في إيران، وقد أدرك المرجع الديني في عصره المجدد السيد محمد حسن الشيرازي (ت ١٣١٢ هـ) خطورة هذا الاتجاه، فحرّم التنباك وتناوله وشربه وإعداده، وسرت الفتوى سريان النار في الحطب الجزل، وفشل المخطط برمته، وسحبت إيران امتياز التنباك عن بريطانيا، بعد أن أصر الشيرازي على موقفه، فضاعت فرصة بريطانيا في نفوذها المغلّف في ظل التنباك.

حينما تأسست الحكومة العراقية بالنداء بفيصل الأول ملكاً على العراق، كان واضحاً أنها حكومة إنكليزية بوجوه عراقية، فالحاكم الأصل والأساس هو المندوب البريطاني، والحاكم البريطاني العام في العراق، والسفارة البريطانية بكوادرها ليس غير. فحرّم العلماء الأعلام الالتحاق بالمجلس التأسيسي والاشتراك في الانتخابات، وكان على رأسهم الشيخ مهدي الخالصي (ت ١٣٤٣ هـ ـ ١٩٢٥ م) فقامت الدولة من خلال وزير الداخلية عبد المحسن السعدون بنفيه إلى الحجاز، ومنها إلى إيران، وتوفي

في مشهد الإمام الرضا عليه السلام غريباً، ودفن في حرمه الشريف، فتضامن معه علماء النجف وفي طليعتهم الشي محمد حسن النائيني الغروي (ت ١٣٥٥ هـ) والسيد أبو الحسن الأصفهاني (ت ١٣٦٥ هـ)، وهددوا الدولة بالسفر إن لم يعدّل القرار، ويعود الشيخ الخالصي إلى وطنه بل إلى بلده الكاظمية المقدسة، فلم تستجب الحكومة للنداء وسفرت حملة العلماء بما فيهم النائيني والأصفهاني قدس سرهما.

حينما احتلت الجيوش البريطانية جنوب العراق/ البصرة/ ونزلت الشعيبة، أبرق المرجع الأعلى السيد محمد كاظم الطباطبائي اليزدي إلى الشيخ خزعل الكعبي أمير المحمرة البرقية الآتية، يحرضه فيها على الحفاظ على بيضة الإسلام، والدفاع، وملازمة الثغر، وهذا نصّها:

سلام على السردار الأرفع معزّ السلطنة الشيخ خزعل دام إجلاله.

**بسم الله الرحمن الرحيم**

لا يخفى أن من أهم الواجبات المحافظة على بيضة الإسلام والدفاع بالنفس والنفيس عن ثغور المسلمين ضد مهاجمة الكفّار. وأنت في ثغر من تلك الثغور، فالواجب حفظ ذلك الثغر عن هجوم الكفار بكل ما نتمكن، كما يجب ذلك على سائر العشائر القاطنين في تلك الجهات، واللازم عليك تبليغ ذلك إليهم، كما أنه يحرم على كل مسلم معاونة الكفار ومعاضدتهم على محاربة المسلمين، والأمل همتك وغيرتك إذ تبذل تمام جهدك في دفع الكافرين، والله يؤيدك بالنصر على أعدائه إن شاء الله تعالى[١].

**١ محرم الحرام ١٣٣٣ هـ = ٢٢/تشرين الثاني ١٩١٤ م**

**محمد كاظم الطباطبائي**

---

(١) ظ: مصطفى النجار/ التأريخ السياسي لإمارة عربستان/ ٣٠٢/ طبع القاهرة/ ١٩٧١.

كما أرسل بقية المراجع كشيخ الشريعة، والسيد الداماد، والسيد مصطفى الكاشاني برقية مماثلة تطلب منه الدفاع عن ثغر البصرة.

وكان السيد اليزدي قدس سره يؤكد على جهاد الإنكليز وقد أرسل ولده لثغر البصرة، وقد أجاب الشيخ شعلان العطية وأهالي عفك، وأهالي الشطرة برسائل توجب ذلك، جاء في الأولى:

«فانهضوا بتوفيق الله إلى جهاد عدوكم وعدو نبيكم ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ﴾. فقد أعلنا بوجوب الدفاع عن حوزة المسلمين وبيضة الدين، وقد فضّل الله المجاهدين على القاعدين أجراً عظيماً.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

**محمد كاظم الطباطبائي اليزدي**

**١/ذو الحجة/ ١٣٣٣ هـ = ١٩١٥ م**

وجاء في الثانية:

السلام على كافة إخواننا في الشطرة وفيما حولها ورحمة الله وبركاته. غير خفيّ عليكم أنّا أبرقنا غير مرة لكم ولغيركم، وكتبنا حتى كَلَّ القلم، وشافهتُ حتى اضطرب اللسان، حثاً على الدفاع، وإلزاماً بحفظ الثغر المهاجم، وأقول الآن عوداً على بدء: يجب عليكم الدفاع وحفظ بيضة الإسلام فبأي عذر بعد اليوم تعتذرون.

﴿ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾[1].

**محمد كاظم الطباطبائي اليزدي**

لدى غزو إيطاليا لطرابلس الغرب سنة ١٩١١ م قامت القيامة في

---

(١) حسن شبر/ تأريخ العراق السياسي المعاصر ٢/ ٤١٧ ـ ٤٢١. دار التراث العربي/ بيروت/ ١٩٨٩ م.

النجف الأشرف، واجتمع المراجع العظام بقيادة الشيخ ملا محمد كاظم الخراساني زعيم الأحرار (ت ١٣٢٩ هـ) وأصدروا فتوى المرجعية الدينية العليا في النجف، وهي:

## بسم الله الرحمن الرحيم

إلى كافة المسلمين الموحدين، وممن جمعتنا وإياهم جامعة الدين، والإقرار بمحمد سيد المرسلين.

السلام عليكم أيها المحامون عن التوحيد، والمدافعون عن الدين، والحافظون لبيضة الإسلام.

لا يخفى عليكم أن الجهاد لدفع هجوم الكفّار على بلاد الإسلام وثغوره مما قام إجماع المسلمين وضرورة الدين على وجوبه. قال الله سبحانه: ﴿ٱنفِرُواْ خِفَافًا وَثِقَالًا وَجَٰهِدُواْ بِأَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾.

هذه كفرة إيطاليا قد هجموا على طرابلس الغرب التي هي من أعظم الممالك الإسلامية وأهمها، فخرّبوا عامرها، وأبادوا أبنيتها، وقتلوا رجالها ونساءها وأطفالها، ما لم تبلغكم دعوة الإسلام فلا تجيبون، وتوافيكم صرخة المسلمين فلا تغيثون، أتنتظرون أن يزحف الكفار إلى بيت الله الحرام، وحرم النبي والأئمة عليهم السلام؛ ويمحوا الديانة الإسلامية عن شرق الأرض وغربها، وتكونوا معشر المسلمين أذلّ من قوم سبأ، فالله الله في التوحيد، الله الله في الرسالة، الله الله في نواميس الدين، وقواعد الشرع المبين، فما بعد التوحيد إلا التثليث، ولا بعد الإقرار بمحمد صلى الله عليه وآله إلا عبادة المسيح، ولا بعد استقبال الكعبة إلا تعلق الصليب، ولا بعد الأذان إلاّ قرع النواقيس، فبادروا إلى ما افترضه الله عليكم من الجهاد في سبيله، واتفقوا ولا تتفرقوا، واجمعوا كلمتكم، وابذلوا أموالكم، وخذوا حذركم ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾. لئلا يفوت وقت الدفاع وأنتم غافلون، وينقضي زمن الجهاد

وأنتم متثاقلون ﴿ فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾[1].

وقد ذيل هذا الكتاب الكريم بأسماء المراجع والعلماء كالآتي:

١ ـ محمد كاظم الخراساني؛ ٢ ـ عبد الله المازندراني؛ ٣ ـ شيخ الشريعة الأصفهاني؛ ٤ ـ علي رفيش؛ ٥ ـ محمد حسن القمشة؛ ٦ ـ حسن صاحب الجواهر؛ ٧ ـ علي التبريزي (الداماد)؛ ٨ ـ مصطفى الحسيني الكاشاني؛ ٩ ـ محمد آل الشيخ صاحب الجواهر؛ ١٠ ـ محمد جواد الشيخ مكشور (الحولاوي)؛ ١١ ـ جعفر الشيخ عبد الحسن الشيخ راضي؛ ١٢ ـ محمد سعيد الحبوبي.

لدى دخول الإنكليز العراق وجعله محميّة تحت ظل الانتداب البريطاني، قام الشيخ محمد تقي الحائري الشيرازي قائد ثورة العشرين، وخليفته شيخ الشريعة الأصفهاني بإرسال كتاب إلى الرئيس الأمريكي ولسن، يطلبان فيه مساندته في دعم العراقيين بإقامة دولة عربية مستقلة إسلامية، يرأسها ملك مسلم مقيّد بمجلس تشريعي.

أرسلت هذه الرسالة بمناسبة انعقاد مؤتمر باريس[2]، وهذا نصّ الرسالة:

لحضرة رئيس جمهورية الولايات المتحدة الأميركية المحترم.

ابتهجت الشعوب جميعها بالغاية المقصودة من الاشتراك في هذه الحروب الأوروبية من منح الأمم المظلومة حقوقها وإفساح المجال لاستمتاعها بالاستقلال حسب الشروط المذاعة عنكم، وبما أنكم كنتم

---

(١) ظ «المرجعية الشيعية وقضايا العالم الإسلامي» بحث/ مجلة الموسم/ العدد السادس/ المجلد الثاني/ صادر في هولندا/ ١٩٩٠ م ـ ١٤١٠ هـ.

(٢) ظ/ محمد علي كمال الدين/ ثورة العشرين في ذكراها الخمسين/ ١٨٢، طبع بغداد/ ١٩٧١ م.

المبدأ في هذا المشروع، مشروع السعادة والسلام العام، فلا بد أن تكونوا الملجأ في رفع الموانع عنه، وحيث قد وجد مانع قوي يمنع من إظهار رغائب كثيرة من العراقيين على حقيقتها بالرغم مما أظهرته الدولة البريطانية من رغبتها في إبداء آرائهم. فرغبة العراقيين جميعهم والرأي السائد ـ بما أنهم أمة مسلمة ـ أن تكون حرية قانونية واختيار دولة جديدة عربية مستقلة إسلامية، وملك مسلم مقيّد بمجلس وطني.

وأما الكلام في أمر الحماية فإن رفضها أو الموافقة عليها يعود إلى رأي المجلس الوطني بعد الانتهاء من مؤتمر الصلح.

فالأمل منا حيث أنا مسؤولون عن العراقيين في بث آمالهم، وإزالة الموانع عن إظهار رغائبهم، بما يكون كافياً ليطلع الرأي العام على حقيقة الغاية التي طلبتموها في الحرية التامة، ويكون لكم الذكر الخالد في التأريخ بحرية العراق ومدنيته الحديثة.

**في ١٢/جمادى الأولى/ سنة ١٣٣٧ هـ**

**شيخ الشريعة الأصفهاني**

**محمد تقي الحائري الشيرازي**

وأصدر الشيخ محمد تقي الشيرازي قائد ثورة العشرين نداءً إلى العراقيين كافة قبيل انطلاق الثورة بشهر واحد حثهم فيه على الاتحاد وجمع الصفوف والحفاظ على الأمن ومراعاة ذوي الديانات الأخرى، مؤيداً المظاهرات والاحتجاجات السليمة مطالبة باستقلال العراق، وهذا نصّ النداء[1]:

إلى إخواني العراقيين:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، أما بعد:

---

(١) ظ: عبد الرزاق الحسني/ العراق في دوري الاحتلال والانتداب/ ١/ ٩٧/ صيدا/ ١٩٣٥ م.

فإن أخوانكم في بغداد والكاظمية والنجف وكربلاء وغيرها من أنحاء العراق قد اتفقوا فيما بينهم على الاجتماع والقيام بمظاهرات سلميّة، وقد قامت جماعة كبيرة بتلك المظاهرات مع المحافظة على الأمن، طالبين حقوقهم المشروعة المنتجة لاستقلال العراق إن شاء الله بحكومة إسلامية، وذلك بأن يرسل كل قطر وناحية إلى عاصمة العراق بغداد، وفداً للمطالبة بحقه متفقاً مع الذين يتوجهون من أنحاء العراق عن قريب إلى بغداد، الواجب عليكم، بل على جميع المسلمين الاتفاق مع إخوانكم في هذا المبدأ الشريف، وإياكم والإخلال بالأمن، والتخالف والتشاجر بعضكم مع بعض إن ذلك مضرٌ بمقاصدكم، ومضيّع لحقوقكم التي صار الآن أوان حصولها بأيديكم، وأوصيكم بالمحافظة على جميع الملل والنحل التي في بلادكم في نفوسهم وأموالهم وأعراضهم، ولا تنالوا أحداً منهم بسوءٍ أبداً، وفقكم الله جميعاً لما يرضيه، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

**١٠ رمضان ١٣٣٨ هـ = ٢٩ أيار/ ١٩٢٠ م**

**محمد تقي الحائري الشيرازي**

وكتب الشيخ فتح الله المعروف بشيخ الشريعة الأصفهاني برسالة حاسمة إلى الحاكم البريطاني العام في العراق، رداً على انتهاك الإنكليز للحرمات، وكذبهم في المواعيد، وارتجالهم للقرارات، وذلك قبل ثورة العشرين بخمسة أيام وبتاريخ ٨/شوال/ ١٣٣٨ هـ و ٢٥/حزيران/ ١٩٢٠م(١)، وهذا نصها:

إلى حضرة الآجل الحاكم الملكي في العراق عمت معدلته، بعد تقديم الاحترامات اللائقة:

---

(١) ظ: حسن شبر/ تأريخ العراق السياسي المعاصر/ ٢/٤٠٢ وما بعدها/ دار التراث العربي/ بيروت/ ١٩٨٩ م.

أبدي أنكم قد عرفتم وجربتم في هذه المدّة الطويلة التي حدثت فيها هذه المظاهرات والاجتماعات، أن أهل العراق سالكون سبيل السلم والهدوء والسكون، ويطالبون بما يريدون في حقوقهم، حسب مواعيدكم من أول الأمر، وبموجب ما تقرر لدى الدول المعظمة من حرية الشعوب، وكان طلبهم على وجه المعقول المشروع خالياً من القلق والمشاغبات، خالصاً من إثارة أي فتنةٍ أو فساد، وذلك بمقتضى سجيتهم، ومتانة عقولهم، وسلامة فطرتهم، ونصح عقلائهم، مؤكداً كل ذلك بما برز قولاً وكتباً كراراً ومراراً من آية الله الشيرازي علت بركاته، ومن بقية العلماء الأعلام من إيجاب السكون العام عليهم، وإلزامهم بترك كل ما فيه من الإخلال بالأمن، لهذا أفتينا بوجوب السكون وحرمة الثورة والفساد. وقد برهنوا في حركتهم ومظاهراتهم المتواصلة على تمسكهم بالنظام والقانون والانقياد لفتاوى العلماء. إلا أنه بلغنا خبر عجيب كان يصعب علينا تصديقه حتى تحقق من القبض على نجل آية الله الشيرازي وجماعة من أهالي كربلاء والحلة، ولا ذنب لهم إلا مطالبة ما يطالبه إخوانهم، ومسّ كرامة الروحانيين، وتأذى من هذه الجسارة كل المسملين، وعن قريب يعم كل أهالي إيران والهند والقفقاس، وكل بلدة وقصبة يسكنها المسلمون، وهذا عمل هادم لكل ما بنت فيه من قديم الزمان أولياء الدولة الفخيمة من إشاعة العدل والإنصاف، وهو يورث سوءَ الظنِ جميع الأمم في الحكومة البريطانية، وبالجملة فقد تشوشت الأفكار، وتبدلت الظنون، ويكاد يؤدي [ذلك] إلى الإخلال بالنظام الذي تريدون حفظه.

وأرى أن الأصح أن تقرّ بفكهم سريعاً قبل أن ينجرّ لما يخرج علاجه عن مقدرتنا، ولا أدري كيف خفي عليكم هذا الأمر غير المناسب لهذا الوقت والزمان، وأنتظر الجواب سريعاً إن شاء الله.

**شيخ الشريعة الأصفهاني**

والرسائل والبيانات بين شيخ الشريعة والحاكم البريطاني العام كثيرة متتابعة استمرت حتى الثورة وما بعدها، أشار لها من كتب في تأريخ العراق السياسي الحديث.

وفي عصرنا خاض الإمام السيد محسن الحكيم أعلى الله مقامه، غمار النضال السياسي في كثير من الأبعاد الأساسية، فقد نصح الحكومات المتعاقبة على العراق، وأكد إشاعة العدل والمساواة، وحرّم سفك الدماء وأحكام الإعدام، ودعا إلى الحرية، واستنكر الممارسات اللاإنسانية، وشجب الأساليب الطائفية، وحارب الظلم والطغيان، ورفض مقابلة رؤساء الحكومات الجائرة، وحرّم المبادىء الهدامة، ونعىٰ على المسؤولين تسيّبهم، وأنكر الباطل والإكراه، وحقق العدالة الاجتماعية، وناصر القضية الفلسطينية، ودعم حركات التحرر والاستقلال في الوطن العربي، ووقف ضد الاستعمار بكلّ مظاهره، والتزم الضعفاء والبائسين والمحرومين، ودوّى صوته عالياً في كل مؤتمر وندوة ومهرجان، وأمر بإقامة الاحتفالات في المناسبات الدينية، وجعلها منبراً حرّاً للمطالبة بالحقوق وإشاعة السلام، وضحىٰ بالغالي والنفيس من أجل إعلاء كلمة الحق.

وقاوم سيدنا الأستاذ السيد أبو القاسم الخوئي تحركات الظالمين، وتصرفات المستبدين، ونصب نفسه علماً شاخصاً لنصرة المسلمين، وصرّح وكتب وألّف فيما له العلاقة بالكفاح اللساني والإنكار الجناني، وشجب بشدة علاقة شاه إيران بإسرائيل، وعرّى المخططات الصيهونية لغزو الفكر والاقتصاد والسياسة، وواجه نزعات الانحراف العقائدي، وقابل التصرفات الشاذة، وكان وراء الشعور الدائم بمسؤولية المرجعية، وساند القضية الفلسطينية، وبارك جهاد المغرب العربي، وحيّا بطولة الفدائيين، ودعا إلى الوحدة الإسلامية وتقارب الأمة، ونعىٰ دعاة الفرقة والتخلف المذهبي، وعاش كريماً ومات شهيداً.

ومن قبل هذا كان التحرك النضالي لعلماء النجف الأشرف من خلال ظاهرتين مهمتين:

الأولى: تأسيس جمعية النهضة الإسلامية في النجف في ١/ذي الحجة/ ١٣٣٥ هـ تشرين الثاني ١٩١٧ م، وهي تنظيم سياسي إسلامي وجد لمحاربة الاستعمار الإنكليزي، وتحرك لتحرير العراق سياسياً، وسعى لاستقلاله حثيثاً، وقد قام بتأسيسه السيد محمد علي بحر العلوم والشيخ محمد جواد الجزائري، ومعهما الشيخ عباس الخليلي والشيخ محمد علي الدمشقي، وانضم إليها حملة من العلماء والعاملين في الحقل السياسي في طليعتهم كاظم صبي زعيم محلة البراق، وعباس علي الرماحي من زعماء النجف، وآل كمال الدين، وعبد الرزاق عدوة.

وكان رئيسها الشيخ محمد الجواد الجزائري، ونائبه السيد محمد علي بحر العلوم، والآخرون أعضاء في الجمعية، وكان غرضها إنقاذ العراق من الهيمنة البريطانية، والمناداة باستقلال العراق سياسياً وعسكرياً واقتصادياً وفكرياً. وله جناح عسكري، بقيادة الزعيم كاظم صبي، والزعيم عباس علي الرماحي، وهذا هو الجناح الأول وقعه شباب النجف وجناح آخر بقيادة الحاج نجم البقال زعيم ثورة النجف ضد الاستعمار البريطاني، والجناح الثالث بقيادة كريم الحاج سعد الحاج راضي وأخوته زعماء محلة المشراق.

وتعتبر هذه الجمعية بأصولها الدينية والعشائرية النجفية الركيزة الأولى لمظاهر التحرر والانطلاق، وهي الشرارة التي أشعلت ثورة النجف ١٩١٨ وثورة العراق الكبرى ١٩٢٠.

الظاهرة الثانية، تشكيل جماعة العلماء في النجف الأشرف ١٣٧٨ م و ١٩٥٨ م بقيادة العالم الرباني الشيخ مرتضى آل ياسين قدس سره، ومشاركة كوكبة من العلماء الأعلام كالشيخ محمد طاهر الشيخ راضي

والشيخ مجتبى اللنكراني والشيخ حسين الهمداني والسيد إسماعيل الصدر والسيد صادق الصدر والسيد محمد باقر الصدر والشيخ ملا صدرا البادكوبي يدعمهم الشباب النجفي من رجال الدين.

لقد أصدرت هذه الجماعة بيانات دورية خلال عام واحد، كافحت فيها المبادىء الهدامة، والعقائد الفاسدة، والنزعات المستوردة، وأكدت التزام الشعب المسلم بعقائده وتعاليمه مما كان له الأثر الفاعل في الحفاظ على المعتقدات والشعائر والمرتكزات الأساسية للإسلام، وقد جوبهت هذه الجماعة بالإرهاب والأذى والترويع من قبل الفئات المنحرفة، ولكنها صمدت صمداً رائعاً في صد التيارات والرياح الحمراء.

## ٣ ـ النضال العسكري:

وفي طلائع القرن العشرين، كان النضال العسكري متأطراً بإطار الدفاع عن الوطن، وذلك حينما غزت الجيوش البريطانية العراق، ودخلت ثغر البصرة في التاسع من تشرين الثاني ١٩١٤ م فالتهب الشعور الوطني، وعلت صرخات الاستنفار من كل الجهات، وادّرع السيد محمد سعيد الحبوبي بالثبات، فشهر السيف وأغمد القلم، وقاد جماهير المتطوعين للجهاد من العرب والأكراد في العراق، وأصدر المرجع الأعلى السيد محمد كاظم اليزدي فتوى الجهاد للدفاع عن بيضة الإسلام، وبعث نجله السيد محمد ممثلاً عنه في مواكب المجاهدين، وكانت قيادة النجف الدينية قد تمثلت بالسيد محمد سعيد الحبوبي، فانطلق من الصحن الشريف بعد زيارة أمير المؤمنين عليه السلام معلناً جهاد الإنكليز بما أوضحناه في عمل مستقل[١].

---

(١) ط: تفصيلات ذلك في هكذا رأيتهم وتحت عنوان «السيد محمد سعيد الحبوبي مجاهداً» لكاتب هذه السطور. دار العارف/ بيروت/ ٢٠٠١.

كان مسير السيد الحبوبي للجهاد مظاهرة علنية يدعمها الشعور الديني الفياض والحماس الوطني المتلهب، ومعه كوكبة من الاعلام في طليعتهم السيد محسن الحكيم والشيخ عبد الكريم الجزائري، والشيخ محمد رضا الشبيبي وشيخ الشريعة الأصفهاني والسيد علي الداماد، والتحق بهم من الكاظمية الشيخ مهدي الخالصي والسيد مهدي الحيدري مع أعلام الكاظمية، ومن كربلاء السيد هبة الدين الشهرستاني، وبعث الشيخ محمد تقي الشيرازي ولده الشيخ محمد رضا للالتحاق بالركب في الكاظمية، وكان السيد إسماعيل الصدر قد قلّد القائد العثماني للجهاد سيفاً ذهبياً مرصعاً بالجواهر الكريمة إيذاناً بالجهاد.

وكانت مواكب العلماء قد قادت حركة الجهاد في ثلاثة محاور رئيسية، هي جبهة الشعيبة، وجبهة الكوت، وجبهة العمارة والأهواز والأهوار، وسار العلماء يحتضنون الزحف المقدس تجاه هذه المحاور الثلاثة، وقد التحق بهم جمع من رجال الدين البارزين، الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء، والسيد إسماعيل اليزدي، والشيخ عبد الرضا الشيخ راضي، والشيخ حسين الصغير، والسيد عبد الرزاق الحلو، والشيخ جعفر الشيخ عبد الحسن الشيخ راضي، والشيخ رحوم الظالمي، والشيخ محمد باقر الشبيبي والشيخ باقر حيدر وأضرابهم من العلماء العاملين.

وقد توجه الركب في السفن الشراعية من الكوفة بقيادة السيد محمد سعيد الحبوبي، وتوقف في الشامية وغماص، والشفافية لتحريض العشائر فالتحق به الآلاف، ثم عرّج على السماوة والخضر حتى ناصرية المنتفق وبعث برسله إلى مشايخ القبائل ورؤساء القصبات فاستجاب له الكثيرون، وتكاملت التعبئة العامة، وكان لخطب السيد محمد سعيد الحبوبي الثورية الأثر الفاعل في تهيئة المناخ الجهادي، وكان لمبعوثيه في الأصقاع وديار العراقيين الأساس في التحريض على الجهاد والالتحاق بالسيد وموكبه المهيب.

وقد ذكر المحقق الثبت الشيخ آغا بزرك الطهراني ويدعمه الشيخ محمد حرز الدين أن عدد المجاهدين الذين التحقوا بالسيد الحبوبي قد بلغ خمسة عشر ألف مجاهد. في حين يذكر الأستاذ حسن الأسدي النجفي أن الذين التحقوا بالسيد الحبوبي قد بلغ عددهم ثلاثين ألف راجل، وعشرة آلاف فارس[1].

وأنا أميل إلى هذا العدد لأمرين:

الأول: إن أحاديث السيد محسن الحكيم والشيخ محمد رضا الشبيبي التي سمعتها منهما تؤكد أن العدد كبير جداً من خلال مصارف بيت المال على المجاهدين.

الثاني: أن الأستاذ حسن مرزة الأسدي قريب من الأحداث، وهو معاصر لها غلاماً، وقد سمع التفصيلات ووعاها.

ومهما يكن من أمر، فقد كان المجاهدون في الطليعة الواعية من الأحداث وبذلوا كل ما في وسعهم وطاقتهم، وتوجهوا نحو ميدان القتال بحسب تقسيم القيادة العثمانية.

فجبهة الشعيبة بقيادة السيد محمد سعيد الحبوبي وجماعته. وجبهة الأهواز والحويزة والعمارة بقيادة الشيخ مهدي الخالصي وبقية العلماء. وجبهة القرنة وما ولاها بقيادة السيد مهدي الحيدري وشيخ الشريعة الأصفهاني ومن حولهما من العلماء.

وكانت المعارك دائرة على جبهة الشعيبة وهي قاعدة الحملات العسكرية وفيها القائد التركي المنتحر سليمان عسكري. وقد اشتدت المعارك الحربية بين الإنكليز وبين المجاهدين فيها بين ١١ إلى ١٤ نيسان

---

(١) ظ: حسن الأسدي/ ثورة النجف/ ٩١/ طبع بغداد/ ١٩٧٤ م.

حيث أسفرت عن سقوط ثلاثة آلاف شهيد من المجاهدين[1].

وكان السبب في هزيمة المجاهدين يعود إلى أسباب:

١ ـ القوة الإسلامية غير متكافئة مع القوة الإنكليزية وكذلك المعدات الحربية، فعدة المجاهدين ٧٦٠٠ من الجيش النظامي، و١٨ ألفاً من المجاهدين العراقيين.

٢ ـ التقنية الحربية غير متكافئة فلدى الإنكليز المعدات والمدافع والرشاشات بينما لدى المجاهدين مدفعان وعدة بنادق وسيوف[2].

٣ ـ خيانة أمير الكويت مبارك الصباح، فقد أرسل بقوات تساند الشيخ خزعل أمير المحمرة ضد العشائر المنادية بالجهاد ضد الإنكليز، وكذلك خيانة أمير المحمرة الذي لم يستجب لرسالتي السيد اليزدي وشيخ الشريعة لمساندة المجاهدين، فكان الموقف السلبي لهما تجاه حركة الجهاد مما عرفه الخاص والعام، مع أن السيد اليزدي قد أفتى بحرمة التعاون مع الكفار الإنكليز[3].

٤ ـ خيانة بعض زعماء القبائل العراقية لاسيما رؤساء محافظة العمارة، فالناصرية، فقد ملئت غرائرهم بأموال الإنكليز، وقد أسلموا المجاهدين عند الوثبة، مما أدى إلى شل حركة الجهاد وانهزام المجاهدين، وفشل المعركة.

وانسحب السيد الحبوبي إلى الناصرية، وكان يردد كما يروي ذلك مولانا الإمام السيد محسن الحكيم مراراً: «الحمد لله الذي عرّفني تكليفي».

---

(١) ظ: علي الوردي/ لمحات اجتماعية من تأريخ العراق الحديث ١٤٨/٤.

(٢) ظ: عبد الله فهد النفيسي/ دور الشيعة في تطور العراق السياسي/ ٨٩/ بيروت/ دار النهار/ ١٩٧٣ م.

(٣) ظ: عبد الحليم الرهيمي/ تأريخ الحركة الإسلامية في العراق/ ١٦٩ بيروت/ ١٩٨٥. (رسالة ماجستير في الجامعة اللبنانية).

وقد مات السيد الحبوبي غماً وهماً وكمداً في أول شعبان ١٣٣٣ هـ وشيع إلى النجف الأشرف، ودفن في مقبرته بجوار أمير المؤمنين.

أما بقية الجبهات فقد انتصرت نصراً مؤقتاً لم يدم طويلاً بعد انهزام جبهة الشعيبة، وكانت جبهة الأهواز قد أبلت بلاء حسناً بقيادة السيد عيسى كمال الدين الذي استجابت له العشائر العربية في عربستان خلافاً لرغبة الشيخ خزعل أمير المحمرة، فقطعت أنابيب النفط، واستولت على مخازن شركة النفط البريطانية[1].

ولكنها حركة مذبوح سرعان ما أجهضت، وكذلك الحال في جبهة الكوت.

وينبغي التأكيد أن جهلة الجيش العثماني كانوا وراء الهزيمة أيضاً، فالقائد العسكري سليمان بك مسجى في ملحفته. فكيف يقود الحملة، والقائد التركي حسين رؤوف كان يهاجم قبائل الفرات الأوسط ويقتلهم وينهبهم ويسلبهم الأموال، ويعتدي على الأعراض، والقائد التركي أحمد بك أوراق كان ينادي بأنه لو فتح الشعيبة يبقى عليه واجب آخر هو فتح العراق والفرات بخاصة والعشائر لأنهم خونة.

وكانت مذبحة الحلة على يد القائد العثماني عاكف بك، من أسوأ الأمثلة الهمجية على ذلك، يضاف إلى هذا كله غطرسة قائمقام النجف بهيج بك، وحملته المسعورة ضد المواطنين في النجف في مايس ١٩١٥ في الوقت الذي يجاهد علماء النجف وأبناء النجف جنباً إلى جنب مع العثمانيين.

وهكذا كان، ولكن الأمر لم ينته بهذه الحدود، وإنما كان النذير الأعظم بقيام ثورة العشرين بقيادة الإمام الشيخ محمد تقي الدين الشيرازي،

---

(١) ظ: الرهيمي/ المصدر السابق/ ٨٨.

وقد سبقتها ممهدة ثورة النجف ضد الاستعمار البريطاني مما لقن الإنكليز درساً في التعمية والثبات على المبدأ، وإن عمل العملاء على تضييع الجهود، وإبادة المنطلقات، وتشويه الوجه المشرق للأهداف الإنسانية والإسلامية وراء ثورة النجف، وقد عرضنا جملة من أحداثها الضخام في عمل مستقل[١].

وقد قاد هذا الاصطفاف الجديد للمجاهدين العراقيين بقيادة مراجعهم إلى تفجير ثورة العشرين بكل أبعادها النضالية والقتالية والمأساوية التي كتب عنها الكثيرون، والتي حققت بما يسمى بالاستقلال الشكلي للعراق بدلاً من أن يكون محمية تابعة للهند، أو قطعة من المملكة المتحدة في الشرق الأوسط.

فقد وقع اختيار بريطانيا على (ولسن) وكيلاً للحاكم العام في العراق، وكان شديداً متهوّراً يعتقد أن العراق أصبح في قبضته الحديدية، وليس الأمر كذلك، فقد عارض العراقيون سياسته ومبادئه التي أعلنها على شكل استفتاء، ففي تحديد لموعد الاستفتاء على مستقبل العراق ما بين كانون الأول ١٩١٨ وكانون الثاني ١٩١٩ = ربيع الأول والثاني ١٣٣٧ هـ، وجهت في مؤتمر عام عقد في النجف في ١١/١٢/١٩١٨ م:

١ ـ هل ترغبون بحكومة عربية مستقلة تحت الوصاية الإنكليزية يمتد نفوذها من أعالي شمال الموصل إلى الخليج الفارسي؟!.

٢ ـ هل ترغبون في أن يرأس هذه الحكومة أمير عربي.

٣ ـ من يكون ذلك الأمير؟؟

وفشل الاستفتاء بقيادة المراجع إذ أفتوه بحرمة تولي غير المسلم على

---

(١) ظ: محمد حسين علي الصغير/ ثورة النجف ضد الاستعمار البريطاني، وأثرها في الشعر النجفي المعاصر/ بحث/ ألقي في عدة مؤتمرات.

المسلمين، وابتدر الشيخ محمد رضا الشبيبي ونادى بأن العراقيين يرون أن الموصل جزء لا يتجزأ من العراق، فغضب ولسن، وضرب المنضدة بيديه، وأراد استطلاع بقية الآراء، فأيد الجميع الشبيبي في قضية الموصل، وأجمعوا على استقلال العراق دون حماية، وكان المتكلم باسم عشائر الفرات الحاج عبد الواحد الحاج سكر متفقاً مع الشبيبي. وهنا بادر الحاج محمد جعفر أبي الثمن وقدم النجف الأشرف مبدياً وجهة النظر البغدادية في توحيد نظر السنة والشيعة بغية توحيد الكلمة في اتخاذ القرار السياسي الموحّد.

وانتهى رأي العراقيين «أن يكون للعراق الممتدة حدوده من شمالي الموصل إلى خليج فارس، حكومة عربية إسلامية يرأسها ملك عربي مسلم»[١].

وكان هذا القرار نكسة للجهود البريطانية وخيبة لآمالها في كل من النجف الأشرف وكربلاء المقدسة وبغداد.

ويرى الأستاذ حسن الأسدي أن الصيغة التي اتفق عليها الناس في المؤتمر الأصل هي «المطالبة بالاستقلال التام الناجز أو الثورة» دون ذكر الملك العربي أو أحد أنجال الشريف حسين حاكماً[٢].

وفي هذا الخضم من الأحداث كان الرأي البريطاني تأسيس دولة عربية في ظل الانتداب، واستبعاد الطموح العراقي للاستقلال وهذا ما حدث فعلاً حينما وافقت بريطانيا على مقترحات (ولسن) في ١٩ أيار ١٩١٩/ ١٩ شعبان/ ١٣٣٧ هـ، وهي في الضد عما أفتى به الشيخ محمد تقي الدين الشيرازي «ليس لأحد من المسلمين أن ينتخب ويختار غير

---

(١) ظ: عبد الرزاق الحسني/ العراق في دوري الاحتلال والانتداب/ ١/ ٧١.

(٢) ظ: حسن الأسدي/ ثورة النجف/ ٣٦٦.

المسلم للإمارة والسلطة على المسلمين»[1].

وهنا تدخلت المرجعية في صد جماح الإنكليز على المستوى العربي والدولي في مذكرات ورسائل واحتجاجات، تنادي باستقلال العراق، وشجب السياسة الإنكليزية، وتصوير مآسي الاحتلال.

وبعد أن ذهبت كل الجهود سدًى توسل العراقيون بالقوة الدفاعية عن النفس وعن الوطن، والتحقوا إلى الثورة المسلحة، فأعلن عنها في ٣٠/ حزيران/ ١٩٢٠ م = ١٤/شوال/ ١٣٣٨ بقيادة الشيخ محمد تقي الدين الشيرازي بعد أن فشلت كل الطرق السلمية والاحتجاجات والمظاهرات والخطب والمقالات والبيانات التي قام بها الشعب العراقي لاسيما في العتبات المقدسة، وبعد إهانة رؤساء العشائر واعتقال قسم منها، وتسفير جماعة من العلماء إلى الهند وإلى إيران، وبعد تمادي الإنكليز بغطرستهم وسياستهم القمعية في جباية الأموال وفرض الضرائب وشراء الذمم، فأفتى الإمام الشيرازي بقوله: «بسم الله الرحمن الرحيم: مطالبة الحقوق واجبة على العراقيين، ويجب عليهم في ضمن مطاليبهم رعاية السلم والأمن، ويجوز لهم التوصل بالقوة الدفاعية إذا امتنع الإنكليز عن قبول مطاليبهم»[2].

وهنا حمل العراقيون السلاح، في الوقت الذي تشتد فيه المعارك بالرميثة بين الإنكليز وعشائر الرميثة، وأصبح الواجب الشرعي قائداً للجميع في ضوء الواجب الوطني، فالتقى الهدف الديني بالهدف الوطني، فقامت الثورة، واندلع لهبها. وأطلقت الرصاصة الأولى لها في الرميثة في ٣٠ حزيران/ ١٩٢٠ م على أثر إلقاء القبض على زعيم الظوالم الشيخ شعلان

---

(١) ظ: الحسني/ العراق في دوري الاحتلال والانتداب ١/ ٧٤.

(٢) نص فتوى الشيخ الشيرازي تذكرها كل كتب المذكرات وأحداث الثورة/ محبوبة + فياض + الصغير + الوردي + الشبيبي.. الخ.

أبو الچون رحمه الله في عملية قام بها أبناء عشيرته تعتبر قريبة في نوعها، وبإطلاقه عنوة من السجن أطلقت رصاصة الثورة الأولى.

وعلى أثر ذلك ابتدأت العمليات العسكرية للثوار، وحوصرت الحاميات البريطانية، واستجاب رؤساء العشائر للثورة في الشامية والسماوة وأبي صخير والمشخاب، وكان دور السيد علوان الياسري والشيخ عبد الواحد الحاج سكر بارزاً، وامتد لهيب الثورة إلى النجف الأشرف والكوفة وكربلاء والحلة، وبغداد في حدود معينة في بعض مناطقها.

وكانت معارك الرميثة حيث قطع الاتصال التمويني للجيش البريطاني بمهاجمة سكك حديد البصرة وتعطيل القطار، وقتل وجرح (١٤٨) من جنود الاحتلال البريطاني، وغنيمة أكثر من مائة بندقية، وسبعة رشاشات[(١)].

وتمت هزيمة الجيش البريطاني في معارك الرارنجية في ٢٤ تموز ١٩٢٠ م، وقضي فيها على رتل (مانشستر) بمعارك دامية سجلت فيها العشائر العراقية الغرايفة انتصاراً باهراً، يضاف إلى هذا الانتصارات المتلاحقة في الديوانية وما سجلته العشائر الفراتية في معارك القطار مع الجيش البريطاني من نصر ساحق، حيث قلعت قضبان السكك الحديد قبل مجيء القطار، وبادر إليهم الهجوم المسلح من قبل الثائرين، وكان دور السيد كاطع العوادي فيها بارزاً ومشهوداً، ودور قبائل الأقرع وخفاجة وآل بدير وآل شبل، والجبور، والبو سلطان دوراً مشرفاً كبقية العشائر العراقية.

وفي النجف الأشرف قامت حكومة ذاتية باقتراح من اللجنة الجهادية العليا في النجف: الشيخ عبد الكريم الجزائري والشيخ جواد صاحب الجواهر والشيخ مهدي نجل الملا محمد كاظم الآخوند الخراساني، وقد

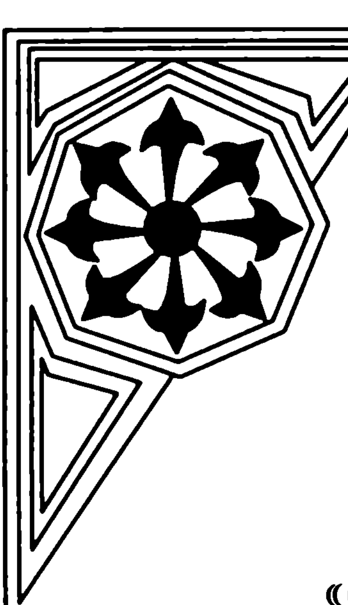
---

(١) ظ: عبد الله الفياض/ الثورة العراقية الكبرى/ ٣٠٤.

قرروا أن يكون رؤساء المجلس التنفيذي رؤساء المجلات الأربع في النجف، إلى جنب مجلس تشريعي يضم ثمانية أعضاء، من كل محلة عضوان. وكان ذلك في ٢٥ آب/ ١٩٢٠ م = ١٠/ذي الحجة/١٣٣٨ هـ[١].

وفي أثناء الثورة توفي قائدها الشيخ محمد تقي الدين الشيرازي في ٣/ذي الحجة ١٣٣٨ هـ = ١٧/آب/ ١٩٢٠ م فانتقلت القيادة إلى شيخ الشريعة أعلى الله مقامه، فقاد الثورة حتى النهاية المعلومة التي استجاب فيها الإنكليز إلى تشكيل حكومة عراقية في الصورة والشكل لا في المحتوى والمضمون.

(١) ظ: محمد علي كمال الدين/ معلومات ومشاهدات/ ٨٢ وما بعدها.



# الفصل الرابع عشر

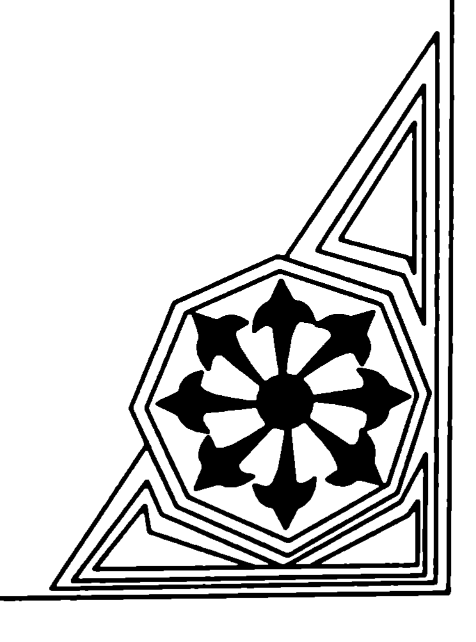
## «عقباتٌ في طريق المرجعية»

تمهيد:

١ ـ المناخُ السياسي.

٢ ـ الفقهاءُ الرسميون.

٣ ـ المَرَدَةُ المتطرفون.



**تمهيد:**

المرجع الحق هو الذي يبتعد عن مظاهر الأبّهة والكيان المصطنع، فالهيبة له من الله تعالى، والمكانة العليا ببركة الأئمة الطاهرين، ليس هنا من مراجعنا من يعمل نفسه، وليس فيهم من يجرّ النار إلى قرصه، وما عليهم إلاّ أداء الأمانة وتبليغ الرسالة بكثير من الاعتداد في الشعائر والطقوس والواجبات، حتى إن استيفاء الحديث عن هذا الجانب قد يخرج الموضوع عن موضوعيته.

لقد أدركنا طائفة من المراجع كان السلوك الاعتيادي رائدهم، والتواضع شعارهم، والبساطة دثارهم، والترسل ديدنهم، والإنابة والأخبات شغلهم الشاغل، والاندماج الكلي بطبقات الناس هدفهم المركزي.

وكان هذا التعايش في المناخ السلوكي والعقلي للمراجع، قد أثر في الشعبية الجماهيرية التي تنصت لأقوالهم، وتعمل بآرائهم، بعيداً عن الضجيج والإثارة، وكان تعلق أتباع أهل البيت بعلمائهم مضرب المثل حتى في الدراسات الأوروبية والاستشراقية، كما هو مضرب المثل في المعادلة النوعية في القياس للحاكمين والمسؤولين ورجال السلطة، وهذا ما جعل الفروق المميزة بين الفصيلين متعددة الجوانب، فلا قوة للمرجع إلا بالله عز وجل، ولا عشيرة له إلا بالتفاف الناس حوله، وهذان العاملان المهمّان

هما مصدر السلطات لدى المرجعية، ولمّا كانت الحرية الفكرية متوافرة في الدرس والتحضير والتدريس كان البون متفاوتاً بالنسبة لطلاب العلم وأعضاء الحوزات العلمية، فحرية اختيار الأستاذ، وحرية الانخراط في السلك الديني، وحرية الحضور في الأبحاث، كل أولئك أوجد بعض المفارقات التي لا سيطرة عليها، ولا ضابط لأبعادها، ولا تحديد في مسؤولياتها، ولم يبق إلا الحاجز من تقوى الله لإقرار الحقائق والوقائع، فكم من مدّعٍ للعلم لا يحمل آلية، وكم من مدرع بلباس أهل الدين لا يعرف موقعه، وكم من متطاول على المقام الروحي ليس له رادع، وكم من متدخل في شؤون العامة وليس هناك، وكم من يهرف بما لا يعرف، وكم من حامل علم لا يعمل به، وكم من جاهل يتقولب بإطار العلماء، وكم من إمّعة يتطفل على محافل التحصيل، وكم من مغرور يتطاول إلى ما ليس له، وكم من حاقد يصبّ جام غضبه على المنصب المرجعي، وكم من مندس بين الصفوف يحاول الإيغال في الفتنة، وكم من أدعياء لا قدم ولا قدم لهم في الحوزة العلمية، تعمل بعض الجهات المخططة أن تجعلهم في الصدارة والوجاهة، وقد يختلط الأمر على السواد، ويغيب الوعي عن الأكثرية، فتفقد المقاييس، وتضيع الموازين، ويتسع الخرق، فيشتبه الصواب، ويران على الحق الصريح. وكم من متهوّر لا همّ له إلاّ الانتقاص، وكم من رقيع لا عدّة له إلاّ الاتهام، وكم من فارغ لا حليف له إلاّ الادعاء، والكل يتجاهل حدود اللياقة، ويتجاوز قدر الآداب المرعية، متناسين قوله عليه السلام: «ما هلك امرؤ عرف قدره» كل أولئك قد يشكل عقبات في طريق المرجعية، يصعب كبح جماحها لم تتضافر الجهود للتخفيف من غلوائها.

وفي ضوء ما يتقدم يمكن القول بأن أبرز العقبات كالآتي:

## ١ ـ المناخ السياسي:

على الرغم من تركيب المرجعية الخاص وانفصاله عن السلطة، فهو لا يرتبط مالياً بالسلطان، ولا اتفق أن قبل مساعدة من هذا النوع، ولا

طلاب الحوزة بموظفين في الدولة، والدولة غير مسؤولة عادة عن معايشهم والإنفاق عليهم، ولا هم بسائرين بركاب الوظيفة والمنصب الرسمي، رغم كل هذا فإن المناخ السياسي يمارس شتى الضغوط على المرجعية، محاولاً جرّها إلى متاهات لم يسلكها أحد مراجعنا على الإطلاق، يحاول المسؤولون السياسيون أن تستجيب لهم المرجعية في الرغبات والطلبات، وهم قد يثقلون عليها بما لا تتحقق معه الاستجابة، فالمرجعية كيان مستقل قائم بذاته غير قابل للتأثر والتأثير من قبل الحاكمين إلاّ في قناعات مسبقة تمليها المصلحة العليا.

قد تسنّ بعض القوانين الجائرة ويراد من المرجعية إقرارها، وقد تشرع بعض الأنظمة المخالفة لصريح القرآن ومبادىء الرسالة الإسلامية ويراد من المرجعية تأييدها، وقد يتصرف المسؤولون تصرفاً شاذاً أو يراد من المرجعية إمضاءه، وقد تضايق المرجعية إسفافاً في إرادة مقابلات تلفزيونية لا اعتياد لها عليها، أو برقيات دعائية لا مسوغ لإبرامها.

وقد يضايق أتباع المرجع ملاحقة ومحاسبة دون سابق إنذار، وقد توجه التهم رخيصة بالية بقصد الإيقاع وإثارة المشكلات التي لا أول لها ولا آخر. وعادة ما يخضع رجال الدين للخدمة العسكرية جزافاً، ولا يعفون كونهم حملة الرسالة المحمدية، بينما يعفى آخرون لمميزات مذهبية أو طائفية.

وقد يحرج المرجع فيراد إقحامه بمواضيع وقضايا ومسؤوليات لا ناقة له فيها ولا جمل.

وقد يحدد تصرفاته دون مسوّغ قانوني، وتفرض عليه رقابة دون تشريع ينهض بتبريرها، وقد يحمل على عمل ليس من رأيه ولا من قراره.

وأمثال هذا كثير لا نريد الخوض في عباب تياره، وعلى السياسة أن تدرك واعية ومتبصرة أن المرجعية ليس منصباً قابلاً للعزل، ولا هي وزارة

محتملة السقوط، ولا هي بوظيفة تناط بأحد ويعفى منها أحد، وليس هو بكيان يؤثر عليه بشيء، وإن من العقل بمكان تركها وشأنها، ما زال هدفها البناء العلمي وتشييد الصرح المعرفي، وإعطاء كل ذي حقّ حقّه.

إن الدول لتفتخر أن من بين فصائل شعوبها العلماء والفقهاء والمثقفين والأساتذة وجهابذة الفنون، فما بالنا لا نفتخر بهذا الكيان المستقل ونعتز بعائدية أعماله العلمية المبتكرة التي تواكب الأجيال وتساير العصور.

ما تحدث تأريخ المرجعية، وهو يمتد أكثر من ألف عام، بأنه شائع السلاطين أو تابع الحاكمين، أو خضع لإرادة خارجة عن دائرة تخصصه، ولا انفتح على رغبات آنية أو مستقبلية ليست من شؤون إدارته، ولا استجاب لآراء تناقض قناعته، ولا أفتى بما يوافق جور الجائرين أو هوى المسؤولين، إنه نسيج وحده، وثمار جهده، لا ولاية لأحد عليه لاستقلاليته في المسار والمنهج. إذا أدرك هذه الحقيقة ذوو الاتجاه السياسي فعليهم الكف عن الإصرار والإلحاح في تطلب ما ليس لهم، وتصيُّد ما ليس بمقدورهم، والتسديد الإلهي هو الكفيل وحده بمسيرة الركب المرجعي.

عادة ما يلجأ السياسيون المرجعية في صدّ الطوارىء وحل الأزمات، وهذا أمر لا مانع منه ولا غضاضة فيه، أمّا جرّ المرجعية إلى متاهات لا تؤمن بقطع مجاهلها، ولا هي من مجالات تعاملها، فأمر مرفوض جملةً وتفصيلاً، أما انقياد الشعب لهذه المرجعية فليس شأناً جديداً وإنما هو موروث عقائدي لا يجد عنه منهج أهل البيت بديلاً، ولن تجد لسنته تحويلاً، فالمبدأ العام قائم على قيادة الأئمة الاثني عشر ثم النواب الأربعة السفراء عن الحجة عجّل الله فرجه، ثم العلماء الذين يحللون حلال محمد ويحرمون حرام محمدﷺ. وهم مراجع الأمة ونواب الأئمة، فما أوقعوا المسلمين في ضلال، ولا غرروا بهم في شبهات، ولا جانبوا طريق

الرشاد، فكانوا الحجة على الناس، ففي توقع المهدي المنتظر أرواحنا فداه يقول:

«وأما الحوادث الواقعة؛ فارجعوا فيها إلى رواة حديثنا، فإنهم حجتي عليك، وأنا حجة الله [عليهم]»(١). وإرجاع الأئمة إلى العلماء في مثل هذا الحديث الشريف إنما هو تأسيس لمبدأ المرجعية، فرجوع الناس إليهم لا عن كلالة، وإنما هو تراث أصيل.

## ٢ ـ الفقهاء الرسميون:

بلي الإسلام منذ عهد مبكر بوعاظ السلاطين والفقهاء الرسميين، يزينون للظالم تجاوزه المقررات، ويجندون للحاكم تطاوله على الحدود، حتى نشأت مقالة الجبر وشاعت مسألة الإرجاء بوحي من الحاكمين، وتأييد من الولاة والقضاة، فكان الحاكم ظلّ الله في الأرض، وإن ظلم عباد الله، واستحل حرمات الشرع، وأكل مال الله، فالخلافة أمر مقدور، والمنصب شأن إلّهي، فرض على الناس فرضاً، ويستقبله العباد حتماً، فلا رادّ ولا مانع، ولا منكر ولا وازع، ما دام الحاكم يحكم باسم الله قدراً مشروعاً، ونظاماً مفروضاً، أما دعوات المصلحين ولفتات الواعين فهي صيحة في واد، لا يستمع إليها أحد، ولا يجيز الوضع في أحكامه العرفية الاستماع لأصدائها، فقامت المظالم، وعطلت الشريعة، وخولف القرآن.

إن الأنظمة الجائرة بحاجة إلى تبرير أعمالها وتوسيع مخططاتها، وتنفيذ برامجها، ولا أنفذ للقلوب من شعار الدين والحكم بإفتاء الناس في ضوء الشرع، فنشأت طبقة من الساترين بركاب السلطان، يزيّنون له المخالفات، ويدعمون وجهات النظر، والسواد بين مصدّق موافق، ومتردد منافق، وهنا يسود الزيغ والانحراف عن المنهج الرسالي.

---

(١) الحر العاملي/ وسائل الشيعة ١٨/ ١١.

لقد اتهمت حركات الإصلاح بالارتداد، ووصمت لمحات التغيير بالزندقة، ومنيت مشاريع التصحيح بالهزيمة، فما دام الحاكم يتأبط بحفنة تتكلم باسم الدين، وتحكم بخلاف ما أنزل الله، ولها الأموال، ولديها الجاه، ومعها النفوذ، فإن الجهود تعود سدى، وتتلاشى معالم الحق المبين.

والحق أن بدعة الفقهاء الرسميين من أفكار معاوية بن أبي سفيان، ففي الوقت الذي نجده يضطهد كل دعوة دينية، نراه يؤيد عقيدتي الأرجاء والجبر، ويقرب القائلين بهما، مظلّه تحتضن الإطار الديني الرسمي لحماية نظامه بإضفاء صبغة الشرعية عليه، فانطلق فقهاء هاتين العقيدتين يبيحان لمعاوية التصرف أنى يشاء، وسمحتا للسلطان أن يرتكب أعظم الكبائر جريرة، ولا يقدح ذلك بالحاكم، لأنه السلطة الشرعية حتى وإن حالف أحكام الله، وتلاعب بدين الله وكان ذلك تثبيتاً لدعائم الحكم الأموي، فما دام الحاكم يشهد الشهادتين، فلا يعزله إسراف؛ ولا يغيره فسقٌ أو فجور، من هنا نشأ الفكر الديني المنحرف عن الإسلام في ظل السلاطين يبرر كل تصرفاتهم، ويبيح لهم التسامح بالفرائض والسنن، ولا يمانع في قتل المعارضين وسفك دم الرافضين، فالحاكم ينبغي أن يكون مسلماً فحسب، وليس من شأن أحد أن يطالبه بإقامة المناخ الديني أو أن يحكم على عمله بشيء من النقد الموضوعي.

واستمر هذا البرنامج في خلق طبقة من المتكلمين والفقهاء والقضاة، فسار عليه حكّام العصر الأموي والعباسي والعثماني وحتى القرن العشرين، وفي هذا الاتجاه سقطت حملة من الأسماء اللامعة، وانهارت شخصيات مهمّة، وتدهورت معالم التحصيل العلمي نحو بلاط الحاكمين وموائد الخلفاء وأصحاب السلطان، ولا أريد أن أضرب لذلك أمثلة في طول التأريخ وعرضه، فالأسماء كثيرة، والأعلام معروفون، فاختلط الحابل بالنابل، إلا أن الناقد البصير يميز هذه الفصائل، ويفرز بين هذه الشرائح، وعلى الناس الاستنارة برأيه.

امتد هذا المناخ الهزيل ليطال الأئمة في عصورهم، والمراجع من بعدهم، فما استطاع أن يغير من الواقع شيئاً، وإن استطاع أن يضفي صفة الشرعية على مفارقات السلاطين وأضاليل الفراعنة.

لقد عمد الإنكليز في العراق، والفرنسيون في لبنان إلى خلق مثل هذه الطبقات، حتى أفتى منهم من أفتى ببقاء الإنكليز على رأس الحكم، ونادى بضرورة سيطرة فرنسا على الشام، وقد أغدق المستعمرون على أذنابهم من هؤلاء بالأعطيات الضخمة والصلات الجزيلة، وتواصوا خيراً بأبنائهم فكانوا السادة الوزراء، والقادة الأمناء، وحرّم المناضلون من أجل الموقف وكلمة الحق.

وعادت سنة تدخل الفقهاء الرسميين بشؤون الدين والدنيا، ولكنها سنة سيئة ظاهرة أوزارها، إلاَّ أن التيقّظ لدى الشعوب الإسلامية في طلائعها الواعية رفض السير بركاب هؤلاء المرتزقة، وأشار بيده إلى أساطين العلماء وفحول الفقهاء، فسقط الخيار أمام الانتهازيين، وعادت الصفقة سبةً وعاراً وشناراً، إن إضفاء الصفات البرّاقة على سقط المتاع لا يغني عن الحق شيئاً، وإن الجهلة بما يحملون من افتراءات وأضاليل لا يمكن أن تغيّر جوهر الإسلام، ولا تصدّ الشعب المسلم عن اتباع الأمثل فالأمثل.

والأغرب من هذا كله، أن هؤلاءِ الأدعياء لا إنارة من علم في جعبتهم، ولا لمح من تقوى في سيرتهم، ولا أتباع لهم إلا أصحاب الطمع والجشع، هياكل من ورق، وبيوت من ثلج، سرعان ما تذروها الرياح، وتذيبها أشعة الشمس، يخادعون أنفسهم والناس بالتلبس بمنصب ليس لهم، والبروز بمظهر غريب عليهم، فهو وهم في تناقض وتضادّ، كأنهم لم يسمعوا كلام الله حيث يقول:

﴿تِلْكَ ٱلدَّارُ ٱلْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا وَٱلْعَٰقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ ﴿٨٣﴾﴾.

ولكنهم كما قال أمير المؤمنين: «بلىٰ والله قد سمعوها ووعوها ولكنهم حليت الدنيا بأعينهم، وراقهم زبرجها».

### ٣ ـ المَرَدَةُ المتطرفون:

وهم لفيف من غوغائي الناس، بين مؤلف فاشل، وصحفي خامل، ورجل دين بلا مسمىٰ، وثرثار مهذار همّه التنطع في البيان، ولي اللسان، فهؤلاء المؤلفون الجدد ممن بلي بهم الإسلام، وليس لهم ذمة ولا وجدان، غير صادقين في الأحاديث، وليسوا موثوقين فيما يسطرون، أضاليل وأباطيل لا أول لها ولا آخر، تحركهم الأجهزة العالمية، ويدفعهم حبّ الظهور، وتملأ غرائرهم بالمال الحرام والسحت المعلوم، باعوا الآخرة واشتروا الدنيا في إعلامٍ مضادّ للمسيرة العلمية، وقداسة المراجع العظام، فهم لا يبرحون يكذبونَ ويكذبون «أكذب واكذب حتى تصدّق» ولكن لم يصدقهم أحد:

كناطحٍ صخرةً يوماً ليوهنها فلم يضره وأودى قرنه الوعل

لم يسلم منهم أحد، كأنهم موكلون بثلب المراجع العظام وأئمة الدين، وفي الآونة الأخيرة شنت الحملات الظالمة على الإمام السيد محسن الحكيم والإمام السيد أبو القاسم الخوئي، كيلاً للسباب والشتم، وتطرفاً في الانتقاد وأكل لحوم العلماء، وتشفياً غريباً في الانتقاض من المقام الروحي الأسمىٰ، وإيغالاً في الفتنة وإشاعة الفحشاء في الذين آمنوا، ليس لهم من الله رادع، ولا من الدين وازع، ولا من النفس تحرج عن الثلب والسب ولغة الاتهام.

يروي أحدهم أن شاه إيران كان يرسل إلى الإمام السيد محسن الحكيم مليون دولار في الشهر.. لا يسند ذلك إلى ثقة، وتكذبه وقائع الأحداث، فقد أرسل السيد محسن الحكيم إلى ولده السيد يوسف الحكيم أن يوافيه إلى مستشفى ابن سينا إلى بغداد، وسلمه مفتاح خزانة بيت

المال، فتسلمه السيد يوسف بعد تردد، وجمع لجنة مؤلفة من الأثبات والثقات، وفتحوا الخزانة، وكان كلّ ما فيها خمسة وثلاثون ألف دينار، قام السيد يوسف بدوره بتسليمها إلى الإمام الخوئي، فقبلها وجعلها تحت تصرفه لإعالة الفقراء، وسد احتياجات الحوزة. ولو كان الإمام ملياً لما كان هذا كل ما في بيت المال، ولم يخلّف غيرها لا صفراء ولا بيضاء، وكان الناس في أيامه في عوز شديد وضائقة مالية، ولم تكن رواتب الحوزة كافية لسد الرمق، فهجرها كثيرون واتجهوا إلى الوظائف، فأين هذه المليون دولار المدعاة؟؟ إنه التزوير والتلفيق وخيانة الأمة، وسيجتمع المُتهِم والمتهَم بين يدي الله، وسيرى الكاذب لمن الفلج.

وثمة اتهامات أخرى تريد من المرجع أن يخالف مبناه الفقهي وخطه الاستدلالي فيما يوافق أهواء الأعمار والأغرار، كأن المرجع في أيديهم لعبة يديرونها حيثما شاؤوا. إن التجريح والتعريض من قبل هؤلاء وسواهم بأئمة الإسلام، لا عائدية معه إلا التضليل والإيهام، وإرادة الانحراف عن سبيل أهل البيت ومحجتهم البيضاء.

وهؤلاء الأقزام الصغار ممن تزيّا بهيئة رجال الدين، وهم ما بين عميل للاستعمار «علماء الأوفيز» وبين موظف في الأجهزة، وبين شرطي في الأمن، وهذه فصائل مقصود إليها في هدف مزدوج يعني بتشويه سمعة أهل العلم تارة، ويستعان به على الاستهانة بالمراجع العظام تارة أخرى، ولا همّ لهم إلا تسفيه آراء الفقهاء، وإثارة الشبهات حول مسيرتهم المقدسة، والطعن في الأحساب والأنساب، والمعارضة لكل ما هو مشروع وسديد. فإذا سألت عن الدواعي لهذا الزيغ المعتمد، والنزعات الطائشة، ذكروا الحواشي بالقول المقذع، وتناولوا المستشارين للمرجع بالشتيمة وفارغ الكلام، وقالوا أيضاً: أين تبدد هذه الأموال؟ وأين مصارف الحقوق الشرعية؟ وكأنهم القيّمون على بيت المال، والمحاسبون القانونيون لمستندات الصرف!!

هذه الشبهات التي لا أصل لها، إذا بددتها شعاعاً وفرّقتها أيادي سبأ، ودافعت عن الكيان المرجعي، فسدّ عليهم الطريق بالدلائل الناصعة، وألقموا حجراً في الحجاج والمناظرة، قالوا إنك متعصبٌ للمراجع، كأن قول الحق من التعصب والهوى، وإثبات الحقائق من العصبية لا الالتزام، وإذا أوقفهم على أخطائهم وتهورهم، كثر اللغط والكلام المقيت، وخرجوا إلى موضوعات هامشية وأحداث جانبية، ليبددوا الموضوع الأصل، ويثيروا الإشكاليات الباهتة، وضربوا لك مثلاً بأشباه الرجال ولا رجال، واستشهدوا بالمشاريع الفاشلة ولا مشاريع، وطالبوا بما فوق طاقة المرجعية، وحاولوا إثارة المشكلة السياسية في إنقاذ الناس، وكأنما لا شغل للمرجعية إلا المضاربة في السياسة، أو الانخراط في سفك الدماء، أو الارتماء في أحضان المناصب والسلطان، وثمة نعرات أخرى لا صلة لها بالتقويم النوعي للذوات والأشخاص، فقد يضخّمون من لا أثر له في الاصطفاف العلمي، ولا معرفة له في فن من الفنون، وقالوا لك: أليس هؤلاء من العلماء الأعلام، فلماذا لا تؤيدون خطواتهم، ولا تتابعون نشاطهم، فإذا نظرت إلى النماذج المضروبة لك مثلاً، وجدتهم بين لصّ محترف، وبين أميّ لا يعرف أي طرفيه أطول، وبعضهم لا يحسن قراءة سورة الفاتحة بحركاتها وقواعدها العربية، وتخرج بقائمة من الأحداث والمغررين: بين محبنطىء بعمامة فارهة، ومتطاير بجبة فضفاضة، ومتوقر بحزام عريض، ومتحلقٍ بخواتم زبرجد وعقيق وفيروزج وياقوت ودرّ وحديد صيني، في بريق يخطف الأبصار، ليلعب بالعقول البائسة الساذجة، ومن ثم قد تجد بعضهم مفترشاً المساجد محلاً، والمشاهد المقدسة مكاناً، والأضرحة الشريفة موئلاً في كل من العراق وسوريا وإيران، فتجد الإفتاء بغير ما أنزل الله، وترى احتجان الأموال من طرقها غير المشروعة، وترى استلاب حقوق الفقراء والمحتاجين، وترى التنطع في الكلام، والصلف في السلوك، والاختيال في الهيئة، وارتفاع الأصوات، وزعيق الجهلة، وأنت

في حيرة من تسافل الأوضاع، وتدهور المقاييس.

وهناك صبيةٌ من صغار القوم ممن لا يعي مقدمات العلوم، يتحرك تحركَ الكبار، ويتحدث بلغة الشيوخ، لم يتمتع بثقافة تؤهله، ولم يتزود بمعرفةٍ ترشحه، يفرض نفسه فرضاً في محافل العلم، ويبدأ الثرثرة، والناس بين مستغرب ومتعجب، وساخط وناقم، وأهل الحل والعقد لا حول لهم ولا طول؛ أنىٰ بلغ الاسفاف هذا الحد اللامعقول.

وهؤلاء الذين ينازعون الفضل ذويه، من ذوي السوابق الشريرة، وأصحاب التأريخ الوضيع، نصبوا أنفسهم شواخص مقصودة في غفلة من الزمن، وتأييد من السلطات، وهم يدّعون ما ليس لهم منزلة ومنصباً، ويحاولون تبوأ المركز الأول دون دراية أو فضيلة أو ميزان، وإنما هو الاستخفاف بعقول الأمة، والامتهان لكيان الأئمة، وقد يحصل من الرعاع من يسألك عن مبلغ علمهم، ومدى إدراكهم، وصلاحية التصدي لقضايا الفكر والشرع، والجواب لا يحتاج إلى كثير تأمل، فهم أمّيون بكل معنى الكلمة، ولكن السواد مع ذلك يضع في الموقع الكريم، وقد يدفعون لهم الحقوق الشرعية يصرفونها في سخط الله وغضبه، وقد يبجّلون بعضهم تبجيل العلماء العاملين، وهذه هي الكارثة بعينها أن يختلط الحابل بالنابل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

وهؤلاء الأيفاع المغرورين ممن شأنه التواجد في حلقات الدرس الأولية كالعربية والمنطق والبلاغة، يقفزون بلا عدّة كافية، إلى البحث الخارج، فلا يفهمون ما يقال، ولا يمتلكون أدنى مقومات الإفادة والوعي والإنصات، فهم يتصرفون في غياب المسؤولية، ويتطلبون المجد الزائف، وهم كالأنعام أو أضل سبيلاً.

صحيح أن الدرس الحوزوي لا يخضع لمواصفات القبول في الجامعات أو الدراسات العليا، ولكنه التزام نفسي وعقلي وعرفي يخضع

للمعرفة التامة بالسطوح العالية، والمقدمات الراسخة، ومن شأنهما الترشيح في ضوء الضوابط العلمية إلى درجة أعلى في الحضور التدريسي، أمّا الطفرات اللامشروعة فهي تزييف لواقع العلم، واعتداء على تراث أهل البيت.

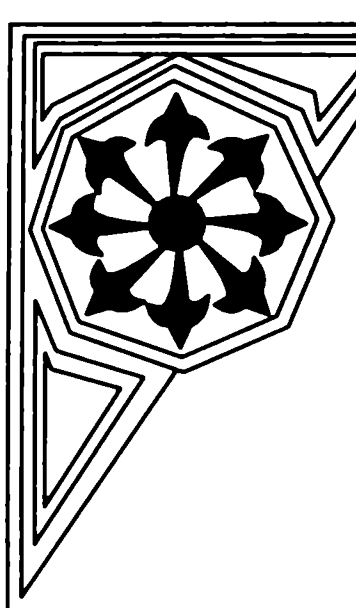
وهؤلاء الضائعون في متاهات اللجوء السياسي في أوروبا والبلدان العربية، يتنطعون بمعرفتهم فيما يجري على الساحة، ويدّعون إدراك الأحداث الدولية، والخبرة بالسياسة الخارجية، والإلمام بأمراض المجتمع، والدراية بأزمات الشباب، ودعاوى فارغة كثيرة على هذا السياق.

ونحن لا نعارض من يدعي المعرفة بالأزمات والحوادث وقضايا الساعة، فلكل تجربته الخاصة، وأولاعه المتعددة في فهم مفارقات الحياة، ولكن الذي نعارضه عند هؤلاء طيش الشباب والانفعال المنفلت، فهم يدّعون لأنفسهم كل هذا، ويدّعون أن المراجع العظام في غفلة من التفكير، ويغيب عنهم الكثير، ولا يعلمون من مشاكلهم شيئاً، ولا يفكّرون في إصلاح أوضاعهم، فهم يريدون من المرجع كل شيء، وهم لا يقدمون له أيّ شيء، وهم يريدون من المرجع أن يتفرغ للشؤون السياسية تاركاً الواجب الأساسي في حفظ حوزة الدين، ورعاية شؤون المسلمين؛ يريدون واجبات إضافية لا ينهض بها الكامل المثقل بهموم الرسالة الغراء، ولا يسمحون لأنفسهم بممارسة واجباتهم الأخلاقية في التصدي للإصلاح والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فإذا جبهتهم بأننا نعرف كل شيء عنكم، ولا تعرفون أي شيء عنّا، ثارت الثائرة، وفقدوا لسان الصواب.

هذه المفارقات التي تقدم سردها والإشارة لها، هي بعض العقبات في طريق المرجعية، وهي كالأشواك التي تدمي من يمسها، ولا يسلم منها من يلمسها، وما تقدم ذكره بعض نماذج الابتلاء الذي أخذ يزداد بعداً عن

حضيرة الدين، وليس هو على سبيل الإحصاء والاستقصاء، ولك أن تستدل بما ذكرناه على ما لم تذكره، وتضيف إليه ما هو مطروح بقارعة الطريق.

ولو أن الناس تركوا الأطماع، وانصاعوا لداعية الحق، وأنصتوا لنداء الضمير، وعاودوا نفوسهم في البحث عن الحقيقة، والالتجاء إلى ركن وثيق، لأضربوا صفحاً عن هذه المتاهات، ولنأوا جنباً عن الافتعال والتصنع، ولرجعوا إلى الصراط المستقيم، يقوّم أودّهم، ويوجه ركبهم، ولعرفوا أن مسار المرجعية العليا إنما هو امتداد لمسيرة أئمة أهل البيت عليهم السلام، وأن الهدي هديهم، وأن المنهج منهجهم، وهل بعد الهدى إلا الضلال.



# الفصل الخامس عشر

## «اقتراحات على المرجعية»

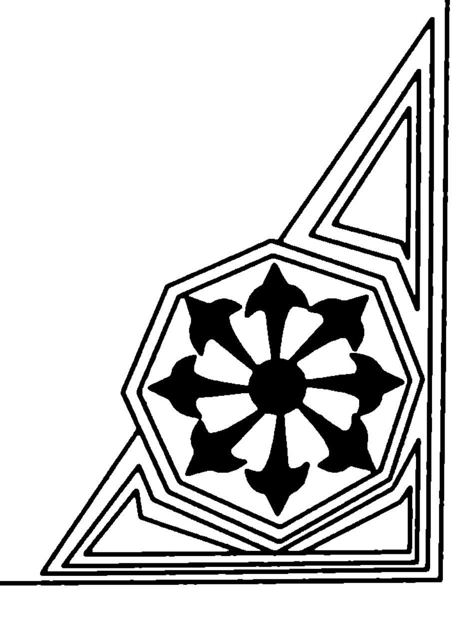
١ ـ قضايا الإعلام:

أ ـ التصدي للإعلام المضادّ.

ب ـ الإعلام الإيجابي.

٢ ـ هيئة الرقابة المالية.

٣ ـ مؤسسة النشر والطباعة والتوزيع.



## قضايا الإعلام:

كان الإعلام ولمّا يزل من الوسائل المشروعة التي تجسد حقائق الأشياء، ولا نريد بذلك الإعلام السياسي الكاذب، وإنما نريد الإعلام الشرعي الصادق، فالتنويه عن الأعمال، والإشادة بالمشاريع، والتصدي للإعلام المعاكس، وبيان التوجه المرجعي، وإعطاء الصورة الرائعة للعمل الحوزوي، والتوجه نحو الأفضل في التخطيط، والانفتاح على الجديد، كل أولئك مما يسوّغ للمرجعية الاهتمام بشؤون الأعلام، لاسيما وأننا بين بعدين سلبي وإيجابي، فالسلبي هو ما تنشره وسائل الإعلام نفسها من اتجاه آخر بدافع سياسي أو اجتماعي أو استعماري أو اقتصادي ضد الخط المرجعي معزّزاً بالافتراءات والمبالغات والدرس الصريح، بغية تشويه الوجه الناصع، وترويج الادعاءات المضللة، لينشطر أتباع أهل البيت تجاه المرجعية بين مؤيد ومفند، فيسود الهرج والمرج وتعم الفوضى دون دليل مرشد أو توجيه صحيح، والبعد الإيجابي يتمثل بالوقوف على صادق الأعمال، وواقع المنجزات، وبيان الحال، دون إضافة أو تزيد أو مبالغة، وإنما هي الأرقام تتكلم، والمشاريع تتحدث، والحقيقة تفرض نفسها.

وفي هذا الضوء سوف أتحدث عن الجانبين:

### أ ـ التصدي للاعلام المضاد:

وهو مهمة أساسية في مثل هذا الزمان الذي كثر فيه الانحراف، وتحفز فيه الباطل، يثلب المنصب المرجعي، ويشكك الشباب في السلوك القيادي الديني، ويعطي المبررات باقتراح الحلّ الخيالي، وهذا ما ينبغي التصدي له بكل قوة وبمختلف الأساليب، والأمر ليس جديداً علينا، ففي روايات أهل البيت المزيد من الإشارة بل التصريح إلى معالم الانحراف المرتقب، وإلى الارتطام بالفتنة، وإلى التعرض للابتلاء في الدين.

ففي حديث المفضّل بن عمر عن الإمام الصادق عليه السلام: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول:

أما والله ليغيبن إمامكم سنيناً من دهركم، ولتمحصنّ، حتى يقال مات! قتل! هلك! بأي واد سلك! ولتدمعن عليه عيون المؤمنين، ولتكفأنّ كما تكفأ السفن في أمواج البحر، فلا ينجو إلاّ من أخذ الله ميثاقه، وكتب في قلبه الإيمان، وأيده بروح منه...

قال: فبكيت، ثم قلت: فكيف نصنع؟

فنظر إلى شمس داخلة في الصفة، فقال: يا أبا عبد الله ترى هذه الشمس؟

قلت: نعم.

فقال: والله لأمرنا أبين من هذه الشمس[1]».

وأمثال هذه الأخبار كثيرة، وإذا كان أمر أهل البيت أبين من الشمس، فتنكب الجادّة إذن من الضلال والعناد، والالتجاء إلى الشبهات والتشكيك إنما هو من الانحراف المتعمد الذي يسعى في ضوء حملاته

(١) ظ: الكليني/ الكافي ١/٣٣٦.

المشبوهة إلى تشويه الواقع، وتضليل الشعوب، وهذا من المحن المشار إليها في أحاديث الأئمة أيضاً، فعن الإمام الكاظم موسى بن جعفر عليه السلام:

«... يا بني إنه لا بد لصاحب هذا الأمر من غيبة، حتى يرجع عن هذا الأمر من كان يقول به، إنما هي محنة من الله عز وجل امتحن بها خلقه..»[1].

وإذا كان الأمر كذلك، وهو كذلك، فما علينا إلا اليقظة والحذر، والعهدة إلى أهل الفن من المثقفين والواعين، أن ينبروا للتطويح بكل ما من شأنه القدح في المقام المرجعي، والانتقاص من الكيان الروحي.

فلقد تسابقت إلينا في الغرب وفي بلاد العرب الدعوات الفجّة الظالمة التي لا تحسن إلا السباب والشتم بأئمة الدين، وأساطين العلم، في حملة منظمة مسعورة استأجر لها المؤلفون الصغار، والصحفيون المشبوهون، والأقزام المتمردون، وأتباع كل ناعق، فقاموا مجتمعين ومتفرقين بإطلاق التهم وإعلان المفتريات، وادّعاء التفريط بشأن الأمة، وعزلة المراجع عن شؤون الناس، وقسّموا المرجعية إلى ناطقة وإلى صامتة، والمراجع إلى قابع وإلى صادع، وأمثال هذا من الأباطيل التي لا تستند إلى دليل.

والعكس في كل ما قيل هو الصحيح، فالمرجع منفتح على طبقات الناس كافة، وهو في الواجهة الأمامية من مشكلاتها وأزماتها، وهو الحامل لأعبائها ومسؤولياتها، ولولا ذلك لعاش كبقية الناس في دعة وأمان واستقرار، ولولا التصدي لهذه الأمور لما كانت هذه الحملات.

المرجع يقف درعاً حصيناً للناس، فهو الذي يراقب مسيرتهم الاقتصادية فينعشها، وهو الذي يفكر في شؤونهم وشجونهم فيعالجها، وهو الذي ينظر في أمور دينهم فييسرها، وهو الذي يقضي حياته بين هموم القلم

---

(١) المصدر نفسه والصفحة.

والاصلاح والمطالبة بحقوق الناس، وهو المواسي لهم في الأفراح والأتراح، وهو المفزع في الملمّات والمهمّات، متى وجد المرجع للراحة سبيلاً، ومتى تهرب من مسؤوليته وواجباته الصحيحة.

إنه الهذر الذي لا طائل معه، ولكن لا بد لهذا الإسفاف من التصدي والمواجهة، والوقوف بوجه هذا السيل الجارف من الدعايات بالتكذيب والردّ والتعقيب.

إن الصحف العملية، والكتب الظالمة، والمؤلفات الرخيصة، تتلاحق على الساحة، ولكن اللعبة لا تنطلي، والركب لا يتوقف، والمرجعية لا تتلكأ ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ﴾[1].

إن قيام لجنة عليا بإشراف المرجع تتصدى لهذه الموجات من النزع والزيف والزيغ، أمرٌ تحتمه الضرورة الشرعية بمثل هذه الأمور، لاسيما وأن الدعايات أخذت تتوالى هدامةً، والمؤلفات أخذت تتابع تضليلاً، والصحف ما زالت تنفث سمومها قاتمة.

إننا نحاذر على الشباب ممن هو على فطرته وسلامته، ولا بد من إضاءة الأحداث بين يديه، ليكون على بصيرة من أمره، فالمادة الخام قابلة للتكيف والتقولب، والسيطرة خير من الانفلات.

إن التوكل على الله في مثل هذه الأحوال لا يكفي بل يضاف إليه التشمير عن جد، والوقوف بحزم، والاعتداد بقوة.

### ب ـ الإعلام الإيجابي:

الشباب المعاصر قد لم يسمع بالمشاريع الضخمة التي أقامتها المرجعية الدينية على امتداد عمرها الشريف، وقد يجد في نفسه حرجاً

(١) سورة الإسراء، الآية: ٨٤.

كبيراً جرّاء ضغط القوى المضادة فتساءل: ماذا قدمت المرجعية في تأريخها الطويل؟

وللإجابة عن هذا السؤال لا بد من القول أن الإعلام الإيجابي ضرورة تقتضيها المصلحة الشرعية، وهذه الضرورة تدفع بالعسر والحرج عن النفوس السليمة التي لم تجد حلاً لمشكلتها الرئيسية نتيجة الضغوط المؤثرة، وإشاعة ما حققته المرجعية من مكاسب على المستوى العملي يجب أن تشق طريقها إلى التقنية الحديثة لتعميمها على العالم أجمع، لقد ذهب الدور الذي تتعامل به المرجعية مع الظروف الموضوعية فتقيم أعمالها دون ضجيج أو ضوضاء، فقد اخترقت المؤسسة المرجعية العامرة بالعناصر المعادية التي تستهدف هذا الكيان، ولا يسعدها الدور الرئيسي لها في قيادة الأمة، فبدأت تكذب وتجرح وتفتري، وقد لا يجدي الردّ والنقاش لما تقدم ذكره، ولكن الأعمال الناطقة، والخدمات الشاخصة هي الردّ المنطقي على كل التقولات والأطاريح الظالمة، وهي السبيل الوحيد لسد الفجوات والثغرات نتيجة عدم الاصحار بها، مما جعل الباب مفتوحاً أمام التحوير والتزوير والتجديف العائم فاستبدلت المفاهيم القائمة بالفعل بمحاولات الإنكار الباهت، وشعارات الإصلاح الكاذب، وكان حصيلة هذا التكتيك والتفكيك انطماس معالم المثل العليا، والتغطية المبرمجة على إنجازات المرجعية.

وأمامنا التأريخ المعاصر لمآثر المرجعية وجهودها الجبارة وهي تساير العصر، وتحتضن الجيل، وتعمل قدر المستطاع ما وجدت إلى ذلك سبيلاً.

قليلٌ من الجيل المعاصر من يعرف أن بطل العلم المجاهد السيد محمد سعيد الحبوبي (١٣٣٣ هـ) له اليد الطولى في تأسيس المدارس الجعفرية في العراق.

وقليل من يعرف أن الإمام الشيخ محمد رضا آل ياسين كان من

المشجعين والمؤيدين لتأسيس جمعية منتدى النشر في النجف الأشرف، بل هو على رأس الهيئة المشرفة الأولى على مشاريعها المتعددة في العراق، الكلية، المجمع الثقافي، المدارس الثانوية، المدارس الابتدائية، المجلات العلمية، المهرجانات الموسمية حركة النشر والتجديد.

وقليل من يعرف أن الآية الكبرى السيد محسن الأمين الحسيني العاملي الشقرائي، قد أسس المدارس الأهلية المعترف بها في دمشق الشام، وكان يدرس فيها على شيبته وعلو مقامه، وكان مهتماً بالعنصر النسوي فأشرف بنفسه على تربيته والاهتمام به.

وقليل من يعرف أن الإمام السيد عبد الحسين شرف الدين قد قام بتأسيس الكلية الجعفرية في لبنان، وعمد إلى إنشاء معاهد للبنات وفق منهج مقرر، يأخذ بلباب العلم، ويطرح قشور الانحراف الأوروبي. ومدينة «صور» بما تضم في رحابها شاهدة على ذلك.

وثمة حقيقة معروفة عند القلّة، وهي أن أكثر من خمسين مدرسة دينية، ومؤسسة اجتماعية، قام مراجعنا بتشديدها في كل من النجف الأشرف وكربلاء والكاظمية وسامراء ودمشق وبيروت وقم ومشهد ولندن ومدن أخرىٰ.

وأن الملايين تصرف لإنعاش الفقراء، وإغاثة الملهوفين، وإعانة المرضى، على أن القدرات محدودة، والإمكانات على قدر. وما لا يدرك كله لا يترك كله.

هناك مشاريع عظمىٰ حبذا لو عُرّف بها، وصدرت كراسات بأنشطتها، وعممت نشرات بإنجازاتها، والعصر عصر الكمبيوتر والأنترنت، ولا صعوبة في أي عرض، ولا معوقات عن أي إعلام.

لقد أحسن صنعاً سماحة الأخ العلامة السيد جواد الشهرستاني حينما أصدر كراساً أنيقاً بنشاطات مكتب سماحة السيد السيستاني دام ظله، فقد

عرفنا الكثير مما كنا نجهله أو نجهل قسماً كبيراً منه، فأعاد نبض الحياة في النفوس المتعطشة إلى استقراء الحقائق واستكناه المجهول، فكان عملاً مشرفاً له مؤشراته البيانية في تصاعد المدّ المرجعي في شتى المستويات.

❀ ❀ ❀

إن التحرك في هذا المجال يضفي أشعة كاشفة يتبصر بها المسترشد طريقه، وترتقي بها الأعمال الجبارة إلى ذروة الاستشراق العالمي، وهي نوع من الدعوة إلى سبيل الله، ونموذج من الإبرام لإحصاء النشاط المرجعي في خدماته الإنسانية؛ وليس القصد منه الدعاية لشخص أو ذات أو مرجع معين، فالفكر الإمامي أسمى من هذا التقوقع جانباً وأعلىٰ مقاماً، وأنضع اتجاهاً، وإنما هو اهتمام بما تقدمه القوى العاملة والحوزوية تقرباً إلى الله تعالى، وقياماً بالواجب المقدس للمنصب والمقام الذي يمثل أهل البيت، وفي ذلك ما يظهر الطاقات ويكثّف العمل في تبليغ حقيقي يصل إلى كل أحد. يضاف إلى هذا كله أنه يشفي صدور قوم مؤمنين، ويسدّ الطريق على المنتقدين والبطّالين.

## ٢ ـ هيئة الرقابة المالية:

يقول سيد الشهداء الإمام الحسين عليه السلام في أحرج لحظات حياته: «الدين لعقٌ على ألسنتهم يحوطونه ما درّت معائشهم، فإذا محصوا بالبلاءِ قلّ الديانون».

القضية المالية إحدى ابتلاءات المرجعية التي لا مناص منها، تصل للمرجع الحقوق والهبات والصلات وردّ المظالم، وأجور الصلاة عن الأموات والصيام كذلك، وتتوافر لديه الزكوات والصدقات والمبرّات الأخرى، ودفع هذه الأموال لا يتم للمراجع مباشرة في أجزائه الكبيرة، وإنما يتم عن طريق وكلائه الأمناء في العالم، والناس لا تمسك ألسنتها،

والقوى المشبوهة تستغل كلّ شاردة وواردة، والسواد أتباع كل ناعق، والحملات المسعورة ـ اليوم ـ قائمة على قدم وساق، وبغية قطع دابر التقولات والاتهامات ينبغي تشكيل هيئة عليا للرقابة المالية، تقوم بكشف الحسابات وتدقيق الواردات، وملاحظة جهات الصرف، ويتصدى الوكلاء إلى تقديم قوائم حساباتهم في الوارد والصادر، ويرفع في كل ذلك تقرير للمرجع يطّلع عليه بنفسه، فينظر الفقرات جزئية جزئية، ويلاحظ الواردات جهة جهة. ويشرف على المصروفات مشروعاً مشروعاً.

إن هذا التوجه يريح المرجع نفسياً، ويجب علينا جميعاً تهيئة الظروف النفسية المثلى للمرجع، لأن هذا مما يضاعف نشاطه، ويطمئن به على مسيرته؛ هذا أولاً، وثانياً، يكمن في مثل هذا العمل ضبط النشاط ودقة العمل، فتخضع كل المشاريع بمختلف الأصعدة لرقابة تشرف على استيعابها وإكمالها واستمراريتها في جهد منظّم وإمكانية عالية، مع ملاحظة الزمان والمكان في صلاحية الأنشطة وأهميتها علمياً أو ثقافياً أو إنسانياً أو روحياً. وثالثاً: تنزيه الوكلاء عن الطعون الرخيصة، بحيث يكون كلٌ في موقعه من المسؤولية، فيتلقى ذلك بصدر رحيب وأفق واسع، فليس في هذا اتهام له، بل توثيق لتصرفاته وإقرار لمشاريعه، واحتواء لكل الأحاديث، وغلق باب الثرثرة من جهة، وباب الاستغلال لمشاعر البسطاء من جهة أخرى، وفي هذا التوجه توحيد للكلمة، وإشاعة لمفاهيم العدل المجهولة لدى الكثيرين، وهو الحق و «ليس في الحق مغضبة».

إن أدنى مشروع مهما كان تشرف عليه لجنة من اللجان، فالحري بهذا المشروع المالي الضخم أن يكون عليه الإشراف متصلاً بالمرجع، ليعذر أمام الله والضمير والناس.

ولا يأبين أحدٌ عن تنفيذ هذا الاقتراح، ففيه خير كثير، ونفع عميم، ودفع للشبهاتِ، وتثبيت للذين آمنوا.

وبطبيعة الحال، فالوكلاء عادة من الأكفاء الأمناء، وقد يكون فيهم الشاذ ممن غيّر وبدّل، فالأمين يثبت في موقعه، ويشكر على صنيعه، وهو يرحب بالدقّة وبما يبعث الاطمئنان ويزيد الوثوق، والخائن إنما يخون نفسه، ويخادع ربّه، فليس له إلاّ العزل والاقصاء، وهذا حق يمارسه المرجع عند الضرورة، وفي حالة الإخفاق الوكلائي في أداء الأمانة وتبليغ الرسالة، وليس في ذلك كبير بأس، بل فيه تسجيل الموقف الصادق بين يدي الله سبحانه وتعالى.

وطالما عزل المراجع قسماً من وكلائهم بحسب ما تقتضيه الوظيفة الشرعية، بعيداً عن الهوى ونزوات النفس، ولا أريد ضرب الأمثلة، فقد شاهدت ذلك في المرجعيات التي عاصرتها، وإن كان النموذج نزراً قليلاً، ولكنه الاجراء الصارم، وآخر الدواء الكي.

## ٣ ـ مؤسسة النشر والطباعة والتوزيع:

الطبقة الرسالية الواعية، لها ثقافتها الموسوعية، ولديها الفكر النيّر والقلم المرهف النزيه، وهي قديره على الموضوعية في البحث، والسيطرة على شؤون التأليف.

إلاّ أن عقبة النشر تقف حائلاً دون إنجاز كثير من المهمات العلمية، فليس كلُّ ذوي الأقلام الرائدة أصحاب أموال يستطيعون من خلالها طبع مؤلفاتهم، وإنما العادة الاتفاق مع دور النشر والمؤسسات المكتبية للنشر والتوزيع، ويتوقف تنفيذ ذلك على مدى صدق الدار ومصداقيتها، فهم ليسوا سواء، منهم وهو النزر النادر من يكون عند قوله والتزامه، والأعمّ الأغلب لا يفون بما يعدون، ولا يحققون ما يقولون، وهنا تبدأ المشكلات بين المؤلف والمؤسسة الملتزمة للطبع، وما أكثر ذلك وما أوسعه، حتى ليجزع أغلب المؤلفين من هذه المعاناة والمقاساة.

المفروض أن لا يفكر المؤلف بعد إكمال كتابه تأليفاً بأية تفصيلات

ومعضلات من ناحية الطبع، فالمؤلف الناجح ينبغي أن تكون مهمته إنجاز ما يكتب، لا التفكير في الشؤون الأخرى التي تصدّ من طموحه، وتعرقل من مسيرته؛ وما أكثرها في هذا الملحظ.

إن المسؤولية الرسالية يقتضي أن تقتسم في فرائضها بين المؤلف ومؤسسات النشر، إلاّ أن العبء الأكبر يقع على كاهل المؤلف دون أية مساعدة تذكر، وكأنه وحده المسؤول عن أداء الواجب واعتماد الأصلح.

ولا أطيل عليك الحديث في هذا المجال، وأختصر لك الطريق في ذلك على شكل نقاط:

١ ـ إن دور النشر ومؤسسات الطبع والتوزيع هدفها المعلن هدف تجاري، فهي إنما تحاول تنفيذ مصالحها وإنجاح مشاريعها، وقد يتحقق ذلك لها بكتب الجنس والأحلام والطهي وما شابه ذلك.

٢ ـ إن الكتب العلمية والعقائدية قد تفرض نفسها فرضاً، ولكن التوجه العام قد لا يساعد على انتشارها بالشكل المطلوب.

٣ ـ إن قسماً كبيراً من دور النشر لا تتعامل مع المكتبات لأنها لا تضمن عائديتها المالية، فبعضهم مماطل، وآخر متهاون، وغيره لا يسدد الحساب، وفي هذا الضوء يكون التعامل مع المعارض الدولية لأن تسديد الحسابات أضمن، وينظر المؤلف ولا يرى كتابه معروضاً في المكتبات، ولا متداولاً بين الأيدي، فيصاب بالإحباط وخيبة الأمل.

٤ ـ بعض دور النشر قد تتفق مع المؤلف على الطبعة الأولى، وتسدد له حقوق التأليف بنسبة ١٠٪ أو ١٢٪ أو بشكل مقطوع، ولكن الدار لا تكون عند التزامها، فتكرر طبع الكتاب، فيكون الربح لها، ويقف المؤلف صفر الكفّين من ثمار جهوده وأتعابه:

ولا أريد أن أتحدث عن المعاناة الشخصية التي تعرضت لها خلال

طبع كتبي، وهي كتب تخدم المنهج العام للقرآن العظيم وأهل البيت ﷺ والمرجعية الدينية الموقرة، ويكفي أن قضيت للآن من هذا العام ستة شهور خارج العراق لمتابعة طبع مؤلفاتي وتصحيحها وتسويقها، وليس هذا من شأني ولا من ممارساتي، فإنه يصطدم بصميم العمل العلمي، وفيه تبذير للوقت وهدر للجهود بلا طائل ولا نائل، حتى صممت أن لا أطبع كتاباً إلاّ على نفقتي الخاصة ولو أدّى ذلك إلى بيع داري وهو كل ما أملك في هذه الحياة الفانية.

لقد أسمنت دور النشر وبشمت على حساب المؤلفين، والمؤلف بين همّ دائم، وفكر موزّع، وألم نفسي،وجهد ليس من تخصصه في سبيل إنجاز مهمته، فالوزر على ظهره، والمهنأ لغيره، وهكذا.. وكل عامٍ وأنتم بخير.

إن المهمة العلمية الهادفة مهمة صعبة لا يتوافر عليها إلا القلّة من ذوي الخبرة والثقافة الموسوعية، والعطاء الفكري المتميز.

وإذا سلّمنا بهذه المقدمة، فعلينا أن نهيىء المناخ المناسب لذلك، ونقدم التسهيلات المشجعة لإنجاح المشاريع العلمية الأصيلة، والعالم يرحب بكل ما هو أصيل ومبتكر، فلنضع مشاعرنا مرهفة في هذا الاتجاه، ولنحتضن الفكر المبدع، ونستقبل القلم المرهف، ونستلهم الكلمة المعبّرة.

إن الفكر لا يقابل إلا بالفكر، والفلسفة لا تردّ إلا بفلسفة مثلها، والإيغال بعداء الفكر الديني لا يقابل بالتهريج والإسفاف، بل بالردّ الموضوعي والاصطفاف العقائدي، والزمن زمن محنة وفتنة وابتلاء، ولا بد للأقلام النزيهة من التصدي والوقوف بوجه الحملات المشبوهة ضد الوعي الديني والتوجه الشرعي والمدّ المرجعي.

وما على المرجعية العليا إلا أن تنظر إلى الأخطار الفكرية نظرة دقيقة جادّة، وأن ترصد المبادىء الوافدة والمستوردة بمنظار المجابهة عسى أن تخفف من غلوائها، وأن تلاحظ عن كثب البعد الثقافي والمعرفي الذي

يقيّم أود هذه الأمة، ويصقل المواهب والمشاعر، فتدعم تطلعاته، وتؤيد توجهاته.

إنني أرى ـ من خلال فهمي لهذه المضاعفات ـ أن إنشاء مؤسسة للطبع والنشر والترجمة والتوزيع ضرورة شرعية تمليها الظروف الحالكة التي يعيشها الإنسان المسلم، وإن تأسيس مثل هذه الدار لا يحتاج إلى كبير تفكر أو كثير عناء، فإن المؤسسات هذه قد تموّل نفسها ذاتياً، وتحقق أهدافها فورياً، وتبدو صفحاتها وجهاً لوجه مع المسؤولية التأريخية فتزيدها إشراقاً ونصاعة.

إن مؤسسة مثل هذه تدعم الفكر الإنساني والتوجه المرجعي في نشر ما هو إبداعي ومشروع، وبذلك نريح ونستريح.

لو قدّر لنا تنفيذ هذا العرض، لكانت الأيدي الأمينة على إنجاحه متواجدة، والمناخ المناسب متوافراً، والعمل الصادق ناجحاً.

إن لجنة عليا من المثقفين البارزين تشرف على انتقاء الكتاب الأصيل، فتقرر من خلال خبرتها ومعرفتها طبعه ونشره وتوزيعه، وتعطي المؤلف حقوق جهود التأليف لتقويم أوده، وتشجيع عمله، فيجد نفسه ملتزماً، ويكون ذهنه مهيأ للإنجاز والإبداع والمتابعة.

قد يقال بأن الأهواء والآراء الشخصية قد تتدخل فتقرّ طبع ما لا يناسب هذا الاهتمام الخالص، فنقول قد يحصل هذا، وقد يتفق أن يصدر كتاب ليس في المستوى إلى جنب كتب كثيرة هي في المستوى الرفيع، وهنا ينتصر الأهم على المهم، ويتحتم بقاء الأصلح.

إن نشر الكتاب الموضوعي يحقق الهدف الموضوعي فتتجلى ثقافة الأفكار الناهضة فتسيطر على الموقف المعرفي، ويحلّ النتاج المتكامل مكان النتاج الهزيل الذي يغزو الأسواق ويشيع في المكتبات.

ومن جهة أخرى صريحة، وقد تكون بديهية، أن الكيان المرجعي إنما توطد وترسخ واستقام بالإفاضات العلمية المتخصصة، يضاف إليها العلوم التكميلية المساعدة، وإذا كان الأمر هكذا؛ فمن الضرورة إشاعة العلم النافع بين الطبقات، وتهيئة المناخ الأكاديمي الصالح للشباب، وملء الفراغ الفكري والعقائدي بأفكار ناضجة متطورة تصبّ في رافد أهل البيت عليهم السلام، وتستقي من مصادرهم ومواردهم ما فيه شفاء للصدور، وإحياء للتراث.

﴿وَقُلِ ٱعْمَلُوا۟ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ وَٱلْمُؤْمِنُونَ﴾[1].

**صدق الله العلي العظيم**

---

(١) سورة التوبة، الآية: ١٠٥.

# «خاتمة المطاف»

بعد هذه الجولة الاحتجاجية والعقائدية والفكرية في رحاب الفكر الإمامي، يمكننا أن نشير بكثير من الإيجاز إلى بعض النتائج التي توصل إليها البحث على شكل نقاط:

١ ـ بحثنا في الفصل الأول مبادىء الفكر الإمامي في أصول الدين وفروعه، ودرأنا شبهات الكاتب في عدم القول بالإمامة. واعتبرنا الإمامة منصباً إلهياً، وما يتوافر من شروط للنص على الإمام تعييناً، وكشف الحقائق العليا في شأن مرجعية أهل البيت عليهم السلام وصفة النقد النزيه، ودحر الأقلمة المذهبية، والنعي على الكاتب في كتابه غياب المنهج الموضوعي.

٢ ـ وبحثنا في الفصل الثاني: لغة الطعن والاتهام في مفردات الكاتب، ونقدنا القول بعزلة الفكر الإمامي، وأكّدنا مبدأ النص والتعيين في الإمامة، وألمحنا إلى مجمل الآراء في ولاية الفقيه، وعرضنا لسهام الاتهام التي سدّدها الكاتب خائباً إلى الأئمة ونوّابهم والعلماء، ووقفنا على نماذج مقتطعة من النصوص عند الكاتب.

٣ ـ وتحدّثنا في الفصل الثالث عن: نظرية الشورى، واكتشفنا أنّ أهل البيت لا يؤمنون بها، وصوّرنا مفهومها القديم والمعاصر، وحققنا: أنّ الأئمة عليهم السلام لم يعيّنوا بالشورى، وبحثنا موقف أمير المؤمنين من الشورى، ودليل الشورى، ودخول علي عليه السلام في الشورى، وعرضنا للغدير والنصّ على

أمير المؤمنين، وأكّدنا النصّ على الأئمة عليهم السلام لا الشورى، ولاحظنا رصيد النصّ وأثره في النظرة إلى الشيخين.

٤ ـ ودحضنا في الفصل الرابع: القول بانتقال الإمامة من الشورى إلى الحكم الوراثي، وفنّدنا خرافة ابن سبأ، وذهبنا أن لا علاقة للإمامية بالنظرية الكيسانية، ونفينا أن يكون الإمام محمد بن علي الباقر قد خاض معتركاً سياسياً من أجل إثبات إمامته، وأنّ الإمام الصادق لا نظرية سياسية لديه بالشكل الذي عرضه الكاتب افتئاتاً.

٥ ـ وتحدّثنا في الفصل الخامس: عن بوادر الفكر الإمامي، وناقشنا ادعاء التشرذم للإمامية، والتطور الوهمي الذي ذهب إليه الكاتب، ونفينا تأثر الفكر الإمامي العقائدي بالفكر السياسي الأموي، وصوّبنا الدليل العقلي والعصمة لا على أساس ما طرحه المؤلّف، وناقشنا حملة المؤلف على متكلّمي الإمامية وأصول المذهب، وصوّبنا وطرحنا مفاهيم الكاتب في: العصمة والإمامة الإلهية، وفلسفة العصمة، وضرورة وجود العالم الربانيّ، ومن العصمة إلى النص.

٦ ـ وأكّدنا في الفصل السادس: مبدأ القول بالإمامة، وذهبنا أنّ النصّ على الإمام هو الوصية إليه، وناقشنا جدلية القول عند الكاتب في: العقل بدلاً من النصّ، والمعجزة بدلاً من العقل، وانحصار الإمامة في ذرية الحسين بالشكل الذي طرحه الكاتب، والوراثة العمودية، وموقف الشيعة عند الجهل بالإمام، والمزاعم القائلة بسرّية نظرية الإمامة.

٧ ـ وبحثنا في الفصل السابع: مبدأ الإمامة في مواجهة الأحداث، وعالجنا فلسفة العصمة مجدداً بناءً على طرح الكاتب، وموقف أهل البيت من العصمة، ودحض نظر الكاتب في الأمر، والغلاة في عصر الإمام الصادق، وحدّدنا موقف الإمام الرضا وزين العابدين من العصمة رداً على عرض الكاتب. وأوردنا جملة من الأحاديث الصحيحة والمعتبرة في مبدأ

العصمة، ورددنا الموقف المزعوم من الإمامية **مفترضاً** على الإمام الصادق، وناقشنا بأصالة وموضوعيّة مباحث الكاتب في: أزمة البداء، إمامة الكاظم، موقف الشيعة في عصر الرضا، موقف المأمون من الرضا، أزمة الطفولة. وهي بجملتها مباحث افترضها الكاتب افتراضاً، وتحدّث عنها دون رويّة وبصيرة فكان كالأعرابي يهّذُ الشعر هذّاً. فاختلط الحابل بالنابل، فرددنا ذلك بحسب المناخ العلمي الخالص.

٨ ـ وتحدّثنا في الفصل الثامن عن: الواقع الإثني عشري، وأنّ الأئمةعليهم السلام منصوص عليهم بعددهم وأسمائهم، وفرّقنا بين التحرك الثوري وبين القول بالإمامة، ورأينا مبدأ الإمامة أصلاً من أصول الفكر الإمامي لا علاقة له بأنه رأي الجناح المتشدد، وتحدّثنا عن الموضوع الأساسي في جوهر الإمامة، واعتبرنا قضية العمر والبداء مشكلتين في الزعم الساذج لا المنظور الحقيقي، وعقّبنا على القول بانسحاب الشيعة من المسرح السياسي.

٩ ـ واعتبرنا في الفصل التاسع: الإمام المهدي المنتظر عجل الله فرجه، حقيقة تأريخية لا فرضية فلسفية، كما يذهب الكاتب، وكشفنا ما يزعمه في عصر الحيرة من افتراض، ثم عالجنا الموضوعات الآتية ردّاً ومناقشة وتصويباً، وذهبنا إلى ما فرضه المنهج العلمي حكماً وفيصلاً: الدليل العقلي لحقيقة المهدي تأريخياً، والدليل الروائي على حقيقة المهدي، وأدلّة أخرى على حقيقة المهدي، وعرضنا لغيبة الإمام المهدي في حقيقتها وأسبابها، ورددنا مباحث فرضية المهدي عند الكاتب، وتحدَّثنا عن صراع الكاتب النفسي وهو يعيش أزمة التناقض بين الفهم القديم المرتكز ذهنيّاً، وبين الجديد المتردد الحائر، وألمحنا إلى كثافة مصادر دراسة الإمام المنتظر قديماً وحديثاً.

١٠ ـ وأعطينا في الفصل العاشر: تقويماً إحصائياً في الحديث الشريف وهو ينصّ على الأئمة واحداً واحداً، ابتداءً من أمير المؤمنينعليه السلام،

وانتهاء بالنصّ على إمامة الحجة المنتظر عجّل الله فرجه، وكان ما أوردناه من نصوص على سبيل النموذج والمثال لا الإحصاء والاستقصاء.

١١ ـ وعرضنا في الفصل الحادي عشر: الفكر الإمامي في عصر الغيبة، ورفضنا فيه الآثار السلبية التي زعمها الباحث نتيجة القول بالغيبة، وتحدّثنا عن الإخباريين والأصوليين والفروق بينهما، وانتهينا أنّ الاختلاف بينهما لا يعدو أنْ يكون اصطلاحياً، ولا مشاحة في الاصطلاح، وعرضنا لولاية الفقيه بأقسامها دون التميّز إلى وجهة نظر لأنّ ذلك من شأن المجتهدين وحدهم، وعرضنا لعملية الإصلاح الاجتماعي، وبحثنا باب الجهاد والفروق بينه وبين الدفاع عن بيضة الإسلام، وأوضحنا موقف الإمامية من الزكاة والخمس والأنفال، وأوجزنا القول في الآراء بصلاة الجمعة وشرائطها، وختمنا الفصل بفتح باب الاجتهاد عند الإمامية.

١٢ ـ وتحّدثنا في الفصل الثاني عشر عن المرجعيّة عند الإمامية، وعرضنا البداية الأولى للكيان المرجعي، وتحدَّثنا عن الهدف الرسالي لدىٰ أي مرجع، وتناولنا تعدّد المرجعية وآثاره، وفصلنا القول بإدارة المرجعية في أبرز شؤونها، ورددنا الزعم القائل بسلبيات المرجعية من وجوه، وختمنا ذلك بنموذجية المرجعية الهادف بإعطاء النماذج الصالحة لتعاون المراجع إزاء المصلحة الدينية العليا.

١٣ ـ وأضفنا في هذه الطبعة ثلاثة فصول تحدثنا في المقدمة عن مهمتها.

هذه لقطات وشذرات ممّا توصل إليه هذا البحث في تفصيل أكثر، وعرض أشمل، عسى أنْ ينتفع به الناس وأنتفع: ﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ﴿٨٨﴾ إِلَّا مَنْ أَتَى ٱللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ ﴿٨٩﴾﴾.

وآخر دعوانا: أن الحمد لله ربّ العالمين.

**النجف الأشرف**

**الدكتور محمد حسين علي الصغير**

# فهرس المصادر


١ ـ خير ما نبدأ به: القرآن الكريم.

٢ ـ **آغا بزرك الطهراني**، الذريعة إلى تصانيف الشيعة/ دار الأضواء/ بيروت ـ لبنان/ ١٩٨٢ م.

٣ ـ **ابن أبي الحديد المعتزلي** (ت: ٦٥٦ هـ)، شرح نهج البلاغة/ تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم/ دار إحياء الكتب العربية/ عيسى البابي الحلبي وشركاه/ بيروت ـ لبنان/ ط الثانية (١٩٦٧ م).

٤ ـ **ابن الأثير**/ عليّ بن محمّد الجزري (ت: ٦٣٠ هـ)، جامع الأصول في أحاديث الرسول/ مطبعة السنّة المحمّدية/ القاهرة (١٩٤٩ م).

٥ ـ **ابن حجر**/ أحمد بن حجر الهيثمي (ت: ٩٧٤ هـ)، الصّواعق المحرقة في الردّ على أهل البدع والزندقة/ مكتبة الحقيقة/ إستانبول (١٤٠٦ هـ).

٦ ـ **ابن حنبل**/ أحمد بن حنبل (ت: ٢٤٩ هـ)، المسند/ دار المعارف/ مصر ـ القاهرة (١٣٧٠ هـ).

٧ ـ **ابن الصّباغ**/ عليّ بن محمّد بن أحمد المالكي (ت: ٨٥٥ هـ)، الفصول المهمّة في معرفة الأئمة/ مطبعة العدل/ النجف (د،ت).

٨ ـ **ابن طاوس**/ عليّ بن موسى بن محمّد بن طاوس (ت: ٦٦٤ هـ)، اللّهوف إلى قتلى الطفوف/ أو مقتل الحسين عليه السلام/ منشورات مكتبة الداوري/ إيران ـ قم (د،ت).

٩ ـ **ابن عنبة/** جمال الدين أحمد بن عليّ الحسني (ت: ٨٢٨ هـ)، عمدة الطالب في أنساب آل أبي طالب/ دار التعارف/ بيروت ـ لبنان (١٩٧١ م).

١٠ ـ **ابن قيم الجوزية/** طبعة مصر (١٩٧٤ هـ). إعلام الموقعين/ طبعة مصر (١٩٧٤هـ).

١١ ـ **ابن ماجة/** أبو عبد الله محمّد بن زيد القزويني (ت: ٢٧٥ هـ)، السنن/ دار الفكر/ بيروت ـ لبنان (١٩٨١ م).

١٢ ـ **أبو الفرج الأصبهاني** (ت: ٣٥٦ هـ)، مقاتل الطالبيّين/ دار المعرفة/ بيروت ـ لبنان (د،ت).

١٣ ـ **أحمد أمين المصري**، ضحى الإسلام/ مكتبة النّهضة العربية/ مصر ـ القاهرة/ ط الثانية (١٩٧٩ م).

١٤ ـ **أحمد الكاتب** (معاصر)، تطور الفكر السّياسي الشيعي. . . من الشورى إلى ولاية الفقيه/ الطبعة الأولى/ دار الشورى للدراسات والنشر/ لندن (١٩٩٧ م).

١٥ ـ **أسعد القاسم** (الدكتور)، أزمة الخلافة والإمامة وآثارها المعاصرة/ مركز الغدير للطباعة والنشر/ بيروت ـ لبنان (١٩٩٧ م).

١٦ ـ **الأشعري/** المقالات والفرق/ .

١٧ ـ **الأمين/** محسن الأمين الحسيني العاملي (ت: ١٩٥١ م)، أعيان الشيعة/ مطبعة الإنصاف/ بيروت ـ لبنان (١٩٥٤ م).

١٨ ـ **الأمين/** (نفسه)، المجالس السنّية/ مطبعة النعمان/ النجف الأشرف (١٣٨٤ هـ).

١٩ ـ **الأميني/** عبد الحسين أحمد الأميني النجفي، الغدير في الكتاب والسنّة والأدب/ دار الكتب الإسلامية/ طهران ـ إيران (١٣٦٦ هـ).

٢٠ ـ **الأنصاري/** مرتضى بن محمّد أمين (ت: ١٢٨١ هـ)، فرائد الأصول/ طبعة حجرية (١٣٧٤ هـ).

٢١ ـ **بحر العلوم/** مقتل الحسين.

٢٢ ـ **البخاري/** محمّد بن إسماعيل (ت: ٢٥٥ هـ)، صحيح البخاري/ الجامع الصحيح/ طبع مكتبة الرياض الحديثة/ الرياض (١٩٨٢ م).

٢٣ ـ **الترمذي/** محمّد بن عيسى بن سورة (ت: ٢٧٩ هـ)، جامع الترمذي/ دار الكتاب العربي/ لبنان ـ بيروت (د،ت).

٢٤ ـ **جعفر السبحاني** (معاصر)، مشهد في حياة أئمة الإسلام/ مؤسسة الإمام الصادق/ إيران ـ قم (١٣٧٢ هـ.ش).

٢٥ ـ **الجويني/** إبراهيم بن محمّد بن المؤيد الجويني الخراساني (ت: ٧٣٠ هـ)، فرائد السّمطين في فضائل المرتضى والبتول والسّبطين والأئمة من ذريّتهم عليهم السلام/ مؤسسة المحمودي/ لبنان ـ بيروت (١٣٩٨ هـ).

٢٦ ـ **الحاكم النيسابوري/** أبو عبد الله الحاكم (ت: ٤٣٠ هـ)، المستدرك على الصحيحين/ الطبعة الأولى/ لبنان ـ بيروت (١٩٩٠ م).

٢٧ ـ **الحرّ العاملي/** محمّد بن الحسن (ت: ١١٠٤ هـ)، إثبات الهداة بالنّصوص والمعجزات/ المطبعة العلمية/ إيران ـ قم (١٧٦٥ هـ.ش).

٢٨ ـ **الحرّ العاملي** (نفسه)، وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة/ دار إحياء التراث العربي/ بيروت ـ لبنان (١٣٩١ هـ).

٢٩ ـ **الحسكاني/** عبيد الله بن عبد الله بن أحمد الحاكم (ق: ٥ هـ)، شواهد التنزيل لقواعد التفضيل في الآيات النازلة في أهل البيت/ مجمع إحياء الثقافة الإسلامية/ إيران ـ قم (١٩٩٠ م).

٣٠ ـ **الخوارزمي ـ أبو المؤيد**، الموفق بن أحمد (ت: ٥٦٨ هـ)، مقتل الحسين عليه السلام/ مطبعة الزهراء عليها السلام/ النجف الأشرف (١٣٦٧ هـ).

٣١ ـ **الخوارزمي** (نفسه)، المناقب/ المطبعة الحيدرية/ النجف الأشرف (١٣٨٥ هـ).

٣٢ ـ **راضي آل ياسين** (الشيخ)، صلح الحسن عليه السلام/ مؤسسة النعمان/ لبنان ـ بيروت (١٩٩١ م).

٣٣ ـ **الشافعي/** محمّد بن طلحة (ت: ٥٦٢ هـ)، **مطالب السؤول في** مناقب آل الرسول/ الطبعة الأولى/ أنوار محمدي ـ لكنهو (د،ت).

٣٤ ـ **الصدوق/** أبو جعفر محمّد بن عليّ (ت: ٣٨١ هـ)، إكمال الدين وإتمام النّعمة/ المطبعة الحيدرية/ النجف الأشرف (١٣٨٩ هـ).

٣٥ ـ **الصدوق** (نفسه)، الأمالي/ مؤسسة الأعلمي للمطبوعات/ بيروت ـ لبنان (١٩٨٠ م).

٣٦ ـ **الصدوق** (نفسه)، علل الشرائع/ المكتبة الحيدرية/ النجف الأشرف (١٩٦٦ م).

٣٧ ـ **الصدوق** (نفسه)، عيون أخبار الرضا عليه السلام/ المطبعة الحيدرية/ النجف الأشرف (١٣٩٠ هـ).

٣٨ ـ **الصدوق** (نفسه)، معاني الأخبار/ المطبعة الحيدرية/ طهران ـ إيران (١٣٧٩ هـ).

٣٩ ـ **الصّفار/** أبو جعفر محمّد بن الحسن بن فروخ (ت: ٢٩٠ هـ)، بصائر الدرجات الكبرى/ منشورات الأعلمي/ إيران ـ طهران (د،ت).

٤٠ ـ **الطبرسي/** أبو عليّ الفضل بن الحسن (ق ـ السّادس هـ)، إعلام الورى بأعلام الهدى/ الطبعة الثالثة/ المطبعة الحيدرية/ النجف الأشرف (١٣٩٠ هـ).

٤١ ـ **طه حسين/** عميد الأدب العربي الراحل (ت: ١٩٧٣ هـ)، الفتنة الكبرى/ دار المعارف/ مصر ـ القاهرة (١٩٦٢ هـ).

٤٢ ـ **الطوسي/** محمّد بن الحسن (ت: ٤٦٠ هـ)، المبسوط/ المكتبة الرضوية (د،ت).

٤٣ ـ **عباس محمّد/** رضا القمي (ت: ١٣٥٠ هـ)، الكنى والألقاب/ المطبعة الحيدرية/ النجف الأشرف (١٣٧٦ هـ).

٤٤ ـ **عباس محمود العقاد**، عبقرية الإمام/ مؤسسة عباس محمود العقاد/ المكتبة العصرية/ صيدا ـ بيروت (د،ت).

٤٥ ـ **عبد الله الغريفي** (معاصر)، التشيّع/ نشؤوه مراحله مقوماته/ دار الثقلين/ بيروت ـ لبنان (١٩٩٤م).

٤٦ ـ **عبد الرزاق المقرّم**، زيد الشهيد.

٤٧ ـ **السيّد علي السيستاني** (المرجع الديني الأعلى)، منهاج الصالحين/ الطبعة السّابعة/ دار المؤرخ العربي/ بيروت ـ لبنان (١٩٩٨ م).

٤٨ ـ **الفيروزآبادي**/ مرتضى الحسيني الفيروزآبادي (ت: )، فضائل الخمسة من الصحاح الستّة/ مؤسسة الأعلمي/ بيروت ـ لبنان (١٩٨٧ م).

٤٩ ـ **القندوزي**/ سليمان بن إبراهيم القندوزي (ت: )، ينابيع المودّة/ مطبعة العرفان/ الطبعة الثانية/ لبنان ـ بيروت (١٩٨٢ م).

٥٠ ـ **كامل مصطفى الشبيبي** (الدكتور)، الصلة بين التصوف والتشيع/ دار العلم للملايين/ بيروت ـ لبنان (١٩٨٠ م).

٥١ ـ **الكليني**/ أبو جعفر محمّد بن يعقوب (ت: ٣٢٨ هـ)، الكافي/ الطبعة الثالثة/ دار الكتب الإسلامية/ بيروت ـ لبنان (١٣٨٨ هـ).

٥٢ ـ **الگنجي الشافعي**/ أبو عبد الله محمّد بن يوسف (ت: ٦٥٨ هـ)، البيان في أخبار صاحب الزمان/ مطبعة النعمان/ النجف الأشرف (١٣٨٢ هـ).

٥٣ ـ **المتقي الهندي**/ عليّ بن حسام (ت: ٩٧٥ هـ)، البرهان في علامات آخر الزّمان/ مطبعة ذات السّلاسل/ عمّان ـ الأردن (١٤٠٨ هـ).

٥٤ ـ **المتقي الهندي** (نفسه)، كنز العمال/ مطبعة الرسالة/ لبنان ـ بيروت (١٣٩٩ هـ).

٥٥ ـ **المجلسي**/ محمّد باقر (ت: ١١١١ هـ)، بحار الأنوار/ دار الكتب الإسلامية/ طهران ـ إيران (د،ت).

٥٦ ـ **السيّد محسن الحكيم** (ت: ١٣٩٠ هـ)، مستمسك العروة الوثقى/ مطبعة النجف/ النجف الأشرف (١٩٥٧ م).

٥٧ ـ **محمّد أمين زين الدين**، من حديث المهدي والمهدوية/ مطبعة

النعمان/ لبنان ـ بيروت (١٤١٣ هـ).
٥٨ ـ **محمّد تقي الحكيم** (معاصر)، الأصول العامّة للفقه المقارن/ دار الأندلس/ لبنان ـ بيروت (١٩٨٠ م).
٥٩ ـ **محمّد جواد مغنيّة** (الشيخ)، عقليات إسلاميّة/ مؤسسة عزّ الدين/ لبنان ـ بيروت (د،ت).
٦٠ ـ **محمّد حسن الجواهري النجفي/** (ت: ١٢٦٦ هـ)، جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام/ دار إحياء التراث الإسلامي/ بيروت ـ لبنان (١٩٨١ م).
٦١ ـ **محمّد حسين عليّ الصغير** (المؤلف)، المبادىء العامة لتفسير القرآن الكريم/ دار المؤرخ العربي/ بيروت ـ لبنان (٢٠٠٠ م).
٦٢ ـ **محمّد الحسين كاشف الغطاء/** (ت: ١٣٧٣ هـ)، أصل الشيعة وأصولها/ ت: علاء آل جعفر/ مؤسسة الإمام عليّ عليه السلام/ بيروت ـ لبنان (١٩٩٧ م).
٦٣ ـ **محمّد رضا المظفر**، أصول الفقه/ دار التعارف للمطبوعات/ بيروت ـ لبنان/ ط ٤ (١٩٨٣ م).
٦٤ ـ **محمّد رضا المظفر** (نفسه)، عقائد الإمامية/ منشورات الشريف الرضي (د،ت).
٦٥ ـ **محمّد صادق الخرسان**، الأربعون في الإمام المهدي/ النجف الأشرف (١٤١٩ هـ).
٦٦ ـ **المرتضى/** عليّ بن الحسين الموسوي (ت: ٤٣٦ هـ)، الذريعة إلى أصول الشريعة/ دانشگاه طهران/ إيران ـ طهران (١٩٦٨ م).
٦٧ ـ **المرتضى** (نفسه)، الشافي في الإمامة/ مؤسسة آل البيت/ بيروت ـ لبنان (١٩٨٤ م).
٦٨ ـ **مرتضى العسكري**، عبد الله بن سبأ... وأساطير أخرى/ الطبعة السّادسة (١٩٩٢ م).
٦٩ ـ **المسعودي/** أبو الحسن عليّ بن الحسين (ت: ٣٤٦ هـ)، إثبات

الوصيّة/ ط ٤/ المطبعة الحيدرية/ النجف الأشرف (١٣٧٤ هـ).

٧٠ ـ **المسعودي** (نفسه)، التنبيه والإشراف/ دار الفكر/ بيروت ـ لبنان (١٩٧١ م).

٧١ ـ **مسلم**/ أبو الحسين مسلم بن الحجاج (ت: ٢٦١ هـ)، صحيح مسلم/ مكتبة محمّد عليّ صبيح/ القاهرة ـ مصر/ دار الشعب (١٣٩٠ هـ).

٧٢ ـ **المفيد**/ أبو عبد الله/ محمّد بن محمّد بن النعمان (ت: ٤١٣ هـ)، الإرشاد/ المطبعة الحيدرية/ النجف الأشرف/ ط ٢ (١٣٩٢ هـ).

٧٣ ـ **المفيد** (نفسه)، المسائل الجارودية/ عدّة رسائل.

٧٤ ـ **المنّاوي**/ محمّد بن عبد الرؤوف، فيض الغدير/ مطبعة مصر/ القاهرة ـ مصر (١٣٥٧ هـ).

٧٥ ـ **نجم الدين العسكري**، المهدي الموعود/ مؤسسة الإمام المهدي/ إيران ـ طهران (١٤٠٢ هـ).

٧٦ ـ **النعماني**/ محمّد بن إبراهيم النعماني (ق٤ هـ)، كتاب الغيبة/ مكتبة الصدوق/ إيران ـ طهران (د،ت).

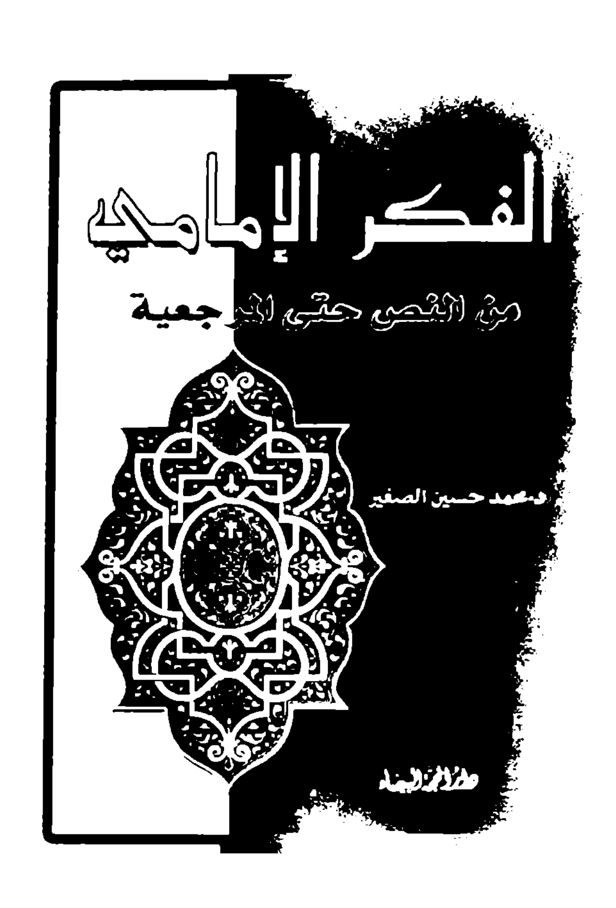
٧٧ ـ **النوبختي**، فرق الشيعة.

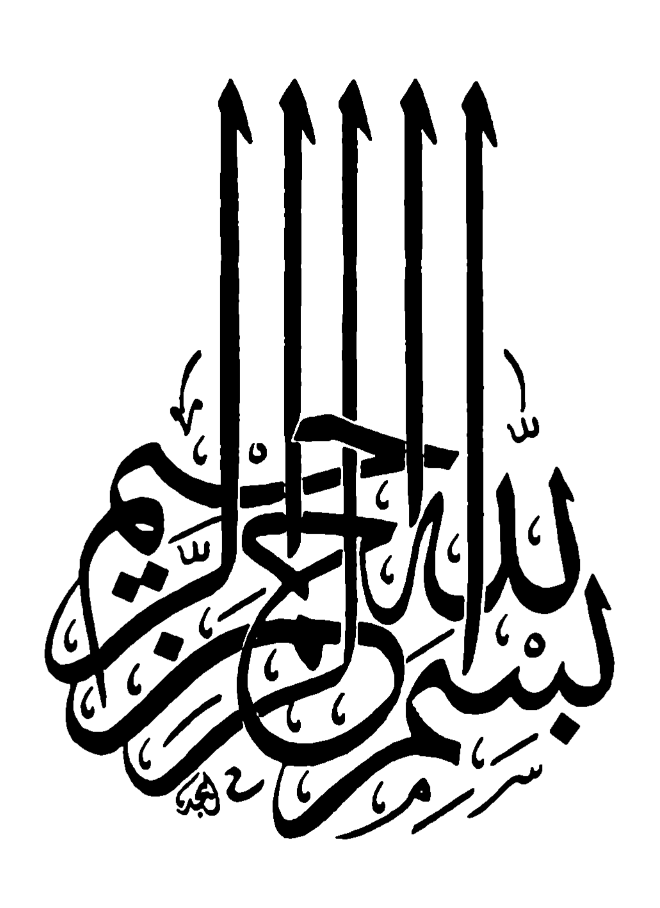
٧٨ ـ **النوري**/ حسين النوري الطبرسي (ت: ١٣٢٠ هـ)، مستدرك الوسائل ومستنبط المسائل/ مؤسسة آل البيت لإحياء التراث/ بيروت ـ لبنان (١٩٨٧ م).

٧٩ ـ **الهيثمي**، (٩٧٩ هـ)، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد/ دار إحياء التراث/ لبنان ـ بيروت (١٩٨٥ م).

٨٠ ـ **يوسف البحراني**، (ت: ١١٨٦ هـ)، الحدائق الناضرة/ منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية/ إيران ـ قم (د،ت).

# فهرس المواضيع


الفكر الإمامي
من النص حتى المرجعية
د. محمد حسين الصغير


بسم الله الرحمن الرحيم